الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل: إدارة أزمة مالي بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي (2012- 2025)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادةماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات الحوكمة والأمن

من إعداد الطالب: عبد الكريم بوبكر

المشرف: ا.د. حكيم غريب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الدكتور سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
الأستاذ الدكتور حكيم غريب	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقررًا
الأستاذة الدكتورة نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضو مناقش

السنة الدراسية: 2025\ 2026



﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم

بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ

الصَّابِرِينَ﴾

سورة البقرة الآية 155

الإهـــداء

أهـدي هذا العمـل إلـى

✍ إلى أبي العزيز الذي لطالما كان ساندني

✍ الى جدي الذي حرص على تربيتي وتنشئتي وتعليمي

✍ إلى أمي الغالية أهدي ثمرة جهدي، سائلا الله عز وجل أن يطيل في عمرها ويحفظها من كل مكروه؛

✍ إلى اخواتيالذينكانوا السند لي وتحملوا معيمشاقالحياة؛

✍ إلى أخي العزيز عبد النور

✍ الى اختي منيا كاتيا

✍ الى صديقي رياض رحمه الله

✍ الى صديقي وأخي رضوان الذي كان ناصحا لي وداعما لي في أصعب المواقف

✍ الى عمي بوعلام

✍ سيد علي وريان وأيمن

الباحث: عبد الكريم بوبكر

الشكـــــر والتقدير

أتقدم بالشكـر والعرفـان إلى كـل مـن:

✍ السيدمديرالمدرسة لتوفيره المناخ الملائم للتحصيل العلمي والدراسي؛

✍ السيدالمديرمكلف بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل؛

✍ الأستاذ الدكتور حكيم غريب، المشرف على البحثوالذي حرص على المساعدات والنصائح والتوجيهات التي أسداها لي طيلة فترة إنجاز هذا البحث؛

✍ الى الأستاذة ايمان بلقرشي التي كانت ناصحة لي ولم تبخل علي بالنصيحة

✍ الى الأستاذ سامي كعبش الذي دعمني بالعزيمة وروح البحث

✍ الى الأستاذ حمزة غول

✍ أعضاء لجنة المناقشة الموقرة؛

✍ جميع أساتذة المدرسةعلى ما قدموه لنا منمعلومات وتوجيهات مفيدة طيلة السنة الدراسية؛

ملخص

تتناول هذه الدراسة الحوكمة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل من خلال تحليل كيفية إدارة أزمة مالي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2025، وهي مرحلة اتسمت بتصاعد التهديدات الأمنية وتعقّد التوازنات الإقليمية والدولية. فقد شكّل انهيار مؤسسات الدولة في شمال مالي سنة 2012 نقطة تحوّل مفصلية دفعت الجزائر إلى تبني مقاربة شاملة تقوم على الدمج بين الوقاية الأمنية والردع الدبلوماسي، مستفيدة من تجربتها في مكافحة الإرهاب وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

في إطار المقاربة الوقائية، عملت الجزائر على تعزيز مراقبة الحدود الجنوبية، وتكثيف الجهد الاستخباراتي، وتفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي، إضافة إلى دعم مسارات التسوية السياسية والمصالحة الوطنية داخل مالي. وقد برز دورها الوسيط بشكل واضح في رعاية اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، الذي مثّل مرجعية أساسية للحل السياسي رغم العراقيل التي واجهت تطبيقه على أرض الواقع.

أما في جانب الردع الدبلوماسي، فقد حرصت الجزائر على رفض التدخلات العسكرية الخارجية غير المنسقة، ودافعت عن أولوية الحلول السياسية القائمة على الحوار بين الأطراف المالية، مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما سعت إلى الحفاظ على توازن علاقاتها مع القوى الدولية الفاعلة دون المساس بسيادتها أو استقلالية قرارها.

تخلص الدراسة إلى أن الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل تعكس نموذجًا متكاملًا يجمع بين الأدوات الأمنية والسياسية بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي المستدام، غير أنها تواجه تحديات متزايدة، من بينها هشاشة الدولة المالية، وتنامي الجماعات المسلحة غير النظامية، وتحولات البيئة الجيوسياسية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية:الحوكمة الأمنية، الجزائر، الساحل، أزمة مالي، المقاربة الوقائية، الردع الدبلوماسي.

Abstract

This study examines Algerian security governance in the Sahel region by analyzing how the crisis in Mali was managed between 2012 and 2025, a period marked by escalating security threats and increasingly complex regional and international dynamics. The collapse of state institutions in northern Mali in 2012 marked a pivotal turning point that prompted Algeria to adopt a comprehensive approach combining security prevention with diplomatic deterrence, drawing on its experience in counterterrorism and its strategic geographic location.

As part of its preventive approach, Algeria worked to strengthen surveillance of its southern borders, intensify intelligence efforts, and activate mechanisms for regional security cooperation, in addition to supporting political settlement and national reconciliation processes within Mali. Its role as a mediator was clearly evident in its sponsorship of the 2015 Peace and Reconciliation Agreement, which served as a fundamental framework for a political solution despite the obstacles that hindered its implementation on the ground.

As for diplomatic deterrence, Algeria has been keen to reject uncoordinated foreign military interventions and has advocated for the priority of political solutions based on dialogue among Malian parties, while adhering to the principle of non-interference in the internal affairs of states. It has also sought to maintain a balance in its relations with key international actors without compromising its sovereignty or decision-making autonomy.

The study concludes that Algeria's security governance in the Sahel reflects an integrated model that combines security and political tools with the aim of achieving sustainable regional stability; however, it faces growing challenges, including the fragility of the Malian state, the rise of non-state armed groups, and shifts in the region's geopolitical environment.

Keywords: security governance, Algeria, the Sahel, the Mali crisis, the preventive approach, diplomatic deterrence.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للحوكمة الأمنية في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: إدارة الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية

المبحث الثالث: البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي وأزمة مالي

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025).

المبحث الأول: الأسس الاستراتيجية للمقاربة الوقائية الجزائرية

المبحث الثاني: الدور الجزائري في تسوية أزمة مالي

المبحث الثالث: التعاون الأمني الإقليمي كآلية وقائية

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: أدوات الردع الدبلوماسي الجزائري في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

المبحث الثاني: تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: آفاق تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي

مقدمة

مقدمة
مقدمــة

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة على المستويين الأمني والسياسي، حيث أصبحت بؤرة لتقاطع التهديدات العابرة للحدود، وعلى رأسها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية. وقد ساهمت هشاشة الدول وضعف مؤسساتها، خاصة في مالي، في تفاقم هذه التحديات، مما جعل المنطقة مجالًا مفتوحًا للتدخلات الإقليمية والدولية ومحطّ اهتمام متزايد في أجندات الأمن الدولي.

في هذا السياق، برزت الجزائر كفاعل إقليمي محوري، بحكم موقعها الجغرافي وخبرتها التاريخية في مكافحة الإرهاب، إلى جانب تبنيها لعقيدة قائمة على رفض التدخل الخارجي وتفضيل الحلول السياسية. وقد شكّلت أزمة مالي منذ سنة 2012 اختبارًا حقيقيًا لقدرة الجزائر على بلورة نموذج خاص في إدارة الأزمات، يجمع بين الحوكمة الأمنية القائمة على الوقاية والاستباق، وبين توظيف أدوات الردع الدبلوماسي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وتهدف الدراسة إلى تحليل مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل، وتفكيك أدواتها الوقائية والدبلوماسية، مع تقييم فعاليتها في احتواء الأزمة المالية وتقليل تداعياتها على الأمن الإقليمي. كما تسعى إلى إبراز التحديات التي واجهت هذه المقاربة، سواء المرتبطة بالوضع الداخلي في مالي أو بتغير طبيعة التهديدات والفاعلين في المنطقة.تعتمد الدراسة على مقاربة تحليلية تجمع بين البعد الوصفي والتفسيري، من خلال تتبع تطور الدور الجزائري في إدارة الأزمة المالية، واستقراء مخرجاته على مستوى الاستقرار الإقليمي، بما يسمح بفهم أعمق لخصوصية نموذج الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل.

1- أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، إذ ترتبط الحوكمة الأمنية في منطقة الساحل بإحدى أكثر القضايا إلحاحًا في الدراسات الأمنية المعاصرة، وهي إدارة الأزمات في البيئات الهشة والمتغيرة. فالساحل الإفريقي لم يعد مجرد فضاء جغرافي هامشي، بل تحوّل إلى محور استراتيجي تتقاطع فيه رهانات الأمن الإقليمي والدولي، ما يجعل فهم أنماط الحوكمة الأمنية فيه أمرًا ضروريًا لتفسير ديناميات الاستقرار وعدم الاستقرار على حد سواء

وتنبع أهمية الدراسة أيضًا من تركيزها على الدور الجزائري في إدارة أزمة مالي، باعتبار الجزائر فاعلًا إقليميًا محوريًا يمتلك خصوصية في مقاربته الأمنية والدبلوماسية. فهذه الدراسة تسلط الضوء على نموذج مغاير لإدارة الأزمات، يقوم على المزج بين الوقاية الأمنية والوساطة السياسية، بدل الاعتماد الحصري

على التدخل العسكري. ومن ثم، فإن تحليل هذه التجربة يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، خاصة في السياقات الإفريقية.

كما تبرز أهمية الدراسة في بعدها التطبيقي، حيث تتيح تقييم فعالية السياسات الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. ويساعد هذا التقييم صناع القرار والباحثين على استخلاص دروس يمكن الاستفادة منها في صياغة استراتيجيات أمنية أكثر تكاملًا ونجاعة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهمية زمنية، إذ تغطي فترة تمتد من 2012 إلى 2025، وهي مرحلة شهدت تحولات جوهرية في طبيعة الأزمة المالية، من تمرد مسلح إلى تهديدات مركبة تشمل جماعات إرهابية وشبكات تهريب، إلى جانب تعدد الفاعلين الدوليين. وهذا الامتداد الزمني يسمح برصد تطور المقاربة الجزائرية وتقييم مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات.

وتساهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية، التي ما تزال محدودة في تناول موضوع الحوكمة الأمنية في الساحل من منظور تحليلي معمق. ومن ثم، فإنها تمثل إضافة علمية تسعى إلى تطوير الفهم النظري والتطبيقي للعلاقة بين الأمن والدبلوماسية في إدارة الأزمات الإقليمية.

2-الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من إسهامها في تطوير الإطار النظري المرتبط بمفهوم الحوكمة الأمنية، خاصة في البيئات الإقليمية الهشة مثل منطقة الساحل. فهي تسعى إلى تفكيك هذا المفهوم وتحليله من خلال تطبيقه على حالة واقعية، مما يسمح بإعادة بناء فهم أعمق للعلاقة بين الأمن والدبلوماسية في إدارة الأزمات المعقدة. وبذلك، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية والدراسات الأمنية، من خلال تقديم مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي.

كما تكمن أهميتها في تقديم نموذج تحليلي يبرز خصوصية التجربة الجزائرية في إدارة الأزمات، باعتبارها حالة دراسية تعكس تداخل الأدوات الأمنية والسياسية في سياق إقليمي معقد. وهذا يفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات مقارنة مع تجارب دول أخرى، مما يعزز من تراكم المعرفة العلمية في مجال الحوكمة الأمنية الإقليمية.

إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في توسيع النقاش الأكاديمي حول فعالية المقاربات غير العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية، من خلال إبراز دور الوساطة الدبلوماسية والحلول السياسية كبدائل أو

مكملات للأدوات الصلبة. وهذا الطرح يكتسي أهمية خاصة في ظل تنامي الانتقادات للمقاربات العسكرية التقليدية في معالجة الأزمات.

وتكتسب الدراسة أيضًا بعدًا منهجيًا، حيث تعتمد على تحليل زمني يمتد لعدة سنوات، مما يسمح برصد التحولات والتفاعلات داخل الأزمة المالية، وتقييم استمرارية أو تغير الاستراتيجية الجزائرية. هذا الامتداد الزمني يعزز من دقة التحليل وعمقه، ويساهم في بناء استنتاجات أكثر موثوقية.

وتمثل الدراسة إضافة نوعية للأدبيات العربية، التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث المتخصصة في قضايا الأمن الإقليمي في إفريقيا، خاصة من منظور عربي محلي، مما يعزز التنوع المعرفي ويحد من الاعتماد المفرط على الأدبيات الأجنبية في هذا المجال.

تكتسب هذه الدراسة أهمية عملية بارزة من خلال ارتباطها المباشر بقضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وهي منطقة تشهد تحديات متزايدة ذات انعكاسات مباشرة على الأمن الوطني الجزائري والأمن الإقليمي عمومًا. إذ يتيح تحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي تقديم فهم عملي لكيفية التعامل مع التهديدات العابرة للحدود، خاصة في ظل بيئة تتسم بالتعقيد وتعدد الفاعلين.

وتبرز الأهمية العملية كذلك في كون نتائج الدراسة يمكن أن تفيد صناع القرار في الجزائر ودول الجوار، من خلال توفير تقييم موضوعي لفعالية المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي. فمثل هذا التقييم يساعد في تطوير السياسات الأمنية وتحسين آليات التنسيق الإقليمي، بما يعزز من القدرة على الاستجابة المبكرة للأزمات والحد من تفاقمها.

كما تساهم الدراسة في تقديم دروس مستفادة يمكن توظيفها في إدارة أزمات مشابهة في مناطق أخرى، خاصة فيما يتعلق بأهمية الجمع بين الأدوات الأمنية والسياسية بدل الاعتماد على المقاربة العسكرية فقط. وهذا البعد التطبيقي يجعل من الدراسة مرجعًا يمكن الاستفادة منه في تصميم استراتيجيات شاملة لإدارة الأزمات.

تساعد الدراسة في دعم جهود المؤسسات الأمنية والدبلوماسية من خلال إبراز أهمية التكامل بين مختلف الأجهزة والفاعلين، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. كما تؤكد على دور الوساطة والحوار في تقليل التوترات وتحقيق الاستقرار، وهو ما يعزز من فعالية العمل الدبلوماسي في البيئات الهشة.

توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن تستفيد منها مراكز البحث والتفكير، والمؤسسات الأكاديمية، في إعداد برامج تدريبية وتحليلية موجهة للمهتمين بقضايا الأمن الإقليمي، مما يسهم في رفع مستوى الوعي الاستراتيجي وتطوير الكفاءات في مجال إدارة الأزمات.

مقدمة

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى تحليل طبيعة الحوكمة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل، من خلال فهم الأسس التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات، خاصة في ما يتعلق بأزمة مالي خلال الفترة (2012–2025). وتسعى إلى إبراز الكيفية التي تم بها توظيف الأدوات الأمنية والدبلوماسية بشكل متكامل لتحقيق الاستقرار الإقليمي والحد من التهديدات العابرة للحدود.

كما ترمي الدراسة إلى تفكيك مكونات المقاربة الوقائية التي اعتمدتها الجزائر، من خلال دراسة آلياتها المختلفة مثل تأمين الحدود، والعمل الاستخباراتي، وتعزيز التعاون الإقليمي. وفي السياق ذاته، تهدف إلى تحليل أدوات الردع الدبلوماسي، من خلال تتبع الدور الجزائري في الوساطة السياسية ودعم مسارات التسوية السلمية، مع تقييم مدى تأثير هذه الأدوات في إدارة الأزمة المالية.

وتسعى الدراسة أيضًا إلى تقييم فعالية الاستراتيجية الجزائرية في تحقيق أهدافها، من خلال رصد نتائجها على مستوى الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل عمومًا. ويشمل ذلك تحليل مدى نجاح هذه المقاربة في الحد من نشاط الجماعات المسلحة، وتقليل تداعيات الأزمة على الأمن الإقليمي.

تهدف الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات التي واجهت الحوكمة الأمنية الجزائرية، سواء كانت مرتبطة بطبيعة الأزمة في مالي، أو بتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين، أو بتحولات البيئة الجيوسياسية في المنطقة. ويساعد هذا التحليل في فهم حدود المقاربة الجزائرية وإمكانات تطويرها مستقبلًا.

ترمي الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يمكن أن يشكل مرجعًا علميًا وعمليًا للباحثين وصناع القرار، من خلال استخلاص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تسهم في تحسين إدارة الأزمات وتعزيز الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الافريقي.

4-أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسيها منطقة الساحل الإفريقي في الدراسات الأمنية المعاصرة، باعتبارها فضاءً يشهد تداخلاً معقدًا بين التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. فقد أصبحت هذه المنطقة تمثل إحدى أبرز بؤر التوتر في العالم، مما يجعل دراسة آليات الحوكمة الأمنية فيها ضرورة علمية لفهم طبيعة التحولات الجارية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي.

كما يعود اختيار الموضوع إلى المكانة المحورية التي تحتلها الجزائر في محيطها الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات في دول الجوار. فالجزائر تمتلك تجربة متميزة في التعامل مع التهديدات الأمنية،

مقدمة

وتسعى إلى تبني مقاربة متوازنة تجمع بين العمل الأمني والدبلوماسي، وهو ما يجعلها حالة دراسية جديرة بالتحليل لفهم خصوصية نموذجها في الحوكمة الأمنية.

ومن بين الدوافع الأساسية لاختيار هذا الموضوع أيضًا، أهمية أزمة مالي كحالة تطبيقية تعكس تعقيدات الأزمات المعاصرة، حيث تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والعرقية والاقتصادية. وقد شكلت هذه الأزمة اختبارًا حقيقيًا لقدرة الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم الجزائر، على إدارة الأزمات بوسائل متعددة، مما يتيح مجالًا واسعًا للتحليل والتقييم.

يأتي هذا الاختيار في ظل وجود نقص نسبي في الدراسات العربية التي تتناول موضوع الحوكمة الأمنية في الساحل من منظور تحليلي معمق، خاصة تلك التي تركز على الدور الجزائري. ومن ثم، يسعى هذا البحث إلى الإسهام في سد هذا الفراغ المعرفي وتقديم إضافة علمية في هذا المجال.

يعكس اختيار الموضوع اهتمامًا بفهم التوازن بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي في إدارة الأزمات، وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة في ظل الانتقادات المتزايدة للمقاربات العسكرية الصرفة. وبالتالي، فإن دراسة هذا التوازن في الحالة الجزائرية قد تساهم في تقديم رؤى جديدة حول سبل تحقيق الأمن والاستقرار في البيئات الهشة.

الأسباب الذاتية:

تتجلى الذاتية في اختيار هذا الموضوع من خلال اهتمام الباحث بقضايا الأمن الإقليمي، ولاسيما ما يرتبط بمنطقة الساحل ودور الجزائر في محيطها الاستراتيجي. كما يعكس هذا الاختيار ميولًا علمية نحو دراسة الحوكمة الأمنية وتحليل السياسات العامة في مجال إدارة الأزمات، إضافة إلى الرغبة في فهم خصوصية التجربة الجزائرية في التعامل مع التهديدات المعاصرة. وقد يكون الدافع الذاتي أيضًا مرتبطًا بالسياق الأكاديمي والتخصصي للباحث، وسعيه إلى الإسهام في تطوير المعرفة في مجال الدراسات الأمنية والسياسية.

الأسباب الموضوعية:

في المقابل، تستند الموضوعية في تناول هذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات العلمية والواقعية، أبرزها الأهمية الفعلية التي تكتسيها أزمة مالي في السياقين الإقليمي والدولي، وما تفرزه من تداعيات أمنية تتجاوز حدودها الجغرافية. كما أن الدور الذي تضطلع به الجزائر في إدارة هذه الأزمة يمثل معطى

مقدمة

موضوعيًا يستدعي الدراسة والتحليل، خاصة في ظل تعدد الفاعلين وتباين المقاربات المعتمدة في المنطقة.

وتتجسد الموضوعية أيضًا في اعتماد الدراسة على منهج علمي قائم على التحليل والتفسير، بعيدًا عن الأحكام المسبقة أو الانحيازات، مع الاستناد إلى معطيات واقعية ومصادر موثوقة. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق التوازن في عرض مختلف الأبعاد المرتبطة بالموضوع، سواء تلك التي تعكس نجاحات المقاربة الجزائرية أو التحديات التي واجهتها.

وبذلك، فإن الجمع بين الذاتية والموضوعية في هذا البحث يهدف إلى تحقيق تكامل بين الدافع العلمي الشخصي ومتطلبات البحث الأكاديمي الرصين، بما يضمن تقديم دراسة متوازنة تسهم في فهم أعمق لإشكالية الحوكمة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل.

5-إشكالية الدراسة:

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق هشاشة وتعقيدًا في البيئة الدولية المعاصرة، حيث تتقاطع فيها أبعاد متعددة للأزمة، تشمل ضعف الدولة، وانتشار الجماعات المسلحة، وتنامي التهديدات العابرة للحدود. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في جعل المنطقة فضاءً مفتوحًا لعدم الاستقرار، خاصة منذ اندلاع أزمة مالي سنة 2012، التي كشفت عن عمق الاختلالات البنيوية في الدولة المالية، وعجز المقاربات التقليدية عن احتواء تداعياتها.

ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل، وتحليل مدى نجاحها في إدارة أزمة مالي خلال الفترة (2012–2025)، من خلال الموازنة بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي، واستكشاف حدود هذه الاستراتيجية في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها المنطقة.

وبناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال التالي:

كيف نجحت الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي خلال الفترة (2012–2025) عبر التوفيق بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، وما حدود فعالية هذه المقاربة في ظل تعقّد التهديدات وتعدد الفاعلين؟

6-الأسئلة الفرعية:

مقدمة

ضوء الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول مدى نجاح الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي من خلال التوفيق بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد على تفكيك أبعاد الدراسة وتحليلها بشكل أعمق:

- ما هي الأسس النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها الحوكمة الأمنية في السياق الإقليمي لمنطقة الساحل؟
- ما طبيعة المقاربة الوقائية التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة تداعيات أزمة مالي، وما أبرز آلياتها وأدواتها؟

كيف تجسّد الردع الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المالية، وما أهم مظاهره؟

ما مدى فعالية التكامل بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي في تحقيق الاستقرار الأمني في مالي ومنطقة الساحل؟

ما أبرز التحديات والقيود التي واجهت الحوكمة الأمنية الجزائرية خلال إدارة الأزمة (2012–2025)؟

كيف أثّر تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين على فعالية الدور الجزائري في إدارة الأزمة؟

ومن خلال الإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تبرز نقاط القوة والقصور في الاستراتيجية الجزائرية، وتحدد مدى قدرتها على التكيف مع التحولات الأمنية في منطقة الساحل. كما تمكّن هذه الأسئلة من صياغة توصيات عملية تسهم في تطوير سياسات أكثر تكاملًا ونجاعة في مجال إدارة الأزمات الإقليمية.

7-فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي خلال الفترة (2012–2025) قامت على مقاربة مزدوجة تجمع بين الوقاية الأمنية والردع الدبلوماسي، وقد أسهم هذا التوازن في الحد من تداعيات الأزمة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، رغم التحديات المرتبطة بتعقّد البيئة الأمنية وتعدد الفاعلين.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تساعد على اختبارها وتحليلها، من بينها:

1- إن التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أدت إلى تجاوز مفهوم الأمن التقليدي القائم على القوة العسكرية، وفرضت ظهور مقاربات جديدة مثل الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات، باعتبارها أكثر قدرة على تفسير تعقيد التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة وهشاشة الدولة.

2- اعتمدت الجزائر مقاربة وقائية في إدارة أزمة مالي تقوم على حماية الأمن القومي، تأمين الحدود، تعزيز التعاون الأمني، وتوظيف الدبلوماسية الوقائية، وقد ساهمت هذه الأدوات في الحد من انتقال التهديدات وتعزيز الاستقرار الإقليمي، رغم محدودية النتائج بسبب تعقيد الأزمة المالية وتعدد الفاعلين.

3- شكل الردع الدبلوماسي الجزائري أداة مكملة للمقاربة الوقائية من خلال الوساطة، رفض التدخلات العسكرية غير المنسقة، ودعم الحلول السياسية، غير أن فعاليته تأثرت بهشاشة دول الساحل، استمرار الإرهاب، وصراع القوى الدولية على المنطقة.

8-المناهج والمقاربات :

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والمقاربات العلمية التي تسمح بتحليل موضوع الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي بشكل متكامل ومتعدد الأبعاد، بما يضمن الإحاطة بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.

أولاً: المنهج الوصفي

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري المرتبط بمفاهيم الحوكمة الأمنية، والمقاربة الوقائية، والردع الدبلوماسي، إلى جانب وصف البيئة الأمنية في منطقة الساحل، ورصد أهم الفاعلين والمتغيرات المؤثرة في أزمة مالي. ويبرر اختيار هذا المنهج بقدرته على تقديم وصف علمي دقيق للظاهرة محل الدراسة، بما يسهم في بناء قاعدة معرفية تساعد على تفسيرها وتحليلها.

ثانياً: المنهج التحليلي

في هذا الإطار، يُعتمد المنهج التحليلي باعتباره المنهج الأساسي للدراسة، حيث يُستخدم في تفكيك عناصر الحوكمة الأمنية الجزائرية، وتحليل طبيعة المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي، مع تفسير العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات المؤثرة في إدارة الأزمة. ويساعد هذا المنهج على تقديم قراءة معمقة لمجريات الأزمة وتطوراتها خلال الفترة الزمنية المحددة.

كما يتم توظيف المنهج الوصفي من خلال عرض خصائص الأزمة المالية وتطورها، إلى جانب توصيف السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر في التعامل معها. ويُسهم هذا المنهج في تقديم صورة شاملة ودقيقة للسياق الذي تتحرك فيه الحوكمة الأمنية الجزائرية.

المنهج التاريخي

وتعتمد الدراسة أيضًا على المنهج التاريخي، من خلال تتبع تطور أزمة مالي منذ سنة 2012، ورصد التحولات التي طرأت على المقاربة الجزائرية عبر الزمن. ويساعد هذا المنهج في فهم الخلفيات التاريخية للأزمة، وتحليل استمرارية أو تغير السياسات المتبعة.

مقدمة

منهج دراسة الحالة

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال اختيار أزمة مالي نموذجًا تطبيقيًا لتحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية، باعتبارها تمثل إحدى أبرز الأزمات الأمنية في منطقة الساحل. وقد تم اختيار هذا المنهج لأنه يسمح بدراسة الظاهرة في سياقها الواقعي، وتحليل تفاعل مختلف المتغيرات السياسية والأمنية والدبلوماسية المؤثرة فيها، وصولًا إلى استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها في فهم إدارة الأزمات الإقليمية.

ثانيا المقاربات.

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية التي تساعد في تفسير وتحليل طبيعة الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي، من خلال الإحاطة بمختلف الأبعاد الأمنية والسياسية التي تحكم هذا السلوك.

مقاربة الحوكمة الأمنية

في هذا السياق، تُعد مقاربة الحوكمة الأمنية الإطار النظري الأساسي للدراسة، حيث تركز على كيفية تسيير القضايا الأمنية من خلال تفاعل مجموعة من الفاعلين، سواء كانوا دولًا أو منظمات إقليمية أو فاعلين غير دولتيين، مع إبراز دور التنسيق والتكامل بين الأدوات الأمنية والسياسية في إدارة الأزمات.

المقاربة الواقعية

كما تستند الدراسة إلى المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية، التي تفسر سلوك الدولة انطلاقًا من منطق المصلحة الوطنية والسعي إلى تحقيق الأمن والبقاء في بيئة دولية تتسم بالفوضى. ومن خلال هذه المقاربة، يمكن فهم توجه الجزائر نحو تعزيز أمنها الحدودي، ورفضها للتدخلات الخارجية التي قد تمس بسيادتها.

المقاربة الليبرالية

إضافة إلى ذلك، توظف الدراسة المقاربة الليبرالية التي تبرز أهمية التعاون الدولي والإقليمي، ودور المؤسسات والآليات التشاركية في تحقيق الأمن والاستقرار. ويتجلى ذلك في دعم الجزائر لمسارات الحوار والوساطة، وتشجيع الحلول السياسية للأزمات.

مقاربة الأمن النسائي

كما يتم الاستئناس بمقاربة الأمن الإنساني التي تركز على معالجة جذور الأزمات، من خلال الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما ينسجم مع توجه الجزائر نحو دعم المصالحة الوطنية والتنمية كمدخل لتحقيق الاستقرار في مالي.

مقدمة

تعتمد الدراسة على مقاربة مركبة تجمع بين هذه الاتجاهات النظرية، بما يسمح بتقديم تفسير شامل ومتوازن للسلوك الجزائري، وفهم كيفية التوفيق بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي في إدارة أزمة مالي ضمن سياق إقليمي معقد.

المقاربة الجيوسياسية

اعتمدت الدراسة كذلك على المقاربة الجيوسياسية لتحليل تأثير الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل في تزايد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وانعكاس ذلك على تطور الأزمة المالية والدور الجزائري في إدارتها. ويبرر اختيار هذه المقاربة بكون أزمة مالي لم تعد أزمة داخلية فحسب، بل أصبحت مرتبطة بموازين القوى الدولية، وبالمصالح الأمنية والاقتصادية للدول الفاعلة في المنطقة، وهو ما يساعد على تفسير التحولات التي عرفها الساحل خلال الفترة (2012–2025)

10-حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة بجملة من الحدود التي تضبط إطارها العلمي والمنهجي، وتساهم في توجيه تحليلها نحو تحقيق أهدافها بدقة ووضوح.

الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2025، وهي مرحلة مفصلية في تطور أزمة مالي، تبدأ بانهيار مؤسسات الدولة في شمال البلاد، وتمر بمختلف التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة، وصولًا إلى المستجدات الراهنة في إدارة الأزمة. ويتيح هذا الامتداد الزمني تتبع تطور الحوكمة الأمنية الجزائرية ورصد تغيراتها.

الحدود المكانية:

أما الحدود المكانية، فتشمل أساسًا منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على مالي باعتبارها مجال الدراسة الرئيسي، إلى جانب الامتدادات الإقليمية المرتبطة بتأثير الأزمة على دول الجوار، خاصة الجزائر، بحكم موقعها ودورها المحوري في إدارة الأزمة.

الحدود الموضوعية:

وفيما يتعلق بـالحدود الموضوعية، فتنحصر الدراسة في تحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية من زاوية المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي، دون التوسع في جوانب أخرى مثل الأبعاد الاقتصادية أو الثقافية إلا بالقدر الذي يخدم فهم الموضوع. كما تركز على دور الجزائر كفاعل رئيسي، مع الإشارة إلى بقية الفاعلين في حدود تأثيرهم على مسار الأزمة.

مقدمة

أما الحدود المنهجية، فتتمثل في اعتماد الدراسة على مناهج تحليلية ووصفية وتاريخية، مع الاستناد إلى مصادر علمية ومراجع متاحة، وهو ما قد يفرض بعض القيود المرتبطة بتوفر المعلومات ودقتها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ذات الطابع الحساس.

تتحدد الحدود الإجرائية لهذه الدراسة في مجموعة من الضوابط التي تنظم كيفية تناول الموضوع وتحليله، بما يضمن تحقيق الدقة المنهجية والانسجام مع أهداف البحث. حيث تقتصر الدراسة على تحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية في علاقتها بأزمة مالي، من خلال التركيز على المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي كمتغيرين أساسيين في تفسير السلوك الجزائري.

كما تعتمد الدراسة على جمع وتحليل المعطيات من مصادر مكتبية متنوعة، تشمل الكتب الأكاديمية، والمقالات العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية، إضافة إلى الوثائق الرسمية والتصريحات السياسية ذات الصلة بالموضوع. ويتم التعامل مع هذه المعطيات وفق مقاربة تحليلية نقدية تسمح باستخلاص النتائج بشكل موضوعي.

وتتحدد الإجراءات كذلك في اعتماد وحدات تحليل تتمثل في السياسات والإجراءات الأمنية والدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، مع ربطها بالسياق الإقليمي والدولي

المحيط بالأزمة المالية. كما يتم التركيز على تتبع تطور هذه السياسات عبر الزمن، وتحليل مدى استمراريتها أو تغيرها.

ومن جهة أخرى، تلتزم الدراسة باستخدام مفاهيم محددة وواضحة، مثل الحوكمة الأمنية، والمقاربة الوقائية، والردع الدبلوماسي، بما يضمن توحيد الإطار المفاهيمي وتفادي الغموض في التحليل. كما يتم ضبط المصطلحات بما يتوافق مع الأدبيات العلمية في مجال الدراسات الأمنية.

تسعى هذه الحدود الإجرائية إلى توفير إطار عملي ومنهجي واضح، يضمن سلامة التحليل ودقة النتائج، مع الحفاظ على قابلية الدراسة للتكرار أو البناء عليها في أبحاث لاحقة.

11- تحديد المفاهيم والمصطلحات

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم الرئيسة التي تشكل الإطار المرجعي للتحليل، ونظرًا لتعدد الدلالات التي تحملها هذه المفاهيم في الأدبيات الأكاديمية، فإن الأمر يقتضي تحديد المقصود بها في سياق هذه الدراسة، بما يضمن توحيد استخدامها وانسجامها مع إشكالية البحث وأهدافه. وتتمثل أهم هذه المفاهيم في: الحوكمة الأمنية، والمقاربة الوقائية، والردع الدبلوماسي.

أولاً: الحوكمة الأمنية

مقدمة

يقصد بالحوكمة الأمنية في هذه الدراسة مجموع السياسات والآليات التي توظفها الجزائر لإدارة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، من خلال التكامل بين الأدوات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية، وبالتنسيق مع الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين، بهدف الحد من تداعيات أزمة مالي على الأمن الوطني والإقليمي خلال الفترة.(2012–2025)

ثانياً: المقاربة الوقائية

يقصد بالمقاربة الوقائية في هذه الدراسة مجموعة التدابير الأمنية والسياسية والدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر لمنع انتقال التهديدات القادمة من منطقة الساحل، من خلال تأمين الحدود، وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، ودعم الوساطة والحلول السياسية قبل تحول الأزمة إلى تهديد مباشر للأمن القومي.

ثالثاً: الردع الدبلوماسي

يقصد بالردع الدبلوماسي في هذه الدراسة توظيف الجزائر للأدوات الدبلوماسية، وعلى رأسها الوساطة، والحوار، والعمل متعدد الأطراف، للتأثير في مسار أزمة مالي والحد من تصعيدها، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، مع الالتزام بمبادئ احترام سيادة الدول وعدم اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر

12-الدراسات السابقة

غلبت على موضوع البحث مجموعة من الكتابات، بين مقالات علمية ودراسات أكاديمية وتقارير بحثية، والتي تناولت جوانب متعددة من الحوكمة الأمنية في منطقة الساحل وأزمة مالي، ويمكن الإشارة إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1-منطقة الساحل الإفريقي: التحولات الأمنية والرهانات.

تناول الباحث عبد القادر بوقرة في هذا الكتاب التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وركز على أهمية موقع الجزائر الجغرافي ودورها كفاعل إقليمي في تحقيق الأمن والاستقرار في محيطها. كما تطرقت الدراسة إلى طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على مبادئ عدم التدخل، احترام سيادة الدول، حسن الجوار، والاعتماد على التعاون الإقليمي بدل التدخل العسكري المباشر. وقد أبرزت كيفية ارتباط الأمن القومي الجزائري باستقرار دول الساحل، خاصة مالي والنيجر.

مقدمة

على الرغم من أهمية هذه الدراسة في إبراز التحولات الأمنية في منطقة الساحل وتوضيح مكانة الجزائر كفاعل إقليمي، إلا أنها ركزت بصورة أساسية على العقيدة الأمنية الجزائرية وآليات حماية الحدود والتعاون الأمني، دون تقديم تحليل معمق لمفهوم الحوكمة الأمنية باعتباره إطارًا نظريًا لإدارة الأزمات. كما أنها لم تتناول بشكل مفصل العلاقة بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي في إدارة أزمة مالي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته

2-تحولات الأمن والسياسة والتنميةالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2021).

تناولت الدراسة التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على العلاقة بين هشاشة الدولة وانتشار الجماعات الإرهابية وتصاعد الأزمات السياسية. وقد اعتبرت أن الأزمة الأمنية في الساحل ليست نتيجة عامل واحد، وإنما نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. كما بحثت في ظاهرة انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، خاصة بعد أزمة مالي سنة 2012، وكيف استفادت هذه التنظيمات من ضعف مؤسسات الدولة وغياب التنمية في المناطق الحدودية المهمشة.

تمثل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم التحولات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل، غير أنها ركزت على تحليل أسباب الأزمة وارتباطها بهشاشة الدولة والإرهاب أكثر من تركيزها على تقييم سياسات الدول الإقليمية في إدارة الأزمة. كما لم تخصص حيزًا كافيًا لدراسة التجربة الجزائرية بوصفها نموذجًا للحوكمة الأمنية، الأمر الذي يشكل إحدى الثغرات التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها.

3-: البعد المتوسطي للأمنالجزائري: الجزائر: اوروبا والحلفالأطلسي.

ركزت كتاب **بن عنتر عبد النور**على مفهوم الأمن الجزائري وعلاقته بالمحيط الإقليمي والدولي، موضحة أن الجزائر تبني سياستها الأمنية على أساس حماية مصالحها الوطنية والحفاظ على استقرار محيطها الجغرافي. كما تناولت تطور مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد التهديدات مقتصرة على الحروب التقليدية، بل أصبحت تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية.

وسلطت الدراسة الضوء على أهمية الموقع الجغرافي للجزائر، خاصة حدودها الجنوبية، باعتبارها عاملاً جعلها تهتم بشكل كبير بأمن منطقة الساحل الإفريقي.تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على السياسة الأمنية الجزائرية وأبعادها الإقليمية، كما أبرزت التوازن بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية في السياسة الخارجية الجزائرية. ومع ذلك، لم تقدم تحليلًا معمقًا لتطبيق هذا التوازن في

مقدمة

أزمة مالي، كما لم تتناول فعالية الحوكمة الأمنية الجزائرية في ظل التحولات التي شهدتها منطقة الساحل بعد سنة 2020، وهو ما يمثل أحد الجوانب التي تعالجها الدراسة الحالية

Global Trends 2040: A More Contested World.

تقرير استراتيجي واستخباراتي رسمي صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي. تناول التقرير الاتجاهات الكبرى التي ستؤثر في النظام الدولي خلال العقود القادمة، مع التركيز على ظاهرة هشاشة الدول باعتبارها أحد أهم مصادر عدم الاستقرار العالمي. وأشار إلى أن الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات ستكون أكثر عرضة للصراعات الداخلية، انتشار الجماعات المتطرفة، وتدخل القوى الخارجية.

يتميز هذا التقرير بتقديم رؤية استشرافية للتحديات الأمنية العالمية، مع إبراز أثر هشاشة الدول والتنافس الدولي على استقرار منطقة الساحل، وهو ما يمنح الدراسة بعدًا استراتيجيًا مهمًا. إلا أن التقرير يتناول القضايا من منظور عالمي عام، ولا يركز على خصوصية الحالة الجزائرية أو على تقييم سياساتها في إدارة أزمة مالي، كما أنه لا يقدم تحليلًا تفصيليًا لمفهوم الحوكمة الأمنية في السياق الجزائري.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها أسهمت في تفسير العديد من الجوانب المرتبطة بأزمة مالي، وقضايا الأمن في منطقة الساحل، والوساطة الجزائرية، والتدخلات الإقليمية والدولية، كما تناول بعضها مفهوم الحوكمة الأمنية أو آليات إدارة الأزمات بصورة عامة. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الأدبيات في بناء الإطار النظري، وتحديد المفاهيم الرئيسة، وفهم السياق التاريخي والسياسي للأزمة المالية، فضلًا عن الاستفادة من مناهجها وأدواتها التحليلية في معالجة موضوع الدراسة.

غير أن هذه الدراسات، على أهميتها، تناولت موضوعاتها بصورة جزئية، حيث ركزت بعضها على الوساطة الجزائرية في اتفاق السلم والمصالحة، بينما اهتمت دراسات أخرى بتحليل البيئة الأمنية في الساحل أو بالتدخلات العسكرية الأجنبية، في حين انصرفت دراسات أخرى إلى بحث ظاهرة الإرهاب أو هشاشة الدولة في مالي، دون أن تقدم تحليلًا متكاملًا للحوكمة الأمنية الجزائرية باعتبارها إطارًا يجمع بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي في إدارة الأزمة.

الفجوة البحثية

ومن هنا تتجلى الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، والمتمثلة في غياب دراسة عربية تجمع بين تحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية، والمقاربة الوقائية، والردع الدبلوماسي، في إطار واحد، مع

مقدمة

ربط ذلك بتطورات أزمة مالي خلال الفترة الممتدة من 2012إلى 2025، وما شهدته من تحولات سياسية وأمنية، أبرزها الانقلابات العسكرية، وتصاعد التنافس الدولي، وتراجع فعالية بعض الآليات الإقليمية. وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم معالجة تحليلية شاملة لهذا الموضوع، من خلال تقييم فعالية المقاربة الجزائرية وإبراز حدودها وإمكانات تطويرها في ظل التحولات الجيوسياسية التي يشهدها الساحل الإفريقي

13-صعوبات الدراسة:

تواجه هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي ترتبط بطبيعة الموضوع وحساسيته، خاصة أنه يتناول قضايا أمنية ذات أبعاد إقليمية ودولية. ومن أبرز هذه الصعوبات محدودية الوصول إلى المعلومات الدقيقة، إذ إن العديد من المعطيات المرتبطة بالسياسات الأمنية والعمل الاستخباراتي تبقى غير متاحة للباحثين، نظرًا لطابعها السري، مما يفرض الاعتماد على مصادر غير مباشرة أو تحليلية.

كما تتمثل صعوبة أخرى في تعقّد البيئة الأمنية في منطقة الساحل، حيث تتداخل عدة عوامل سياسية وأمنية واجتماعية، إلى جانب تعدد الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. هذا التداخل يجعل من الصعب عزل المتغيرات وتحليلها بشكل منفصل، الأمر الذي يتطلب جهدًا تحليليًا مضاعفًا لفهم العلاقات بين هذه العناصر.

وتبرز أيضًا صعوبة تتعلق بتسارع الأحداث وتغير المعطيات في المنطقة، خاصة خلال الفترة الزمنية الممتدة للدراسة (2012–2025). فالتطورات المستمرة في أزمة مالي، وتغير مواقف الفاعلين، قد تؤثر على استقرار التحليل وتفرض تحديثًا مستمرًا للمعطيات، مما يشكل تحديًا منهجيًا أمام الباحث.

إضافة إلى ذلك، تواجه الدراسة صعوبة في ندرة الدراسات العربية المتخصصة التي تناولت الموضوع بشكل معمق، خاصة فيما يتعلق بالحوكمة الأمنية الجزائرية. وهذا يحد من إمكانية الاستناد إلى مراجع محلية، ويدفع إلى الاعتماد بشكل أكبر على الأدبيات الأجنبية، مع ما قد يرافق ذلك من اختلاف في الزوايا التحليلية.

قد تطرح إشكالية التحيز في بعض المصادر، سواء كانت سياسية أو إعلامية، مما يستدعي التعامل معها بحذر واعتماد مقاربة نقدية لضمان الموضوعية في التحليل والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

يُعدّ عامل الزمن من أبرز الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، نظرًا لامتداد الفترة الزمنية محل التحليل من 2012 إلى 2025، وما شهدته من تحولات متسارعة في طبيعة الأزمة المالية وتطوراتها الأمنية والسياسية. فقد فرض هذا الامتداد الزمني على الباحث ضرورة تتبع الأحداث بشكل دقيق ومستمر، مع محاولة الربط بين المراحل المختلفة للأزمة وتحليل ديناميكيتاها في سياقات متغيرة.

مقدمة

كما أن تسارع وتيرة الأحداث في منطقة الساحل، وتعدد المستجدات المرتبطة بتغير مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين، جعل من الصعب تثبيت معطيات مستقرة يمكن البناء عليها بشكل نهائي. وهو ما استلزم اعتماد مقاربة مرنة تأخذ بعين الاعتبار قابلية التغير والتحديث المستمر للبيانات.

إضافة إلى ذلك، فإن ضيق الوقت المتاح لإنجاز الدراسة مقارنة بحجم الموضوع وتشعبه، شكّل تحديًا حقيقيًا، خاصة فيما يتعلق بجمع المادة العلمية وتحليلها بشكل معمق. الأمر الذي تطلّب تنظيمًا دقيقًا للوقت وتحديد أولويات البحث لضمان تحقيق الأهداف المرجوة ضمن الإطار الزمني المحدد.

إن عامل الزمن لم يكن مجرد تحدٍ إجرائي، بل مثّل عنصرًا مؤثرًا في منهجية الدراسة ونتائجها، مما استدعى التعامل معه بمرونة علمية ومنهجية لضمان أكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية.

14-تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي، تم تقسيم هذه الدراسة إلى هيكل متكامل يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، بما يسمح بتحليل مختلف أبعاد الإشكالية بشكل منهجي ومتسلسل.

من أجل معالجة موضوع الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي بشكل أكثر تفصيلًا وعمقًا، تم اعتماد تقسيم ثلاثي يجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، وفق هيكل متدرج يسمح بالإحاطة بكافة جوانب الدراسة.

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة الأمنية، حيث يتم ضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، مثل الحوكمة الأمنية، والمقاربة الوقائية، والردع الدبلوماسي، إلى جانب عرض أهم المقاربات النظرية المفسرة لسلوك الدول في إدارة الأزمات. كما يتطرق هذا الفصل إلى خصائص البيئة الأمنية في منطقة الساحل، وأبرز التهديدات التي تميزها.

أما الفصل الثاني، فيُخصص لدراسة تطور أزمة مالي وخلفياتها، من خلال تحليل جذور الأزمة وأسبابها، وتتبع مراحل تطورها منذ سنة 2012، مع إبراز دور الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في تشكيل مسارها. كما يسلط الضوء على انعكاسات هذه الأزمة على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل.

في حين يركز الفصل الثالث على تحليل الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي خلال الفترة (2012–2025)، حيث يتم دراسة المقاربة الوقائية التي اعتمدتها الجزائر، وأدوات الردع الدبلوماسي التي وظفتها، مع تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار، واستعراض أبرز التحديات والقيود التي واجهتها.

مقدمة

وتُختتم الدراسة بـخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الحوكمة الأمنية وتعزيز إدارة الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي، واستشراف مستقبل المنطقة وكيفية الذهاب من منطق الدولة التي تحكمها الفروقات القبلية والذهاب إلى الدولة الوطنية.

وبهذا التقسيم، تسعى الدراسة إلى تحقيق توازن منهجي بين الجوانب النظرية والتطبيقية، بما يضمن تقديم تحليل شامل ومتكامل للموضوع.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

تمهيد

يشهد إقليم الساحل الإفريقي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات أمنية وجيوسياسية عميقة جعلته أحد أكثر الأقاليم هشاشة واضطراباً على المستوى الدولي، نتيجة التداخل المعقد بين العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد تحولت المنطقة إلى فضاء مفتوح لتمدد التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى تفاقم النزاعات الإثنية والقبلية، وانتشار الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، الأمر الذي أفرز بيئة أمنية معقدة تتجاوز قدرة الدولة الوطنية بمفردها على احتواء مصادر التهديد وإدارة الأزمات المتلاحقة. وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى تبني مقاربات جديدة تتجاوز المفهوم التقليدي للأمن القائم على القوة العسكرية نحو نماذج أكثر شمولاً ترتكز على الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات وفق رؤية متكاملة تجمع بين الأمن والتنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي (عبد القادر بن عطية، 2018، ص 27).

وقد أدى تزايد التحديات الأمنية في منطقة الساحل إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المرتبطة بالأمن القومي، حيث أصبحت التهديدات المعاصرة ذات طبيعة مركبة وعابرة للحدود، الأمر الذي فرض اعتماد مقاربات أمنية حديثة تستند إلى التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز القدرات المؤسساتية للدول. وفي هذا الإطار أصبحت الحوكمة الأمنية أحد المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية المعاصرة، باعتبارها آلية تهدف إلى ضمان فعالية المؤسسات الأمنية وخضوعها لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والحد من مظاهر الهشاشة التي تستغلها الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة (محمد بوزيدي، 2020، ص 61).

كما ارتبط تطور مفهوم الحوكمة الأمنية بظهور اتجاهات نظرية جديدة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، أبرزها مقاربة الأمن الإنساني التي انتقلت بمفهوم الأمن من حماية الدولة إلى حماية الإنسان، من خلال التركيز على التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات. وقد ساهم هذا التحول في توسيع نطاق إدارة الأزمات ليشمل معالجة الأسباب البنيوية المنتجة للصراعات وعدم الاكتفاء بالتدخلات العسكرية التقليدية، بما يضمن تحقيق الأمن المستدام وبناء السلام طويل المدى (عبد الحميد زروال، 2021، ص 84).

وتكتسب دراسة الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي أهمية خاصة بالنظر إلى الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة التي تمثل حلقة وصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن ارتباط أمنها المباشر بأمن دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر. فالتحديات الأمنية التي تواجهها دول الساحل

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

لا تقتصر آثارها على الحدود الوطنية لهذه الدول، بل تمتد لتؤثر على الأمن الإقليمي والدولي من خلال تنامي أنشطة الجماعات الإرهابية وتوسع شبكات الجريمة المنظمة وارتفاع وتيرة الهجرة غير النظامية، مما جعل المنطقة محط اهتمام العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين (بلعيد، 2022، ص 113).

ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل إلى بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل لفهم طبيعة الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، واستعراض أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بين الأمن والتنمية، فضلاً عن دراسة مختلف التحديات الأمنية والجيوسياسية التي تواجه المنطقة، بما يسمح بتوفير أرضية علمية ومنهجية لفهم التحولات الأمنية الراهنة واستشراف آفاق معالجتها وفق مقاربة شاملة ومستدامة.

وانطلاقاً من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول الأسس النظرية للحوكمة الأمنية في العلاقات الدولية من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة الأمنية وتطوراته النظرية، ثم عرض أهم المقاربات النظرية المفسرة لها، وأخيراً إبراز علاقتها بالتحديات التي فرضتها البيئة الأمنية الجديدة. أما المبحث الثاني فيعالج موضوع إدارة الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية، وتحليل مختلف آليات إدارتها، مع التركيز على دور الدبلوماسية الوقائية والردع في احتواء الأزمات ومنع تفاقمها. في حين يخصص المبحث الثالث لدراسة البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي وأزمة مالي، من خلال التعرف على الخصائص الجيوسياسية للمنطقة، وتحليل جذور الأزمة المالية وأبعادها المختلفة، ثم استعراض تداعياتها الأمنية والاستراتيجية على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل ودول الجوار.

يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية وتحليلية ضرورية لفهم طبيعة التحديات الأمنية الراهنة في الساحل الإفريقي، وتفسير ديناميات الأزمات التي تشهدها المنطقة، بما يسمح ببناء تصور علمي متكامل حول متطلبات الحوكمة الأمنية وآفاق إدارة الأزمات في بيئة إقليمية تتسم بالتغير المستمر والتعقيد المتزايد.

المبحث الأول: الأسس النظرية للحوكمة الأمنية في العلاقات الدولية.

شهد حقل العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست مختلف المفاهيم المرتبطة بالأمن وإدارة التهديدات، خاصة في ظل تراجع فعالية المقاربات التقليدية التي كانت تربط الأمن بالقوة العسكرية للدولة فقط. فقد أدى ظهور التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأزمات البيئية والصحية، إلى إعادة صياغة التصورات النظرية للأمن وظهور مفاهيم

جديدة تسعى إلى تفسير كيفية إدارة القضايا الأمنية ضمن بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتداخل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. وفي هذا السياق برز مفهوم الحوكمة الأمنية باعتباره أحد أهم المفاهيم الحديثة في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، حيث يعكس انتقالاً تدريجياً من منطق السيطرة الأمنية التقليدية إلى منطق الإدارة التشاركية والتنسيق متعدد المستويات بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية ومختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الأمني (قسوم، 2010، ص 107).

وتقوم الحوكمة الأمنية على فكرة جوهرية مفادها أن تحقيق الأمن لم يعد مسؤولية الدولة الوطنية وحدها، بل أصبح نتاجاً لتفاعلات معقدة تشمل المؤسسات الدولية والتنظيمات الإقليمية والفاعلين غير الحكوميين. ويعكس هذا التحول التغير الذي عرفته البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أضحت التهديدات الأمنية أكثر تشابكاً وأقل ارتباطاً بالحدود الجغرافية التقليدية، الأمر الذي فرض تطوير آليات جديدة للتعاون والتنسيق الأمني تتجاوز الاعتبارات العسكرية الضيقة نحو مقاربات أكثر شمولية ومرونة (عاصي، 2014، ص 2).

وقد ساهمت المدارس النظرية المختلفة في العلاقات الدولية في تقديم تفسيرات متنوعة لمفهوم الحوكمة الأمنية وآليات عملها. فالنظرية الليبرالية المؤسسية تنظر إلى المؤسسات الدولية باعتبارها أدوات أساسية لتقليل الفوضى الدولية وتعزيز التعاون بين الدول من خلال بناء قواعد ومعايير مشتركة لإدارة القضايا الأمنية. وتفترض هذه المقاربة أن التعاون الدولي ليس خياراً مثالياً فحسب، بل ضرورة عملية تفرضها طبيعة التحديات الأمنية المعاصرة التي لا يمكن لأي دولة مواجهتها منفردة (علاق، 2018، ص 42).

في المقابل، تواصل المدرسة الواقعية التأكيد على مركزية الدولة ومصالحها الأمنية في تفسير السلوك الدولي، معتبرة أن الحوكمة الأمنية تظل محكومة بمنطق القوة وتوازنات المصالح بين الدول الكبرى. ووفق هذا المنظور، فإن المؤسسات الدولية لا تعمل بمعزل عن إرادة الدول القوية، بل تعكس بدرجة كبيرة توزيع القوة داخل النظام الدولي، مما يجعل الأمن مرتبطاً أساساً بقدرة الدولة على حماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيز أدوات الردع والتوازن (قسوم، 2010، ص 111).

أما المقاربة البنائية فقد أحدثت تحولاً مهماً في الدراسات الأمنية من خلال تركيزها على دور الأفكار والهويات والقيم في تشكيل السلوك الأمني للدول. وترى هذه المدرسة أن التهديدات الأمنية ليست معطيات موضوعية ثابتة، بل يتم بناؤها اجتماعياً من خلال الخطابات والتفاعلات السياسية والثقافية. ولذلك فإن الأمن يصبح نتاجاً للمعاني والتصورات المشتركة التي تنتجها الدول والمجتمعات حول مصادر الخطر وآليات مواجهته (سميث، 2004، ص 330؛ فيرك، 2014، ص 232).

وفي السياق ذاته، أسهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من خلال طرح نظرية الأمننة التي تفسر الكيفية التي تتحول بها بعض القضايا من مشكلات سياسية عادية إلى تهديدات وجودية تستدعي اتخاذ إجراءات استثنائية. وقد ساعد هذا الطرح على فهم كيفية صناعة التهديدات الأمنية وإدارتها في عالم يشهد تزايداً في المخاطر غير التقليدية، كما فتح المجال أمام دراسة الأبعاد المجتمعية والاقتصادية والبيئية للأمن إلى جانب البعد العسكري التقليدي (زقاغ، 2011، ص 101؛ قوجيلي، 2012، ص 15).

كما برزت خلال السنوات الأخيرة مقاربة الحوكمة متعددة المستويات التي تعكس واقع التفاعلات الأمنية المعاصرة، حيث لم يعد اتخاذ القرار الأمني مقتصراً على الحكومات الوطنية، بل أصبح موزعاً بين مستويات محلية ووطنية وإقليمية ودولية مترابطة. وتظهر أهمية هذه المقاربة في تفسير أنماط التعاون الأمني داخل التكتلات الإقليمية الكبرى وفي معالجة القضايا الأمنية المعقدة التي تتطلب استجابات جماعية عابرة للحدود (علاق، 2018، ص 45).

إن دراسة الأسس النظرية للحوكمة الأمنية تمثل مدخلاً ضرورياً لفهم التحولات التي عرفها مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، كما تساهم في تفسير مختلف الآليات والمقاربات التي تعتمدها الدول والمنظمات الدولية في مواجهة التحديات الأمنية المستجدة. ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث مفهوم الحوكمة الأمنية وتطوراته النظرية، ثم يستعرض أبرز المقاربات النظرية المفسرة لها، قبل التطرق إلى علاقتها بالتحولات التي أفرزتها البيئة الأمنية الجديدة وما نتج عنها من تحديات وتهديدات مركبة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الأمنية وتطوراته النظرية

شهد مفهوم الحوكمة الأمنية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة نتيجة التحولات المتسارعة التي عرفتها البيئة الدولية وتغير طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الدول والمجتمعات. فبعد أن كان الأمن يُنظر إليه تقليدياً باعتباره وظيفة سيادية تحتكرها الدولة من خلال مؤسساتها العسكرية والأمنية، أصبح يُنظر إليه اليوم باعتباره عملية مركبة تشترك فيها مجموعة واسعة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد ارتبط هذا التحول بتزايد التحديات العابرة للحدود، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأمن السيبراني والتغيرات المناخية، الأمر الذي أظهر محدودية المقاربات الأمنية التقليدية وأبرز الحاجة إلى نماذج أكثر شمولاً ومرونة في إدارة الشأن الأمني (جمعة، 2011، ص 37).

ويُقصد بالحوكمة الأمنية منظومة القواعد والآليات والمؤسسات التي تنظم إدارة القطاع الأمني وفق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار مع احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. كما تشير إلى الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الأدوار والمسؤوليات الأمنية بين مختلف الفاعلين داخل الدولة وخارجها، بما يسمح بتعزيز فعالية السياسات الأمنية وتحقيق التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالأمن الوطني والإقليمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 9).

وتستند الحوكمة الأمنية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل جوهر هذا المفهوم. ويأتي في مقدمتها مبدأ الشفافية الذي يقتضي وضوح السياسات الأمنية وإمكانية الاطلاع على آليات اتخاذ القرار في حدود ما تسمح به متطلبات الأمن القومي، إضافة إلى مبدأ المساءلة الذي يفرض خضوع الأجهزة الأمنية والعسكرية للرقابة الدستورية والقانونية والبرلمانية بما يمنع إساءة استخدام السلطة. كما تقوم الحوكمة الأمنية على مبدأ سيادة القانون الذي يضمن التزام مختلف المؤسسات الأمنية بالقواعد القانونية والدستورية، فضلاً عن مبدأ المشاركة الذي يسمح بإشراك الفاعلين المدنيين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني في النقاشات المتعلقة بالشأن الأمني وصناعة السياسات العامة (دسوليفان، 2005، ص 14).

وقد ارتبط بروز مفهوم الحوكمة الأمنية بتطورات نظرية مهمة شهدها حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. ففي ظل تراجع التهديدات العسكرية التقليدية وصعود المخاطر غير التقليدية، بدأ الباحثون في إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للأمن، والانتقال نحو مقاربات أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للأمن. وقد ساهم هذا التحول في ظهور مفهوم الأمن الإنساني الذي جعل الفرد محور العملية الأمنية بدلاً من الدولة فقط، مع التركيز على حماية الإنسان من مختلف مصادر التهديد التي قد تمس حياته وكرامته وأمنه المعيشي (توفيق، 2005، ص 52).

وفي هذا الإطار، لعبت المؤسسية الجديدة دوراً بارزاً في بلورة الأسس النظرية للحوكمة الأمنية، حيث أكدت أن المؤسسات والقواعد المنظمة للتفاعلات الدولية تساهم في تقليل حالة الفوضى داخل النظام الدولي وتعزز فرص التعاون بين الدول. ووفقاً لهذا المنظور، فإن فعالية الأمن لا ترتبط فقط بقدرات الدولة العسكرية، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على العمل ضمن شبكات مؤسسية إقليمية ودولية تسهل تبادل المعلومات والتنسيق في مواجهة التهديدات المشتركة (النعيمي، 2009، ص 4).

كما ساهمت المقاربات البنائية في توسيع فهم الحوكمة الأمنية من خلال التركيز على دور الأفكار والقيم والهويات المشتركة في تشكيل التصورات الأمنية للدول والمجتمعات. فالبنائية ترى أن التهديدات الأمنية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

ليست حقائق ثابتة، بل هي نتاج لتفاعلات اجتماعية وسياسية وثقافية تحدد طبيعة المخاطر وكيفية التعامل معها. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح الحوكمة الأمنية لا يعتمد فقط على الإمكانات المادية والمؤسساتية، بل يرتبط أيضاً بوجود توافقات معيارية وقيم مشتركة بين مختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الأمني (سميث، 2014، ص 330).

ومع بداية الألفية الثالثة، ظهر اتجاه جديد يُعرف بإصلاح القطاع الأمني، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية في الدول الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من ضعف مؤسساتي، بما يجعلها أكثر خضوعاً للمساءلة الديمقراطية وأكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين الأمنية. وقد أصبح هذا الاتجاه أحد المداخل الرئيسية لتجسيد الحوكمة الأمنية في العديد من الدول، خاصة في إفريقيا ومنطقة الساحل التي تواجه تحديات أمنية وتنموية متداخلة (عبد الوهاب، 2016، ص 87).

كما شهد مفهوم الحوكمة الأمنية تطوراً إضافياً مع بروز فكرة الحوكمة متعددة المستويات، والتي تقوم على توزيع الوظائف الأمنية بين مستويات مختلفة من الحكم، تشمل المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وتعكس هذه المقاربة واقع البيئة الأمنية المعاصرة التي لم تعد فيها الدولة الفاعل الوحيد المسؤول عن الأمن، بل أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أطرافاً أساسية في إدارة القضايا الأمنية ومواجهة المخاطر العابرة للحدود (جمعة، 2011، ص 44).

وعلى ضوء هذه التطورات، أصبح مفهوم الحوكمة الأمنية أحد المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية المعاصرة، لكونه يوفر إطاراً تفسيرياً لفهم التحولات التي عرفتها إدارة الشأن الأمني في ظل العولمة وتزايد الترابط بين القضايا الأمنية والتنموية. كما يعكس هذا المفهوم الانتقال من نموذج الأمن القائم على الاحتكار الحكومي للقوة إلى نموذج أكثر شمولاً يقوم على التعاون والتنسيق والتشارك بين مختلف الفاعلين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين.

أولا: مفهوم الحوكمة الأمنية

لا يمكن تعريف الحوكمة الأمنية دون الرجوع إلى أصل كلمة حوكمة kubernao والذي كان يعني آنذاك قيادة السفينة وأول من استخدم هذا المعنى هو أفلاطون وقد استخدمه في معنى حكم البشر أو الأفراد.

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة الذي أعطى للدراسات السياسية نموذج جديدا لدراسة الظواهر السياسية وتحليلها من منظور آخر، وهو ما أدى إلى ظهور مضامين مختلفة لمفهوم الحوكمة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

لقد طرأ على مفهوم الحوكمة العديد من المضامين والكلمات من خلال عملية الترجمة التي طرأت على هذا المفهوم: إدارة الحكم، الحكمانية، الإدارة المجتمعية، الحكم، الحكومة. ***(كواشي، 2024)***.

وقد ورد في هذا المصطلح في كتاب الماوردي" **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**" الذي ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية، كما أن المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أورد لفظ وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته ومعرفة لأجل العمل به كما تعني العلم والتفقه حيث ورد في القرآن الكريم" **ولقد آتينا لقمان الحكمة"** صدق الله العظيم. ***(زهير 2003؛ كواشي؛ 2024؛ القرآن الكريم، لقمان:12)***.

ان بروز مصطلح الحوكمة في ميدان الدراسات السياسية وهو هيمنة مفهوم الدولة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية إلا سوء إدارة الاقتصاد والثروات في هذه البلدان وسوء توزيع الثروات جعل من شعوبها شعوبا فقيرة، فلجأت الدولة إلى سياسة القمع وتضييق الحريات من اجل السيطرة على الأوضاع في هذه البلدان. ***(بوزيان وغالم، 2021، ص431)***.

فإن للحوكمة العديد من التعاريف التي قام خبراء البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة بتعريفها ولكل، منظمة تعريف خاص للحوكمة ونأخذ منها تعريف البنك الدولي كونها اول منظمة دولية تطرح مصطلح الحوكمة في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في افريقيا جنوب الصحراء عام 1989، وقد عرف البنك الحوكمة تعريفا عاما على أنها "ممارسة السلطة السياسية لإدارة الشؤون الدولة. *(توفيق، 2005، ص 25)*

وفي تعريف آخر للبنك الدولي أيضا: " الأسلوب أو الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من اجل التنمية" فالحوكمة الجيدة (G.D) بالنسبة للبنك العالمي إذن هو مرادف للتسيير السليم والصائب للتنمية. .(*campbel, 2001, p.122*)

وعليه فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التسيير الإداري في تعريفه للحوكمة واعتبره بأنه "حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها ،أيضا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين (*UNDP, 1997,p02*). "وعليه تم تعريف الحوكمة على أنها "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية

والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم" (*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1997 ، صفحة 08)*

كما عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E) الحوكمة عام 1995 على أنها استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (*توفيق، 2005 ، ص، 27)*

كما قدم كل من *kaufmann, kray A. et zoido Lobaton* سنة 1999 التعريف التالي: (kaufmann, kray, &zoido, 1999.p.25) "الحوكمة هي التقاليد والمؤسسات institutions التي من خلالها يتم ممارسة السلطة في بلد ما من أجل المصلحة العامة، يضاف إلى ذلك السيرورة التي تم بها اختيار الحكومات، وتغييرها وكذا قدرة الحكومة في إعداد ووضع حيز التنفيذ لسياسات الملائمة. في ظل احترام المواطنين والدولة والمؤسسات الحاكمة وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية ."

ومن خلال هاته التعريفات يمكننا تعريف الحوكمة بتعريف اجرائي: الحوكمة هي مجموعة القواعد والآليات والإجراءات التي تنظم عملية صنع القرار وتنفيذه ومتابعته داخل المؤسسات والمجتمعات، من خلال تفاعل وتنسيق مختلف الفاعلين، بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون.

الحوكمة الأمنية لقد تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة الأمنية لكونه مفهوما مركبا، ولذا كان إسهام الباحثين في مجال الدراسات الأمنية وخاصة بعد الحرب الباردة كانت الاسهامات في تطوير مفهوم الحوكمة الأمنية.

تعد الباحثة البريطانية Elke Karhmann من بين أبرز من نظر لمفهوم الحوكمة الأمنية حيث ترى أن الحوكمة الأمنية تعبر عن:" اندماج الهياكل والعمليات التي تمكن مجموعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة من تنسيق احتياجاتهم ومصالحهم المترابطة من خلال صنع وتنفيذ سياسة ملزمة في ظل غياب سلطةسياسية مركزية." *(kahraman,2005,p.85)*

كما يشير الباحث المتخصص في الدراسات الأمنية Mark Webber تحديده المفهوم الحوكمة الأمنية على" أنها الإدارة المنسقة وتنظيم القضايا والشؤون الأمنية من قبل سلطات متعددة ومنفصلة من خلال تدخل كل الفواعل العامة والخاصة حسب طبيعة الشأن، من خلال ترتيبات رسمية أو غير رسمية، يتم تنظيمها من خلال الخطابات والمعايير وتوجيهها بشكل هادف نحو مخرجات سياسة محددة". *(Ehthart et al.,2014 ,p.120)*

من ناحية أخرى يشير الباحث Emil Kircher إلى أن نظام الحوكمة الأمنية يتضمن التنسيق بين أربعة أبعاد أساسية للسياسة الأمنية: سياسات الضمان، سياسات الوقاية سياسات الحماية وسياسات الإجبار، حيث تتعلق سياسات الضمان بالتدابير المتخذة في حالات ما بعد الصراع، أما سياسات الوقاية فتتعامل بشكل رئيسي مع الأسباب الجذرية للصراع وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تهدف سياسات الحماية إلى حماية المجتمع من التهديدات الخارجية كالتنظيمات الإرهابية عبر وطنية والجريمة المنظمة، في حين تختص سياسات الإجبار على فرض وصنع السلام..*(kirchner& dominguez,2014, p.165)*

يتضح من خلال استعراض التعريفات السابقة أن مفهوم الحوكمة الأمنية عرف تطوراً تدريجياً من مقاربة إدارية مرتبطة بتحسين أداء الدولة ومؤسساتها إلى مقاربة أمنية شاملة تهدف إلى تنظيم وإدارة الشأن الأمني في ظل تعدد الفاعلين وتداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فبينما ركزت التعريفات الأولى للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الكفاءة الإدارية والشفافية والمساءلة كآليات لتحقيق التنمية، فإن الأدبيات الأمنية الحديثة وسعت نطاق المفهوم ليشمل إدارة المخاطر والتهديدات الأمنية المعقدة التي أصبحت تتجاوز حدود الدولة الوطنية.

كما تكشف هذه التعريفات عن وجود اتجاهين رئيسيين في فهم الحوكمة الأمنية؛ يتمثل الاتجاه الأول في المقاربة المؤسساتية التي تنظر إلى الحوكمة الأمنية باعتبارها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن حسن إدارة المؤسسات الأمنية وخضوعها للرقابة والمساءلة وسيادة القانون. أما الاتجاه الثاني فينظر إلى الحوكمة الأمنية بوصفها شبكة من التفاعلات والعلاقات بين مختلف الفاعلين الأمنيين الحكوميين وغير الحكوميين، حيث يتم إنتاج الأمن وإدارته بصورة جماعية من خلال التعاون والتنسيق بين مستويات متعددة من السلطة.

ومن خلال تحليل طرح الباحثة إلكه كراهامان يتضح أن الحوكمة الأمنية لم تعد مرتبطة بوجود سلطة مركزية تحتكر إدارة الأمن، بل أصبحت عملية تشاركية تتوزع فيها الأدوار بين الدول والمنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويعكس هذا التصور التحولات التي فرضتها العولمة الأمنية وتنامي التهديدات العابرة للحدود، والتي جعلت الأمن مسؤولية جماعية أكثر منه وظيفة سيادية خالصة للدولة.

أما تصور مارك ويبر فيبرز البعد العملي للحوكمة الأمنية من خلال التركيز على عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين من أجل تحقيق أهداف محددة للسياسات العامة. وتكمن أهمية هذا الطرح في أنه

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

يفسر كيفية إدارة القضايا الأمنية المعاصرة عبر ترتيبات رسمية وغير رسمية تسمح بتبادل المعلومات وتقاسم الأدوار والموارد، وهو ما أصبح ضرورياً في مواجهة التهديدات المركبة التي يصعب على جهة واحدة احتواؤها بمفردها.

في المقابل، يقدم إميل كيرشنر **(Emil krechner)**تصوراً أكثر شمولاً للحوكمة الأمنية من خلال تقسيمها إلى أربعة أبعاد مترابطة تشمل الضمان والوقاية والحماية والإجبار. ويعد هذا الطرح من أكثر المقاربات ملاءمة لفهم الأزمات الأمنية المعاصرة، لأنه لا يقتصر على إدارة الأزمة بعد وقوعها، وإنما يركز أيضاً على معالجة أسبابها البنيوية والوقاية منها وبناء بيئة مستقرة تمنع تجددها مستقبلاً.

تكتسب هذه التصورات النظرية أهمية خاصة عند إسقاطها على الأزمة المالية، باعتبارها إحدى أكثر الأزمات الأمنية تعقيداً في منطقة الساحل الإفريقي. فقد أظهرت هذه الأزمة محدودية المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على الحلول العسكرية الصرفة، حيث لم تتمكن العمليات العسكرية وحدها من القضاء على الجماعات المسلحة أو معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة المرتبطة بالتهميش السياسي والاقتصادي وضعف مؤسسات الدولة والصراعات الإثنية والقبلية.

ومن منظور الحوكمة الأمنية، يمكن اعتبار الأزمة المالية نموذجاً واضحاً لفشل الحوكمة الأمنية على المستويين الوطني والإقليمي. فعلى المستوى الداخلي، عانت مالي من ضعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على بسط سلطتها على كامل الإقليم الوطني، خاصة في المناطق الشمالية. أما على المستوى الإقليمي، فقد أدى ضعف التنسيق بين دول الساحل وانتشار الحدود الهشة إلى توفير بيئة مواتية لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

كما تكشف الأزمة المالية عن أهمية المقاربة متعددة الفاعلين التي تؤكدها أدبيات الحوكمة الأمنية، حيث أصبحت إدارة الأزمة تشمل الحكومة المالية، ودول الجوار، والمنظمات الإقليمية الإفريقية، والأمم المتحدة، والقوى الدولية، إضافة إلى الفاعلين المحليين من زعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني. وهو ما يؤكد أن تحقيق الأمن والاستقرار في الساحل لم يعد مرتبطاً بقدرات الدولة الوطنية وحدها، بل بمدى فعالية شبكات الحوكمة الأمنية وقدرتها على التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

إن الحوكمة الأمنية تمثل إطاراً نظرياً وتحليلياً مناسباً لفهم الأزمة المالية وتفسير تعقيداتها، لأنها تجمع بين الأبعاد الأمنية والسياسية والتنموية والمؤسساتية في تفسير أسباب الأزمة وآليات معالجتها. كما تؤكد أن تحقيق الاستقرار المستدام في مالي ومنطقة الساحل عموماً يقتضي الانتقال من منطق إدارة التهديدات

إلى منطق حوكمة الأمن، من خلال بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتعزيز التنمية المحلية، وترسيخ المشاركة السياسية، وتطوير آليات التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة.

ثانياً: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة الأمنية.

ارتبط ظهور مفهوم الحوكمة الأمنية بجملة من التحولات البنيوية التي عرفها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد التهديدات الأمنية تقتصر على الحروب التقليدية والصراعات بين الدول، بل أصبحت تشمل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأزمات البيئية والصحية والأمن السيبراني. وقد أدى هذا التحول إلى بروز الحاجة إلى مقاربات جديدة تتجاوز الفهم التقليدي للأمن القومي القائم على حماية حدود الدولة وسيادتها نحو مفهوم أوسع يركز على أمن الإنسان والمجتمع واستدامة الاستقرار السياسي والمؤسساتي (أبو مور، 2013، ص 25).

وقد تعود الجذور الفكرية للحوكمة الأمنية إلى النقاشات التي صاحبت ظهور مفهوم الحوكمة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خاصة مع تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بقضايا الحكم الرشيد والإصلاح المؤسسي. ففي تقرير البنك الدولي لسنة 1989 المتعلق بأزمة التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء، تم الربط بين ضعف التنمية وانتشار الفساد وضعف مؤسسات الدولة من جهة، وبين تراجع الاستقرار السياسي والأمني من جهة أخرى، الأمر الذي دفع إلى توسيع مفهوم الحوكمة ليشمل القطاع الأمني باعتباره أحد القطاعات الحيوية المرتبطة بالتنمية والاستقرار (توفيق، 2005، ص 25).

وخلال مرحلة التسعينيات شهد المفهوم تطوراً ملحوظاً مع ظهور مقاربة الأمن الإنساني التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، حيث انتقل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الفرد والمجتمع. وأصبح الأمن يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وسياسية، مما وسع نطاق الحوكمة الأمنية لتشمل إدارة مختلف التهديدات التي قد تؤثر في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات. وقد شكل هذا التحول نقطة مفصلية في الدراسات الأمنية، إذ ساهم في إعادة تعريف وظيفة المؤسسات الأمنية وربطها بمتطلبات التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان (بوستي، 2019، ص 11).

ومع بداية الألفية الثالثة، ارتبط تطور الحوكمة الأمنية ببرامج إصلاح القطاع الأمني التي طُبقت في العديد من الدول الخارجة من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية. وقد ركزت هذه البرامج على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وفق مبادئ المهنية والحياد والشفافية والمساءلة الديمقراطية، بهدف تعزيز

ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ومنع عودة الصراعات. كما أصبحت عملية إصلاح القطاع الأمني أحد المؤشرات الأساسية لنجاح عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار في الدول الهشة (تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، 2019، ص 73).

وفي هذا السياق، برزت الحوكمة الأمنية كإطار نظري وعملي لمعالجة إشكالية الدولة الهشة أو الفاشلة، حيث أظهرت العديد من التجارب أن ضعف المؤسسات الأمنية وغياب الرقابة والمساءلة يشكلان أحد أهم أسباب تفاقم النزاعات وانتشار الجماعات المسلحة. لذلك أصبح تعزيز الحوكمة الأمنية جزءاً أساسياً من استراتيجيات بناء الدولة واستعادة الاستقرار في البيئات التي تعاني من الأزمات والصراعات الممتدة (لزهر، 2020، ص 186).

وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ازدادت أهمية الحوكمة الأمنية بفعل التحولات السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية والإفريقية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي. فقد أظهرت هذه التحولات الحاجة إلى تطوير العلاقة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع، وتعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية على الأجهزة الأمنية، وترسيخ مبادئ الشفافية واحترام الحقوق والحريات العامة. وأصبح نجاح المؤسسات الأمنية يقاس بمدى قدرتها على تحقيق الأمن مع الحفاظ على الشرعية القانونية والمجتمعية في الوقت نفسه (بن عنتر، 2015، ص 160).

أما في المرحلة المعاصرة، فقد اتجه مفهوم الحوكمة الأمنية نحو بعد عالمي يتجاوز حدود الدولة الوطنية، وذلك نتيجة تصاعد التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والهجمات السيبرانية. وأصبحت إدارة الأمن تعتمد على شبكات معقدة من التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن ثم لم يعد الأمن مسؤولية الدولة وحدها، بل أصبح نتاجاً لتفاعل مجموعة واسعة من الفاعلين الذين يتقاسمون مسؤولية إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية (جميلي، 2017، ص 42).

وتبرز أهمية هذا التطور بوضوح في منطقة الساحل الإفريقي، حيث فرضت الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الأمنية تبني مقاربات قائمة على الحوكمة الأمنية متعددة المستويات. فمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في المنطقة لم تعد تعتمد فقط على القدرات العسكرية للدول، وإنما أصبحت ترتبط بفعالية التنسيق بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين، إضافة إلى إشراك الفاعلين المحليين في عمليات الوقاية من النزاعات وبناء السلام. ومن هذا المنطلق

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

أصبحت الحوكمة الأمنية أحد المداخل الأساسية لفهم وإدارة الأزمات المعقدة التي تشهدها منطقة الساحل، وفي مقدمتها الأزمة المالية التي كشفت عن الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

وتؤكد التجارب المعاصرة أن نجاح الحوكمة الأمنية لا يقاس فقط بقدرة المؤسسات الأمنية على مواجهة التهديدات المباشرة، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على تعزيز الثقة المجتمعية وترسيخ الشرعية السياسية وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق والحريات. ولذلك أصبحت الحوكمة الأمنية اليوم تمثل أحد المرتكزات الأساسية للأمن المستدام في البيئات الإقليمية والدولية المعقدة.

ترتبط جذور الحوكمة الأمنية بالتطور الذي عرفه مفهوم الحوكمة بصفة عامة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خاصة مع تزايد الاهتمام بفعالية المؤسسات العامة، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة في إدارة الشأن العام. ومع اتساع نطاق التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على النزاعات العسكرية التقليدية بين الدول، بل شملت الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والأزمات البيئية والصحية، برزت الحاجة إلى نماذج جديدة لإدارة الأمن تتجاوز المقاربة التقليدية المرتكزة على الدولة فقط.(Krahmann, 2003)

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إحداث تحول جوهري في الدراسات الأمنية، حيث بدأت العديد من المدارس الفكرية، خاصة المدرسة الليبرالية والبنائية، في التشكيك في قدرة الدولة وحدها على مواجهة التهديدات الجديدة. وأصبح الأمن يُفهم باعتباره مسؤولية جماعية تتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق ظهر مفهوم الحوكمة الأمنية ليعكس انتقال إدارة الأمن من نموذج "الحكومة (Government) "القائم على السلطة المركزية للدولة إلى نموذج "الحوكمة " (Governance)القائم على الشبكات والتنسيق بين مختلف الفاعلين.(Webber et al., 2004)

وخلال تسعينيات القرن الماضي برزت مساهمات أكاديمية عديدة سعت إلى تأصيل مفهوم الحوكمة الأمنية، حيث اعتبر الباحثون أن التحولات الناتجة عن العولمة أدت إلى تراجع احتكار الدولة لبعض وظائفها الأمنية التقليدية، وظهور فاعلين جدد يشاركون في إنتاج الأمن وإدارته. ومن بين هؤلاء الفاعلين المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الشركات الأمنية الخاصة والمنظمات غير الحكومية. وقد أدى هذا الواقع إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية تتجاوز البعد العسكري التقليدي (Rosenau, 1995).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين اكتسب مفهوم الحوكمة الأمنية أهمية متزايدة، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أبرزت محدودية المقاربات الأمنية التقليدية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. وقد دفعت هذه الأحداث العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تبني استراتيجيات أمنية قائمة على التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات. وأصبحت الحوكمة الأمنية إطارًا نظريًا وعمليًا لفهم كيفية إدارة التهديدات الأمنية المعاصرة في ظل تزايد الترابط بين المجتمعات والدول (Kirchner & Sperling, 2007).

وفي هذا السياق، عرّف كيرشنر وسبيرلينغ الحوكمة الأمنية بأنها منظومة من القواعد والمؤسسات والآليات التي يتم من خلالها تنظيم التفاعلات بين مختلف الفاعلين المعنيين بإدارة الأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويبرز هذا التعريف الطبيعة التشاركية للحوكمة الأمنية، حيث لم يعد الأمن مسؤولية الدولة وحدها، بل أصبح نتاجًا للتعاون بين مجموعة واسعة من الفاعلين الذين يسهمون في منع التهديدات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار.(Kirchner & Sperling, 2007)

كما ارتبط تطور الحوكمة الأمنية بظهور مفهوم الأمن الإنساني الذي ركز على حماية الأفراد بدل الاقتصار على حماية الدولة. وقد ساهم هذا التحول في توسيع نطاق الحوكمة الأمنية ليشمل قضايا التنمية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، باعتبارها عوامل مؤثرة في تحقيق الأمن والاستقرار. ومن ثم أصبحت الحوكمة الأمنية تمثل مقاربة شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب العميقة للتهديدات الأمنية بدل الاكتفاء بمواجهة مظاهرها فقط.(UNDP, 1994)

وفي الوقت الراهن يُنظر إلى الحوكمة الأمنية باعتبارها أحد أهم المفاهيم المستخدمة في تحليل القضايا الأمنية المعقدة، خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة الدولة وتعدد مصادر التهديد، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي. ففي هذه المناطق تبرز أهمية التنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية، وهو ما يجعل الحوكمة الأمنية إطارًا مناسبًا لفهم الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

واجرائيايقصد بالحوكمة الأمنية في هذه الدراسة مجموعة السياسات والآليات التي توظفها الجزائر لإدارة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، من خلال التنسيق بين الأدوات العسكرية والأمنية والدبلوماسية والاستخباراتية، وبالتعاون مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، بهدف الحد من تداعيات أزمة مالي على الأمن الوطني والإقليمي خلال الفترة (2012–2025).

ثالثاً: خصائص وأبعاد الحوكمة الأمنية.

تُعد الحوكمة الأمنية من المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية المعاصرة، نظراً لارتباطها الوثيق بقدرة الدولة على إدارة القطاع الأمني وفق مبادئ الشرعية والكفاءة والشفافية واحترام الحقوق والحريات. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية، حيث أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيداً وتشابكاً، الأمر الذي فرض الانتقال من الإدارة الأمنية التقليدية القائمة على الاحتكار المطلق للدولة إلى نماذج أكثر انفتاحاً وتشاركية في إدارة الشأن الأمني. وتستند الحوكمة الأمنية إلى مجموعة من الخصائص والأبعاد التي تمنحها القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار بصورة مستدامة، مع المحافظة على التوازن بين متطلبات الأمن ومقتضيات الديمقراطية وسيادة القانون (يوسف، 2011، ص 496).

تتميز الحوكمة الأمنية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن الأنماط التقليدية لإدارة الأمن، وفي مقدمتها خاصية التشاركية، حيث لم يعد إنتاج الأمن مسؤولية المؤسسات العسكرية والأمنية وحدها، بل أصبح نتاجاً لتفاعل مجموعة واسعة من الفاعلين تشمل السلطات السياسية، والهيئات التشريعية، والقضاء، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص. ويهدف هذا التوجه إلى بناء مقاربة تشاركية تسمح بإشراك مختلف الفاعلين في صياغة السياسات الأمنية وتعزيز الرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات الأمنية (زقاغ وخاللفة، 2014، ص 88).

كما تتسم الحوكمة الأمنية بخاصية المساءلة والخضوع للرقابة، والتي تعد من أهم مؤشرات فعالية القطاع الأمني في الأنظمة الحديثة. ويقصد بها خضوع الأجهزة الأمنية والعسكرية لآليات الرقابة الدستورية والقانونية والبرلمانية، بما يضمن عدم إساءة استعمال السلطة أو توظيفها خارج الأطر القانونية المحددة. وتساهم المساءلة في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، كما تشكل ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات العامة (بيّاز، 2011، ص 14).

وتُعد الشفافية بدورها إحدى الركائز الأساسية للحوكمة الأمنية، حيث تسمح بإتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الأمنية في حدود ما لا يمس بالأمن الوطني أو سرية العمليات الأمنية. كما تسهم الشفافية في تعزيز شرعية المؤسسات الأمنية ورفع مستوى الثقة المجتمعية فيها، خاصة في البيئات التي تشهد تحديات أمنية معقدة أو تمر بمراحل انتقال سياسي وإصلاح مؤسساتي (عمران، 2016، ص 31).

ومن الخصائص الجوهرية أيضاً سيادة القانون، والتي تعني خضوع جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية للقوانين الوطنية والدستور دون استثناء، بما يضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين ويحول دون تحول الأجهزة الأمنية إلى أدوات للهيمنة أو القمع السياسي. ويُنظر إلى سيادة القانون باعتبارها الأساس الذي تستند إليه شرعية الأداء الأمني في الدول الحديثة (تقرير مسؤولية الحماية، 2001، ص 46).

كما تتميز الحوكمة الأمنية بالفعالية والكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، بما يسمح بتحقيق الأهداف الأمنية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى مستويات الأداء. ويزداد هذا البعد أهمية في ظل تنامي التحديات الأمنية المعاصرة التي تتطلب توظيفاً متقدماً للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وأنظمة التحليل الاستراتيجي للمعلومات (يوسف، 2011، ص 499).

تتسم الحوكمة الأمنية بالمرونة والاستجابة السريعة للتهديدات المستجدة، حيث تعتمد على آليات استشرافية تسمح برصد المخاطر والتعامل معها قبل تحولها إلى أزمات فعلية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية المركبة مقارنة بالنماذج التقليدية للإدارة الأمنية (فالنستيف، 2006، ص 22).

أولاً: خصائص الحوكمة الأمنية.

أفرزت التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة واقعاً أمنياً جديداً اتسم بتعدد مصادر التهديد وتداخل الفاعلين وتجاوز المخاطر للحدود الوطنية، الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة إلى أنماط حديثة في إدارة القطاع الأمني تختلف عن النماذج التقليدية القائمة على المركزية المطلقة والاحتكار الحصري للدولة. وفي هذا السياق برزت الحوكمة الأمنية باعتبارها إطاراً مؤسسياً وتنظيمياً يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وضرورات الشرعية السياسية واحترام الحقوق والحريات العامة، من خلال اعتماد مبادئ وآليات حديثة تضمن فعالية الأداء الأمني واستدامة الاستقرار (زقاغ وخاللفة، 2014، ص 84).

ولا تقتصر الحوكمة الأمنية على مجرد تنظيم عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية، بل تمتد لتشمل منظومة متكاملة من القواعد والإجراءات والعلاقات التي تحكم مختلف الفاعلين المشاركين في إنتاج الأمن وإدارته. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح الحوكمة الأمنية يرتبط بمدى توافر مجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميزها عن الإدارة الأمنية التقليدية، وتجعلها أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المعاصرة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية (عمران، 2016، ص 27).

وتنبع أهمية دراسة خصائص الحوكمة الأمنية من كونها تمثل المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة المؤسسات الأمنية ومدى التزامها بمبادئ الحكم الرشيد. فكلما ارتفع مستوى الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون داخل القطاع الأمني، ازدادت فعالية السياسات الأمنية وتعززت الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي والأمني. وفي المقابل، فإن غياب هذه الخصائص يؤدي غالباً إلى تفاقم مظاهر الهشاشة المؤسساتية وانتشار الفساد وضعف الشرعية وتراجع قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة (تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، 2001، ص 46).

كما تكتسب هذه الخصائص أهمية خاصة في البيئات التي تعاني من الأزمات والصراعات، مثل دول الساحل الإفريقي، حيث أظهرت التجارب الميدانية أن نجاح الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وبناء السلام لا يرتبط فقط بامتلاك القدرات العسكرية والأمنية، وإنما يتطلب أيضاً وجود مؤسسات أمنية خاضعة للمساءلة، تعمل في إطار القانون، وتحظى بثقة المواطنين، وتستطيع التنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. ومن ثم أصبحت خصائص الحوكمة الأمنية تمثل أحد المؤشرات الأساسية لقياس فعالية الدولة وقدرتها على إدارة الأزمات وتحقيق الأمن المستدام (محي الدين يوسف، 2011، ص 501).

إن الحوكمة الأمنية تقوم على مجموعة من الخصائص المترابطة التي تشكل الأساس النظري والعملي لإدارة القطاع الأمني المعاصر، وفي مقدمتها التشاركية، والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، والفعالية والكفاءة، والاستجابة للمتغيرات والتهديدات المستجدة، وهي الخصائص التي سيتم تناولها وتحليلها في العناصر التالية.

1-تعدد الفاعلين الأمنيين

من أبرز خصائص الحوكمة الأمنية أنها لا تقتصر على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في المجال الأمني، بل تشمل مجموعة واسعة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، مثل المنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات الأمنية الخاصة، فضلاً عن الجماعات المحلية. ويعكس هذا التوجه التحول الذي عرفته البيئة الأمنية الدولية في ظل العولمة وتزايد الترابط بين الدول والمجتمعات (Krahmann, 2003).

2-الطابع التشاركي والتعاوني

تعتمد الحوكمة الأمنية على التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين من أجل مواجهة التهديدات المشتركة. فالقضايا الأمنية المعاصرة، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مما يجعل التعاون الإقليمي والدولي ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الأمن والاستقرار (Kirchner & Sperling, 2007).

3-الشمولية والتكامل

تتميز الحوكمة الأمنية بنظرتها الشمولية للأمن، حيث لا تقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية التقليدية، بل تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. ويعود ذلك إلى إدراك أن العديد من التهديدات الأمنية تنبع من مشكلات التنمية والفقر والتهميش وضعف المؤسسات الحكومية (Buzan & Hansen, 2009).

4-المرونة والقدرة على التكيف

تتسم الحوكمة الأمنية بالمرونة في التعامل مع التهديدات المتغيرة والمتجددة. فالتحديات الأمنية الحالية تتسم بالتعقيد والتداخل، الأمر الذي يفرض اعتماد آليات واستراتيجيات قابلة للتكيف مع مختلف الظروف والمتغيرات الأمنية.

5-الاعتماد على الوقاية والاستباق

لا تقتصر الحوكمة الأمنية على معالجة الأزمات بعد وقوعها، بل تركز على الوقاية منها من خلال آليات الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر، والدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات قبل تحولها إلى أزمات تهدد الأمن والاستقرار.(UNDP, 1994)

ثانياً: أبعاد الحوكمة الأمنية.

تُعد الحوكمة الأمنية منظومة متكاملة لا تقتصر على تنظيم عمل المؤسسات الأمنية أو تحديد اختصاصاتها فحسب، بل تمتد لتشمل مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار بصورة شاملة ومستدامة. فالتحديات الأمنية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً من أن تتم معالجتها من خلال المقاربة الأمنية التقليدية القائمة على استخدام القوة فقط، الأمر الذي فرض تبني رؤية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المؤسسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالعملية الأمنية.

وتكتسب دراسة أبعاد الحوكمة الأمنية أهمية خاصة لكونها تبرز الطبيعة الشمولية للأمن في البيئة الدولية المعاصرة، حيث لم يعد الأمن مرتبطاً فقط بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، بل أصبح يشمل حماية المجتمع والأفراد، وضمان استمرارية المؤسسات، وتعزيز التنمية والاستقرار السياسي، ومواجهة المخاطر العابرة للحدود. كما تسمح هذه الأبعاد بفهم الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج الأمن وإدارته عبر شبكة من الفاعلين والمؤسسات التي تعمل ضمن مستويات مختلفة محلية ووطنية وإقليمية ودولية.

وتعكس أبعاد الحوكمة الأمنية أيضاً التحول الذي عرفته الدراسات الأمنية الحديثة نحو الربط بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد، باعتبار أن تحقيق الأمن المستدام لا يمكن أن يتم بمعزل عن وجود مؤسسات فعالة، وتشريعات واضحة، ومشاركة مجتمعية واسعة، وآليات متطورة لإدارة المعلومات والمخاطر. ومن ثم فإن الحوكمة الأمنية تمثل إطاراً شاملاً يجمع بين مختلف الجوانب التي تؤثر في صناعة القرار الأمني وتنفيذه وتقييم نتائجه.

وعليه، فإن فهم الحوكمة الأمنية يقتضي الوقوف على أهم أبعادها الأساسية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأمن والاستقرار، والمتمثلة في البعد المؤسسي والتنظيمي، والبعد القانوني والتشريعي، والبعد المعلوماتي والتقني، والبعد الاجتماعي والإنساني، إضافة إلى البعد الاستراتيجي المرتبط بإدارة المخاطر واستشراف التهديدات المستقبلية، وهي الأبعاد التي تشكل مجتمعة الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة الأمنية الحديثة في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

1-البعد السياسي

يشير البعد السياسي إلى دور المؤسسات السياسية في صنع السياسات الأمنية واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن والاستقرار. كما يرتبط بمدى فعالية مؤسسات الدولة وشرعيتها وقدرتها على إدارة الشأن العام وتعزيز المشاركة السياسية واحترام سيادة القانون. ويُعد الاستقرار السياسي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن في إطار الحوكمة الأمنية.

2-البعد العسكري والأمني

يمثل هذا البعد الجانب التقليدي للأمن، ويتعلق بدور القوات المسلحة وأجهزة الأمن في حماية الدولة ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. إلا أن الحوكمة الأمنية لا تنظر إلى هذا البعد بمعزل عن غيره، بل تعتبره جزءاً من منظومة متكاملة تضم مختلف الفاعلين والآليات الأمنية.

3-البعد الاقتصادي

يرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، حيث تسهم معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي في خلق بيئات مواتية لانتشار العنف والتطرف والجريمة المنظمة. ومن ثم فإن الحوكمة الأمنية تسعى إلى معالجة الأسباب الاقتصادية للتهديدات الأمنية من خلال دعم التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.(World Bank, 2011)

4-البعد الاجتماعي والإنساني

يُركز هذا البعد على حماية الأفراد وتحقيق الأمن الإنساني، من خلال ضمان الحقوق الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد برز هذا البعد بقوة مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني الذي نقل مركز الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان.(UNDP, 1994)

5-البعد الإقليمي والدولي

تتجاوز العديد من التهديدات الأمنية حدود الدولة الوطنية، الأمر الذي يجعل التعاون الإقليمي والدولي أحد الأبعاد الأساسية للحوكمة الأمنية. ويشمل ذلك التنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأزمات العابرة للحدود (Webber et al., 2004).

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الأمنية.

أدى تطور مفهوم الحوكمة الأمنية إلى اهتمام العديد من المدارس والنظريات في العلاقات الدولية بتفسير آليات إنتاج الأمن وإدارته في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي. وقد حاولت هذه المقاربات تقديم رؤى مختلفة حول طبيعة الفاعلين الأمنيين، ودور الدولة، وأهمية المؤسسات والتفاعلات الاجتماعية في تحقيق الأمن والاستقرار. ومن أبرز هذه المقاربات: المقاربة الواقعية، والمقاربة الليبرالية، والمقاربة البنائية.

أولا: المقاربة الواقعية.

تُعد المقاربة الواقعية من أبرز المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير الحوكمة الأمنية، إذ تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى (Anarchy) نتيجة غياب سلطة مركزية عليا تنظم العلاقات بين الدول، الأمر الذي يجعل الدولة الفاعل الرئيسي والمسؤول الأول عن تحقيق الأمن وضمان البقاء. وفي هذا السياق، ترى الواقعية أن الأمن يمثل المصلحة العليا للدولة، وأن القوة بمختلف

أشكالها، ولاسيما القوة العسكرية، تعد الوسيلة الأساسية لحماية المصالح الوطنية ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.(Morgenthau, 2006)

ومن منظور الحوكمة الأمنية، تؤكد المقاربة الواقعية أن الدولة تظل الفاعل المحوري في إدارة الشؤون الأمنية رغم تزايد أدوار المنظمات الدولية والجهات غير الحكومية. فالأمن وفقاً للواقعيين لا يمكن ضمانه إلا من خلال مؤسسات دولة قوية قادرة على احتكار وسائل الإكراه الشرعي وممارسة الرقابة على المجال الأمني الداخلي والخارجي. وعليه، فإن الحوكمة الأمنية لا تُفهم باعتبارها تقاسماً للسلطة الأمنية بين مختلف الفاعلين، بل باعتبارها آلية لتعزيز قدرة الدولة على إدارة المخاطر والتهديدات الأمنية بكفاءة أكبر.(Waltz, 1979)

كما ترى الواقعية أن التعاون الأمني بين الدول يظل محدوداً ومحكوماً باعتبارات المصلحة الوطنية وتوازن القوى، حيث تميل الدول إلى التعاون عندما يخدم ذلك مصالحها الاستراتيجية، لكنها تظل حذرة من أي ترتيبات قد تؤدي إلى الإضرار بمكانتها أو تقليص سيادتها. وفي هذا الإطار، يذهب والتز إلى أن الدول تعتمد أساساً على مبدأ "الاعتماد على الذات" في تحقيق أمنها، لأن البيئة الدولية لا توفر ضمانات كافية لحمايتها من المخاطر المحتملة.(Waltz, 1979)

وقد ساهمت الواقعية في تفسير العديد من القضايا المرتبطة بالحوكمة الأمنية، خاصة في المناطق التي تشهد تهديدات أمنية معقدة كمنطقة الساحل الإفريقي. فانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود يدفع الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية وتشديد الرقابة على حدودها الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن تفسير السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي من خلال المنظور الواقعي الذي يركز على حماية الأمن القومي وتأمين الحدود ومنع انتقال التهديدات من دول الجوار إلى الداخل الجزائري (سليم، 2014).

كما تؤكد الأدبيات الأمنية العربية أن الدولة ما تزال الفاعل الأكثر تأثيراً في مجال الحوكمة الأمنية، خاصة في البيئات الإقليمية الهشة التي تعاني من ضعف المؤسسات وانتشار النزاعات المسلحة. ويرى عبد السلام (2017) أن نجاح الحوكمة الأمنية يظل مرتبطاً بقدرة الدولة على فرض سيادتها وبناء مؤسسات أمنية فعالة قادرة على الاستجابة للتهديدات المختلفة. وبالمثل يشير بدوي (2018) إلى أن التحولات الأمنية المعاصرة لم تؤدِّ إلى تراجع دور الدولة بقدر ما فرضت عليها تطوير أدواتها الأمنية وتعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات الجديدة.

ورغم أهمية المقاربة الواقعية في إبراز الدور المركزي للدولة في تحقيق الأمن، فإنها تعرضت لانتقادات عديدة بسبب تركيزها على القوة العسكرية وإهمالها للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للأمن. كما أن التحديات الأمنية العابرة للحدود أثبتت أن تحقيق الأمن لا يمكن أن يعتمد على الجهود الوطنية وحدها، بل يتطلب قدراً من التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية

(Buzan & Hansen, 2009).

ومع ذلك، تظل المقاربة الواقعية من أهم الأطر النظرية المفسرة للحوكمة الأمنية، خاصة في المناطق التي تتسم بارتفاع مستوى التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

ثانيا: المقاربة الليبرالية

تمثل المقاربة الليبرالية أحد أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. وعلى خلاف المقاربة الواقعية التي تنظر إلى الأمن من زاوية الدولة والقوة العسكرية، ترى الليبرالية أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الدولية، وأن العلاقات الدولية لا تقوم فقط على الصراع بل تشمل أيضاً التعاون لتحقيق المصالح المشتركة.(Keohane, 1984)

وفي إطار الحوكمة الأمنية، تنطلق المقاربة الليبرالية من فكرة أساسية مفادها أن التهديدات الأمنية المعاصرة أصبحت تتجاوز حدود الدولة الوطنية، الأمر الذي يفرض إشراك عدد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في عملية إدارة الأمن. فالإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية، والأزمات البيئية والصحية، كلها تحديات لا تستطيع دولة واحدة مواجهتها بمفردها، بل تتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً قائماً على تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق السياسات الأمنية (Keohane & Nye, 2012).

كما تؤكد الليبرالية أهمية المؤسسات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن والاستقرار، إذ تؤدي هذه المؤسسات دوراً محورياً في وضع القواعد والمعايير المنظمة للعلاقات الدولية، وتوفير آليات للتشاور وتسوية النزاعات وتعزيز الثقة بين الدول. ومن هذا المنطلق، تُفهم الحوكمة الأمنية باعتبارها شبكة من العلاقات والمؤسسات التي تعمل على تنظيم التفاعلات الأمنية بين مختلف الفاعلين بما يساهم في تحقيق الأمن الجماعي.(Doyle, 1997)

ويرى العديد من الباحثين العرب أن الحوكمة الأمنية في ضوء المقاربة الليبرالية تقوم على مبدأ الشراكة الأمنية والتعاون متعدد الأطراف، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال الأمني، بل أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تشارك بدرجات متفاوتة في إدارة القضايا الأمنية (عبد العاطي، 2018). كما يشير يونس (2021) إلى أن نجاح الحوكمة الأمنية يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على التنسيق بين مختلف الفاعلين وتوفير بيئة تعاونية تسمح بمواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

وتبرز أهمية المقاربة الليبرالية في تفسير الجهود الأمنية المبذولة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تعتمد العديد من المبادرات الأمنية على التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز الاستقرار السياسي. كما تفسر هذه المقاربة الدور الذي تؤديه الجزائر في دعم الوساطة والحلول السلمية والتعاون الأمني الإقليمي باعتبارها أدوات أساسية للوقاية من الأزمات الأمنية.

ورغم أهمية المقاربة الليبرالية في تفسير أبعاد الحوكمة الأمنية الحديثة، فإنها تعرضت لانتقادات بسبب افتراضها المفرط لإمكانية التعاون بين الدول، في حين أن الواقع الدولي يكشف استمرار التنافس والصراع واختلاف المصالح الوطنية بين الفاعلين الدوليين. ومع ذلك، تبقى الليبرالية من أهم المقاربات التي ساهمت في إبراز دور المؤسسات والتعاون الدولي في إدارة الأمن المعاصر.

ثالثا: المقاربة البنائية

ظهرت المقاربة البنائية خلال تسعينيات القرن العشرين كرد فعل على التفسيرات المادية التي قدمتها الواقعية والليبرالية، حيث سعت إلى إبراز دور الأفكار والقيم والهويات والمعايير الاجتماعية في تفسير السلوك الدولي. وترى البنائية أن الأمن ليس معطى موضوعياً ثابتاً، بل هو بناء اجتماعي يتشكل من خلال التفاعلات بين الفاعلين وما يحملونه من تصورات وأفكار حول مصادر التهديد وسبل مواجهتها (Wendt, 1999).

وفي مجال الحوكمة الأمنية، تؤكد المقاربة البنائية أن التهديدات الأمنية لا تُحدد فقط وفق معايير مادية أو عسكرية، وإنما تتأثر أيضاً بالإدراكات والتصورات الاجتماعية والثقافية. فالدول قد تختلف في تقييمها لدرجة خطورة ظاهرة معينة تبعاً لاختلاف هوياتها وخبراتها التاريخية وقيمها السياسية. ومن ثم فإن الحوكمة الأمنية لا تقتصر على إدارة التهديدات الأمنية، بل تشمل أيضاً بناء تصورات مشتركة حول طبيعة هذه التهديدات وآليات مواجهتها.(Hopf, 1998)

كما تركز البنائية على أهمية المعايير الدولية والقيم المشتركة في تنظيم العلاقات الأمنية بين الدول والمنظمات. فالتعاون الأمني لا يعتمد فقط على المصالح المادية، بل يتأثر أيضاً بدرجة الثقة المتبادلة والهوية المشتركة بين الفاعلين. ولذلك تنظر البنائية إلى الحوكمة الأمنية باعتبارها عملية اجتماعية يتم من خلالها بناء قواعد ومعايير تنظم السلوك الأمني وتحدد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين (Adler, 2005).

وفي السياق العربي، يرى عدد من الباحثين أن المقاربة البنائية تساعد على فهم تأثير العوامل الثقافية والهوياتية في تشكيل السياسات الأمنية، خاصة في المناطق التي تشهد تنوعاً إثنياً وعرقياً ودينياً. ويشير صالح (2019) إلى أن العديد من النزاعات الأمنية لا يمكن تفسيرها فقط من خلال المصالح المادية، بل تتطلب فهم الأبعاد الرمزية والثقافية المرتبطة بالهوية والانتماء. كما يؤكد بوزيد (2021) أن نجاح الحوكمة الأمنية يرتبط بقدرة الفاعلين على بناء الثقة وتعزيز القيم المشتركة التي تسهم في تحقيق الاستقرار.

وتبرز أهمية هذه المقاربة في تفسير الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تلعب الهويات الإثنية والقبلية والدينية دوراً مهماً في تشكيل النزاعات والتحالفات السياسية والأمنية. كما تساعد البنائية على فهم دور الخطابات السياسية والأمنية في تحديد طبيعة التهديدات، وتأثيرها على السياسات المتبعة في مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات.

ورغم ما قدمته البنائية من إسهامات مهمة في تطوير الدراسات الأمنية، إلا أنها تعرضت لانتقادات تتعلق بصعوبة قياس تأثير الأفكار والهويات والمعايير الاجتماعية مقارنة بالعوامل المادية. ومع ذلك، فإنها تظل من المقاربات الأساسية لفهم الحوكمة الأمنية في ظل التغيرات المعاصرة التي تشهدها البيئة الدولية.

المطلب الثالث: الحوكمة الأمنية وتحديات البيئة الأمنية الجديدة.

شهدت البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة أدت إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن وآليات تحقيقه. فمع تراجع التهديدات العسكرية التقليدية بين الدول، برزت مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة التي اتسمت بالتعقيد والتشابك والتجاوز المستمر للحدود الوطنية، الأمر الذي جعل الأمن قضية متعددة الأبعاد لا تقتصر على الجوانب العسكرية فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وقد ساهمت ظواهر العولمة والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات في تسريع انتشار هذه التهديدات وتعزيز تأثيرها على أمن الدول والمجتمعات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

وفي ظل هذه التحولات، برز مفهوم الحوكمة الأمنية كأحد المداخل الحديثة القادرة على التعامل مع التحديات الأمنية المستجدة، من خلال تبني مقاربة شاملة تقوم على التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين والمؤسسات المعنية بالشأن الأمني. ولم يعد نجاح السياسات الأمنية مرتبطاً فقط بقدرة الدولة على توظيف أدوات القوة التقليدية، بل أصبح رهيناً بمدى قدرتها على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة الأمنية في البيئة الأمنية الجديدة، وذلك من خلال دراسة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وتحليل إشكالية الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم إبراز العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية باعتبارهما من أهم القضايا المطروحة في الدراسات الأمنية المعاصرة.

أولاً: التهديدات الأمنية العابرة للحدود

شهدت البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أدت إلى بروز مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة التي تتجاوز الحدود السياسية للدول، مما جعل الأمن لم يعد قضية داخلية تخص دولة معينة، بل أصبح قضية دولية وإقليمية تتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين. وتتمثل هذه التهديدات في الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والجرائم الإلكترونية، فضلاً عن الأوبئة والكوارث البيئية التي أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار (عبد الحميد، 2018).

وقد فرضت هذه التحديات واقعاً أمنياً جديداً أظهر محدودية المقاربات التقليدية للأمن التي كانت ترتكز على حماية الحدود الوطنية والدفاع العسكري، إذ باتت الدول تواجه أخطاراً يصعب احتواؤها داخل نطاقها الجغرافي. لذلك اتجهت الأدبيات الحديثة إلى تبني مفهوم الحوكمة الأمنية باعتباره إطاراً يسمح بإدارة التهديدات المعقدة من خلال إشراك مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في عملية صنع وتنفيذ السياسات الأمنية (عبد السلام، 2017).

وتتميز التهديدات العابرة للحدود بعدة خصائص أهمها سرعة الانتشار، وصعوبة التنبؤ بها، وتعدد الفاعلين المرتبطين بها، فضلاً عن قدرتها على التأثير في أكثر من دولة في الوقت نفسه. كما أن التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات أسهما في تسهيل حركة الأفراد والمعلومات ورؤوس الأموال، وهو ما

استغلته التنظيمات الإجرامية والإرهابية لتوسيع أنشطتها وتجاوز القيود التقليدية المفروضة عليها (حمدي، 2020).

وعليه، فإن الحوكمة الأمنية الحديثة أصبحت مطالبة بتطوير آليات أكثر مرونة وفعالية لمواجهة هذه التهديدات، من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود الأمنية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للأزمات.

ثانياً: الإرهاب والجريمة المنظمة

يُعد الإرهاب والجريمة المنظمة من أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة الأمنية في العصر الحديث، نظراً لما يشكلانه من تهديد مباشر لأمن الدول واستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد أدى تزايد الترابط الدولي والانفتاح الاقتصادي إلى توفير بيئة مناسبة لانتشار هذه الظواهر وتطورها بصورة أكثر تعقيداً وتنظيماً (زكي، 2019).

ويُعرف الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بهدف تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية من خلال نشر الخوف وزعزعة الاستقرار داخل المجتمعات. أما الجريمة المنظمة فتشير إلى الأنشطة غير المشروعة التي تمارسها جماعات منظمة تسعى إلى تحقيق أرباح مالية بطرق غير قانونية، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسل الأموال والاتجار بالبشر (عبد القادر، 2021).

وتكمن خطورة الإرهاب والجريمة المنظمة في وجود علاقة تكاملية بينهما، حيث تعتمد بعض التنظيمات الإرهابية على الأنشطة الإجرامية كمصدر رئيسي للتمويل، في حين تستفيد الشبكات الإجرامية من حالة عدم الاستقرار التي تخلقها الأعمال الإرهابية لتوسيع نشاطها وتحقيق مكاسب أكبر. وقد أدى هذا الترابط إلى تعقيد الجهود الرامية إلى مكافحة هاتين الظاهرتين، وجعل مواجهتهما تتطلب استراتيجيات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية (سعد، 2018).

وفي هذا الإطار، تؤكد الحوكمة الأمنية على ضرورة اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الإجراءات الأمنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول والأجهزة المختصة. كما تبرز أهمية معالجة الأسباب العميقة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، مثل الفقر والبطالة والتهميش وضعف المؤسسات، باعتبارها عوامل تسهم في خلق بيئات حاضنة لهذه الظواهر (عبد السلام، 2017).

ومن ثم، فإن نجاح الحوكمة الأمنية في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين الإجراءات الردعية والسياسات الوقائية التي تستهدف معالجة جذور المشكلة وليس فقط مظاهرها.

ثالثاً: تحديات الأمن الإنساني والتنمية

شهد مفهوم الأمن خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً انتقل بموجبه من التركيز على أمن الدولة إلى الاهتمام بأمن الإنسان باعتباره محور العملية الأمنية وغايتها الأساسية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على حماية الأفراد من مختلف التهديدات التي قد تمس حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الأساسية (المهدي، 2019).

ويتجاوز الأمن الإنساني المفهوم التقليدي للأمن المرتبط بالحماية العسكرية، ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وصحية وغذائية وبيئية وسياسية. فالفقر والبطالة والأمية وانتشار الأمراض وضعف الخدمات الأساسية أصبحت تُعد تهديدات أمنية لا تقل خطورة عن التهديدات العسكرية، نظراً لتأثيرها المباشر على استقرار المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة (إبراهيم، 2020).

وفي هذا السياق، تواجه الحوكمة الأمنية تحدياً أساسياً يتمثل في كيفية التوفيق بين متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية. فغياب التنمية يؤدي غالباً إلى تفاقم مشكلات التهميش والإقصاء الاجتماعي، مما يساهم في انتشار العنف والتطرف والجريمة، في حين أن انعدام الأمن يشكل عائقاً أمام تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي (عبد الله، 2018).

كما أدت التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية العالمية إلى توسيع نطاق التحديات المرتبطة بالأمن الإنساني، حيث أصبحت الدول مطالبة بتطوير سياسات شاملة تضمن حماية الأفراد وتعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر المختلفة. ومن هنا برزت أهمية الحوكمة الأمنية باعتبارها آلية تهدف إلى تحقيق التكامل بين الأمن والتنمية من خلال اعتماد سياسات وقائية واستباقية تعالج الأسباب الهيكلية للأزمات (الشمري، 2021).

وعليه، فإن تحقيق الأمن في البيئة الدولية المعاصرة لم يعد مرتبطاً فقط بامتلاك القوة العسكرية أو تعزيز الإجراءات الأمنية، وإنما أصبح رهيناً بقدرة الدول على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة، وهو ما يجعل الأمن الإنساني أحد المرتكزات الأساسية للحوكمة الأمنية الحديثة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

خلص هذا المبحث إلى أن الحوكمة الأمنية تمثل أحد أهم التحولات المفاهيمية التي شهدتها الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل التفكير الأمني من المقاربات التقليدية المرتكزة على الدولة والقوة العسكرية إلى مقاربات أكثر شمولاً تقوم على التفاعل بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد. وقد أظهر التحليل أن مفهوم الحوكمة الأمنية نشأ استجابة للتحولات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وما رافقها من بروز تهديدات أمنية جديدة عابرة للحدود، الأمر الذي فرض إعادة النظر في الأدوار التقليدية للمؤسسات الأمنية وآليات إدارة الشأن الأمني.

كما تبين أن الحوكمة الأمنية تستند إلى مجموعة من المرتكزات النظرية التي أسهمت في تفسير طبيعة التفاعلات الأمنية المعاصرة، وفي مقدمتها المقاربة الليبرالية والمؤسسية، والنظرية الواقعية، والبنائية، ونظرية الأمننة، فضلاً عن مقاربات الحوكمة متعددة المستويات. وقد ساهمت هذه الاتجاهات الفكرية في توسيع فهم الأمن من مجرد حماية الدولة إلى حماية الإنسان والمجتمع والمؤسسات، مع التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين في إنتاج الأمن وإدارته.

وأبرزت الدراسة كذلك أن الحوكمة الأمنية تتميز بجملة من الخصائص الجوهرية، من أهمها الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون والكفاءة والاستجابة للمتغيرات الأمنية، وهي خصائص تجعل من القطاع الأمني جزءاً من منظومة الحكم الرشيد وليس مجرد أداة للضبط والسيطرة. كما اتضح أن فعالية الحوكمة الأمنية ترتبط بوجود أبعاد متكاملة تشمل الجانب المؤسسي والقانوني والمعلوماتي والاجتماعي والاستراتيجي، بما يسمح ببناء منظومة أمنية قادرة على مواجهة التهديدات المعقدة والمتغيرة.

وعلى المستوى التحليلي، أكد المبحث أن نجاح الحوكمة الأمنية لا يقاس فقط بقدرة الدولة على احتواء المخاطر الأمنية، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق والحريات وتعزيز التنمية والاستقرار السياسي. لذلك أصبحت الحوكمة الأمنية اليوم إطاراً نظرياً وعملياً ضرورياً لفهم طبيعة الأزمات المعاصرة وإدارتها بكفاءة، خاصة في البيئات الهشة التي تتداخل فيها التحديات الأمنية مع الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الحوكمة الأمنية تشكل مدخلاً تحليلياً أساسياً لفهم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، إذ توفر أدوات تفسيرية تساعد على دراسة أسباب الأزمات وآليات إدارتها، وتبرز أهمية بناء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة، وقادرة على العمل ضمن مقاربة شاملة تربط بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يشكل هذا المبحث أرضية نظرية ضرورية للانتقال

إلى دراسة إدارة الأزمات الأمنية ومختلف الآليات المعتمدة في التعامل مع التحديات الأمنية المعاصرة، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: إدارة الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية

تحتل الأزمات الأمنية مكانة محورية في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، نظراً لما تفرزه من تداعيات تمس استقرار الدول وأمن المجتمعات وتوازن النظام الدولي. وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في عدد الأزمات الأمنية وتعقداً في طبيعتها، نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي عرفتها البيئة الدولية، فضلاً عن بروز تهديدات أمنية جديدة لم تعد تقتصر على النزاعات المسلحة التقليدية، بل امتدت لتشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية والأزمات الإنسانية وغيرها من التحديات العابرة للحدود.

وأمام هذه التحولات، أصبحت إدارة الأزمات الأمنية من أهم الوظائف التي تضطلع بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، باعتبارها عملية تهدف إلى احتواء الأزمات والحد من تداعياتها ومنع تحولها إلى صراعات أوسع تهدد الأمن والاستقرار. كما أفرز تطور الدراسات الأمنية عدداً من الآليات والمقاربات التي تسعى إلى تعزيز قدرة الفاعلين الدوليين على التعامل مع الأزمات من خلال توظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية وفق رؤية متكاملة تراعي طبيعة كل أزمة وخصوصياتها.

وعليه، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية من خلال تحديد مفهومها وخصائصها ومراحل تطورها، ثم عرض أهم الآليات المعتمدة في إدارة الأزمات الأمنية، قبل التطرق إلى دور الدبلوماسية الوقائية والردع باعتبارهما من أبرز الأدوات المستخدمة في منع الأزمات واحتوائها والمحافظة على الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية.

تُعد الأزمة الأمنية من أكثر المفاهيم تداولاً في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، نظراً لارتباطها المباشر بقضايا الاستقرار السياسي والأمن الوطني والإقليمي والدولي. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت الدول والمجتمعات تواجه أنماطاً جديدة من التهديدات والمخاطر تتجاوز الحروب التقليدية لتشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والأزمات السيبرانية والصراعات الداخلية ذات الأبعاد الإثنية

والدينية والاقتصادية. وأدى هذا الواقع إلى جعل الأزمات الأمنية ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب فهماً دقيقاً لطبيعتها وأسبابها وآليات إدارتها.

وتبرز أهمية دراسة الأزمة الأمنية من كونها تمثل لحظة حرجة أو وضعاً استثنائياً يهدد المصالح الحيوية للدولة أو المجتمع، ويؤثر في قدرة المؤسسات على أداء وظائفها بصورة طبيعية. وغالباً ما تتسم الأزمات الأمنية بدرجة عالية من الغموض وعدم اليقين وسرعة التطور، الأمر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار خلالها أكثر تعقيداً وحساسية مقارنة بالأوضاع العادية. كما أن تداعياتها لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تمتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما قد يهدد استقرار الدولة ووحدة المجتمع على المدى القصير والبعيد.

وقد ساهم تطور الدراسات الأمنية الحديثة في توسيع نطاق مفهوم الأزمة الأمنية، فلم يعد يُنظر إليها باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية أو تهديد خارجي، بل أصبحت تشمل مختلف الأوضاع التي تؤدي إلى اختلال التوازن الأمني داخل الدولة أو بين الدول. ويعكس هذا التوسع التحول من المقاربة التقليدية للأمن إلى المقاربة الشاملة التي تربط الأمن بالتنمية والحكم الرشيد والاستقرار المجتمعي، وتعتبر أن العديد من الأزمات الأمنية المعاصرة تنشأ نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بالفقر والتهميش وضعف المؤسسات والصراعات الهوياتية، إلى جانب العوامل الخارجية المرتبطة بالتدخلات الدولية والتنافس الجيوسياسي.

كما أن فهم الأزمة الأمنية يقتضي التمييز بينها وبين المفاهيم القريبة منها، كالصراع والنزاع والتهديد والمخاطرة، إذ تتميز الأزمة الأمنية بكونها تمثل مرحلة حرجة قد تنشأ عن تراكم مجموعة من التهديدات والتوترات التي تصل إلى مستوى يهدد الأمن والاستقرار ويتطلب تدخلاً عاجلاً لاحتوائها ومنع تفاقمها. ولذلك ترتبط الأزمة الأمنية ارتباطاً وثيقاً بعملية إدارة الأزمات، باعتبارها الإطار الذي يحدد كيفية التعامل مع الأوضاع الاستثنائية وتقليل آثارها السلبية وإعادة الاستقرار إلى البيئة المتأثرة بها.

وفي ظل التحديات الأمنية الراهنة، أصبحت الأزمات الأمنية تمثل أحد أبرز الانشغالات التي تواجه الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة في المناطق التي تعاني من الهشاشة السياسية وضعف التنمية وانتشار الجماعات المسلحة، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي. ومن ثم فإن دراسة الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية تشكل خطوة أساسية لفهم طبيعتها وخصائصها وأبعادها المختلفة، تمهيداً لتحليل آليات إدارتها وأساليب التعامل معها في البيئات الأمنية المعقدة.

أولا: مفهوم الأزمة الأمنية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

يُعد مفهوم الأزمة الأمنية من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، نظراً لارتباطه المباشر بحالة الاستقرار والأمن داخل الدول وفي البيئة الدولية. وقد تعددت التعريفات المقدمة للأزمة الأمنية تبعاً لاختلاف التخصصات العلمية والزوايا التحليلية للباحثين، إلا أنها تشترك جميعاً في اعتبار الأزمة حالة استثنائية تنطوي على تهديد جدي للأمن والاستقرار وتتطلب استجابة عاجلة وفعالة من قبل صناع القرار.

تُعد الأزمة الأمنية من المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية المعاصرة، نظراً لارتباطها المباشر باستقرار الدول والمجتمعات وقدرتها على مواجهة التهديدات المختلفة. وقد تعددت تعريفات الأزمة الأمنية بتعدد التخصصات والاتجاهات العلمية، إلا أنها تتفق في اعتبارها حالة استثنائية تنطوي على تهديد خطير للأمن والاستقرار وتتطلب تدخلاً سريعاً وفعالاً لاحتوائها.

ويُعرفعليوة (2002) الأزمة بأنها موقف مفاجئ يهدد الكيان الإداري أو السياسي ويستلزم اتخاذ قرارات عاجلة في ظل ظروف تتسم بالغموض ونقص المعلومات. أما في المجال الأمني، فتشير الأزمة الأمنية إلى حالة من التوتر أو الاضطراب الناتجة عن تهديد داخلي أو خارجي يمس أمن الدولة أو المجتمع ويؤثر في استقراره السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي (عبد السلام، 2017).

كما يرى الدسوقي(2018) أن الأزمة الأمنية تمثل نقطة تحول حرجة في البيئة الأمنية للدولة، حيث تؤدي إلى اختلال التوازن القائم وفرض تحديات جديدة تستوجب استجابة استثنائية من المؤسسات الأمنية والسياسية. وفي السياق نفسه، يؤكد فقيه (2019) أن الأزمة الأمنية تنشأ عندما تتعرض المصالح الحيوية للدولة أو المجتمع لخطر حقيقي أو محتمل يفرض على صانع القرار التحرك السريع لتجنب تفاقم الموقف.

أما على المستوى الأجنبي، فقد عرّف هيرمان (Hermann, 1963) الأزمة بأنها موقف يهدد الأهداف الأساسية لوحدة اتخاذ القرار، ويتميز بالمفاجأة وضيق الوقت المتاح للاستجابة. كما يرى بوزان وويفر ودي وايلد (Buzan et al., 1998) أن الأزمة الأمنية ترتبط بظهور تهديدات تمس القيم الأساسية للدولة أو المجتمع وتستوجب إجراءات استثنائية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف الأزمة الأمنية إجرائياً بأنها حالة استثنائية تنشأ نتيجة تعرض الدولة أو المجتمع لتهديد يهدد أمنه واستقراره، ويتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات عاجلة للسيطرة عليه ومنع آثاره السلبية.

ثانياً: خصائص الأزمات الأمنية.

تتميز الأزمات الأمنية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن المشكلات الأمنية العادية، وتفرض على صانعي القرار اتباع أساليب خاصة في التعامل معها وإدارتها.

تتمثل أولى هذه الخصائص في **المفاجأة**، حيث تنشأ الأزمة غالباً بشكل غير متوقع أو دون مؤشرات واضحة تسمح بالاستعداد الكامل لها، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك الأجهزة المعنية ويزيد من صعوبة احتوائها (عليوة، 2002). كما تتسم الأزمات الأمنية بوجود **تهديد مباشر للمصالح الحيوية** للدولة أو المجتمع، سواء تعلق الأمر بالأمن القومي أو الاستقرار السياسي أو سلامة المواطنين (عبد السلام، 2017).

ومن الخصائص المهمة أيضاً **ضيق الوقت**، إذ تتطلب الأزمة اتخاذ قرارات سريعة في فترة زمنية محدودة، وهو ما يزيد من حجم الضغوط الواقعة على صانع القرار. ويشير هيكل (1994) إلى أن عامل الزمن يعد من أهم العناصر المؤثرة في نجاح أو فشل إدارة الأزمات.

كما تتصف الأزمات الأمنية بـ **عدم اليقين والغموض** نتيجة نقص المعلومات أو تضاربها أثناء الأزمة، الأمر الذي يصعب عملية تقدير الموقف واختيار البدائل المناسبة للتعامل معه (الدسوقي، 2018). ويضاف إلى ذلك خاصية **التعقيد والتشابك** الناتجة عن تعدد الأطراف المتدخلة وتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للأزمة.

ومن الخصائص الأخرى **قابلية التصعيد والانتشار**، حيث يمكن أن تتطور الأزمة بسرعة وتنتقل من نطاق محدود إلى نطاق أوسع إذا لم يتم احتواؤها في الوقت المناسب. ويؤكد روزنتال وآخرون (Rosenthal et al., 1989)أن الأزمات الأمنية غالباً ما تتسم بالديناميكية وسرعة التحول، مما يفرض على المؤسسات الأمنية المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

وعليه، فإن فهم خصائص الأزمات الأمنية يعد خطوة أساسية لتطوير استراتيجيات فعالة لإدارتها والتقليل من آثارها السلبية على الأمن والاستقرار.

ثالثاً: مراحل تطور الأزمة الأمنية.

تمر الأزمة الأمنية بعدة مراحل متتالية تشكل ما يعرف بدورة حياة الأزمة، ويساعد فهم هذه المراحل على تحسين عمليات التنبؤ والاستجابة وإدارة الأزمات.

تبدأ الأزمة بمرحلة **الإنذار المبكر أو ما قبل الأزمة**، وهي المرحلة التي تظهر فيها مؤشرات أولية تنذر بإمكانية حدوث أزمة أمنية. وتكمن أهمية هذه المرحلة في إتاحة الفرصة لاتخاذ إجراءات وقائية تقلل من احتمالية تطور الأزمة أو تحد من آثارها المستقبلية (فقيه، 2019).

تليها مرحلة **نشوء الأزمة أو انفجارها**، حيث تتحول المؤشرات الأولية إلى أحداث فعلية تؤدي إلى اضطراب الوضع الأمني وظهور حالة من التوتر وعدم الاستقرار. وتتميز هذه المرحلة بالحاجة الملحة إلى اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة التهديد القائم.(Hermann, 1963)

أما المرحلة الثالثة فهي **مرحلة التصاعد**، حيث تتزايد حدة الأزمة وتتسع آثارها نتيجة استمرار أسبابها أو عدم نجاح التدخلات الأولية في احتوائها. وغالباً ما تكون هذه المرحلة الأكثر خطورة بسبب احتمال خروج الأزمة عن نطاق السيطرة (الدسوقي، 2018).

ثم تأتي **مرحلة إدارة الأزمة واحتوائها**، وفيها يتم توظيف مختلف الأدوات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية للحد من تداعيات الأزمة وإعادة الاستقرار. ويعتمد نجاح هذه المرحلة على كفاءة المؤسسات المعنية وقدرتها على التنسيق واتخاذ القرارات المناسبة (عبد السلام، 2017).

وأخيراً تصل الأزمة إلى **مرحلة الانحسار والتسوية**، حيث تبدأ آثارها بالتراجع تدريجياً ويتم استعادة التوازن والاستقرار النسبي. وفي هذه المرحلة يتم تقييم الأداء واستخلاص الدروس والعبر للاستفادة منها في التعامل مع الأزمات المستقبلية.(Mitroff, 2005)

المطلب الثاني: آليات إدارة الأزمات الأمنية.

أصبحت إدارة الأزمات الأمنية من أهم المجالات التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، وذلك نتيجة تنامي التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية وما تفرضه من تحديات معقدة على الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. فالأزمات الأمنية المعاصرة لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل أصبحت تشمل أزمات الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والنزاعات الداخلية، والهجمات السيبرانية، والكوارث الإنسانية المرتبطة بالصراعات المسلحة، الأمر الذي يتطلب تبني آليات متكاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والسياسية والدبلوماسية والتنموية في إطار مقاربة شاملة لإدارة الأزمات (بوستي، 2019، ص 74).

وتقوم إدارة الأزمات الأمنية على مجموعة من الإجراءات والتدابير المنظمة التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها، والاستعداد للتعامل معها أثناء حدوثها، ثم احتواء آثارها ومعالجة تداعياتها بعد انتهائها.

وتستند هذه العملية إلى جملة من الآليات التي تتكامل فيما بينها لضمان فعالية الاستجابة وتقليل الخسائر البشرية والمادية والسياسية الناجمة عن الأزمة. كما أن نجاح إدارة الأزمات الأمنية يرتبط بمدى قدرة الدولة أو المنظمة المعنية على توظيف الموارد المتاحة والتنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والسياسيين والمؤسساتيين (أبو مور، 2013، ص 61).

وتتمثل أولى هذه الآليات في الإنذار المبكر والاستشراف الاستراتيجي، حيث تعتمد المؤسسات الأمنية الحديثة على جمع المعلومات وتحليل المؤشرات الأمنية والسياسية والاجتماعية لرصد بوادر الأزمات المحتملة قبل تفاقمها. وتسمح أنظمة الإنذار المبكر بتوفير الوقت الكافي لصناع القرار من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة والحد من احتمالات تحول التهديدات إلى أزمات فعلية. وقد أصبحت هذه الآلية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة النزاعات ومنع انتشارها (تقرير الأمم المتحدة، 2021، ص 34).

كما تشكل إدارة المعلومات والاستخبارات الأمنية إحدى الركائز الأساسية لإدارة الأزمات، إذ تعتمد فعالية القرارات المتخذة أثناء الأزمات على دقة المعلومات المتوفرة وسرعة تداولها بين مختلف الجهات المعنية. ويؤدي التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والعسكرية دوراً محورياً في تحديد طبيعة التهديدات وتقدير مستويات المخاطر واختيار أنسب الاستجابات الممكنة (عبد القادر، 2022، ص 118).

وتُعد آلية الاحتواء والتدخل السريع من أهم الآليات العملية في إدارة الأزمات الأمنية، حيث تهدف إلى منع تفاقم الأزمة وتقليل آثارها السلبية من خلال اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية أو سياسية عاجلة. وقد تشمل هذه التدابير نشر القوات الأمنية، أو فرض إجراءات استثنائية لحماية المنشآت الحيوية، أو تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، أو إنشاء مراكز لإدارة الأزمة والتنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية (العاني، 2020، ص 97).

وتُعد آلية الاحتواء والتدخل السريع من أهم الآليات العملية في إدارة الأزمات الأمنية، حيث تهدف إلى منع تفاقم الأزمة وتقليل آثارها السلبية من خلال اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية أو سياسية عاجلة. وقد تشمل هذه التدابير نشر القوات الأمنية، أو فرض إجراءات استثنائية لحماية المنشآت الحيوية، أو تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، أو إنشاء مراكز لإدارة الأزمة والتنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية .

وتأتي مرحلة التعافي وإعادة البناء كإحدى الآليات الأساسية التي تلي احتواء الأزمة، حيث تهدف إلى معالجة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأزمة الأمنية. وتشمل هذه المرحلة إعادة بناء المؤسسات، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية المحلية، وترسيخ الاستقرار بما يمنع تجدد الأزمة مستقبلاً. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن نجاح إدارة الأزمات لا يقاس فقط بقدرة الدولة على احتواء التهديد، بل أيضاً بقدرتها على بناء بيئة مستقرة تمنع عودة أسباب الأزمة من جديد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، ص 89).

وتبرز أهمية دراسة الأزمة الأمنية من كونها تمثل لحظة حرجة أو وضعاً استثنائياً يهدد المصالح الحيوية للدولة أو المجتمع، ويؤثر في قدرة المؤسسات على أداء وظائفها بصورة طبيعية. وغالباً ما تتسم الأزمات الأمنية بدرجة عالية من الغموض وعدم اليقين وسرعة التطور، الأمر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار خلالها أكثر تعقيداً وحساسية مقارنة بالأوضاع العادية. كما أن تداعياتها لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تمتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما قد يهدد استقرار الدولة ووحدة المجتمع على المدى القصير والبعيد.

وقد ساهم تطور الدراسات الأمنية الحديثة في توسيع نطاق مفهوم الأزمة الأمنية، فلم يعد يُنظر إليها باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية أو تهديد خارجي، بل أصبحت تشمل مختلف الأوضاع التي تؤدي إلى اختلال التوازن الأمني داخل الدولة أو بين الدول. ويعكس هذا التوسع التحول من المقاربة التقليدية للأمن إلى المقاربة الشاملة التي تربط الأمن بالتنمية والحكم الرشيد والاستقرار المجتمعي، وتعتبر أن العديد من الأزمات الأمنية المعاصرة تنشأ نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بالفقر والتهميش وضعف المؤسسات والصراعات الهوياتية، إلى جانب العوامل الخارجية المرتبطة بالتدخلات الدولية والتنافس الجيوسياسي.

وفي ظل التحديات الأمنية الراهنة، أصبحت الأزمات الأمنية تمثل أحد أبرز الانشغالات التي تواجه الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة في المناطق التي تعاني من الهشاشة السياسية وضعف التنمية وانتشار الجماعات المسلحة، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي. ومن ثم فإن دراسة الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية تشكل خطوة أساسية لفهم طبيعتها وخصائصها وأبعادها المختلفة، تمهيداً لتحليل آليات إدارتها وأساليب التعامل معها في البيئات الأمنية المعقدة.

أولاً: إدارة الأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

تُعد الوسائل السياسية والدبلوماسية من أبرز الآليات المعتمدة في إدارة الأزمات الأمنية، إذ تمثل الخيار الأول الذي تلجأ إليه الدول والمنظمات الدولية قبل التفكير في استخدام القوة العسكرية أو الإجراءات الأمنية الصارمة. وتستند هذه الآلية إلى توظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية بهدف احتواء الأزمة، وتقليل حدة التوتر، ومنع تحولها إلى نزاع مسلح أو تهديد مباشر للأمن والاستقرار. وقد اكتسبت هذه الوسائل أهمية متزايدة في ظل تعقد البيئة الدولية وتشابك المصالح بين الدول، الأمر الذي جعل الحلول السلمية أكثر ملاءمة لمعالجة الأزمات المعاصرة (أبو النصر، 2017).

ويقصد بإدارة الأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية مجموعة الجهود والإجراءات التي تقوم بها الحكومات أو المنظمات الدولية والإقليمية من خلال الحوار والتفاوض والوساطة والمساعي الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وتهدف هذه الجهود إلى معالجة أسباب الأزمة والحد من تداعياتها السلبية، بما يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق المصالح المشتركة للأطراف المعنية (قنديل، 2018).

وتتخذ الإدارة السياسية للأزمات عدة صور، من أهمها المفاوضات المباشرة بين أطراف الأزمة، والتي تعد من أكثر الوسائل استخدامًا في العلاقات الدولية. كما تشمل المفاوضات غير المباشرة التي تتم عبر وسطاء أو أطراف ثالثة عندما تتعذر الاتصالات المباشرة بين الأطراف المتنازعة. وتلعب الوساطة الدولية دورًا مهمًا في هذا المجال، حيث تسهم في تقريب وجهات النظر واقتراح حلول وسطية يمكن أن تكون مقبولة لدى مختلف الأطراف.(Berridge, 2015)

إلى جانب ذلك، تمثل الدبلوماسية متعددة الأطراف أداة فعالة في إدارة الأزمات الأمنية، إذ توفر المنظمات الدولية والإقليمية إطارًا مؤسسيًا للحوار والتشاور واتخاذ القرارات الجماعية. وفي هذا السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في إدارة العديد من الأزمات الدولية من خلال مجلس الأمن والأمين العام وبعثات الوساطة وحفظ السلام، كما تسهم منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في احتواء الأزمات داخل نطاقها الجغرافي (محمد، 2020).

وتتميز الوسائل السياسية والدبلوماسية بعدة مزايا تجعلها أكثر تفضيلًا مقارنة بالخيارات الأخرى. فهي أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، كما تقلل من الخسائر البشرية والمادية التي قد تنتج عن استخدام القوة. كذلك تتيح هذه الوسائل فرصة لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتعزيز فرص التعاون المستقبلي،

فضلًا عن كونها تتماشى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد أولوية الحلول السلمية للنزاعات (الأمم المتحدة، 1945).

ورغم هذه المزايا، فإن فعالية الوسائل السياسية والدبلوماسية ترتبط بعدة عوامل، من أهمها توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية، ووجود قنوات اتصال فعالة، وإمكانية تقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى تسوية مقبولة. كما قد تواجه هذه الوسائل صعوبات تتمثل في تعنت بعض الأطراف، أو تضارب المصالح الدولية، أو غياب الثقة المتبادلة، مما يؤدي أحيانًا إلى إطالة أمد الأزمة أو فشل الجهود الدبلوماسية في احتوائها (الشمري، 2019).

وقد شهدت العلاقات الدولية العديد من النماذج التي تؤكد أهمية الوسائل السياسية والدبلوماسية في إدارة الأزمات الأمنية. ومن أبرزها المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، والتي أفضت إلى الاتفاق النووي لعام 2015 بعد سنوات من الحوار والتفاوض بين إيران والدول الكبرى. كما أسهمت الجهود الدبلوماسية في تسوية العديد من النزاعات الحدودية والإقليمية في مناطق مختلفة من العالم، مما يعكس الدور الحيوي للدبلوماسية في منع التصعيد وتحقيق الاستقرار.(Nye & Welch, 2017)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن إدارة الأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية تمثل حجر الأساس في منظومة إدارة الأزمات الأمنية، نظرًا لقدرتها على معالجة جذور الأزمة وتحقيق تسويات سلمية مستدامة. كما أن نجاح هذه الآلية يسهم في تقليل احتمالات اللجوء إلى القوة العسكرية ويعزز فرص تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الوطني والدولي.

ثانياً: إدارة الأزمة بالوسائل العسكرية والأمنية

تمثل الوسائل العسكرية والأمنية إحدى أهم الآليات التي تعتمدها الدول في إدارة الأزمات الأمنية عندما تتعذر التسوية السياسية أو عندما تواجه الدولة تهديدات مباشرة تمس أمنها القومي واستقرارها الداخلي. وتستند هذه الآلية إلى توظيف الإمكانات العسكرية والأمنية المتاحة للدولة من أجل احتواء الأزمة والحد من تداعياتها أو القضاء على مصادر التهديد التي أدت إلى نشوئها. وعلى الرغم من أن الفكر الاستراتيجي المعاصر يفضل الحلول السلمية والدبلوماسية، فإن الوسائل العسكرية والأمنية تبقى ضرورية في بعض الحالات التي تستدعي تدخلاً سريعاً وحاسماً لحماية المصالح الوطنية والأمن العام (الشعلان، 2016).

ويقصد بإدارة الأزمة بالوسائل العسكرية والأمنية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، إلى جانب توظيف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، بهدف السيطرة على الأزمة ومنع انتشارها أو تفاقمها. وتشمل هذه

الوسائل نشر القوات المسلحة، وتنفيذ العمليات الأمنية والعسكرية، وتعزيز الرقابة على الحدود، ورفع مستوى الجاهزية الأمنية، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في مجال المراقبة وجمع المعلومات وتحليلها (محمد، 2020).

وتبرز أهمية الوسائل العسكرية والأمنية في الأزمات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات المسلحة والتمردات الداخلية، حيث تكون سرعة الاستجابة عاملاً حاسماً في منع تفاقم الوضع الأمني. فكلما كانت الأجهزة الأمنية والعسكرية قادرة على التدخل المبكر والفعال، زادت فرص احتواء الأزمة وتقليل خسائرها البشرية والمادية. كما تسهم العمليات العسكرية والأمنية في استعادة السيطرة على المناطق المتضررة ومنع الجماعات المسلحة أو التنظيمات الإرهابية من تحقيق أهدافها (Collins, 2022).

ومن بين الأدوات العسكرية المستخدمة في إدارة الأزمات الأمنية، عمليات الردع العسكري التي تهدف إلى إقناع الخصم بعدم الإقدام على سلوك يهدد الأمن والاستقرار، إضافة إلى التدخل العسكري المحدود الذي يستهدف إزالة التهديدات المباشرة دون الانزلاق إلى صراع واسع النطاق. كما تلجأ بعض الدول إلى إنشاء مناطق عازلة أو فرض إجراءات أمنية استثنائية في حالات الطوارئ بهدف حماية السكان والمنشآت الحيوية.(Clausewitz, 1989)

أما على المستوى الأمني، فتلعب أجهزة الاستخبارات دوراً محورياً في إدارة الأزمات الأمنية من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتقديم الإنذارات المبكرة لصناع القرار. كما تسهم أجهزة الشرطة والأمن الداخلي في تنفيذ التدابير الوقائية وحماية المنشآت العامة ومراقبة الأنشطة التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة. ويُعد التنسيق بين المؤسسات العسكرية والأمنية عاملاً أساسياً لضمان فعالية الاستجابة للأزمات وتحقيق الأهداف المرجوة منها (عبد الحميد، 2018).

ورغم أهمية الوسائل العسكرية والأمنية، فإن استخدامها يثير مجموعة من التحديات والإشكالات. فالتدخل العسكري قد يؤدي إلى تصعيد الأزمة بدلاً من احتوائها إذا لم يكن قائماً على تقدير دقيق للموقف. كما أن العمليات العسكرية غالباً ما تترتب عليها تكاليف اقتصادية وبشرية مرتفعة، فضلاً عن احتمال تعرض المدنيين لأضرار مباشرة أو غير مباشرة. ولهذا السبب تؤكد الأدبيات الأمنية على ضرورة أن يكون استخدام القوة العسكرية متناسباً مع حجم التهديد وخاضعاً للضوابط القانونية والإنسانية الدولية (هلال، 2015).

وقد شهدت العقود الأخيرة العديد من الأمثلة التي توضح دور الوسائل العسكرية والأمنية في إدارة الأزمات، خاصة في مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. كما أظهرت التجارب الدولية أن نجاح التدخل العسكري يتوقف على دمجه ضمن استراتيجية شاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن المعالجة العسكرية وحدها لا تكفي غالباً لتحقيق الاستقرار المستدام أو إزالة الأسباب الجذرية للأزمة.(Freedman, 2004)

وعليه، يمكن القول إن الوسائل العسكرية والأمنية تمثل أداة ضرورية في إدارة الأزمات الأمنية، خاصة عندما تكون التهديدات وشيكة أو قائمة بالفعل. غير أن فعاليتها القصوى تتحقق عندما تُوظف ضمن مقاربة متكاملة تجمع بين الإجراءات الأمنية والحلول السياسية والدبلوماسية والتنموية، بما يضمن معالجة الأزمة من مختلف جوانبها وتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

ثالثاً: إدارة الأزمة من خلال التعاون الدولي والإقليمي.

شهدت البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أدت إلى ظهور تهديدات عابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والجرائم السيبرانية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد أظهرت هذه التهديدات محدودية قدرة الدولة منفردة على مواجهة الأزمات الأمنية المعقدة، الأمر الذي جعل التعاون الدولي والإقليمي ضرورة استراتيجية لإدارة الأزمات الأمنية والحد من آثارها السلبية. ومن ثم أصبح التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أحد المرتكزات الأساسية للأمن الجماعي والاستقرار الدولي (الحربي، 2018).

ويقصد بالتعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة الأزمات الأمنية مجموعة الجهود المشتركة التي تبذلها الدول والمؤسسات الدولية من أجل الوقاية من الأزمات أو احتوائها أو الحد من تداعياتها. ويتجسد هذا التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق السياسات الأمنية، وتنفيذ العمليات المشتركة، وتقديم الدعم الفني واللوجستي للدول المتضررة، إضافة إلى تطوير آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للأزمات (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2020).

وتلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في هذا المجال، وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال الوساطة السياسية، وعمليات حفظ السلام، والعقوبات الدولية، والمساعدات الإنسانية. كما تسهم المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي

والاتحاد الأوروبي، في معالجة الأزمات ضمن نطاقها الجغرافي من خلال آليات جماعية تهدف إلى تعزيز الاستقرار ومنع النزاعات.(United Nations, 2021)

ويُعد تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية من أهم صور التعاون الدولي في إدارة الأزمات الأمنية، حيث يسمح للدول بتحديد مصادر التهديد ومتابعة تحركات الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. كما يساهم التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات في رفع مستوى جاهزية الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية المستجدة بكفاءة أكبر (الزهراني، 2019).

وتبرز أهمية التعاون الدولي والإقليمي أيضاً في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المرتبطة بإدارة الأزمات. فالأزمات الكبرى غالباً ما تتجاوز قدرات دولة واحدة، مما يستدعي تعبئة الموارد والخبرات الدولية لمواجهتها. كما يساهم التعاون المشترك في تعزيز الثقة بين الدول وتطوير آليات العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار الإقليمي والدولي (Nye & Welch, 2017).

ورغم المزايا العديدة للتعاون الدولي والإقليمي، فإنه يواجه مجموعة من التحديات، أبرزها تضارب المصالح الوطنية واختلاف الرؤى السياسية والاستراتيجية بين الدول. كما قد تعيق الخلافات السياسية والإيديولوجية عملية التنسيق المشترك، إضافة إلى التفاوت الكبير في الإمكانات والقدرات بين الدول المشاركة في جهود إدارة الأزمات (العبيدي، 2021).

ومع ذلك، فإن التجارب الدولية الحديثة أثبتت أن التعاون الدولي والإقليمي يمثل خياراً لا غنى عنه في مواجهة الأزمات الأمنية المعاصرة. فقد ساهمت التحالفات الدولية في مكافحة الإرهاب، كما لعب التنسيق الأمني الإقليمي دوراً مهماً في الحد من الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، الأمر الذي يؤكد أهمية تعزيز آليات التعاون المشترك لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

وعليه، يمكن اعتبار التعاون الدولي والإقليمي أحد أهم الأساليب الحديثة في إدارة الأزمات الأمنية، لأنه يتيح توحيد الجهود والإمكانات لمواجهة التهديدات المشتركة، ويعزز قدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على الأمن والاستقرار في عالم يشهد تزايداً مستمراً في حجم وتعقيد المخاطر الأمنية.

خلص هذا المبحث إلى أن إدارة الأزمات الأمنية أصبحت تمثل أحد المداخل الأساسية لفهم طبيعة التهديدات المعاصرة والتعامل معها في ظل بيئة دولية تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار. وقد أظهرت الدراسة أن الأزمة الأمنية لم تعد تقتصر على النزاعات العسكرية التقليدية بين الدول، بل أصبحت تشمل طيفاً

واسعاً من التهديدات غير التقليدية، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والهجمات السيبرانية، وهي تحديات تتجاوز حدود الدولة الوطنية وتتطلب استجابات متعددة المستويات والفاعلين.

كما تبين أن إدارة الأزمات الأمنية عملية متكاملة تبدأ بمرحلة التنبؤ والاستشراف المبكر للمخاطر، مروراً بمرحلة الاحتواء والتدخل، وصولاً إلى إعادة الاستقرار وبناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للأزمة. وقد كشفت الأدبيات الحديثة أن نجاح إدارة الأزمات لا يرتبط فقط بسرعة الاستجابة أو فعالية التدخل الأمني والعسكري، وإنما يعتمد كذلك على قدرة المؤسسات السياسية والأمنية على التنسيق والتخطيط الاستراتيجي وتوظيف أدوات الدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي والدولي.

وأبرز المبحث كذلك الدور المتنامي للدبلوماسية الوقائية باعتبارها إحدى الآليات الأكثر فعالية في منع تحول التوترات إلى صراعات مفتوحة، من خلال الحوار والوساطة والإنذار المبكر وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. كما أثبتت التجارب الدولية أن الجمع بين الردع الأمني والمعالجة السياسية والتنموية يظل أكثر نجاعة من الاعتماد على القوة العسكرية وحدها، خاصة في البيئات التي تتداخل فيها الأبعاد الأمنية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والهوياتية.

وعند إسقاط هذه النتائج على أزمة مالي، يتضح أن هذه الأزمة تمثل نموذجاً معقداً للأزمات الأمنية المركبة التي تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية متعددة. فمنذ اندلاع الأزمة سنة 2012، واجهت الدولة المالية تحديات متشابكة تمثلت في ضعف مؤسسات الدولة، واتساع رقعة التهميش التنموي، وتصاعد النزعات الانفصالية، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود. وقد أدى هذا الوضع إلى تحويل مالي إلى إحدى بؤر عدم الاستقرار الرئيسية في منطقة الساحل الإفريقي.

كما كشفت الأزمة المالية عن محدودية المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على التدخل العسكري فقط، إذ أظهرت التجربة أن العمليات العسكرية، رغم أهميتها في الحد من توسع الجماعات المسلحة، لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار الدائم. فاستمرار الأزمة رغم تعدد التدخلات الدولية والإقليمية يؤكد أن معالجة جذور الصراع تتطلب تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات وتعزيز المصالحة الوطنية.

وعلى المستوى الإقليمي، أبرزت أزمة مالي حجم الترابط الأمني بين دول الساحل الإفريقي، حيث ساهمت هشاشة الحدود وضعف الرقابة الأمنية واتساع المناطق الصحراوية في تسهيل حركة الجماعات

الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة. وأصبحت التهديدات التي تواجه مالي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي في النيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والجزائر، مما جعل أمن الساحل الإفريقي منظومة مترابطة لا يمكن ضمان استقرار أحد مكوناتها بمعزل عن استقرار بقية الدول.

وتؤكد هذه المعطيات أن إدارة الأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي تقتضي الانتقال من منطق الاستجابة الظرفية إلى منطق الإدارة الاستراتيجية المستدامة للأزمات، عبر تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتطوير التعاون الأمني والاستخباراتي الإقليمي، ودعم التنمية المحلية، ومكافحة أسباب الهشاشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستغلها الجماعات المسلحة. كما تبرز أهمية الدور الجزائري في هذا السياق من خلال تبني مقاربة قائمة على الحلول السياسية وتعزيز التعاون الإقليمي ورفض التدخلات الأجنبية التي أثبتت التجربة محدودية نتائجها في تحقيق الاستقرار الدائم.

وعليه، فإن أزمة مالي تمثل تجسيداً عملياً للإشكاليات النظرية التي تناولها هذا المبحث، وتؤكد أن نجاح إدارة الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي يظل رهيناً بقدرة الدول والفاعلين الإقليميين والدوليين على بناء مقاربة شاملة ومتكاملة تعالج الأسباب الهيكلية للأزمات إلى جانب مظاهرها الأمنية المباشرة، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية والردع في إدارة الأزمات.

تُعد الدبلوماسية الوقائية والردع من أهم الأدوات الاستراتيجية المعتمدة في إدارة الأزمات الأمنية المعاصرة، نظراً لدورهما في منع نشوب النزاعات أو الحد من تصاعدها قبل وصولها إلى مراحل تهدد الأمن والاستقرار. فالدبلوماسية الوقائية تسعى إلى معالجة أسباب التوتر والخلاف عبر الحوار والوساطة والإنذار المبكر وبناء الثقة بين الأطراف المعنية، بينما يهدف الردع إلى التأثير في سلوك الفاعلين المحتملين ومنعهم من الإقدام على أعمال تهدد الأمن من خلال إظهار القدرة والإرادة على مواجهة التهديدات المحتملة.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن الجمع بين الدبلوماسية الوقائية والردع يمثل مقاربة متكاملة لإدارة الأزمات، حيث يساهم الأول في احتواء النزاعات بوسائل سلمية، في حين يوفر الثاني الضمانات الأمنية اللازمة للحفاظ على الاستقرار ومنع تفاقم الأزمات. وتزداد أهمية هاتين الآليتين في البيئات الهشة والمعقدة، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي، التي تشهد تداخلاً بين التهديدات الإرهابية

والصراعات الداخلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي يجعل منهما ركيزتين أساسيتين في استراتيجيات إدارة الأزمات وبناء الأمن المستدام.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الوقائية.

تُعد الدبلوماسية الوقائية من المفاهيم الحديثة في حقل العلاقات الدولية وإدارة الأزمات، وقد برزت أهميتها بشكل متزايد بعد انتهاء الحرب الباردة مع تزايد النزاعات الداخلية والإقليمية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وتقوم الدبلوماسية الوقائية على مبدأ التدخل المبكر لمعالجة بوادر الأزمات قبل تطورها إلى نزاعات مسلحة أو أزمات أمنية واسعة النطاق، وهو ما يجعلها إحدى الأدوات الأساسية للحفاظ على الاستقرار ومنع اندلاع الصراعات (أبو عامر، 2019).

وقد ارتبط مفهوم الدبلوماسية الوقائية بشكل وثيق بجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث قدم الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي هذا المفهوم بصورة واضحة في تقريره المعنون "خطة للسلام" سنة 1992، والذي عرّف الدبلوماسية الوقائية بأنها مجموعة الإجراءات الرامية إلى منع نشوء النزاعات بين الأطراف، ومنع تحول النزاعات القائمة إلى صراعات مسلحة، والحد من انتشار النزاعات إذا ما اندلعت بالفعل.(Boutros-Ghali, 1992)

وتستند الدبلوماسية الوقائية إلى مجموعة من الآليات والأدوات التي تهدف إلى الكشف المبكر عن مؤشرات الأزمات والتعامل معها قبل تفاقمها. ومن أهم هذه الأدوات الإنذار المبكر، وجمع المعلومات وتحليلها، والوساطة السياسية، والمساعي الحميدة، وإجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. كما تشمل الزيارات الدبلوماسية والاتصالات المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى المبادرات التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر ومنع التصعيد (لوند، 2018).

ويُعد الإنذار المبكر أحد الركائز الأساسية للدبلوماسية الوقائية، إذ يسمح لصناع القرار بتحديد مصادر التهديد والتنبؤ بالأزمات المحتملة قبل وقوعها. وتساعد نظم الإنذار المبكر على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب، مما يساهم في الحد من المخاطر الأمنية وتقليل احتمالات اندلاع النزاعات (الشمري، 2020).

وتبرز أهمية الدبلوماسية الوقائية في كونها أقل تكلفة من إدارة الصراعات بعد وقوعها، سواء من الناحية الاقتصادية أو الإنسانية أو السياسية. فكلما تم احتواء الأزمة في مراحلها الأولى، انخفضت احتمالات

اللجوء إلى القوة العسكرية وتراجعت الخسائر البشرية والمادية. كما تساهم الدبلوماسية الوقائية في تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة وتهيئة الظروف الملائمة للتسوية السلمية للنزاعات.(Lund, 1996)

وتلعب المنظمات الدولية والإقليمية دوراً محورياً في تطبيق الدبلوماسية الوقائية، حيث تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بمراقبة مناطق التوتر وإطلاق المبادرات الوقائية وإرسال المبعوثين الخاصين لمعالجة الأزمات في مراحلها المبكرة. وقد أثبتت العديد من التجارب أن التدخل الوقائي الناجح يمكن أن يمنع تحول الخلافات السياسية إلى نزاعات مسلحة طويلة الأمد (رامي، 2017).

ورغم الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الوقائية، فإن فعاليتها تواجه عدداً من التحديات، أبرزها نقص المعلومات الدقيقة، وضعف الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف، وصعوبة التنبؤ الدقيق بالأزمات المستقبلية. كما أن نجاحها يتطلب تعاوناً دولياً وإقليمياً فعالاً، فضلاً عن توافر الموارد البشرية والمالية اللازمة لدعم الجهود الوقائية (أبو عامر، 2019).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدبلوماسية الوقائية تمثل نهجاً استراتيجياً متقدماً في إدارة الأزمات الأمنية، حيث تركز على منع الأزمات قبل وقوعها بدلاً من الاكتفاء بمعالجة آثارها بعد اندلاعها، الأمر الذي يجعلها إحدى أهم أدوات الأمن الجماعي في النظام الدولي المعاصر.

ثانياً: مفهوم الردع وأبعاده.

يُعتبر الردع من المفاهيم المحورية في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وقد ارتبط ظهوره وتطوره بمحاولات الدول منع الخصوم من الإقدام على سلوكيات تهدد أمنها ومصالحها الحيوية. ويقوم الردع على فكرة أساسية مفادها أن إقناع الطرف الآخر بارتفاع تكلفة القيام بفعل معين قد يكون أكثر فعالية من اللجوء إلى استخدام القوة بصورة مباشرة. ولهذا السبب أصبح الردع أحد الأدوات الأساسية في إدارة الأزمات الأمنية والحفاظ على الاستقرار في العلاقات الدولية (العتيبي، 2021).

ويُعرَّف الردع بأنه استراتيجية تهدف إلى منع الخصم من اتخاذ قرار معين أو القيام بسلوك عدائي من خلال التهديد بإيقاع عقوبات أو أضرار جسيمة تفوق المكاسب المتوقعة من ذلك السلوك. وبالتالي فإن الردع لا يعتمد على استخدام القوة فعلياً بقدر ما يعتمد على إقناع الطرف الآخر بإمكانية استخدامها وما يترتب عليها من نتائج سلبية.(Freedman, 2004)

ويرتكز الردع على ثلاثة عناصر أساسية. يتمثل العنصر الأول في القدرة، أي امتلاك الوسائل والإمكانات اللازمة لتنفيذ التهديدات المعلنة. أما العنصر الثاني فهو المصداقية، ويقصد بها اقتناع الخصم بأن الطرف الرادع لديه الإرادة الحقيقية لاستخدام قدراته عند الضرورة. ويتمثل العنصر الثالث في التواصل، أي إيصال الرسائل الردعية بوضوح إلى الطرف المستهدف بحيث يدرك طبيعة التهديد والعواقب المترتبة على سلوكه المحتمل.(Morgan, 2003)

ويتخذ الردع عدة أبعاد وصور مختلفة. فمن ناحية أولى، يوجد الردع العسكري التقليدي الذي يعتمد على القدرات العسكرية التقليدية للدولة. ومن ناحية ثانية، ظهر الردع النووي خلال فترة الحرب الباردة كأحد أبرز أشكال الردع الاستراتيجي القائم على التهديد باستخدام الأسلحة النووية. كما تطور مفهوم الردع ليشمل أبعاداً جديدة مثل الردع الاقتصادي القائم على العقوبات والضغوط الاقتصادية، والردع السيبراني المرتبط بمواجهة الهجمات الإلكترونية والتهديدات الرقمية (هلال، 2015).

ويؤدي الردع دوراً مهماً في إدارة الأزمات الأمنية، حيث يساعد على منع التصعيد وتقليل احتمالات اللجوء إلى العنف. فعندما يقتنع الخصم بأن تكلفة العمل العدائي ستكون مرتفعة للغاية، فإنه يميل إلى إعادة حساباته والبحث عن بدائل أقل خطورة. ومن هذا المنطلق، يسهم الردع في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي والحفاظ على توازن القوى بين الدول.(George & Smoke, 1974)

ومع ذلك، فإن فعالية الردع ليست مضمونة دائماً، إذ تعتمد على إدراك الخصم للرسائل الردعية وطريقة تفسيره لها. ففي بعض الحالات قد يؤدي سوء الفهم أو سوء التقدير إلى فشل الردع وتصاعد الأزمة بدلاً من احتوائها. كما أن التغيرات التكنولوجية وظهور فاعلين غير حكوميين مثل الجماعات الإرهابية يطرحان تحديات جديدة أمام استراتيجيات الردع التقليدية.(Collins, 2022)

وعليه، فإن الردع يمثل أداة استراتيجية أساسية في إدارة الأزمات الأمنية، إذ يسعى إلى منع وقوع التهديدات قبل حدوثها من خلال التأثير في حسابات الخصوم وتوجيه سلوكهم. كما أن نجاحه يتوقف على التوازن بين القدرة والمصداقية والاتصال الفعال، وهي عناصر تشكل الأساس النظري والعملي لأي سياسة ردعية ناجحة.

ثالثاً: العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية والردع في إدارة الأزمات

تُعد الدبلوماسية الوقائية والردع من أهم الأدوات الاستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات الأمنية المعاصرة، إذ يشتركان في هدف رئيس يتمثل في منع نشوب النزاعات والحفاظ على الأمن والاستقرار.

وعلى الرغم من اختلاف الوسائل التي يعتمد عليها كل منهما، فإن العلاقة بينهما تتسم بالتكامل أكثر من التناقض، حيث يسهم كل منهما في دعم فعالية الآخر ضمن إطار شامل لإدارة الأزمات (أبو عامر، 2019).

تعتمد الدبلوماسية الوقائية على الوسائل السلمية والسياسية لمعالجة أسباب التوتر قبل تحولها إلى أزمات أو نزاعات مفتوحة، بينما يعتمد الردع على التأثير في سلوك الخصم من خلال التهديد بعواقب وخيمة إذا أقدم على سلوك عدائي. وبالتالي فإن الدبلوماسية الوقائية تركز على الإقناع والحوار وبناء الثقة، في حين يركز الردع على حسابات القوة والكلفة والمنفعة.(Morgan, 2003)

ورغم هذا الاختلاف، فإن نجاح الدبلوماسية الوقائية غالباً ما يرتبط بوجود قدرات ردعية موثوقة تدعم المواقف التفاوضية للدولة أو المنظمة الدولية. فامتلاك أدوات الردع يمنح الدبلوماسية قوة إضافية ويزيد من احتمالات استجابة الأطراف الأخرى للمبادرات السلمية. وفي المقابل، تساعد الدبلوماسية الوقائية على تقليل الحاجة إلى استخدام أدوات الردع أو اللجوء إلى القوة من خلال معالجة جذور الأزمة في مراحلها المبكرة.(Freedman, 2004)

كما تتجلى العلاقة التكاملية بين المفهومين في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة، حيث يتم الجمع بين المساعي الدبلوماسية والإجراءات الردعية في الوقت نفسه. فالدول غالباً ما تلجأ إلى التفاوض والحوار مع المحافظة على جاهزيتها العسكرية أو فرض عقوبات اقتصادية بهدف تعزيز فرص نجاح العملية السياسية. ويُعرف هذا النهج في الأدبيات الاستراتيجية بمقاربة "العصا والجزرة"، التي تجمع بين الحوافز والضغوط لتحقيق الأهداف المرجوة (هلال، 2015).

وتبرز أهمية التكامل بين الدبلوماسية الوقائية والردع في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مثل الإرهاب الدولي والهجمات السيبرانية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. فهذه التهديدات تتطلب مزيجاً من التدابير الوقائية الهادفة إلى منع نشوء المخاطر، والإجراءات الردعية الرامية إلى ثني الفاعلين المحتملين عن تنفيذ أعمال عدائية.(Collins, 2022)

ومع ذلك، ينبغي تحقيق توازن دقيق بين الدبلوماسية الوقائية والردع، لأن الإفراط في الاعتماد على الردع قد يؤدي إلى زيادة التوتر وتقويض فرص الحوار، في حين أن الاعتماد المفرط على الدبلوماسية دون وجود عناصر قوة داعمة قد يضعف مصداقية الجهود الوقائية. لذلك تؤكد الأدبيات الأمنية الحديثة على

أهمية الدمج المتوازن بين الأداتين ضمن استراتيجية شاملة لإدارة الأزمات الأمنية (George & Smoke, 1974).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدبلوماسية الوقائية والردع يمثلان آليتين متكاملتين في إدارة الأزمات الأمنية، حيث تركز الأولى على الوقاية والمعالجة المبكرة للأزمات، بينما يوفر الثاني الضمانات اللازمة لمنع السلوكيات العدائية. وعندما يتم توظيفهما بصورة متوازنة ومتناغمة، فإنهما يسهمان بشكل فعال في تعزيز الأمن والاستقرار والحد من احتمالات اندلاع الصراعات.

المبحث الثالث: البيئة الأمنية في الساحل الافريقي وأزمة مالي.

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم التي شهدت تحولات أمنية عميقة خلال العقود الأخيرة، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوستراتيجية التي ساهمت في بروز تهديدات أمنية معقدة ومتعددة الأبعاد. فقد أدى ضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الفقر والتهميش، وتنامي ظواهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إلى جعل الساحل فضاءً هشًا يواجه تحديات أمنية متزايدة.

وتبرز أزمة مالي باعتبارها إحدى أبرز تجليات هذه البيئة الأمنية المضطربة، حيث شكلت منذ عام 2012 نقطة تحول مفصلية في مسار الأمن الإقليمي، بفعل تمرد الجماعات المسلحة في الشمال، وتزايد نفوذ التنظيمات الإرهابية، والانقسامات الداخلية التي أضعفت قدرة الدولة المالية على فرض سيادتها على كامل أراضيها. وقد امتدت تداعيات الأزمة إلى دول الجوار، ما جعلها قضية إقليمية ودولية تستدعي تدخل العديد من الفاعلين، سواء عبر المبادرات الأمنية الإقليمية أو العمليات العسكرية الدولية.

وعليه، يتناول هذا المبحث طبيعة البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي من خلال تحليل أبرز مصادر التهديد والتحديات التي تواجه المنطقة، مع التركيز على أزمة مالي باعتبارها نموذجًا مركزيًا لفهم ديناميات عدم الاستقرار في الساحل، وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الافريقي.

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم الجيوسياسية حساسية في القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة، نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وما تزخر به من موارد طبيعية هائلة، فضلاً عن تحولها إلى فضاء تتقاطع فيه المصالح الإقليمية والدولية. وقد اكتسبت المنطقة أهمية متزايدة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية المعاصرة، خاصة بعد تصاعد التهديدات

الإرهابية والأزمات السياسية والانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من دولها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2025، وعلى رأسها الأزمة المالية التي شكلت نقطة تحول رئيسية في البيئة الأمنية للساحل الإفريقي (بوهيدل، 2020، ص 41).

ويمتد الساحل الإفريقي جغرافياً من السواحل الأطلسية غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ماراً بموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو وأجزاء من السودان، وهو ما يمنحه موقعاً محورياً في حركة التنقل والتبادل التجاري بين شمال القارة وجنوبها. كما يشكل معبراً استراتيجياً يربط بين المغرب العربي وخليج غينيا، ويقع بالقرب من أهم الممرات البحرية والتجارية الدولية، الأمر الذي جعله محل اهتمام القوى الكبرى والمنظمات الدولية المختلفة (بلهول، 2016، ص 88).

وتبرز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة من خلال اتساع مساحتها وصعوبة مراقبة حدودها الصحراوية الممتدة، حيث تمتلك دول الساحل آلاف الكيلومترات من الحدود البرية المفتوحة، الأمر الذي أوجد بيئة ملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد ساهمت هشاشة الرقابة الحدودية وضعف القدرات الأمنية لبعض دول المنطقة في تعزيز حركة الجماعات المسلحة وانتقالها بين الدول، خاصة بعد انهيار النظام الليبي سنة 2011 وانتشار الأسلحة في المنطقة (رسولي، 2018، ص 106).

كما تتميز منطقة الساحل بامتلاكها موارد طبيعية واستراتيجية ضخمة جعلتها محل تنافس دولي متزايد. فهي تحتوي على احتياطات مهمة من اليورانيوم في النيجر، والذهب في مالي وبوركينافاسو، إضافة إلى النفط والغاز والمعادن النادرة التي تمثل عناصر أساسية في الصناعات الحديثة. وقد أدى هذا التنوع في الموارد إلى جعل المنطقة مجالاً للتنافس بين القوى الدولية الكبرى الساعية إلى تأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية الضرورية لاقتصاداتها الوطنية (دبش، 2017، ص 185).

شكل 01 خريطة توزع الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي

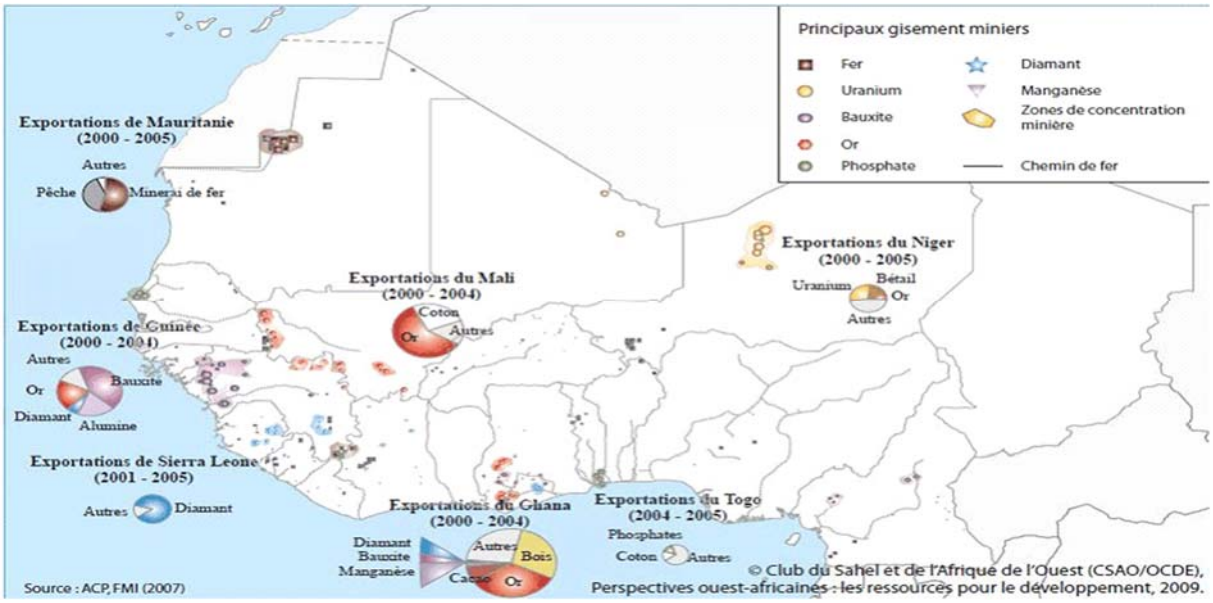

المصدر: Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO), & Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE). (2009). *Perspectives ouest-africaines : Les ressources pour le développement*. Éditions OCDE. https://doi.org/10.1787/9789264059740-fr)

تُبرز الخريطة التوزيع الجغرافي لأهم الموارد الطبيعية والثروات المعدنية في منطقة غرب إفريقيا والساحل، إلى جانب البنية العامة للصادرات الرئيسة لكل دولة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2005. ويتضح من خلالها أن المنطقة تزخر بتنوع كبير في الموارد الاستراتيجية، حيث يتركز **اليورانيوم** في النيجر، و**الحديد** في موريتانيا، و**الذهب** في مالي وغانا، و**البوكسيت** في غينيا، و**الفوسفات** في توغو، فضلًا عن وجود احتياطات من **الماس** في كل من سيراليون وغينيا، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة على المستوى الدولي.

وتُظهر الخريطة كذلك أن اقتصادات دول الساحل وغرب إفريقيا تعتمد بدرجات متفاوتة على تصدير المواد الأولية والموارد الاستخراجية، إذ يمثل الذهب أهم صادرات مالي، في حين يعتمد اقتصاد النيجر بصورة رئيسية على تصدير اليورانيوم، بينما تستند موريتانيا إلى صادرات الحديد، الأمر الذي يكشف عن الطابع الريعي لهذه الاقتصادات وارتباطها المباشر بأسواق المواد الخام العالمية. ويؤدي هذا النمط

الاقتصادي إلى زيادة هشاشة هذه الدول أمام تقلبات الأسعار الدولية، ويحد من قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ومن منظور جيوسياسي، توضح الخريطة أن تمركز الموارد الطبيعية في مناطق صحراوية أو حدودية يجعلها أكثر عرضة للتنافس بين الفاعلين المحليين والدوليين، كما يسهم في تنامي نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى السيطرة على مناطق استخراج الموارد أو استغلال طرق التهريب المرتبطة بها. ويبرز ذلك بشكل خاص في شمال مالي وشمال النيجر، حيث تتداخل الثروات الطبيعية مع المناطق التي تعرف ضعفًا في حضور الدولة، وهو ما يزيد من تعقيد البيئة الأمنية في الساحل.

كما تكشف الخريطة عن وجود علاقة وثيقة بين الموارد الطبيعية وشبكات النقل، إذ يظهر خط السكة الحديدية الرابط بين مناجم الحديد والموانئ الموريتانية، ما يعكس أهمية البنية التحتية في استغلال الثروات المعدنية وربطها بالأسواق الخارجية. وفي المقابل، تعاني العديد من مناطق الساحل من ضعف شبكات النقل والخدمات، الأمر الذي يحد من استفادة السكان المحليين من هذه الموارد، ويغذي مشاعر التهميش وعدم المساواة، وهي عوامل استغلتها الجماعات المسلحة في عمليات التجنيد وتوسيع نفوذها.

وتؤكد الخريطة أن منطقة الساحل ليست مجرد فضاء للأزمات الأمنية، وإنما تمثل أيضًا فضاءً ذا أهمية اقتصادية واستراتيجية بالغة، نظرًا لما تختزنه من موارد معدنية وطاقوية جعلتها محل اهتمام القوى الدولية والإقليمية. ويُفسر ذلك جانبًا من التنافس الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة، حيث تسعى القوى الخارجية إلى حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما أضفى على الأزمات المحلية أبعادًا دولية تتجاوز حدود الدول المعنية.

وعليه، تعكس الخريطة أن التحديات الأمنية في الساحل لا يمكن فصلها عن البعد الاقتصادي، إذ إن سوء استغلال الموارد الطبيعية وضعف الحوكمة الاقتصادية أسهما في تعميق الهشاشة المؤسساتية، وأوجدا بيئة مواتية لاستمرار النزاعات وعدم الاستقرار. ومن ثم، فإن تحقيق الأمن في الساحل يظل مرتبطًا بإرساء حوكمة رشيدة للموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المحلية، بما يحد من مسببات الصراع ويحول دون تحول الثروات إلى عامل لعدم الاستقرار

وتواجه منطقة الساحل أيضاً تحديات أمنية مركبة نتيجة التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. فقد تحولت المنطقة إلى إحدى أهم بؤر نشاط الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة

والدولة الإسلامية، التي استغلت ضعف الدولة واتساع المساحات الصحراوية لتأسيس قواعد ارتكاز وشن هجمات متكررة ضد القوات الحكومية والأجنبية. كما ارتبط نشاط هذه الجماعات بشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد غير المشروع للعنف في المنطقة (مصلوح، 2014، ص 94).

وإلى جانب التحديات الأمنية، تعاني المنطقة من أزمات بيئية ومناخية متفاقمة نتيجة التصحر والجفاف وتراجع الموارد المائية، وهو ما أدى إلى تفاقم النزاعات المحلية حول الأراضي الزراعية ومناطق الرعي. وقد أسهمت هذه الأوضاع في زيادة معدلات الفقر والهجرة والنزوح الداخلي، الأمر الذي وفر بيئة خصبة لتجنيد الشباب من قبل الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة (عربي، 2014، ص 88).

ومن خلال ذلك يتضح أن الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي لا تقتصر على البعد الجغرافي أو الاقتصادي فحسب، بل تشمل شبكة معقدة من التفاعلات الأمنية والسياسية والاستراتيجية التي جعلت من المنطقة إحدى أهم بؤر الاهتمام الدولي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2026. كما تؤكد أزمة مالي أن تحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي يظل مرتبطاً بمعالجة العوامل الهيكلية المسببة للهشاشة، وتعزيز الحوكمة والتنمية والتعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة.

أولا: الموقع والأهمية الاستراتيجية.

شكل(2) خريطة منطقة الساحل الإفريقي



أبو فضل، محمد زكريا(2024) ، *الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات*، أفروبوليسي، متاح على: https://afropolicy.com/الساحل-الإفريقي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

تُبرز الخريطة الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، التي تشكل شريطاً عرضياً يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ويضم دولاً رئيسية هي موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان، مع تداخلات جغرافية وأمنية مع دول الجوار مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا وبوركينا فاسو. وتُعد هذه المنطقة من أكثر الأقاليم الجيوسياسية حساسية في القارة الإفريقية نظراً لموقعها الاستراتيجي وخصائصها الأمنية والاقتصادية.

من الناحية الجغرافية، يمثل الساحل الإفريقي منطقة انتقالية تفصل بين الصحراء الكبرى شمالاً والأقاليم المدارية الأكثر رطوبة جنوباً. وقد منحها هذا الموقع دوراً محورياً في الربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، مما جعلها معبراً رئيسياً للتجارة والهجرة والتنقل البشري عبر التاريخ. كما أن هذا الامتداد الجغرافي الواسع أكسب المنطقة أهمية استراتيجية في حسابات القوى الإقليمية والدولية.

وتكشف الخريطة عن أن معظم دول الساحل تتميز بمساحات شاسعة وحدود طويلة ومفتوحة يصعب مراقبتها وضبطها بشكل كامل. وقد ساهم هذا الواقع الجغرافي في ظهور بيئة أمنية معقدة تتسم بنشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وشبكات الاتجار غير المشروع، وحركات الهجرة غير النظامية. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة إحدى أهم الساحات العالمية المرتبطة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، وهو ما يفسر تنامي التدخلات الدولية فيها خلال العقود الأخيرة.

يعني مصطلح الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويشير إلى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق، فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات، غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع للساحل الإفريقي، من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، حوض البحر الأحمر شرقا، والتشاد جنوبا، مما يجعل منطقة الساحل الافريقي بهذا المعنى تقع في عمق الصحراء الكبرى، وعلى أساس هذا المعيار وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا جد ضيق لهذه المنطقة، باشتمالها على موريتانيا، مالي والنيجر، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق مثل بوركينافاسو والتشاد.وهناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع والأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، أو الدول الإفريقية الواقعة بين

خطي عرض 12 درجة، و 20 درجة شمال خط الاستواء، إن هذه الديناميكية الجيواستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي، صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، وكنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، في رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، بحصره بين منطقة شمال إفريقيا وغربها.(ظريف، 2020)

ثانياً: الخصائص الأمنية والسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي ببيئة أمنية وسياسية معقدة جعلتها من أكثر المناطق هشاشة في القارة الإفريقية، حيث تتداخل فيها مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل طبيعة التهديدات التي تواجهها. فقد أدى ضعف مؤسسات الدولة في عدد من دول المنطقة، واتساع المجال الجغرافي، وصعوبة مراقبة الحدود، إلى ظهور تحديات أمنية عابرة للحدود أثرت بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي.

على المستوى الأمني، تُعد منطقة الساحل مجالاً نشطاً لانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، خاصة منذ بداية الأزمة المالية سنة 2012، حيث استفادت هذه التنظيمات من هشاشة الوضع الأمني والسياسي لتوسيع نشاطها. وقد ظهرت جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة مثل **جماعة نصرة الإسلام والمسلمين**، إضافة إلى جماعات مرتبطة بتنظيم داعش، مما أدى إلى تصاعد عمليات العنف والهجمات المسلحة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو ومناطق أخرى من الساحل.(Harmon, 2014)

كما ساهمت طبيعة الحدود في المنطقة في تعقيد الوضع الأمني، إذ تتميز دول الساحل بحدود واسعة وصعبة المراقبة، الأمر الذي جعلها فضاءً مناسباً لانتقال الجماعات المسلحة وشبكات التهريب. وقد أدى تداخل الإرهاب مع الجريمة المنظمة، خاصة تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، إلى زيادة تعقيد التحديات الأمنية، وأصبح التعامل معها يتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً واسعاً.(Lacher, 2012)

أما من الناحية السياسية، فتتميز منطقة الساحل بانتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الحكم، حيث عرفت عدة دول في المنطقة موجات من الانقلابات العسكرية والأزمات السياسية، كما حدث في مالي سنة 2012 ثم الانقلابات التي تلتها في السنوات اللاحقة. وقد انعكست هذه الأزمات على قدرة الدول على فرض سيطرتها على كامل أراضيها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما ساهم في تعزيز مظاهر الهشاشة السياسية (عبد السلام، 2017).

كما ترتبط الخصائص السياسية للساحل بإشكالية ضعف الدولة، حيث تعاني بعض دول المنطقة من محدودية قدرات المؤسسات الأمنية والإدارية، وضعف الحوكمة، وانتشار الفساد، وهو ما خلق فجوة بين الدولة والمجتمعات المحلية. وقد استغلت الجماعات المسلحة هذه الفجوات لتوسيع نفوذها وتقديم نفسها كبديل في بعض المناطق المهمشة.(Bøås & Utas, 2014)

إضافة إلى ذلك، اكتسبت منطقة الساحل أهمية سياسية دولية بسبب تدخل العديد من القوى الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. غير أن تعدد التدخلات الخارجية أدى أحياناً إلى تعقيد المشهد السياسي بسبب اختلاف أهداف ومصالح الفاعلين الدوليين في المنطقة.(Charbonneau, 2019)

وعليه، فإن الخصائص الأمنية والسياسية لمنطقة الساحل تعكس طبيعة بيئة إقليمية هشة تتداخل فيها التهديدات الأمنية مع الأزمات السياسية، مما جعل تحقيق الاستقرار فيها مرتبطاً بتعزيز الحوكمة الأمنية وبناء مؤسسات دولة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الساحل الإفريقي.

إلى جانب التحديات الأمنية والسياسية، تتميز منطقة الساحل الإفريقي بخصائص اقتصادية واجتماعية ساهمت في زيادة هشاشتها وجعلتها أكثر عرضة للأزمات. فرغم امتلاك المنطقة لموارد طبيعية مهمة، فإن ضعف التنمية وسوء استغلال الموارد وانتشار الفقر والتهميش الاجتماعي شكلت عوامل أساسية في استمرار عدم الاستقرار.

من الناحية الاقتصادية، تتميز دول الساحل بامتلاكها ثروات طبيعية متنوعة، حيث تحتوي المنطقة على موارد معدنية وطاقوية مهمة، مثل الذهب في مالي واليورانيوم في النيجر وبعض الموارد النفطية في تشاد وموريتانيا. غير أن هذه الموارد لم تنعكس بشكل كافٍ على التنمية المحلية بسبب ضعف البنية الاقتصادية، وقلة الاستثمارات، واعتماد العديد من الاقتصادات على قطاعات محدودة مثل الزراعة والرعي.(World Bank, 2011)

كما تعاني المنطقة من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف فرص العمل، خاصة بين فئة الشباب، الأمر الذي جعل بعض الفئات الاجتماعية أكثر عرضة للاستقطاب من طرف الجماعات المسلحة أو الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة. ويرتبط ذلك بغياب التنمية المتوازنة بين المناطق، خاصة المناطق الحدودية التي تعاني من ضعف حضور الدولة ونقص الخدمات الأساسية.(UNDP, 1994)

وتُعد التغيرات المناخية من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الساحل، حيث أدى التصحر وتراجع الموارد المائية إلى التأثير على أنماط الحياة التقليدية، خاصة بالنسبة للسكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي. وقد ساهم التنافس على الموارد الطبيعية في زيادة التوترات المحلية بين بعض الجماعات السكانية، مما وفر بيئة ملائمة لظهور النزاعات.(Buzan & Hansen, 2009)

أما اجتماعياً، فتتميز منطقة الساحل بتنوع إثني وثقافي كبير، حيث تضم مجموعات سكانية متعددة تختلف في اللغة والثقافة وأنماط المعيشة. ورغم أن هذا التنوع يمثل ثراءً ثقافياً، إلا أنه تحول في بعض الحالات إلى عامل توتر بسبب سياسات الإقصاء والتهميش وضعف الاندماج الوطني، خاصة في بعض المناطق التي شهدت تمردات مسلحة مثل شمال مالي.

كما أدى ضعف الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الأمية إلى تعميق مظاهر الهشاشة الاجتماعية، وهو ما جعل معالجة الأزمات الأمنية تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية. فالمواجهة الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة جذور عدم الاستقرار، بل يجب أن ترافقها سياسات تنموية تعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام التهديدات (عبد السلام، 2017).

وبذلك فإن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الساحل تؤكد أن الأزمات الأمنية في المنطقة ليست ناتجة فقط عن عوامل عسكرية، وإنما ترتبط أيضاً بضعف التنمية والهشاشة الاجتماعية، وهو ما يبرز أهمية اعتماد نموذج للحوكمة الأمنية يقوم على التكامل بين الأمن والتنمية.

المطلب الثاني: جذور وأبعاد الأزمة المالية.

منذ حصول جمهورية مالي على استقلالها عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960، واجهت الدولة تحديات معقدة ارتبطت بعملية بناء الدولة الوطنية وإدارة التنوع الإثني والمجالي داخل مجتمع متعدد الهويات والثقافات. فقد تبنت السلطات المالية بعد الاستقلال نموذج الدولة المركزية، غير أن هذا النموذج واجه صعوبات كبيرة في دمج المناطق الشمالية الشاسعة، خاصة إقليم أزواد الذي تقطنه مجموعات الطوارق والعرب، وهو ما أدى إلى بروز توترات سياسية واجتماعية متكررة بين السلطة المركزية وسكان الشمال (دبش، 2017، ص 212).

وشهدت مالي أول تمرد للطوارق خلال الفترة 1963-1964 نتيجة الشعور بالتهميش السياسي والاقتصادي، لتتجدد الاضطرابات خلال تسعينيات القرن العشرين ثم في عامي 2006 و2009، حيث

ظلت مطالب التنمية والمشاركة السياسية والحكم المحلي تمثل جوهر الاحتجاجات المسلحة في الشمال المالي (عربي، 2014، ص 96). ومع ذلك، فإن مختلف اتفاقيات السلام التي أُبرمت بين الحكومة المالية والحركات المتمردة لم تنجح في معالجة الأسباب الهيكلية للصراع بصورة نهائية، مما أبقى المنطقة عرضة للتوتر وعدم الاستقرار (رسولي، 2018، ص 185).

وقد دخلت الأزمة مرحلة أكثر تعقيداً عقب انهيار النظام الليبي سنة 2011، حيث عاد آلاف المقاتلين الطوارق إلى شمال مالي مزودين بكميات معتبرة من الأسلحة الحديثة، الأمر الذي ساهم في تعزيز القدرات العسكرية للحركات الانفصالية والمسلحة. وفي مطلع سنة 2012 اندلع تمرد واسع قادته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالتزامن مع تنامي نفوذ الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ما أدى إلى انهيار سلطة الدولة في أجزاء واسعة من شمال البلاد (بوهيدل، 2020، ص 173).

وتُعد هذه المرحلة نقطة الانطلاق الفعلية لفترة الدراسة (2012-2025)، إذ تحولت الأزمة المالية من نزاع داخلي محدود إلى أزمة أمنية إقليمية ودولية ذات تداعيات مباشرة على أمن الساحل الإفريقي ودول الجوار، خاصة الجزائر والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو. كما أصبحت مالي منذ سنة 2012 نموذجاً للدولة الهشة التي تواجه تحديات مركبة تجمع بين الإرهاب والانفصال والجريمة المنظمة وضعف الحوكمة، وهو ما جعلها محوراً رئيسياً للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

تُعد الأزمة المالية القديمة والجديدة التي اندلعت سنة 2012 من أبرز الأزمات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي خلال القرن الحادي والعشرين، إذ لم تقتصر تداعياتها على الداخل المالي، بل تحولت إلى أزمة إقليمية ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية أثرت على استقرار دول الجوار والمنطقة ككل. وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الدولة المالية وضعف مؤسساتها السياسية والأمنية، خاصة في المناطق الشمالية التي عانت تاريخياً من التهميش وضعف الاندماج في مشروع الدولة الوطنية.

ولم تكن الأزمة المالية وليدة عامل واحد، بل جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة ببنية الدولة المالية وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي، إضافة إلى عوامل إقليمية ساهمت في تعقيد الوضع الأمني، خاصة تداعيات الأزمة الليبية سنة 2011 وانتشار الأسلحة والمقاتلين في منطقة الساحل.

كما لعبت التدخلات الخارجية دوراً مهماً في مسار الأزمة، سواء من خلال العمليات العسكرية أو المبادرات السياسية الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار.(Harmon, 2014)

وقد مثلت أزمة مالي نموذجاً واضحاً لتداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والتنموية في إنتاج الأزمات المعاصرة، حيث أدى ضعف الحوكمة وغياب التنمية في بعض المناطق إلى توفير بيئة مناسبة لنشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. لذلك فإن دراسة جذور وأبعاد الأزمة المالية تعد أمراً أساسياً لفهم طبيعة التحديات التي تواجه الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي، وكذلك لفهم دوافع المقاربة الوقائية الجزائرية في التعامل مع هذه الأزمة.

وعليه، سيتم تناول هذا المطلب من خلال تحليل ثلاثة أبعاد رئيسية، تتمثل في العوامل الداخلية التي ساهمت في نشوء الأزمة، ثم العوامل الإقليمية المؤثرة في تطورها، وأخيراً دراسة أثر التدخلات الخارجية في مسار الأزمة المالية وتحولاتها الأمنية والسياسي.

أولاً: العوامل الداخلية للأزمة المالية.

ترتبط جذور الأزمة المالية بمجموعة من العوامل الداخلية التي ساهمت في إضعاف الدولة المالية وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. ويأتي في مقدمة هذه العوامل التهميش التاريخي لمنطقة شمال مالي، خاصة مناطق الطوارق، حيث عانت هذه المناطق من ضعف التنمية وغياب الخدمات الأساسية وضعف الاندماج السياسي والاقتصادي مع الدولة المركزية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مطالب انفصالية وتمردات متكررة ضد الحكومة المالية.(Thurston & Lebovich, 2013)

كما شكل ضعف المؤسسات السياسية والأمنية عاملاً أساسياً في تفاقم الأزمة، إذ عانت الدولة المالية من ضعف القدرة على إدارة المجال الترابي الواسع، خاصة المناطق الصحراوية الشمالية التي تتميز بصعوبة التضاريس واتساع المساحات الحدودية. وقد انعكس ذلك على قدرة الجيش المالي على مواجهة الجماعات المسلحة، وهو ما ظهر بوضوح خلال أحداث 2012 عندما تمكنت الجماعات المسلحة من السيطرة على أجزاء واسعة من شمال البلاد.(International Crisis Group, 2012)

ومن العوامل الداخلية كذلك انتشار الفساد وضعف الحوكمة السياسية، حيث أدى تراجع الثقة بين المواطن والدولة إلى زيادة هشاشة النظام السياسي. وقد ساهم انقلاب مارس 2012 العسكري في تعميق الأزمة، إذ أدى انهيار السلطة السياسية إلى فراغ أمني استغلته التنظيمات المسلحة لتوسيع نفوذها.

وعليه، فإن الأزمة المالية لم تكن نتيجة عامل واحد، بل جاءت نتيجة تراكمات طويلة مرتبطة بضعف الدولة، والتهميش الاجتماعي، والأزمات السياسية الداخلية.

ثانياً: العوامل الإقليمية المؤثرة في الأزمة المالية.

لم تكن أزمة مالي منفصلة عن البيئة الإقليمية المحيطة بها، بل تأثرت بشكل مباشر بالتحولات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي. ويأتي في مقدمة هذه العوامل تداعيات الأزمة الليبية سنة 2011، حيث أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى انتشار الأسلحة وعودة مقاتلين منحدرين من أصول مالية كانوا ضمن القوات الليبية، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرات الجماعات المسلحة في شمال مالي (Lacher, 2012).

كما ساهمت الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل في تفاقم الأزمة، إذ تتميز المنطقة بحدود واسعة وصعبة المراقبة، مما جعلها فضاءً مناسباً لحركة الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة التي تنشط في تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر. وقد أدى تداخل هذه الأنشطة مع الإرهاب إلى زيادة تعقيد الوضع الأمني في مالي ودول الجوار (عبد السلام، 2017).

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنسيق الأمني بين دول الساحل خلال السنوات الأولى للأزمة ساهم في صعوبة احتواء التهديدات، حيث كانت القدرات الأمنية للدول محدودة مقارنة بحجم التحديات. وقد فرض ذلك الحاجة إلى إنشاء آليات تعاون إقليمية ودولية لمواجهة التهديدات المشتركة.

وبالتالي، فإن الأزمة المالية تحولت من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية نتيجة تأثير البيئة الأمنية المحيطة وتداخل المصالح والتهديدات العابرة للحدود.

ثالثاً: التدخلات الخارجية وتأثيرها في الأزمة المالية(2012-2025)

تُعد التدخلات الخارجية أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار الأزمة المالية، حيث ساهمت التحولات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل طبيعة الأزمة وانتقالها من أزمة داخلية مرتبطة بمطالب سياسية وأمنية محلية إلى أزمة إقليمية ذات أبعاد دولية. فمنذ اندلاع الأزمة سنة 2012، أصبحت مالي مجالاً لتدخل العديد من الفاعلين الخارجيين، سواء من خلال التدخلات العسكرية المباشرة، أو عبر بعثات حفظ السلام، أو من خلال المبادرات الدبلوماسية والجهود التنموية، بهدف احتواء التهديدات الأمنية ومنع انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

وقد ارتبطت بداية التدخلات الخارجية في مالي بسياق إقليمي متوتر عقب سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، حيث أدى انتشار الأسلحة وعودة مقاتلين من أصول مالية كانوا ضمن القوات الليبية إلى تعزيز قدرات الجماعات المسلحة في شمال مالي. وقد شكل هذا العامل أحد الأسباب التي ساهمت في تصاعد التمرد المسلح سنة 2012 وسيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة من شمال البلاد (Lacher, 2012).

-1التدخل الفرنسي في مالي (عمليتي سيرفال وبرخان)

يُعد التدخل الفرنسي أبرز أشكال التدخل الخارجي في الأزمة المالية، حيث جاء بعد سيطرة الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة على مدن شمال مالي مثل تمبكتو وغاو وكيدال، وتقدمها نحو الجنوب باتجاه العاصمة باماكو. وفي يناير 2013 أطلقت فرنسا عملية "سيرفال" العسكرية بهدف وقف تقدم الجماعات المسلحة، واستعادة سيطرة الدولة المالية على المناطق التي فقدتها.(Charbonneau, 2019)

عملية سيرفال هي عملية عسكرية فرنسية أُطلقت في 11 جانفي 2013 بطلب من الحكومة المالية، عقب سيطرة جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية على شمال مالي وتهديدها بالتقدم نحو العاصمة باماكو.
استهدفت العملية وقف توسع هذه الجماعات، واستعادة المدن الشمالية، ودعم الجيش المالي في إعادة بسط سلطة الدولة على كامل الإقليم. وقد تمكنت القوات الفرنسية، بالتعاون مع الجيش المالي، من استعادة عدد من المدن الاستراتيجية، إلا أن الجماعات المسلحة أعادت تنظيم صفوفها واعتمدت أساليب حرب العصابات والهجمات غير النظامية، مما حال دون القضاء النهائي على التهديد الإرهابي.

عملية برخان هي امتداد استراتيجي لعملية سيرفال، أطلقتها فرنسا في أوت 2014 لتوسيع نطاق مكافحة الإرهاب من مالي إلى مجمل منطقة الساحل، وشملت مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا.
وهدفت العملية إلى ملاحقة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وتعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع دول المنطقة، ومنع تحول الساحل إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة. ورغم تحقيقها نجاحات تكتيكية، من بينها تحييد عدد من قادة التنظيمات الإرهابية، فإنها واجهت تحديات أمنية وسياسية متزايدة، مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد الرفض الشعبي للوجود العسكري الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى إنهاء العملية تدريجيًا وانسحاب القوات الفرنسية من مالي بين عامي 2022 و2023.

استهدفت عملية برخان، إلى جانب عملية سيرفال في مراحلها الأولى، أبرز التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة نصرة الإسلام

والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم المرابطون. وركزت العمليات العسكرية على تفكيك البنية القيادية لهذه التنظيمات، وتدمير معسكراتها، وقطع خطوط الإمداد والتمويل، والحد من قدرتها على تنفيذ هجمات عابرة للحدود، وذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة لدول الساحل والشركاء الدوليين.

أسفرت هذه العمليات عن تحييد عدد من القيادات الإرهابية البارزة، واستعادة السيطرة على مناطق استراتيجية، وإضعاف القدرات العملياتية للتنظيمات المسلحة، غير أنها لم تنجح في القضاء النهائي على التهديد الإرهابي. فقد واصلت الجماعات المسلحة إعادة تنظيم صفوفها وتبني أساليب حرب العصابات، مع توسع نشاطها نحو مناطق جديدة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. كما أدى تصاعد الرفض الشعبي والرسمي للوجود العسكري الفرنسي، إلى جانب التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة، إلى إنهاء عملية برخان تدريجيًا وانسحاب القوات الفرنسية من مالي خلال الفترة 2022–2023، دون تحقيق استقرار أمني مستدام في منطقة الساحل.

شكل (03) خريطة الانتشار العسكري الفرنسي خلال عملية برخان

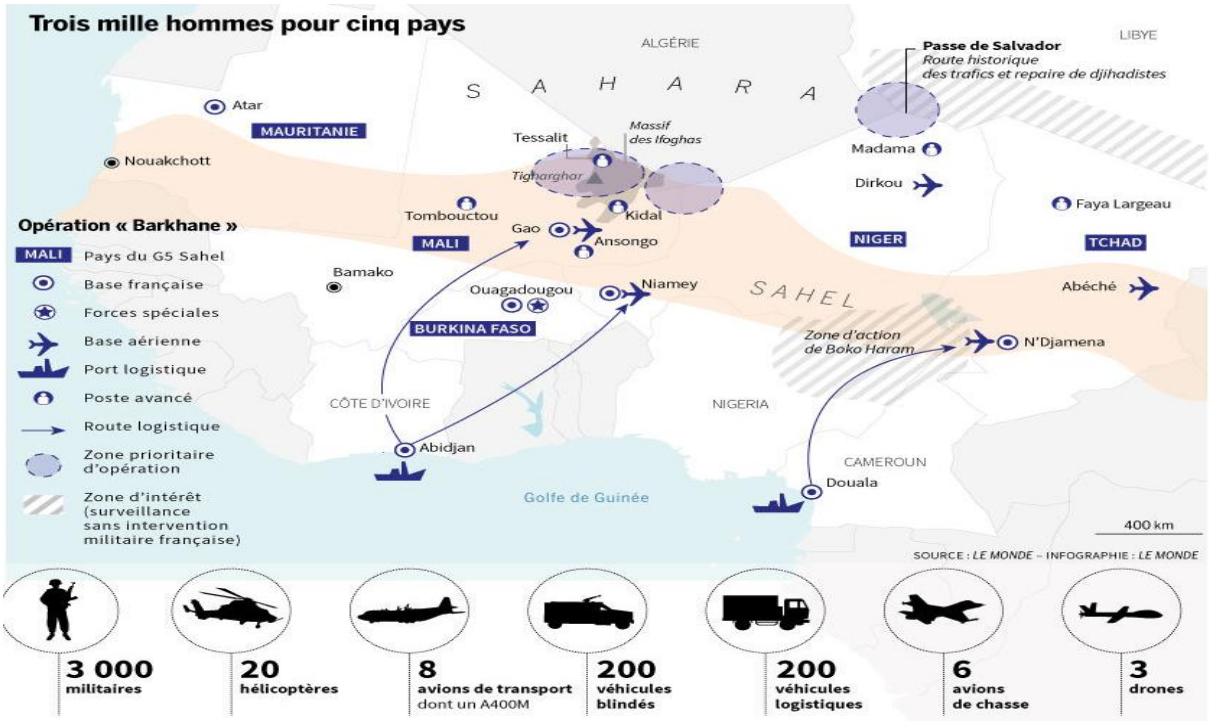

المصدر: Le Monde. (2014, 23 octobre). Opération Barkhane : trois mille hommes pour cinq pays [Carte]. Le Monde

توضح الخريطة البنية العملياتية لعملية برخان التي أطلقتها فرنسا سنة 2014 خلفًا لعملية سيرفال، حيث تكشف عن الانتشار العسكري الفرنسي عبر خمس دول هي مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، ضمن إطار التعاون الأمني مع دول مجموعة الساحل الخمس .(G5 Sahel) ويظهر من الخريطة أن فرنسا اعتمدت استراتيجية الانتشار الإقليمي بدل التركيز على دولة واحدة، انطلاقًا من اعتبار أن التهديدات الإرهابية في الساحل ذات طبيعة عابرة للحدود ولا يمكن احتواؤها داخل المجال الوطني لأي دولة بمفردها.

وتبرز الخريطة كذلك أن مدينة نجامينا في تشاد مثلت مركز القيادة الرئيس للعملية، في حين توزعت القواعد الجوية والعسكرية المتقدمة في كل من غاو وتساليتوكيدال شمال مالي، إضافة إلى نيامي في النيجر، وواغادوغو في بوركينا فاسو، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لشمال مالي باعتباره المجال الأكثر نشاطًا للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. كما توضح خطوط الإمداد اللوجستي القادمة من مينائي أبيدجان ودوالا اعتماد القوات الفرنسية على الممرات البحرية في خليج غينيا لضمان استمرارية التموين العسكري.

كما تبين الخريطة أن فرنسا خصصت موارد عسكرية معتبرة للعملية، تمثلت في نحو 3000جندي، و 20 مروحية، و 8طائرات نقل، و 6طائرات مقاتلة، إضافة إلى 3طائرات دون طيار وأكثر من 400مركبة قتالية ولوجستية، وهو ما يعكس الطابع العسكري المكثف للمقاربة الفرنسية في مكافحة الإرهاب. وتؤكد هذه المعطيات أن باريس راهنت على التفوق العسكري والتدخل المباشر لتفكيك التنظيمات المسلحة ومنعها من إعادة السيطرة على شمال مالي.

وتكشف الخريطة أيضًا عن اتساع المجال العملياتي ليشمل المناطق الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، المعروفة بمنطقة الحدود الثلاثة، والتي أصبحت منذ سنة 2016 المركز الرئيس لنشاط الجماعات الإرهابية. كما تشير إلى مناطق مراقبة دون تدخل مباشر، مثل ممر سلفادور قرب الحدود الليبية، الذي يمثل أحد أهم مسارات تهريب السلاح وتنقل المقاتلين، إضافة إلى منطقة بحيرة تشاد التي ينشط فيها تنظيم بوكو حرام، مما يدل على أن التهديدات الأمنية في الساحل مترابطة جغرافيًا.

ومن منظور جيوسياسي، تعكس الخريطة انتقال السياسة الفرنسية من التدخل المحدود في مالي إلى بناء منظومة أمنية إقليمية تهدف إلى المحافظة على النفوذ الفرنسي في الساحل، وحماية المصالح الاستراتيجية المرتبطة بمكافحة الإرهاب وتأمين الموارد الطبيعية وممرات النقل. غير أن هذا الانتشار العسكري

الواسع لم ينجح في تحقيق الاستقرار المنشود، إذ استمرت الهجمات الإرهابية في التوسع جغرافيًا، وامتدت إلى بوركينا فاسو والنيجر، كما تصاعدت الانتقادات المحلية للوجود العسكري الفرنسي، الأمر الذي انتهى بإعلان إنهاء عملية برخان سنة 2022 وانسحاب القوات الفرنسية من مالي، وهو ما يؤكد أن المقاربة العسكرية وحدها لم تكن كافية لمعالجة الأسباب البنيوية للأزمة في الساحل.

هذه القراءة تُظهر أن الخريطة لا تمثل مجرد توزيع للقوات الفرنسية، بل تعكس طبيعة الاستراتيجية الأمنية الفرنسية، وأولوياتها الجغرافية، وحدود فعاليتها في إدارة أزمة الساحل، وهو ما يساعد على تفسير التحولات اللاحقة في البيئة الأمنية والإقليمية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

وقد تمكن التدخل الفرنسي من تحقيق أهداف عسكرية أولية، تمثلت في طرد الجماعات المسلحة من المدن الكبرى وتدمير جزء من بنيتها العسكرية، إلا أنه لم يتمكن من إنهاء التهديد الإرهابي بشكل نهائي، إذ انتقلت الجماعات المسلحة إلى أسلوب حرب العصابات، ووسعت نشاطها نحو مناطق أخرى من الساحل مثل بوركينا فاسو والنيجر (حركات، 2017).

وفي سنة 2014 تم استبدال عملية سيرفال بعملية "برخان" التي توسعت جغرافياً لتشمل منطقة الساحل كاملة، بهدف مكافحة الجماعات الإرهابية وتعزيز قدرات جيوش دول المنطقة. غير أن استمرار الهجمات الإرهابية وتصاعد الانتقادات الداخلية في مالي أدى إلى تراجع شعبية الوجود الفرنسي، وصولاً إلى إعلان فرنسا إنهاء عملية برخان وانسحاب قواتها تدريجياً من مالي سنة 2022 (عبد السلام، 2021).

وبذلك، رغم مساهمة التدخل الفرنسي في منع انهيار الدولة المالية سنة 2013، إلا أن تأثيره بقي محدوداً على المدى الطويل بسبب عدم معالجة الأسباب العميقة للأزمة، مثل ضعف الدولة، والتهميش الاجتماعي، والهشاشة التنموية.

شكل4 خريطة التدخل الخارجي في مالي والساحل الافريقي

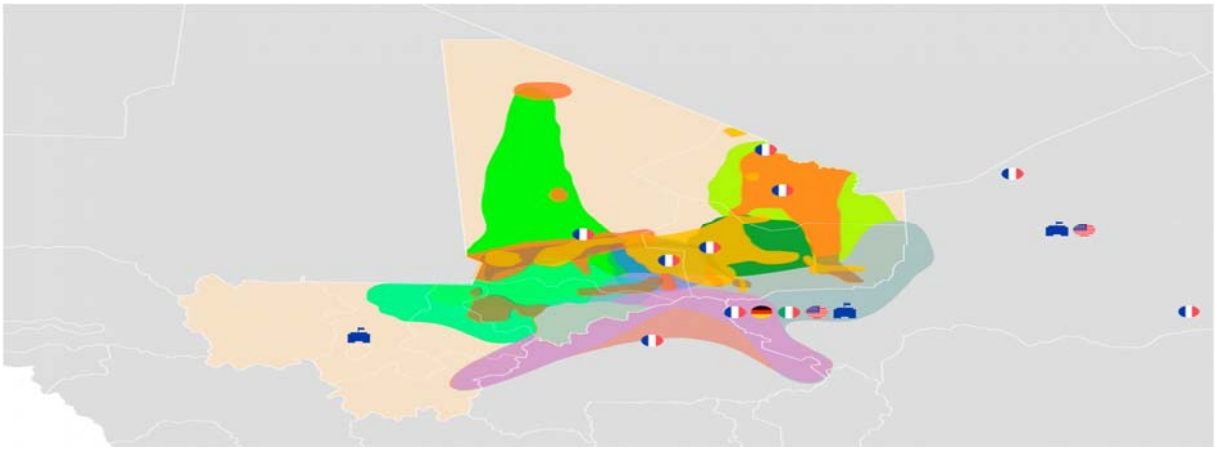

المصدر: Adapted from Mapping Armed Groups in Mali and the Sahel [Map], by A. Lebovich, 2019, European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/special/sahel_mapping

تمثل الخريطة توزيعاً تقريبياً لمجالات النفوذ والتدخل الخارجي في منطقة الساحل والصحراء، حيث تظهر عدة مساحات متداخلة ترتبط بحضور قوى دولية مختلفة، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا. ويعكس هذا التداخل الطبيعة الجيوسياسية المعقدة للمنطقة باعتبارها فضاءً استراتيجياً للتنافس الدولي.

تُظهر الخريطة أن منطقة الساحل لم تعد مجالاً حصرياً لنفوذ قوة واحدة، بل أصبحت ساحة لتعدد الفاعلين الدوليين نتيجة الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المنطقة من موقعها الرابط بين شمال إفريقيا وغربها ووسطها. كما يكشف انتشار الرموز العسكرية الأجنبية عن تزايد الاهتمام الدولي بالتحكم في الممرات الصحراوية ومراقبة التحركات المسلحة العابرة للحدود.

وتشير الخريطة كذلك إلى استمرار الحضور الفرنسي في عدد من دول الساحل بحكم الإرث الاستعماري والعلاقات الأمنية التقليدية، في حين يظهر التواجد الأمريكي في إطار مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات الاستخباراتية. كما يبرز الحضور الأوروبي المتعدد من خلال مساهمات ألمانيا وإيطاليا في البعثات العسكرية وبرامج التدريب والدعم اللوجستي.

ومن منظور جيوسياسي، تعكس الخريطة انتقال منطقة الساحل من فضاء هامشي إلى مجال استراتيجي تتقاطع فيه رهانات الأمن والطاقة والهجرة غير النظامية والتنافس الدولي، الأمر الذي جعلها إحدى أهم مناطق الصراع على النفوذ في إفريقيا خلال العقدين الأخيرين

شهدت مالي ومنطقة الساحل الإفريقي منذ اندلاع الأزمة المالية سنة 2012 تحولات عميقة في طبيعة التدخلات الخارجية، حيث تحولت المنطقة إلى ساحة تنافس جيوسياسي بين قوى دولية وإقليمية متعددة، لكل منها أهداف أمنية وسياسية واقتصادية واستراتيجية متباينة.

أمنياً، قادت فرنسا التدخل العسكري الخارجي عبر عملية "سيرفال" سنة 2013 بهدف وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو العاصمة باماكو واستعادة سيطرة الدولة على شمال مالي. وفي سنة 2014 تم توسيع التدخل من خلال عملية "برخان" التي شملت مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو، في إطار مقاربة إقليمية لمكافحة الإرهاب. غير أن استمرار الهجمات الإرهابية رغم سنوات من التدخل العسكري كشف محدودية المقاربة العسكرية التقليدية في معالجة جذور الأزمة.

استخباراتياً، تحولت منطقة الساحل إلى إحدى أهم ساحات النشاط الاستخباراتي الدولي في إفريقيا. فقد عززت الولايات المتحدة وفرنسا وشركاؤهما الغربيون قدرات المراقبة الجوية والاستطلاع الإلكتروني وجمع المعلومات الاستخباراتية، مستفيدين من القواعد العسكرية المنتشرة في النيجر وتشاد وبعض دول المنطقة. وتركز النشاط الاستخباراتي على تتبع تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

اقتصادياً، ترتبط أهمية الساحل الإفريقي بامتلاكه احتياطات مهمة من الذهب واليورانيوم والنفط والمعادن النادرة، إضافة إلى موقعه الحيوي كممر استراتيجي بين شمال إفريقيا وغربها. وقد سعت القوى الدولية إلى تعزيز حضورها الاقتصادي من خلال الاستثمارات والمساعدات وبرامج التنمية، مع ارتباط ذلك غالباً باعتبارات أمنية واستراتيجية تتعلق بحماية المصالح الاقتصادية وتأمين سلاسل الإمداد.

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات مهمة في خريطة الفاعلين الأمنيين الخارجيين، حيث برزت روسيا الاتحادية كأحد الفاعلين الصاعدين في المنطقة مستفيدة من تراجع النفوذ الفرنسي وتصاعد الخطاب المناهض للوجود الغربي في عدد من دول الساحل، وعلى رأسها مالي. وقد اعتمدت موسكو على مزيج من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية لتعزيز حضورها الاستراتيجي في المنطقة.

أمنياً، عززت روسيا تعاونها العسكري مع مالي بعد عام 2021 من خلال اتفاقيات للتدريب العسكري وتزويد الجيش المالي بالمعدات والأسلحة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات وأنظمة المراقبة.

وقد جاء هذا التعاون في سياق سعي السلطات الانتقالية المالية إلى تنويع شركائها الأمنيين وتقليص الاعتماد على فرنسا والشركاء الغربيين.

ومن أبرز مظاهر الحضور الروسي في الساحل ظهور مجموعة فاغنر بوصفها فاعلاً أمنياً غير رسمي شارك في تقديم الدعم العملياتي والتدريب للقوات المسلحة المالية. وقد مثّل هذا النموذج شكلاً جديداً من أشكال الحوكمة الأمنية غير التقليدية، حيث أصبحت الشركات العسكرية الخاصة تؤدي أدواراً كانت حكراً على الجيوش الوطنية أو القوات الدولية. كما ساهم وجود هذه المجموعات في إعادة تشكيل موازين القوى داخل المشهد الأمني المالي.

وعقب التطورات التي شهدتها روسيا سنة 2023 وإعادة هيكلة نشاط فاغنر، برز ما يعرف بـ "الفيلق الإفريقي الروسي" (Africa Corps) الذي أصبح يمثل الإطار الجديد للوجود الأمني الروسي في إفريقيا تحت إشراف مباشر من وزارة الدفاع الروسية. ويهدف هذا الفيلق إلى ضمان استمرارية النفوذ الروسي في القارة من خلال تقديم خدمات التدريب والحماية والدعم اللوجستي والاستخباراتي للحكومات الحليفة، خاصة في مالي والنيجر وبوركينافاسو.

استخباراتياً، يسعى الحضور الروسي إلى بناء شبكات تعاون في مجالات جمع المعلومات وتحليل التهديدات الإرهابية ومراقبة الجماعات المسلحة العابرة للحدود. كما ترتبط هذه الجهود بمحاولة تعزيز النفوذ الروسي داخل البنى الأمنية والعسكرية المحلية، بما يسمح بترسيخ شراكات استراتيجية طويلة المدى في المنطقة.

أما اقتصادياً، فإن الاهتمام الروسي بالساحل الإفريقي لا ينفصل عن الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، خاصة الذهب واليورانيوم والمعادن الاستراتيجية. ويُنظر إلى التعاون الأمني في كثير من الأحيان باعتباره مدخلاً لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية وتأمين المصالح الروسية في قطاعات التعدين والطاقة.

وفي المقابل، برزت الفواعل غير الرسمية كعنصر مؤثر في معادلة الأمن الإقليمي. وتشمل هذه الفواعل الشركات العسكرية الخاصة، وشبكات التهريب، والجماعات المسلحة المحلية، والتنظيمات الإرهابية، وبعض منظمات المجتمع المدني والقيادات التقليدية والقبلية. وقد أصبحت هذه الأطراف تؤثر بصورة مباشرة في مسارات الصراع وإدارة الأمن، مما جعل البيئة الأمنية في الساحل أكثر تعقيداً من النموذج التقليدي القائم على الدولة فقط.

ومن منظور أمني واستخباراتي، فإن صعود روسيا والفيلق الإفريقي الروسي يعكس انتقال التنافس الدولي في الساحل من مرحلة الهيمنة الغربية شبه المنفردة إلى مرحلة تعدد الأقطاب الأمنية. كما يعكس تحولاً في طبيعة إدارة الأزمات الإقليمية، حيث باتت الفواعل غير الرسمية والشركات العسكرية الخاصة جزءاً أساسياً من هندسة الأمن الإقليمي، وهو ما يفرض تحديات جديدة على سيادة الدول وعلى مستقبل الحوكمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة 2012-2025.

استراتيجياً، برزت الولايات المتحدة باعتبارها فاعلاً مهماً من خلال دعم عمليات مكافحة الإرهاب وتطوير الشراكات العسكرية والاستخباراتية مع دول المنطقة، في حين حافظ الاتحاد الأوروبي على حضوره عبر بعثات التدريب العسكري وبرامج بناء القدرات الأمنية والتنموية. كما شهدت الفترة الممتدة بين 2021 و2025 تنامياً ملحوظاً لحضور قوى دولية جديدة سعت إلى توسيع نفوذها السياسي والأمني في المنطقة مستفيدة من تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي.

إقليمياً، لعبت الجزائر دوراً محورياً في إدارة الأزمة المالية من خلال تبني مقاربة قائمة على الحلول السياسية والحوار بين الأطراف المالية، ورفض التدخلات العسكرية الأجنبية طويلة المدى. كما عملت على تعزيز التعاون الأمني الحدودي وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة.

من منظور أمني واستخباراتي، تكشف خريطة التدخل الخارجي في الساحل الإفريقي أن المنطقة أصبحت مجالاً للتنافس بين استراتيجيتين: الأولى تعتمد على المقاربة العسكرية والأمنية المباشرة لمكافحة الإرهاب، والثانية تركز على معالجة الأسباب الهيكلية للأزمة عبر التنمية وتعزيز الحوكمة وبناء المؤسسات. وقد أثبتت تطورات الفترة 2012-2025 أن نجاح أي تدخل خارجي يظل مرتبطاً بقدرته على تحقيق التوازن بين المتطلبات الأمنية ومتطلبات التنمية والاستقرار السياسي.

إن مالي والساحل الإفريقي لم يعودا مجرد فضاء لمكافحة الإرهاب، بل أصبحا أحد أهم المسارح الجيوسياسية في إفريقيا، حيث تتقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية والاستخباراتية للقوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعل مستقبل الاستقرار في المنطقة مرتبطاً بدرجة كبيرة بطبيعة هذه التفاعلات الخارجية ومدى توافقها مع أولويات دول الساحل نفسها.

2-دور الأمم المتحدة وبعثة حفظ السلام في مالي(MINUSMA)

اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في إدارة الأزمة المالية من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100، حيث بدأت مهامها في جويلية 2013 بهدف دعم تنفيذ العملية السياسية، وحماية المدنيين، ومساندة السلطات المالية في استعادة سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ومراقبة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن اتفاق الجزائر لعام 2015. وعلى الرغم من امتلاك البعثة أحد أكبر تفويضات حفظ السلام الأممية، فإنها واجهت تحديات أمنية ولوجستية معقدة، جعلتها من أكثر بعثات الأمم المتحدة تعرضًا للخسائر البشرية، في ظل استمرار نشاط الجماعات الإرهابية واتساع رقعة العنف في شمال ووسط مالي.

شهدت الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2026 تحولًا جوهريًا في دور الأمم المتحدة بمالي، إذ قرر مجلس الأمن الدولي في عام 2023 إنهاء ولاية بعثة MINUSMA استجابة لطلب السلطات المالية، واكتملت عملية انسحابها رسميًا في 31 ديسمبر 2023. ومنذ ذلك التاريخ وحتى سنة 2026، انحصر دور الأمم المتحدة في تقديم الدعم السياسي والإنساني والتنموي عبر وكالاتها وصناديقها وبرامجها المتخصصة، مع مواصلة متابعة تطورات الوضع الأمني والإنساني، ودعم جهود الوساطة وبناء السلام، دون وجود بعثة عسكرية لحفظ السلام على الأراضي المالية، في ظل انتقال مسؤولية إدارة الملف الأمني بصورة أكبر إلى السلطات المالية وشركائها الإقليميين والدوليين.

إلى جانب التدخل الفرنسي، اضطلعت الأمم المتحدة بدور مهم في إدارة الأزمة المالية من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) سنة 2013. وقد تمثلت مهام البعثة في دعم العملية السياسية، حماية المدنيين، مساعدة الحكومة المالية في استعادة الاستقرار، ودعم تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة الموقع سنة 2015 (الأمم المتحدة، 2023).

وقد ساهمت البعثة في توفير دعم أمني وسياسي للعملية الانتقالية في مالي، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة بسبب استمرار نشاط الجماعات المسلحة واتساع رقعة العنف، مما جعلها من أكثر بعثات حفظ السلام تعرضاً للهجمات. كما أدى تصاعد الخلافات بين الحكومة المالية والأمم المتحدة إلى إنهاء مهمة البعثة وانسحابها من مالي سنة 2023.

ويشير بعض الباحثين إلى أن تجربة الأمم المتحدة في مالي كشفت حدود نموذج حفظ السلام التقليدي في مواجهة تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث يصعب تحقيق الاستقرار عبر الوسائل العسكرية أو عمليات المراقبة فقط دون معالجة الأزمات السياسية والتنموية (بوزان، 2010).

لم تقتصر التدخلات الخارجية على القوى الدولية، بل لعبت المنظمات الإفريقية والإقليمية دوراً مهماً في محاولة إدارة الأزمة. فقد شارك الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في دعم جهود التسوية السياسية وتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل.

وقد سعت هذه المؤسسات إلى دعم الحكومة المالية، ومساندة مسار المصالحة الوطنية، إضافة إلى تطوير آليات أمنية إقليمية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما ساهمت دول الجوار، خاصة الجزائر، في لعب دور دبلوماسي مهم من خلال الوساطة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، والتي توجت بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015 (بوعشة، 2018).

وتختلف المقاربة الجزائرية عن بعض التدخلات الخارجية الأخرى، إذ ركزت على الحل السياسي والحوار بين الأطراف المالية، انطلاقاً من مبدأ رفض التدخل العسكري الخارجي كحل دائم للأزمات، واعتبار أن معالجة جذور الأزمة تتطلب تسوية سياسية شاملة

يمكن القول إن التدخلات الخارجية كان لها تأثير مزدوج على الأزمة المالية؛ فمن جهة ساهمت في منع انهيار الدولة المالية الكامل والحد من توسع الجماعات المسلحة، خاصة خلال المرحلة الأولى من الأزمة. كما ساعدت على إطلاق مسارات سياسية مثل اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة.

ومن جهة أخرى، لم تؤد هذه التدخلات إلى إنهاء الأزمة بشكل نهائي، بل استمرت مظاهر عدم الاستقرار بسبب استمرار العوامل الداخلية المرتبطة بضعف المؤسسات، والفقر، والتهميش، إضافة إلى تغير طبيعة الجماعات المسلحة وانتقالها إلى مناطق جديدة في الساحل.

كما ساهم تعدد التدخلات الخارجية أحياناً في تعقيد المشهد السياسي المالي، نتيجة اختلاف أهداف الفاعلين الدوليين، حيث ركزت بعض القوى على مكافحة الإرهاب، بينما ركزت أخرى على الجوانب السياسية والتنموية. وقد أدى ذلك إلى ظهور نقاش حول مفهوم السيادة الوطنية وحدود التدخل الخارجي في إدارة الأزمات الإفريقية.

وخلال الفترة الممتدة بين 2020 و2025، زادت تعقيدات الأزمة نتيجة الانقلابات العسكرية في مالي وتراجع العلاقات مع بعض الشركاء الدوليين، خاصة فرنسا، مقابل توجه مالي نحو شركاء جدد. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل خريطة التدخلات الخارجية في الساحل، وفتح مرحلة جديدة من التنافس الدولي حول المنطقة.

وعليه، فإن التدخلات الخارجية في الأزمة المالية ساهمت في إدارة الأزمة واحتواء بعض تداعياتها، لكنها لم تتمكن من القضاء على أسبابها البنيوية، مما يؤكد أن الاستقرار في مالي والساحل يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

لم تقتصر آثار الأزمة المالية التي اندلعت سنة 2012 على حدود الدولة المالية، بل تجاوزت نطاقها الداخلي لتتحول إلى أحد أبرز مصادر التهديد للأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة في شمال مالي وانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية إلى خلق بيئة أمنية معقدة اتسمت بانتقال التهديدات عبر الحدود، وتزايد نشاط شبكات الجريمة المنظمة، وتراجع قدرة بعض دول المنطقة على فرض سيطرتها على المجالات الترابية الواسعة (عبد السلام، 2017).

وقد كشفت الأزمة المالية عن الترابط الكبير بين الأمن الداخلي والأمن الإقليمي، إذ أصبحت هشاشة دولة واحدة عاملاً مؤثراً في استقرار محيطها الجغرافي. فانتشار الجماعات المسلحة في مالي لم يهدد الدولة المالية فقط، وإنما ساهم في توسع النشاط الإرهابي نحو دول الساحل الأخرى، خاصة النيجر وبوركينا فاسو وتشاد، كما أثر بشكل مباشر على أمن الحدود بالنسبة للدول المجاورة، وعلى رأسها الجزائر التي تعتبر استقرار منطقة الساحل امتداداً لأمنها القومي (بن عيسى، 2020).

كما أفرزت الأزمة تداعيات سياسية تمثلت في ضعف مؤسسات الدولة، وتكرار الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية، وتراجع مسارات بناء الدولة، إضافة إلى تأثيرها على طبيعة العلاقات بين مالي وشركائها الإقليميين والدوليين. وقد أدى استمرار الأزمة إلى إعادة طرح إشكالية الحوكمة الأمنية في الساحل، ومدى قدرة الآليات الإقليمية والدولية على تحقيق الاستقرار في بيئة تتداخل فيها العوامل الأمنية والسياسية والتنموية.

ومن جهة أخرى، كان للأزمة المالية انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث ساهمت في تراجع التنمية، وزيادة معدلات الفقر والنزوح، وتعميق مظاهر الهشاشة الاجتماعية، مما أكد أن معالجة الأزمات

الأمنية في الساحل لا يمكن أن تعتمد على المقاربة العسكرية فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.(World Bank, 2011)

وعليه، سيتم تناول تداعيات أزمة مالي على الأمن الإقليمي من خلال ثلاث مستويات مترابطة؛ تتمثل في التداعيات الأمنية الناتجة عن انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم التداعيات السياسية المرتبطة بأزمة الدولة والاستقرار السياسي، وأخيراً التداعيات الاقتصادية والتنموية التي أثرت على قدرة المنطقة على تحقيق الاستقرار المستدام.

3-التدخلات الإقليمية الإفريقية في الأزمة المالية

لم تقتصر التدخلات الخارجية على القوى الدولية، بل لعبت المنظمات الإفريقية والإقليمية دوراً مهماً في محاولة إدارة الأزمة. فقد شارك الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في دعم جهود التسوية السياسية وتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل.

وقد سعت هذه المؤسسات إلى دعم الحكومة المالية، ومساندة مسار المصالحة الوطنية، إضافة إلى تطوير آليات أمنية إقليمية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما ساهمت دول الجوار، خاصة الجزائر، في لعب دور دبلوماسي مهم من خلال الوساطة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، والتي توجت بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015 (بوعشة، 2018).

وتختلف المقاربة الجزائرية عن بعض التدخلات الخارجية الأخرى، إذ ركزت على الحل السياسي والحوار بين الأطراف المالية، انطلاقاً من مبدأ رفض التدخل العسكري الخارجي كحل دائم للأزمات، واعتبار أن معالجة جذور الأزمة تتطلب تسوية سياسية شاملة.

4-تأثير التدخلات الخارجية على مسار الأزمة المالية(2012-2025)

يمكن القول إن التدخلات الخارجية كان لها تأثير مزدوج على الأزمة المالية؛ فمن جهة ساهمت في منع انهيار الدولة المالية الكامل والحد من توسع الجماعات المسلحة، خاصة خلال المرحلة الأولى من الأزمة. كما ساعدت على إطلاق مسارات سياسية مثل اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة.

ومن جهة أخرى، لم تؤد هذه التدخلات إلى إنهاء الأزمة بشكل نهائي، بل استمرت مظاهر عدم الاستقرار بسبب استمرار العوامل الداخلية المرتبطة بضعف المؤسسات، والفقر، والتهميش، إضافة إلى تغير طبيعة الجماعات المسلحة وانتقالها إلى مناطق جديدة في الساحل.

كما ساهم تعدد التدخلات الخارجية أحياناً في تعقيد المشهد السياسي المالي، نتيجة اختلاف أهداف الفاعلين الدوليين، حيث ركزت بعض القوى على مكافحة الإرهاب، بينما ركزت أخرى على الجوانب السياسية والتنموية. وقد أدى ذلك إلى ظهور نقاش حول مفهوم السيادة الوطنية وحدود التدخل الخارجي في إدارة الأزمات الإفريقية.

وخلال الفترة الممتدة بين 2020 و2025، زادت تعقيدات الأزمة نتيجة الانقلابات العسكرية في مالي وتراجع العلاقات مع بعض الشركاء الدوليين، خاصة فرنسا، مقابل توجه مالي نحو شركاء جدد. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل خريطة التدخلات الخارجية في الساحل، وفتح مرحلة جديدة من التنافس الدولي حول المنطقة.

وعليه، فإن التدخلات الخارجية في الأزمة المالية ساهمت في إدارة الأزمة واحتواء بعض تداعياتها، لكنها لم تتمكن من القضاء على أسبابها البنيوية، مما يؤكد أن الاستقرار في مالي والساحل يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة مالي على الأمن الإقليمي

لم تقتصر آثار الأزمة المالية التي اندلعت سنة 2012 على حدود الدولة المالية، بل تجاوزت نطاقهاالداخلي لتتحول إلى أحد أبرز مصادر التهديد للأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة في شمال مالي وانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية إلى خلق بيئة أمنية معقدة اتسمت بانتقال التهديدات عبر الحدود، وتزايد نشاط شبكات الجريمة المنظمة، وتراجع قدرة بعض دول المنطقة على فرض سيطرتها على المجالات الترابية الواسعة (عبد السلام، 2017).

وقد كشفت الأزمة المالية عن الترابط الكبير بين الأمن الداخلي والأمن الإقليمي، إذ أصبحت هشاشة دولة واحدة عاملاً مؤثراً في استقرار محيطها الجغرافي. فانتشار الجماعات المسلحة في مالي لم يهدد الدولة المالية فقط، وإنما ساهم في توسع النشاط الإرهابي نحو دول الساحل الأخرى، خاصة النيجر وبوركينا فاسو وتشاد، كما أثر بشكل مباشر على أمن الحدود بالنسبة للدول المجاورة، وعلى رأسها الجزائر التي تعتبر استقرار منطقة الساحل امتداداً لأمنها القومي (بن عيسى، 2020).

كما أفرزت الأزمة تداعيات سياسية تمثلت في ضعف مؤسسات الدولة، وتكرار الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية، وتراجع مسارات بناء الدولة، إضافة إلى تأثيرها على طبيعة العلاقات بين مالي

وشركائها الإقليميين والدوليين. وقد أدى استمرار الأزمة إلى إعادة طرح إشكالية الحوكمة الأمنية في الساحل، ومدى قدرة الآليات الإقليمية والدولية على تحقيق الاستقرار في بيئة تتداخل فيها العوامل الأمنية والسياسية والتنموية.

ومن جهة أخرى، كان للأزمة المالية انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث ساهمت في تراجع التنمية، وزيادة معدلات الفقر والنزوح، وتعميق مظاهر الهشاشة الاجتماعية، مما أكد أن معالجة الأزمات الأمنية في الساحل لا يمكن أن تعتمد على المقاربة العسكرية فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.(World Bank, 2011)

وعليه، سيتم تناول تداعيات أزمة مالي على الأمن الإقليمي من خلال ثلاث مستويات مترابطة؛ تتمثل في التداعيات الأمنية الناتجة عن انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم التداعيات السياسية المرتبطة بأزمة الدولة والاستقرار السياسي، وأخيراً التداعيات الاقتصادية والتنموية التي أثرت على قدرة المنطقة على تحقيق الاستقرار المستدام.

أولا: التداعيات الأمنية

تمثل التداعيات الأمنية أبرز انعكاسات الأزمة المالية على المستوى الإقليمي، حيث أدى انهيار الوضع الأمني في شمال مالي سنة 2012 إلى تحول المنطقة إلى مجال نشط للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. وقد استفادت هذه التنظيمات من ضعف مؤسسات الدولة واتساع المناطق الصحراوية لتوسيع نشاطها، خاصة الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والتنظيمات المرتبطة بتنظيم داعش.(Harmon, 2014)

وقد أدى انتشار الجماعات المسلحة في مالي إلى انتقال التهديدات الأمنية إلى دول الجوار، حيث شهدت منطقة الساحل تصاعداً في الهجمات الإرهابية خاصة في النيجر وبوركينا فاسو، مما جعل الإرهاب ظاهرة إقليمية تتطلب استجابات جماعية بدل المعالجة الوطنية المنفردة. كما ساهمت

شكل 05خريطة توسع الحركات الإرهابية في مالي والساحل

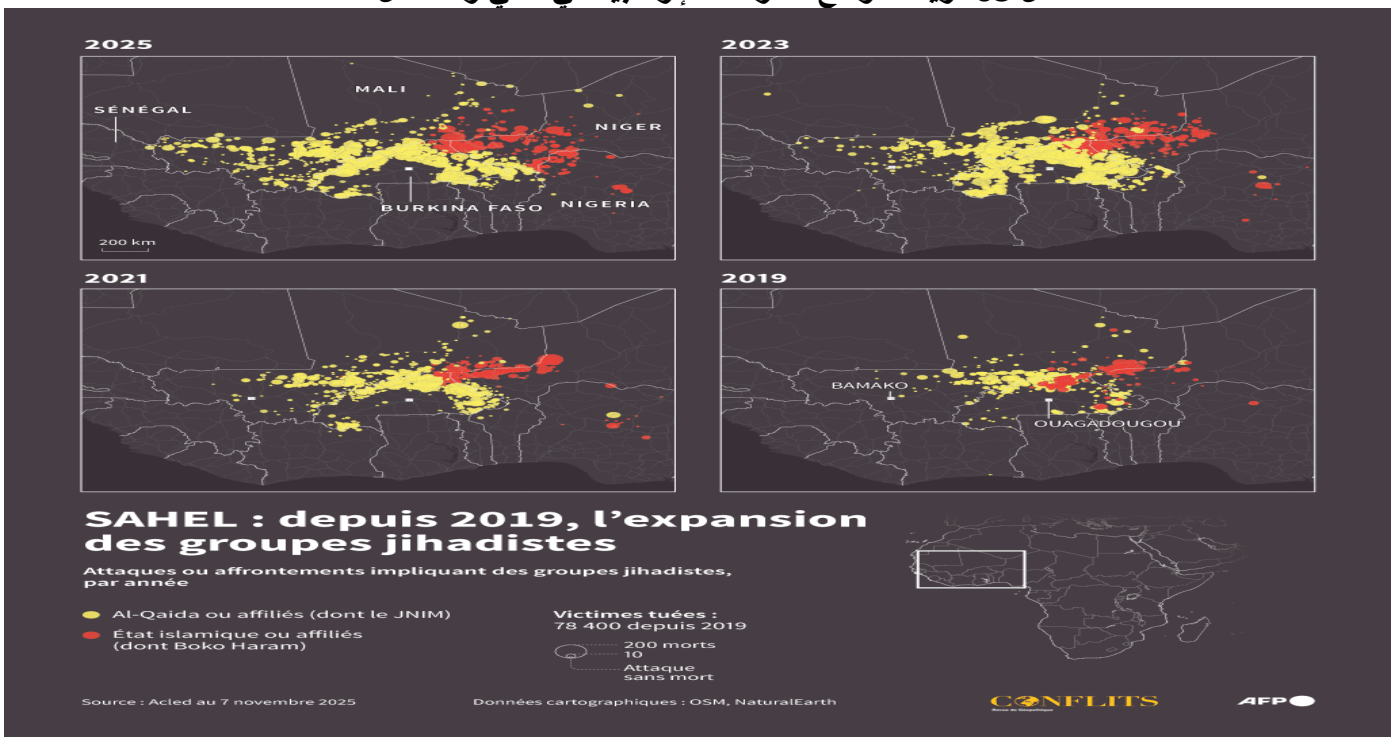

المصدر: Agence France-Presse (AFP). (2025). Sahel : depuis 2019, l'expansion des groupes jihadistes. Conflits، اعتمادًا على بيانات ACLED.

تكشف الخريطة رقم (03) الخاصة بتوسع الحركات الإرهابية في مالي والساحل الإفريقي عن التحول التدريجي للمنطقة إلى أحد أكثر الفضاءات الأمنية هشاشة في القارة الإفريقية خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2026. وتُظهر الخريطة أن شمال مالي مثّل نقطة الارتكاز الأولى لانتشار الجماعات الإرهابية، مستفيدة من ضعف سيطرة الدولة على المناطق الصحراوية الشاسعة وصعوبة مراقبة الحدود، قبل أن يمتد نشاطها تدريجياً نحو وسط مالي ثم إلى دول الجوار الإقليمي.

وتبرز الخريطة تمركز النشاط الإرهابي في المثلث الحدودي الرابط بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، والذي أصبح يُعرف أمنياً بـ"منطقة الحدود الثلاثة"، حيث تحولت هذه المنطقة إلى أحد أهم معاقل الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي. ويعود ذلك إلى الطبيعة الجغرافية الوعرة، وضعف الحضور الحكومي، وانتشار شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي وفرت مصادر تمويل ودعم لوجستي للتنظيمات المتطرفة.

كما توضح الخريطة أن التهديد الإرهابي لم يعد محصوراً داخل الأراضي المالية، بل اتخذ طابعاً عابراً للحدود، حيث توسعت أنشطة الجماعات المسلحة نحو النيجر وبوركينافاسو، مع محاولات للتغلغل في دول خليج غينيا مثل بنين وتوغو وساحل العاج. ويعكس هذا الامتداد قدرة التنظيمات الإرهابية على التكيف مع الضغوط العسكرية وإعادة الانتشار وفقاً للمتغيرات الميدانية.

ومن الناحية الاستخباراتية، تكشف الخريطة عن اعتماد الجماعات الإرهابية على ممرات استراتيجية للحركة والتموين تربط بين شمال مالي وجنوب ليبيا وشمال النيجر وغرب تشاد، وهو ما يفسر استمرار تدفق الأسلحة والمقاتلين رغم العمليات العسكرية الدولية والإقليمية المتواصلة. كما تظهر الخريطة تداخلاً واضحاً بين بؤر الإرهاب ومسارات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، الأمر الذي يؤكد الترابط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل.

واقتصادياً، تعكس الخريطة ارتباط مناطق النشاط الإرهابي بأكثر الأقاليم فقراً وتهميشاً في الساحل، حيث تستغل التنظيمات المسلحة هشاشة الأوضاع الاجتماعية وضعف الخدمات الأساسية لتجنيد الشباب واستقطاب عناصر جديدة، مما يجعل الفقر والتهميش من العوامل المساعدة على استدامة التهديد الإرهابي.

وعليه، فإن قراءة الخريطة تؤكد أن مالي تمثل المركز الجغرافي والاستراتيجي للأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي، وأن توسع الحركات الإرهابية خلال الفترة (2012-2025) يعكس انتقال المنطقة من بؤر تهديد محلية محدودة إلى فضاء أمني إقليمي مترابط، الأمر الذي يستدعي تبني مقاربة شاملة تجمع بين مكافحة الإرهاب وتعزيز الحوكمة الأمنية والتنمية المستدامة والتعاون الاستخباراتي الإقليمي.

استنتاج أمني مختصر:

تُظهر الخريطة أن الخطر الإرهابي في الساحل انتقل من مرحلة التمركز في شمال مالي (2012-2014) إلى مرحلة الانتشار الإقليمي (2015-2020) ثم إلى مرحلة التمدد نحو دول خليج غينيا وإعادة التشكل الشبكي (2021-2025)، وهو ما يؤكد تطور الجماعات الإرهابية من تنظيمات محلية إلى شبكات إقليمية عابرة للحدود ذات قدرات تكيفية عالية.

الأزمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، وهو ما أدى إلى تداخل واضح بين الإرهاب والأنشطة غير المشروعة.(Lacher, 2012)

كما أثرت الأزمة على الأمن الحدودي لدول المنطقة، خاصة الجزائر التي ترتبط بحدود طويلة مع مالي، حيث شكل انتشار الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري. لذلك ركزت الجزائر على تعزيز المراقبة الحدودية وتطوير التعاون الأمني مع دول الساحل، باعتبار أن أمن الحدود يمثل جزءاً أساسياً من مقاربتها الوقائية للأزمات (بن عيسى، 2020).

إضافة إلى ذلك، ساهمت الأزمة المالية في إعادة تشكيل طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل، إذ لم تعد مرتبطة فقط بالصراعات الداخلية، بل أصبحت تشمل تهديدات غير تقليدية عابرة للحدود، الأمر الذي فرض ضرورة تطوير آليات الحوكمة الأمنية والتعاون الإقليمي.

ثانياً: التداعيات السياسية

لم تقتصر آثار الأزمة المالية على الجانب الأمني فقط، بل امتدت إلى المجال السياسي، حيث أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة المالية وتعميق أزمة الشرعية السياسية. وقد كان انقلاب سنة 2012 نقطة تحول أساسية كشفت هشاشة النظام السياسي وقدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية، وهو ما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار خلال السنوات اللاحقة.

كما ساهم استمرار الأزمة في ظهور سلسلة من الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية، خاصة بعد 2020، مما أثر على مسار الانتقال الديمقراطي وأضعف قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية المطلوبة. وقد انعكس ذلك على علاقات مالي مع شركائها الإقليميين والدوليين، خاصة بعد التوترات التي شهدتها العلاقات مع فرنسا وبعض المنظمات الدولية (International Crisis Group, 2020).

وعلى المستوى الإقليمي، دفعت الأزمة المالية دول الساحل إلى تعزيز التعاون السياسي والأمني من خلال إنشاء مبادرات إقليمية تهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة، مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel)، إضافة إلى دور الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). غير أن استمرار الانقسامات السياسية وضعف التنسيق بين دول المنطقة حدّ من فعالية هذه الآليات.

كما كان للأزمة تأثير على مفهوم السيادة والتدخل الخارجي في إفريقيا، حيث أثارت التدخلات العسكرية الدولية نقاشاً واسعاً حول حدود التدخل الأجنبي ومدى قدرته على تحقيق الاستقرار، خاصة بعد فشل بعض المقاربات العسكرية في إنهاء جذور الأزمة.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والتنموية

أدت أزمة مالي إلى آثار اقتصادية وتنموية كبيرة، حيث ساهم استمرار العنف وعدم الاستقرار في تراجع النشاط الاقتصادي، وانخفاض الاستثمارات، وتعطيل مشاريع التنمية، خاصة في المناطق الشمالية التي كانت الأكثر تأثراً بالأزمة. كما أدى انتشار الجماعات المسلحة إلى عرقلة حركة التجارة وخلق اقتصاد غير رسمي قائم على التهريب والأنشطة غير المشروعة.(World Bank, 2011)

كما ساهمت الأزمة في تفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث أدت العمليات المسلحة إلى ارتفاع أعداد النازحين واللاجئين، وتراجع الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. وقد جعل ضعف التنمية والفقر والبطالة بعض الفئات الاجتماعية أكثر عرضة للاستقطاب من طرف الجماعات المسلحة، مما ساهم في استمرار دائرة العنف وعدم الاستقرار.(UNDP, 1994)

وتبرز العلاقة بين الأمن والتنمية في الحالة المالية بشكل واضح، إذ أثبتت الأزمة أن المقاربة الأمنية والعسكرية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار، بل يجب أن ترافقها سياسات تنموية تهدف إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على انتشار التهديدات الأمنية.

كما أثرت الأزمة على التنمية الإقليمية في منطقة الساحل، حيث تراجعت فرص التعاون الاقتصادي والاستثمار بسبب المخاطر الأمنية، وهو ما دفع الدول والمنظمات الدولية إلى التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

وعليه، فإن تداعيات أزمة مالي تؤكد أن الأمن الإقليمي في الساحل مرتبط بشكل وثيق بقدرة الدول على بناء مؤسسات قوية وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يفسر توجه الجزائر نحو اعتماد مقاربة وقائية تقوم على الجمع بين الأمن والدبلوماسية والتنمية.

رابعا: التداعيات الاجتماعية والإثنيةفي أزمة مالي

لم تقتصر أزمة مالي على أبعادها الأمنية والعسكرية، بل امتدت آثارها إلى البنية الاجتماعية والإثنية للدولة، حيث أدت إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وإضعاف التماسك الوطني. فقد كشفت الأزمة التي اندلعت سنة 2012 عن هشاشة النسيج الاجتماعي المالي، في ظل تعدد المكونات الإثنية، وضعف مؤسسات الدولة، واستمرار التفاوت التنموي بين شمال البلاد وجنوبها، وهو ما جعل البعد الاجتماعي أحد أهم محددات استمرار الأزمة وتفاقمها.(United Nations, 2013)

ويتميز المجتمع المالي بتنوع إثني كبير يضم الطوارق، والعرب، والبامبارا، والفولاني (الفلان)، والسونغاي، والدوغون، وغيرها من الجماعات التي تختلف في أنماطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم أن هذا التنوع كان يمثل عامل ثراء حضاري، فإن غياب سياسات الإدماج الوطني والعدالة في توزيع السلطة والثروة أدى إلى تصاعد مشاعر التهميش، خاصة لدى سكان شمال مالي، الذين ظلوا يعانون ضعف التنمية وغياب الخدمات الأساسية مقارنة بالمناطق الجنوبية، الأمر الذي ساهم في تنامي النزعات الاحتجاجية والانفصالية.(United Nations, 2015)

وقد أدى انهيار مؤسسات الدولة في شمال مالي سنة 2012 إلى تحول الانتماءات الإثنية إلى عامل مؤثر في الصراع، حيث تداخلت المطالب السياسية لبعض الحركات الأزوادية مع الانقسامات الاجتماعية القائمة، مما ساهم في تراجع الثقة بين مختلف المكونات الوطنية. وأصبحت الأزمة تتجاوز بعدها السياسي لتتحول إلى أزمة مجتمعية أثرت في العلاقات بين سكان الشمال والجنوب، وأضعفت مفهوم المواطنة لصالح الانتماءات المحلية والقبلية.(International Crisis Group, 2020)

كما استغلت التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة هذا الواقع الاجتماعي الهش لتوسيع نفوذها، إذ اعتمدت على استقطاب الشباب من المناطق المهمشة التي تعاني البطالة والفقر وضعف الخدمات، مستفيدة من هشاشة الدولة وغياب التنمية. وأصبحت بعض هذه التنظيمات تقدم نفسها كبديل عن مؤسسات الدولة من خلال توفير الحماية أو الموارد المالية، الأمر الذي ساعدها على تعزيز حضورها داخل بعض المجتمعات المحلية.(Lacher, 2012)

ومن أبرز التداعيات الاجتماعية للأزمة تصاعد النزاعات المحلية بين المجتمعات الرعوية والزراعية، خاصة في وسط مالي، نتيجة التنافس على الأراضي الزراعية والمراعي ومصادر المياه، في ظل غياب سلطة الدولة وضعف آليات فض النزاعات. وقد ساهمت الجماعات الإرهابية في استغلال هذه الصراعات وتأجيجها بما يخدم مصالحها العسكرية، وهو ما أدى إلى زيادة حدة العنف الأهلي واتساع رقعة المواجهات بين المجموعات المحلية.(International Crisis Group, 2023)

كما خلفت الأزمة آثارًا إنسانية واجتماعية واسعة، تمثلت في نزوح مئات الآلاف من السكان داخل مالي وخارجها، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وإغلاق العديد من المدارس والمراكز الصحية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في المناطق الشمالية والوسطى. وأدى ذلك إلى اتساع

دائرة الهشاشة الاجتماعية وتراجع قدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات السكان، وهو ما انعكس سلبًا على جهود إعادة بناء السلام والاستقرار.(United Nations, 2013)

ومن الناحية التحليلية، يتضح أن العامل الإثني لم يكن السبب المباشر لأزمة مالي، وإنما تحول إلى عامل مضاعف للصراع نتيجة ضعف الحوكمة، وغياب التنمية المتوازنة، وتراجع فعالية مؤسسات الدولة. فالإشكال الحقيقي لم يكن في التعدد الإثني بحد ذاته، وإنما في عجز الدولة عن إدارة هذا التنوع بصورة تحقق العدالة والمشاركة السياسية والتنمية المتوازنة. لذلك فإن استمرار الأزمة يعكس في جوهره أزمة بناء الدولة أكثر مما يعكس صراعًا إثنيًا خالصًا.(International Crisis Group, 2022)

خاتمة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي المرتبط بالحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات الأمنية، بهدف بناء أرضية تحليلية تساعد على فهم طبيعة التحولات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية وتزايد تعقيد الأزمات الإقليمية. وقد تبين أن مفهوم الحوكمة الأمنية يمثل تطوراً مهماً في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث لم يعد الأمن مقتصراً على دور الدولة ومؤسساتها العسكرية فقط، بل أصبح عملية تشاركية تشمل مختلف الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين، بهدف مواجهة التهديدات المتعددة الأبعاد.

أبرز هذا الفصل أن الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات تمثلان من بين أهم المقاربات النظرية والعملية لفهم التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية والإقليمية خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل تراجع فعالية المقاربات الأمنية التقليدية القائمة على القوة العسكرية وحدها. فقد أظهرت الدراسة أن الحوكمة الأمنية تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والتنسيق بين مختلف الفاعلين، بما يسمح ببناء منظومة أمنية أكثر قدرة على الاستجابة للتهديدات المعاصرة ذات الطبيعة المركبة والعابرة للحدود.

كما بين الفصل أن تطور مفهوم الأمن من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني أسهم في توسيع نطاق الاهتمام ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما انعكس على تطور نظريات الحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في العلاقات الدولية. وقد ساهمت المقاربات الليبرالية والبنائية والنقدية ومقاربات الحوكمة متعددة المستويات في تفسير طبيعة التفاعلات الأمنية الجديدة وآليات إدارتها في عالم يتسم بتعدد الفاعلين وتشابك المصالح.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي

وفيما يتعلق بإدارة الأزمات الأمنية، أكدت الدراسة أن نجاح مواجهة الأزمات لم يعد مرتبطاً فقط بقدرات الردع العسكري، وإنما بفعالية آليات الإنذار المبكر والتخطيط الاستراتيجي والدبلوماسية الوقائية والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أظهرت أن معالجة الأزمات المعاصرة تتطلب مقاربة شاملة تستهدف الأسباب الهيكلية المنتجة للصراع، وليس فقط مظاهره الأمنية المباشرة.

وعلى المستوى التطبيقي، كشفت الدراسة أن منطقة الساحل الإفريقي تمثل نموذجاً واضحاً لتعقيد البيئة الأمنية المعاصرة، نظراً لتداخل التهديدات الإرهابية مع الجريمة المنظمة والهشاشة المؤسسية والتحديات التنموية والتدخلات الخارجية. وقد شكلت الأزمة المالية منذ سنة 2012 تجسيداً عملياً لهذه التحديات، حيث تداخلت فيها عوامل التهميش السياسي والاقتصادي، وضعف الدولة، والصراعات الإثنية، وانتشار الجماعات الإرهابية، والتنافس الدولي على النفوذ والموارد.

كما أوضح الفصل أن مالي تحولت خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2026 إلى مركز استراتيجي للأزمة الأمنية في الساحل، وأن اتساع نطاق النشاط الإرهابي وانتقاله إلى دول الجوار كشف محدودية الحلول العسكرية المنفردة وأهمية تبني مقاربات قائمة على الحوكمة الأمنية الإقليمية والتعاون الاستخباراتي والتنمية المستدامة. كما أظهرت التحولات الأخيرة بروز فاعلين دوليين وغير رسميين جدد، مما أدى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الأمنية في المنطقة وتعقيد مسارات إدارة الأزمات.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن فهم أزمة مالي والساحل الإفريقي يقتضي الربط بين الأبعاد النظرية للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات وبين الواقع الميداني للمنطقة، باعتبار أن التهديدات الراهنة ليست نتاج عوامل أمنية فقط، بل هي نتيجة تفاعل مركب بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وجيوسياسية. وعليه، فإن تحقيق الاستقرار المستدام في الساحل الإفريقي يظل رهيناً بقدرة دول المنطقة وشركائها على بناء نموذج متكامل للحوكمة الأمنية يجمع بين الأمن والتنمية والحوار السياسي والتعاون الإقليمي الفعال.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

تمهيد

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المجالات الأمنية تعقيداً في القارة الإفريقية، بالنظر إلى طبيعة التحديات التي تعرفها، خاصة انتشار الجماعات المسلحة، وتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد شكلت أزمة مالي التي اندلعت سنة 2012 أحد أبرز مظاهر هشاشة البيئة الأمنية في المنطقة، حيث كشفت عن محدودية قدرات الدولة المالية في فرض سيطرتها على كامل ترابها، كما أظهرت الترابط بين الأزمات الداخلية والتهديدات الإقليمية.

وقد دفعت هذه التحولات الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية تقوم على الوقاية والاستباق، انطلاقاً من اعتبار أن استقرار دول الجوار، وخاصة مالي، يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي الجزائري. فبحكم موقعها الجغرافي وحدودها الجنوبية الواسعة، أولت الجزائر أهمية كبيرة لتأمين مجالها الإقليمي، مع اعتماد سياسة تقوم على احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمات.

وتبرز خصوصية المقاربة الجزائرية في أنها لا تقتصر على الجانب العسكري والأمني فقط، بل تجمع بين مجموعة من الأدوات المتكاملة، تشمل حماية الحدود، التعاون الأمني، تبادل المعلومات، والدبلوماسية الوقائية. وقد ظهر هذا التوجه بشكل واضح في تعامل الجزائر مع الأزمة المالية، خاصة من خلال دورها في الوساطة بين الأطراف المالية، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015.

غير أن تطورات الأزمة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025 فرضت تحديات جديدة أمام المقاربة الوقائية الجزائرية، خاصة مع تكرار الانقلابات العسكرية في مالي وعدد من دول الساحل، وتغير طبيعة التدخلات الخارجية في المنطقة، بعد تراجع الدور الفرنسي وظهور فاعلين دوليين جدد. وهو ما أعاد طرح تساؤلات حول فعالية آليات الحوكمة الأمنية المعتمدة في مواجهة الأزمات المعقدة.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل دراسة الأسس التي تقوم عليها المقاربة الوقائية الجزائرية، من خلال تحليل مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ودور الأمن الحدودي والدبلوماسية الوقائية في إدارة الأزمات، ثم الانتقال إلى دراسة الدور الجزائري في تسوية الأزمة المالية، وأخيراً تقييم مساهمة الجزائر في التعاون الأمني الإقليمي ودعم الأمن الجماعي في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

المبحث الأول: الأسس الاستراتيجية للمقاربة الوقائية الجزائرية

تحتل المقاربة الوقائية مكانة أساسية في السياسة الأمنية الجزائرية، حيث تقوم على مبدأ التعامل المبكر مع مصادر التهديد قبل تحولها إلى أزمات يصعب احتواؤها. وقد ارتبط هذا التوجه بطبيعة البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تصاعداً في التهديدات الأمنية الناتجة عن انتشار الجماعات المسلحة، وتوسع شبكات الجريمة المنظمة، وتزايد مظاهر عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار.

وقد شكلت أزمة مالي منذ سنة 2012 اختباراً مهماً لهذه المقاربة، باعتبار أن تداعياتها لم تبقَ محصورة داخل الحدود المالية، بل امتدت إلى المجال الإقليمي، مما جعل الجزائر تنظر إلى استقرار مالي ومنطقة الساحل باعتباره جزءاً من منظومة أمنها القومي. ومن هذا المنطلق، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المرتكزات التي توجه سياستها الخارجية والأمنية، أهمها احترام سيادة الدول، مبدأ عدم التدخل، إعطاء الأولوية للحلول السياسية والدبلوماسية، وتعزيز التعاون مع دول الجوار.

ولا تنفصل المقاربة الوقائية الجزائرية عن طبيعة العقيدة الأمنية التي تطورت تاريخياً في ظل مجموعة من الاعتبارات، من بينها تجربة الجزائر مع الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي، وحرصها على تجنب انتقال الفوضى الأمنية من محيطها الإقليمي إلى الداخل. لذلك ركزت على بناء منظومة أمنية تجمع بين حماية الحدود، وتطوير القدرات العسكرية والاستخباراتية، وتوظيف الدبلوماسية كأداة لإدارة الأزمات.

كما أن التحولات التي عرفتها منطقة الساحل بعد سنة 2020، خاصة الانقلابات العسكرية في مالي وتغير طبيعة التدخلات الخارجية، أعادت التأكيد على أهمية المقاربة الوقائية باعتبارها إطاراً يوازن بين متطلبات الأمن واحترام مبدأ السيادة الوطنية. فقد تبنت الجزائر موقفاً يقوم على تشجيع الحوار والحلول السياسية، مع رفض المقاربات التي تعتمد على التدخل العسكري الخارجي كحل دائم للأزمات.

وعليه، يتناول هذا المبحث الأسس الاستراتيجية التي تقوم عليها المقاربة الوقائية الجزائرية، من خلال دراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم تحليل دور الأمن الحدودي كأداة لمنع انتقال التهديدات، وأخيراً إبراز مكانة الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية وإسهامها في إدارة أزمة مالي.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

يرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة، ان العقيدة الأمنية تقتصر على الدول الكبرى والتي تمتلك تصورا مستقبليا بعيد المدى سياستها الأمنية، عكس الدول الضعيفة والصغرى التي تفتقد الى تصور ناضج وشامل في وضع استراتيجية مخطط لها بعناية لسياستها الأمنية. (بوسكين، 2019)

ويرى بعض الخبراء والباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ان الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مازالت تفتقر الى عقيدة أمنية واضحة المعالم، وما تقوم به وهو رد فعل آني وظرفي قصد مواجهات التهديدات الأمنية الطارئة والمفاجئة، ورغم ذلك لا يمكن النفي وجود تصور بدأ يتشكل بعد الاستقلال لمفهوم الأمن الوطني الجزائري ارتبط جزء كبير منه بالفترة الاستعمارية والكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير، لذلك فمفهوم العقيدة الأمنية الذي سنوظفه هنا يميل إلى تصور وإدراك الجزائر لأمنها الوطني أكثر من اعتباره إستراتيجية متعدد الأبعاد، تسعى لبناء سياسة أمنية شبيهة بتلك التي تتبناها الدول الكبرى.(منايفي، 2011)

أولا: مبدأ عدم التدخل

هو من المبادئ الرئيسية التي قامت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية منذ استقلالها في 1962،وكذلك في سياستها الخارجية في عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى المجاورة وغير المجاورة في كل المجالات الأمنية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وفي المقابل ترفض الجزائر تدخل الدول الأخرى وفاعلين وأطراف خارجية في شؤونها الداخلية.

وقد جنب هذا المبدأ الجزائر الكثير من المشكلات السياسية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة، رغم محاولات بعض الأطراف الإقليمية والدولية في توريط الجزائر في الكثير من القضايا ذات البعد الأمني والأزمات الإقليمية، كمحاولة المغرب توريط الجزائر في جعلها طرف حرب النزاع المغربي والصحراوي، وكذلك محاولة فرنسا في توريط الجزائر في النزاع في الساحل مع دعم امريكي في توريط الجزائر في الأزمة الليبية. (بوسكين، 2019، ص 1341)

لقد اكتسبت الجزائر من هذا المبدأ قد منح الجزائر عدة مزايا على الصعيد السياسي والأمني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أيضا، ومع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة ذات طابع لا تماثلي كالإرهاب

والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، أصبحت الجزائر مقيدة من خلال هذا المبدأ لأن هاته التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطابع اللين وذات بعد غير تقليدي من الصعوبة مواجهتها والقضاء عليها من خلال الدفاع من داخل الإقليم الجغرافي الجزائري، لإن امتدادها إقليمي وأحيانا عالمي. (بوسكين،2019)

وهناك من يرى من الخبراء والباحثين ان أن الجزائر بخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، وتخلي الجزائر عن أداء دور إقليمي فتح المجال للقوى الخارجية لملأ الفراغ كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفيدرالية روسيا عن طريق شركاتها الأمنية فاغنر والآن افريكورب.

فالمقاربة الجزائرية برفض التدخل الأجنبي في المنطقة وإقامة قواعد عسكرية ومع تطور التهديدات الأمني في وسط الساحل الافريقي تواجه الجزائر تهديدات امنية وصعوبات في تجسيد مقاربتها الوقائية على الصعيد الإقليمي وخاصة في الساحل الافريقي وهو الأقرب الى حدودها.

ثانيا: مبدأ حسن الجوار

يُعد مبدأ حسن الجوار أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية، حيث تنطلق الجزائر من تصور مفاده أن أمنها واستقرارها الداخلي يرتبطان بشكل مباشر بأمن واستقرار محيطها الإقليمي، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي خلال العقود الأخيرة. لذلك لم تنظر الجزائر إلى أمنها القومي باعتباره مفهوماً محصوراً داخل حدودها الجغرافية فقط، وإنما اعتبرته مرتبطاً بطبيعة العلاقات التي تجمعها بالدول المجاورة وبمدى قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

ويستند مبدأ حسن الجوار في السياسة الجزائرية إلى قاعدة أساسية تتمثل في احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع تعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة. وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في تعامل الجزائر مع أزمات منطقة الساحل، خاصة الأزمة المالية، حيث اعتمدت مقاربة تقوم على دعم الاستقرار السياسي والأمني في مالي بدل تبني خيارات تقوم على التدخل العسكري المباشر أو فرض حلول خارجية (عبد السلام، 2021).

وقد اكتسب مبدأ حسن الجوار أهمية متزايدة بعد نهاية الحرب الباردة، ثم بعد تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية، حيث أصبحت الحدود بين الدول تمثل مجالات مشتركة للتحديات وليس مجرد خطوط فاصلة بين السيادات. فانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والهجرة غير النظامية جعل

من الضروري تعزيز التعاون بين دول المنطقة، وهو ما دفع الجزائر إلى تبني سياسة إقليمية تقوم على الوقاية والتنسيق الأمني(Buzan & Hansen, 2009)

رغم أهمية مبدأ حسن الجوار في السياسة الأمنية الجزائرية، إلا أن تطبيقه يواجه مجموعة من التحديات، خاصة في ظل استمرار هشاشة بعض دول الساحل وتصاعد التدخلات الخارجية. فقد أدى استمرار الانقلابات العسكرية في مالي منذ 2020، وتغير طبيعة العلاقات بين دول المنطقة والقوى الدولية، إلى زيادة تعقيد البيئة الأمنية.

كما أن انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة جعل من الصعب تحقيق استقرار دائم من خلال التعاون السياسي فقط، مما فرض على الجزائر تعزيز الجانب الأمني والعسكري لحماية حدودها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مبدأ عدم التدخل.

إضافة إلى ذلك، فإن تعدد الفاعلين الخارجيين في منطقة الساحل، مثل فرنسا والأمم المتحدة وروسيا، أدى إلى ظهور توازنات جديدة أثرت على آليات إدارة الأزمات، وهو ما جعل الجزائر تؤكد باستمرار على ضرورة أن تكون الحلول الأمنية في المنطقة نابعة من دولها نفسها، مع احترام سيادتها وخياراتها الوطنية (Charbonneau, 2019).

وبناءً عليه، يمثل مبدأ حسن الجوار أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية، لأنه يجمع بين البعد الوقائي والبعد التعاوني، ويعكس تصوراً مفاده أن حماية الأمن القومي الجزائري تمر عبر تعزيز الاستقرار في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل الإفريقي.

ثالثا: حماية الأمن الوطني الجزائري

فمنذ بداية الأزمة الليبية في 2011 وسقوط نظام القذافي وبداية الأزمة في مال سنة 2012 قامت الجزائر بتوزيع على طول الشريط الحدودي بتوزيع قوتها العسكرية على الحدود الجزائرية المالية التي تقدر ب 1376كم وخاصة بعد مشاركة طوارق مالي في مساندة القذافي ضد فرنسا وقوات حلف الناتو كسبوا خبرة قتالية وهذا ما شجعهم على القيام بتمرد على الحكومة في باماكو وخاصة بعد التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي عاشته منطقة الشمال منذ 1960، وفي جانفي 2012 صار الهجوم على حامية عسكرية في شمال مالي والذي سبب خسائر بشرية كبيرة، وهذا ما تسبب في حدوث الانقلاب على الرئيس المنتخب احمد توماني توري بذريعة سوء تسييره لقضية الطوارق في شمال البلاد. (محساس، 2023)

وقد أسهم الهجوم الذي شنته الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) سنة 2012، وما أعقبه من تحالفات ظرفية مع الجماعات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا(MUJAO) ، وأنصار الدين، في انهيار سلطة الدولة المالية على أجزاء واسعة من شمال البلاد، الأمر الذي أدى إلى انتشار النشاط الإرهابي ليشمل مجمل منطقة الساحل الإفريقي(United Nations, 2013 ؛ International Crisis Group, 2014). وقد انعكس هذا الوضع مباشرة على الأمن الإقليمي، خاصة أن الجزائر تتقاسم حدودًا برية طويلة مع كل من مالي (1376 كلم)، والنيجر (956 كلم)، وموريتانيا (463 كلم)، وهو ما جعل التهديدات القادمة من الساحل تمثل امتدادًا مباشرًا لأمنها القومي. وانطلاقًا من التجربة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي في مواجهة الإرهاب، تبنت الدولة تصورًا أمنيًا قائمًا على الوقاية والاستباق، معتبرة أن مكافحة الإرهاب في الساحل تمثل خط الدفاع الأول عن أمنها الوطني، وهو ما انعكس في سياساتها الأمنية والدبلوماسية تجاه الأزمة المالية. (Lacher, 2012؛ National Intelligence Council, 2021؛ International Crisis Group, 2022).

كما رفضت الجزائر الاعتماد على التدخلات العسكرية الخارجية كحل دائم للأزمات، انطلاقاً من قناعتها بأن القضاء على الإرهاب يتطلب تعزيز قدرات الدول الوطنية واحترام سيادتها، وهو ما ينسجم مع مبادئ سياستها الخارجية.تُعد حماية الأمن القومي الجزائري من أهم المرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تنطلق من تصور يقوم على أن أمن الدولة لا يرتبط فقط بحماية حدودها، وإنما يرتبط أيضاً باستقرار البيئة الإقليمية المحيطة بها، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة مجالاً لانتشار التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة (عبد السلام، 2021)

وقد دفعت التحولات الأمنية التي عرفتها المنطقة بعد سقوط النظام الليبي سنة 2011، ثم اندلاع الأزمة المالية سنة 2012، الجزائر إلى إعادة تعزيز مقاربتها الوقائية، باعتبار أن هشاشة دول الجوار قد تؤدي إلى انتقال التهديدات نحو المجال الوطني. لذلك اعتمدت الجزائر سياسة تقوم على الجمع بين الوسائل الأمنية والدبلوماسية، مع الحفاظ على مبادئ السيادة وعدم التدخل (بن عيسى، 2020).

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

1- تعزيز القدرات العسكرية والأمنية

بعد أزمة مالي سنة 2012، تبنت الجزائر مقاربة أمنية شاملة لتعزيز حماية حدودها الجنوبية، تمثلت في إعادة انتشار وحدات الجيش الوطني الشعبي على طول الشريط الحدودي مع مالي والنيجر وليبيا، وإنشاء قواعد ونقاط مراقبة متقدمة، مع تكثيف الدوريات البرية والجوية واستخدام وسائل الاستطلاع الحديثة. كما عززت الدولة وجودها العسكري في ولايات تمنراست وبرج باجي مختار وإليزي وعين قزام وعين صالح، بهدف تأمين الحدود الممتدة لأكثر من ستة آلاف كيلومتر، ومنع تسلل الجماعات الإرهابية وشبكات تهريب الأسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية القادمة من منطقة الساحل.

وتجسدت هذه السياسة ميدانيًا في عدد من العمليات الأمنية الناجحة، من بينها تشديد الرقابة على الحدود عقب انهيار الدولة الليبية والأزمة المالية، وإحباط العديد من محاولات تهريب الأسلحة والذخائر القادمة من شمال مالي وجنوب ليبيا، فضلاً عن تفكيك شبكات تهريب عابرة للحدود في تمنراست وبرج باجي مختار وعين قزام. كما نفذ الجيش الوطني الشعبي عمليات تمشيط واسعة في المناطق الحدودية، وأعلن في مناسبات متعددة عن ضبط مخابئ للأسلحة والذخيرة وتوقيف عناصر مرتبطة بالتنظيمات الإرهابية، إلى جانب إنشاء مناطق عسكرية عملياتية جديدة وتعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار، بما ساهم في الحد من انتقال التهديدات الأمنية من منطقة الساحل إلى الداخل الجزائري وتعزيز أمن الحدود الجنوبية.

تؤكد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مجلة الجيش ووزارة الدفاع الوطني أن تعزيز الانتشار العسكري في الجنوب الجزائري بعد أزمة مالي سنة 2012 أسهم في رفع فعالية مراقبة الحدود والتصدي للتهديدات العابرة لها. فقد سجلت الحصيلة العملياتية لسنة 2024 تحييد 51 إرهابيًا، وتوقيف 457 عنصر دعم للجماعات الإرهابية، وكشف وتدمير 10 مخابئ، مع استرجاع 97 قطعة سلاح ناري و48 قنبلة من مختلف الأصناف. كما أوقفت وحدات الجيش 13,722 شخصًا في قضايا التهريب والتنقيب غير الشرعي عن الذهب، وحجزت 681 سلاحًا ناريًا، و1,624 مركبة، وأكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة، وهو ما يعكس تصاعد فعالية الرقابة الأمنية على الحدود الجنوبية

واستمرت هذه النتائج في التحسن خلال سنة 2025، حيث أعلنت وزارة الدفاع الوطني عن تحييد 67 إرهابيًا، وتوقيف 369 عنصر دعم، وكشف 12 مخبأً واسترجاع 104 قطعة سلاح. كما تم توقيف 18,744 شخصًا في إطار مكافحة التهريب والتنقيب غير الشرعي عن الذهب، وحجز 498 سلاحًا ناريًا و1,747 مركبة، إلى جانب توقيف 24,071 مهاجرًا غير شرعي، فضلاً عن ضبط كميات معتبرة من الوقود والمواد الغذائية والمعدات المستعملة في التنقيب غير الشرعي. وتعكس هذه المؤشرات نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية في تعزيز أمن الحدود الجنوبية والحد من تداعيات الأزمات الأمنية في منطقة الساحل.

بعد أزمة مالي 2012، عملت الجزائر على تعزيز انتشارها العسكري في المناطق الجنوبية، خاصة على الحدود مع مالي والنيجر، بهدف منع تسلل الجماعات المسلحة ومراقبة التحركات المرتبطة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. وقد ارتبط هذا التوجه بتطور طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل، حيث

أصبحت الجماعات المسلحة تعتمد على الحركة عبر الحدود واستغلال المناطق الصحراوية الواسعة (Harmon, 2014).

كما ساهمت حادثة تقنتورين سنة 2013 في تعزيز هذا التوجه، حيث كشفت العملية الإرهابية عن قدرة الجماعات المسلحة على استهداف منشآت استراتيجية خارج مناطق نشاطها التقليدية، وهو ما دفع الجزائر إلى تطوير إجراءات حماية المنشآت الحيوية وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية (بوقارة، 2019).

تُعد حادثة **تقنتورين (عين أمناس)** من أخطر الهجمات الإرهابية التي شهدتها الجزائر بعد نهاية العشرية السوداء، إذ وقعت بين 16 و19 جانفي 2013 عندما هاجمت مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم **الموقعون بالدم** بقيادة مختار بلمختار المجمع الغازي لتقنتورين الواقع بالقرب من عين أمناس بولاية إليزي، واحتجزت مئات العمال الجزائريين والأجانب رهائن. وجاء الهجوم بعد أيام قليلة من انطلاق عملية **سيرفال** الفرنسية في مالي، حيث برر منفذوه العملية بأنها رد على التدخل العسكري الفرنسي، مستهدفين أحد أهم المنشآت الطاقوية الاستراتيجية في الجزائر، وهو ما أبرز الترابط المباشر بين التطورات الأمنية في شمال مالي والأمن القومي الجزائري(United Nations, 2013 ؛ International Crisis Group, 2014).

وتعاملت السلطات الجزائرية مع الأزمة وفق مبدأ **عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية**، فنفذت وحدات خاصة من الجيش الوطني الشعبي عملية عسكرية أنهت عملية احتجاز الرهائن وقضت على أغلب أفراد المجموعة المهاجمة. وأسفرت العملية، وفق الحصيلة الرسمية، عن مقتل **37رهينة أجنبياً** وحارس أمن جزائري، إضافة إلى القضاء على **29إرهابياً**، مع تحرير مئات العمال الجزائريين والأجانب. وقد شكلت الحادثة نقطة تحول في المقاربة الأمنية الجزائرية، إذ دفعت إلى تعزيز حماية المنشآت الطاقوية، وتكثيف الانتشار العسكري في الجنوب، ورفع مستوى مراقبة الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، انطلاقًا من قناعة مفادها أن التهديدات الإرهابية في الساحل أصبحت عابرة للحدود وتمثل خطرًا مباشرًا على الأمن الوطني، وهو ما انعكس لاحقًا في تعزيز المقاربة الوقائية والاعتماد على التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار(National Intelligence Council, 2021 ؛ International Crisis Group, 2022).

2-تأمين الحدود الجنوبية

تحتل الحدود الجنوبية مكانة مركزية في تصور الجزائر للأمن الوطني، نظراً لاتساع المجال الصحراوي وارتباطه بمنطقة تعرف مستويات مرتفعة من عدم الاستقرار. لذلك ركزت الجزائر على تطوير منظومة مراقبة الحدود وتعزيز التعاون الأمني مع دول الساحل، انطلاقاً من أن مواجهة التهديدات العابرة للحدود تتطلب تنسيقاً إقليمياً مستمراً (بن عيسى، 2020)

ويُظهر هذا التوجه انتقال مفهوم الأمن في العقيدة الجزائرية من الدفاع التقليدي إلى مفهوم أوسع يقوم على إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات قبل وصولها إلى الداخل الوطني، وهو ما ينسجم مع تطور الدراسات الأمنية المعاصرة التي تؤكد أن الأمن أصبح مرتبطاً بمجموعة واسعة من التهديدات غير العسكرية (Buzan & Hansen, 2009).

3-مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

تعتبر مكافحة الإرهاب أحد المحاور الأساسية لحماية الأمن الوطني الجزائري، خاصة بالنظر إلى تجربة الجزائر خلال فترة التسعينيات، والتي أثرت في بناء تصور أمني يقوم على الاستباق ومنع تشكل بؤر التهديد. وقد انعكس ذلك على تعاملها مع الأزمة المالية، حيث اعتبرت أن مواجهة الجماعات المسلحة في الساحل تتطلب مقاربة تجمع بين الجانب الأمني ومعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية للأزمة (Harmon, 2014).

كما ربطت الجزائر بين الإرهاب والجريمة المنظمة، باعتبار أن شبكات التهريب توفر مصادر تمويل ودعم للجماعات المسلحة، وهو ما جعل التعاون الاستخباراتي والأمني مع دول المنطقة جزءاً من استراتيجيتها الوقائية.(Lacher, 2012)

4-الدبلوماسية كأداة لحماية الأمن القومي

لم تقتصر حماية الأمن القومي الجزائري على الإجراءات العسكرية، بل اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية باعتبارها وسيلة وقائية لإدارة الأزمات. ويبرز ذلك من خلال دورها في الوساطة المالية التي قادت إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، حيث اعتبرت الجزائر أن استقرار مالي يمثل عنصراً أساسياً في حماية أمن المنطقة ككل (عبد السلام، 2021)

وتقوم هذه المقاربة على فكرة أن معالجة أسباب الأزمة داخل دول الجوار تساهم في تقليل مصادر التهديد، وهو ما يفسر تركيز الجزائر على الحوار السياسي ورفض الحلول العسكرية الخارجية كخيار دائم لمعالجة أزمات الساحل

تُعد حماية الأمن القومي الجزائري من أهم المرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تنطلق من تصور يقوم على أن أمن الدولة لا يرتبط فقط بحماية حدودها، وإنما يرتبط أيضاً باستقرار البيئة الإقليمية المحيطة بها، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة مجالاً لانتشار التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة (عبد السلام، 2021).

المطلب الثاني: الأمن الحدودي الجزائري كأداة للوقاية من الأزمات

تحتل الحدود مكانة محورية في بناء الأمن الوطني للدول، فلم تعد وظيفتها تقتصر على تحديد المجال الجغرافي للدولة، بل أصبحت تمثل مجالاً استراتيجياً لإدارة المخاطر ومواجهة التهديدات التي قد تنتقل عبرها. وقد أدى تطور طبيعة التهديدات الأمنية المعاصرة، خاصة انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الحدودي باعتباره جزءاً من منظومة الوقاية من الأزمات.

وتبرز أهمية الأمن الحدودي في الحالة الجزائرية بالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر واتساع حدودها الجنوبية مع منطقة الساحل الإفريقي، وهي منطقة عرفت خلال السنوات الأخيرة تحولات أمنية عميقة نتيجة ضعف بعض الدول وانتشار الجماعات المسلحة. وقد جعلت هذه الوضعية حماية الحدود الجنوبية أولوية ضمن المقاربة الأمنية الجزائرية، باعتبار أن منع انتقال التهديدات من محيطها الإقليمي يمثل وسيلة أساسية للحفاظ على الاستقرار الداخلي.

وقد شكلت أزمة مالي سنة 2012 والهجوم الإرهابي على منشأة تقنتورين سنة 2013 محطتين بارزتين دفعتا الجزائر إلى تعزيز اهتمامها بالأمن الحدودي، حيث كشفتا عن طبيعة التهديدات الجديدة التي تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن التعامل معها بالوسائل التقليدية فقط. لذلك اتجهت الجزائر إلى تطوير آليات المراقبة والتنسيق الأمني وتعزيز قدرات الردع والوقاية في المناطق الحدودية.

كما يرتبط الأمن الحدودي في التصور الجزائري بمفهوم أوسع يقوم على الربط بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، إذ تعتبر الجزائر أن استقرار دول الجوار، خاصة دول الساحل، يساهم في تقليل مصادر التهديد، وأن معالجة الأزمات في بيئتها الأصلية تعد أكثر فعالية من مواجهة تداعياتها بعد انتقالها إلى الداخل.

وعليه، يتناول هذا المطلب دور الأمن الحدودي في المقاربة الوقائية الجزائرية من خلال التطرق إلى أهمية الحدود في العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم دراسة آليات تأمين الحدود الجنوبية، وأخيراً تحليل دور الأمن الحدودي في منع انتقال التهديدات والأزمات.

أولا: أهمية الحدود في العقيدة الأمنية الجزائرية

تكمن أهمية الحدود في العقيدة الأمنية الجزائرية ان الجزائر بفضل موقعها الجغرافي في منطقة الشمال الافريقي تشارك حدودها مع 07 دول، المغرب حوالي 1559 كم، الصحراء الغربية 42 كلم، مالي حوالي 1376، كلم النيجر حوالي 956كلم،وموريتانيا حوالي 463 كلم، ليبيا حوالي 982 كلم، تونس 1034 كلم. (براقدي، 2015)

تشرف الحدود الجزائرية البرية على 12 ولاية حدودية بمساحة قدرها 1929756 كلم مربع وهو ما يمثل نسبة 81,02% من مساحتها الكلية (براقدي،2015)

وتكمن أهمية الحدود الجزائرية مع دول الجوار خاصة الدول التي تعيش أزمات مثل ليبيا ودول الساحل عامة ومالي خاصة ان نتشارك مع دولة مالي حدود برية حوالي 1376 كلم وتواجد مركز حدود بين الجزائر ومالي في تمنراست وبرج باجي مختار وعين قزام، فمنذ 2012 مع بداية أزمة مالي وانتشار الأسلحة في منطقة الساحل خاصة بعد سقوط نظام القذافي في 2011 واخذ الجماعات المسلحة الإرهابية لمنطقة الساحل نقطة تراجع لها لتنظيم قوتها البشرية واللوجستية لتنظيم عمليتها في مالي واضعاف الحكومة المركزية في باماكو أصبحت الحدود الجزائرية تعيش حالة انكشاف حدودي مع مالي ودول الساحل الافريقي وخاصة بعد تنامي خطر الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية اخذت الجزائر جملة من التدابير لحماية حدودها من انتقال التهديدات الأمنية الى داخل التراب الوطني.

وينطلق التصور الجزائري للأمن الحدودي من مبدأ الوقاية والاستباق، أي التعامل مع مصادر الخطر قبل تحولها إلى أزمات مباشرة، وهو ما ينسجم مع طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية التي تركز على حماية المجال الوطني وتعزيز الاستقرار في المحيط الإقليمي. لذلك اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات

تشمل تعزيز الانتشار الأمني والعسكري، تطوير المراقبة الحدودية، وتكثيف التعاون مع دول الساحل لمواجهة التهديدات العابرة للحدود (عبد السلام، 2021).

كما كشفت التطورات الأمنية في مالي، خاصة نشاط الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، أن الحدود أصبحت مجالاً رئيسياً لحركة الفاعلين المسلحين وشبكات الجريمة المنظمة، مما جعل الأمن الحدودي جزءاً أساسياً من استراتيجية مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي.(Harmon, 2014)

ثانيا: آليات وتدابير تأمين الحدود الجنوبية

أثناء اندلاع الأزمات في الجوار الإقليمي للجزائر قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات لتأمين حدودها مع دول الجوار التي تعيش أزمات داخلية، واتخاذ هاته الإجراءات في سبيل تأمين الحدود خاصة مع مالي التي أصبحت موقعا يستقطب الجماعات الإسلامية وجماعة الجريمة المنظمة كتجار الأسلحة والمخدرات التي تقوم بالأعمال اللوجستية للجماعات المسلحة التي تمول نشاطاتها الإرهابية من أعضاء الجريمة المنظمة، قامت الجزائر بالاعتماد على ذاتها وهذا بتطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي في مواجهة هاته التهديدات التماثلية بنشر قواتها المسلحة على طول الحدود الجنوبية كونها خط الدفاع الاولي في مواجهة هاته التهديدات، انشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC في أوت 2009ومقرها يقع في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة بتمنراست، وتأتي هاته الآلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين كل من دول الساحل: مالي، النيجر، موريتانيا، وتحسين قدرات جيوش المنطقة.(جدو وبغوي، 2022)

إدراكاً منها بأن أمن الحدود لا يمكن تحقيقه بشكل منفرد، عملت الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع دول الساحل، خاصة مالي والنيجر وموريتانيا، من خلال التنسيق العسكري وتبادل الخبرات والمعلومات.

وقد دعمت الجزائر إنشاء آليات إقليمية للتنسيق الأمني، مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)، بهدف تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويعكس هذا التوجه قناعة جزائرية مفادها أن حماية الحدود الوطنية ترتبط بتحقيق الاستقرار في البيئة الإقليمية، وأن معالجة مصادر التهديد في مناطق نشأتها أكثر فعالية من مواجهة نتائجها بعد انتقالها (ISS Africa, 2020).

نظراً لطبيعة الحدود الجنوبية التي تمتد لمسافات شاسعة، لم تعد الوسائل التقليدية كافية لضمان الرقابة الفعالة، لذلك اتجهت الجزائر إلى تطوير منظومة مراقبة تعتمد على وسائل تقنية حديثة، من بينها أنظمة

المراقبة الإلكترونية، ووسائل الاستطلاع الجوي، وتقنيات تحديد ومتابعة التحركات في المناطق الصحراوية.

وتساهم هذه الوسائل في رفع قدرة الأجهزة الأمنية على رصد النشاطات غير القانونية، خاصة تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات. كما تسمح بتسريع عملية الاستجابة الأمنية وتقليل صعوبات التعامل مع البيئة الصحراوية المعقدة.(International Crisis Group, 2021)

يُعد العمل الاستخباراتي أحد أهم عناصر تأمين الحدود الجنوبية، لأن طبيعة التهديدات في الساحل تعتمد على السرية والحركة السريعة. لذلك ركزت الجزائر على تعزيز قدرات جمع وتحليل المعلومات حول نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

وقد شمل ذلك متابعة تحركات التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل، وتبادل المعلومات الأمنية مع الدول المجاورة، خاصة في إطار مواجهة الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة الأخرى.

كما ساهمت التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خلال التسعينيات في تشكيل تصور أمني يقوم على أهمية المعلومات والاستخبارات باعتبارها وسيلة أساسية للوقاية ومنع وقوع الهجمات قبل حدوثها (Algeria Press Service, 2021).

وأخذت الجزائر البعد التنموي في حماية حدودها الجنوبية بعين الاعتبار كونها منطقة صحراوية واغلب سكانها يعتمدون على التجارة والتصدير مع دول الجوار فأطلقت الجزائر مشاريع ذات بعد إقليمي مع جول الساحب كمالي والنيجر واشراكها في هاته المشاريع لمعالجة مشكلة الفقر والتهميش في منطقة الساحل وضعف التنمية في منطقة الساحل يمكن أن تقلل من قدرة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة على التجنيد والتوسع. (مزهود وبويبية، 2025)

وبذلك فإن التنمية الحدودية تمثل بعداً وقائياً في العقيدة الأمنية الجزائرية، لأنها تهدف إلى معالجة الأسباب التي تسمح بظهور التهديدات قبل انتقالها إلى المجال الوطني.

فمشروع خط الغاز العابر للصحراء ومشروع الطريق العابر للصحراء يعدان من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في إطار برنامج تنمية الهياكل الأساسية للطرق في القارة الإفريقية. يهدف هذا المشروع إلى ربط العواصم الوطنية للعديد من الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر، تونس مالي النيجر تشاد ونيجيريا، من خلال شبكة طرق سريعة. يهدف هذا الاتصال الجديد إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

المناطق الصحراوية وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول. تواجه الدول المشاركة في مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا، وعلى وجه الخصوص الجزائر، تحديات أمنية هامة نتيجة للوضع الأمني في بعض الدول المجاورة جنوبًا، ولا سيما في مالي. ورغم التقدم المحدود الذي تم تحقيقه في إنجاز الجزء المتعلق بمالي من هذا المشروع - والذي بلغ نسبة تنفيذ تقريبية تبلغ حوالي 50 بالمائة على مسافة - تقدر بحوالي 200 كيلومتر، والتي تربط بين تمنراست وتيمياوين وتنزواتين - إلا أنه لا يزال هناك تحديات مستمرة تؤثر على تقدم المشروع، في الوقت الحالي، تظهر تحديات إضافية بناءً على الأحداث الأخيرة، حيث شهدت دولة مالي والنيجر انقلابينعسكريين اثر سلبًا على استمرارية تنفيذ المشاريع ويعيق التقدم في القطاعات الحدودية.(غالم، 2021، مزهود وبويبية، 2025).

ثالثا: دور الأمن الحدودي في منع انتقال التهديدات

تبرز أهمية الأمن الحدودي في المقاربة الوقائية الجزائرية في أولويتها في احتواء خطر تهديدات الجماعات الإسلامية المسلحة التي أخذت من الساحل الافريقي عامة ومالي خاصة مركز لها بعد نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، فأغلب الجماعات المسلحة الإسلامية بعد تشتتها اخذت من الساحل منطقة لإعادة تمركزها مستغلة فشل الحكومة المركزية في باماكو في تسيير شؤون الدولة خاصة في منطقة شمال مالي التي عشت التهميش السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي من قبل الحكومة المركزية، فسقوط نظام القذافي في 2011 وعودة الطوارق مئات الطوارق من ليبيا بعتاد واسلحة ما شجع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA في شن هجمات على حامية عسكرية في كل من كيدال وتومبكتو هو ما شجع التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في التحالف تكتيكيا مع الطوارق في شن حرب على الحكومة المركزية في باماكو. *(غربي وشكاكطة، 2021)*

وتواجد كل هاته الجماعات المسلحة الإرهابية في شمال مالي وقرب الحدود مع الجزائر تؤثر هاته الأزمة خاصة في تحول الصراع ووصوله الى قرب العاصمة باماكو بتغير توازنات منطقة الساحل الافريقي وخاصة من الجانب الأمني، فالأزمة في مالي وهشاشة مؤسسات الدولة وغياب الجيش عن أداء مهامه يعطي الفرصة الى ظهور جماعة الجريمة المنظمة بكل صورها:

أولًا: تجارة الأسلحة وتهريبها

أدى انهيار مؤسسات الدولة المالية سنة 2012 إلى انتشار غير مسبوق للأسلحة في منطقة الساحل، خاصة بعد عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا عقب سقوط نظام معمر القذافي، محملين بكميات كبيرة من

الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وقد ساهم هذا التدفق في رفع القدرات العسكرية للحركات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية، كما عزز شبكات التهريب العابرة للحدود، مستفيدة من الطبيعة الصحراوية للمنطقة وضعف الرقابة الحدودية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن انتشار الأسلحة غير المشروعة كان من أبرز العوامل التي ساعدت على استمرار النزاع في مالي واتساعه نحو دول الساحل الأخرى (United Nations, 2013). كما يرى Lacher (2012) أن تدفق الأسلحة من ليبيا غيّر موازين القوة في المنطقة، وأسهم في تعزيز قدرات الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

ثانيًا: تجارة المخدرات

تحولت منطقة الساحل إلى أحد أهم الممرات الدولية لتهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، إضافة إلى القنب الهندي والأقراص المهلوسة. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن هذه التجارة أصبحت أحد أهم مصادر تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة (UNODC, 2023). ويرى Lacher (2012) أن الجماعات المسلحة لم تعد تكتفي بحماية شبكات التهريب، بل أصبحت طرفًا فاعلًا فيها، مما أدى إلى تداخل واضح بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

رابعًا: الهجرة غير الشرعية

تمثل منطقة الساحل أحد أهم المسارات المؤدية إلى أوروبا، حيث يمر المهاجرون عبر مالي والنيجر باتجاه ليبيا أو الجزائر. وترى المنظمة الدولية للهجرة أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الساحل ساهمت في ارتفاع تدفقات الهجرة غير النظامية (IOM, 2023). ومن الناحية الأمنية، تؤكد تقارير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي أن استمرار ضعف الدولة في الساحل سيؤدي إلى تزايد الهجرة غير النظامية خلال العقود القادمة (National Intelligence Council, 2021).

فإن هشاشة الدولة في مالي ومنطقة الساحل الافريقي وشاسعة الصحاري في المنطقة جعلت هاته المنظمات تنشط بكل اريحية وتكسب أرباح مالية تقدر بملايين الدولارات وتساعد على تمويل نشاطات الجماعات الإسلامية واستقطاب سكان المنقطة الذين يعانون من الفقر والجوع في تجنيدهم.

وساعد تواجد الجماعات الإسلامية بكثرتها في تمويه نشاطات جماعات الجريمة المنظمة بل أصبح عناصر هاته الجماعات في ممارسة مهام جماعات الجريمة المنظمة نذكر من هاته الجماعات:

1- تنظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أبرزوأقدم التنظيمات الإرهابية في المنطقة وتأسس سنة 2007 بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية مبايعتها لتنظيم القاعدة وتغيير اسمها إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واتخذت من الساحل الافريقي محمية من ضربات الجيش الجزائري اذ توفر لها الأنصار والتمويل وحركة التنقل في ممارسة نشاطاتها. (Rodier,2009, p.2)

2- جماعة نصرة الإسلام والمسلمين

أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تكوينها في شريط فيديو صورته مؤسستها الإعلامية*النّزلاقة* وأرسل في 2مارس 2017 إلى وكالة نواكشوط للأنباء وبث من الغد. عدة قادة جهاديين ظهروا في الفيديو وهم :إياد أغ غالي) أمير أنصار الدين (وجمال عكاشة) أمير جهة الصحراء ضمن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (ومحمد كوفا) أمير جبهة تحرير ماسينا (والحسن الأنصاري (مساعد مختار بلمختار أمير تنظيم المرابطون (وأبو عبد الرحمن الصنهاجي (قاضي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي). هؤلاء أعلنوا تجمعهم واندماجهم في هيكل واحد، وأعلنوا مبايعتهم لأيمن الظواهري) أمير تنظيم القاعدة (وأبو مصعب عبد الودود) أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (وهبة الله أخوند زاده) أمير تنظيم طالبان .(تم اختيار إياد أغ غالي كأمير للتنظيم. كانت هذه الحركات المسلحة مقربة من بعضها البعض من قبل اندماجها، وكانوا قد نسقوا البعض من عملياتهم. عبر هذا الاندماج، تريد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أن تثبت موقعها كقوة مهيمنة أمام التأثير المتزايد لتنظيم الدولة الإسلامية داعش. (الجزيرة، 2017)

3- تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى

يُعد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى - (Islamic State in the Greater Sahara ISGS)أحد أبرز التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش التي ظهرت في منطقة الساحل الإفريقي، حيث برز نشاطه بشكل خاص بعد سنة 2015 في المناطق الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وقد جاء ظهوره في سياق التحولات الأمنية التي عرفتها المنطقة بعد أزمة مالي سنة 2012، وانتشار الجماعات المسلحة، وضعف قدرة بعض الدول على مراقبة المناطق الصحراوية الواسعة.

تأسس التنظيم بقيادة **عدنان أبو الوليد الصحراوي**، الذي كان سابقاً ضمن حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ثم أعلن سنة 2015 مبايعته لتنظيم داعش، قبل أن يعترف التنظيم المركزي بهذه البيعة سنة 2016، ليصبح التنظيم أحد الفروع التابعة لداعش في القارة الإفريقية.(Thurston, 2018)

ويختلف تنظيم داعش في الساحل عن الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة من حيث المرجعية الفكرية والتنظيمية، حيث يتبنى نموذج تنظيم الدولة الإسلامية القائم على فكرة إقامة "ولاية" تابعة للتنظيم، بينما تركز جماعات مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على العمل ضمن استراتيجية تنظيم القاعدة القائمة على التدرج وبناء النفوذ المحلي.(International Crisis Group, 2018)

وفي هذا السياق، أصبح الأمن الحدودي الجزائري يمثل أداة أساسية لمنع انتقال هذه التهديدات من منطقة الساحل نحو المجال الوطني. فقد اعتمدت الجزائر مقاربة وقائية تقوم على تعزيز مراقبة الحدود الجنوبية، وتطوير القدرات الاستخباراتية، وتكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار، بهدف كشف تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب قبل وصولها إلى الأراضي الجزائرية. كما أن حماية الحدود لم تعد تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت تشمل التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، ومراقبة المسارات الصحراوية، وتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. وتبرز أهمية هذه المقاربة في كونها تسعى إلى معالجة مصادر الخطر في بيئتها الأصلية، بما ينسجم مع العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على الوقاية والاستباق(عبد السلام، 2021؛ United Nations Security Council, 2021).

المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية.

تُعد الدبلوماسية الوقائية أحد أهم الأدوات التي اعتمدت عليها الجزائر في إدارة الأزمات الإقليمية، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة. فلم تعد مواجهة التهديدات الأمنية تقتصر على الوسائل العسكرية والأمنية فقط، بل أصبحت الدبلوماسية تمثل وسيلة أساسية لمنع تصاعد الأزمات، واحتواء النزاعات قبل تحولها إلى تهديدات مباشرة للأمن الوطني والإقليمي.

وتندرج الدبلوماسية الوقائية الجزائرية ضمن رؤية أمنية تقوم على احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتشجيع الحوار السياسي كآلية لتسوية النزاعات. وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في تعامل الجزائر مع أزمة مالي منذ سنة 2012، حيث اعتمدت على الوساطة وتقريب وجهات النظر بين

الأطراف المالية، انطلاقاً من قناعة بأن الحلول السياسية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار مقارنة بالحلول العسكرية فقط.

كما ارتبط توظيف الجزائر للدبلوماسية الوقائية بطبيعة موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي في منطقة الساحل، إذ تعتبر أن استقرار دول الجوار يشكل جزءاً من أمنها القومي. لذلك عملت على استخدام أدوات دبلوماسية متعددة، من بينها الوساطة، الحوار السياسي، التنسيق الإقليمي، والمشاركة في المبادرات الدولية، بهدف الحد من انتشار الأزمات والتهديدات العابرة للحدود.

وعليه، تمثل الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية امتداداً للعقيدة الأمنية القائمة على الوقاية والاستباق، حيث تسعى الجزائر من خلالها إلى معالجة أسباب الأزمات قبل تفاقمها، والحفاظ على توازن بين حماية مصالحها الأمنية ودعم استقرار محيطها الإقليمي. ويتناول هذا المطلب مفهوم الدبلوماسية الوقائية، ثم أدوات توظيفها في السياسة الخارجية الجزائرية، وأخيراً نتائج هذه المقاربة في إدارة أزمة مالي وتعزيز الأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الوقائية.

تُعد الدبلوماسية الوقائية من أهم الأدوات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية، حيث تقوم على مبدأ التدخل المبكر لمنع نشوب النزاعات أو الحد من تصاعدها قبل تحولها إلى أزمات معقدة يصعب احتواؤها. وقد ارتبط تطور هذا المفهوم بتغير طبيعة الصراعات بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد التهديدات الأمنية مقتصرة على الحروب التقليدية بين الدول، بل أصبحت تشمل النزاعات الداخلية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والأزمات الإنسانية.

وقد قدمت الأمم المتحدة مفهوم الدبلوماسية الوقائية باعتبارها مجموعة من الإجراءات الرامية إلى منع ظهور النزاعات، ومنع تصاعد النزاعات القائمة، والحد من انتشارها عند وقوعها. ويعتمد هذا النوع من الدبلوماسية على الحوار، الوساطة، بناء الثقة، والتسوية السياسية باعتبارها وسائل أكثر فعالية من التدخل العسكري.(Boutros-Ghali, 1992)

وفي الحالة الجزائرية، أصبحت الدبلوماسية الوقائية جزءاً من أدوات السياسة الخارجية، خاصة تجاه منطقة الساحل الإفريقي، حيث تبنت الجزائر مقاربة تقوم على معالجة جذور الأزمات بدل الاكتفاء بمواجهة نتائجها الأمنية. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في الأزمة المالية منذ سنة 2012، إذ اعتبرت

الجزائر أن استقرار مالي يمثل امتداداً مباشراً لأمنها القومي، لذلك فضّلت لعب دور الوسيط ودعم الحوار بين الأطراف المالية بدل الاعتماد على الحلول العسكرية فقط.(Mekki, 2019)

وتستند الدبلوماسية الوقائية الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ، أهمها احترام سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، دعم الحلول السياسية، وتشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة، وهي مبادئ تعكس خصوصية العقيدة الأمنية الجزائرية.

اجرائيًا، يقصد بالمقاربة الوقائية مجموعة التدابير الأمنية والدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر لمنع انتقال التهديدات القادمة من منطقة الساحل، من خلال تأمين الحدود، والتعاون الأمني، والوساطة السياسية قبل واثناء تحول الأزمة إلى تهديد مباشر.

ثانياً: أدوات الدبلوماسية الوقائية الجزائرية.

اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات الدبلوماسية للحد من انتشار الأزمات في محيطها الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

1-الوساطة السياسية والحوار

تُعد الوساطة من أبرز أدوات الدبلوماسية الوقائية الجزائرية، حيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في الأزمة المالية من خلال تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في شمال مالي. وقد استضافت الجزائر جولات الحوار التي انتهت بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015.

ويعكس هذا الدور تصور الجزائر بأن تحقيق الاستقرار في الساحل يمر عبر الحلول السياسية وبناء التوافقات الداخلية، وليس فقط عبر الإجراءات العسكرية والأمنية (International Crisis Group, 2015).

2-الدبلوماسية متعددة الأطراف

اعتمدت الجزائر على العمل ضمن الأطر الإقليمية والدولية لتعزيز جهود الوقاية من الأزمات، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ودول الساحل. وتهدف هذه المقاربة إلى تنسيق الجهود الأمنية والسياسية، خاصة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما دعمت الجزائر فكرة أن تكون الحلول الأمنية في الساحل نابعة من دول المنطقة نفسها، مع الحفاظ على دور المؤسسات الإقليمية في إدارة الأزمات.(ISS Africa, 2020)

3-بناء الثقة والتعاون مع دول الجوار

تقوم الدبلوماسية الوقائية الجزائرية أيضاً على تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون مع الدول المحيطة، خاصة مالي والنيجر وموريتانيا. ويشمل ذلك التعاون السياسي والأمني وتبادل المعلومات حول التهديدات المشتركة.

وتعتبر الجزائر أن استقرار دول الجوار يمثل عاملاً أساسياً لحماية أمنها القومي، لذلك تسعى إلى منع تحول الأزمات المحلية إلى تهديدات إقليمية عابرة للحدود.

4-دعم الحلول التنموية والسياسية

تتبنى الجزائر رؤية تعتبر أن الأزمات الأمنية في الساحل لا ترتبط فقط بالعوامل العسكرية، وإنما ترتبط أيضاً بمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك تدعم مقاربة تقوم على الجمع بين الأمن والتنمية، باعتبار أن معالجة أسباب الهشاشة تساعد على تقليل فرص انتشار الجماعات المسلحة.

ثالثاً: نتائج المقاربة الوقائية الجزائرية

تُعد المقاربة الوقائية الجزائرية في إدارة الأزمات، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وأزمة مالي، امتداداً لطبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية التي تقوم على مبدأ الاستباق ومنع انتقال التهديدات قبل وصولها إلى المجال الوطني. وقد اعتمدت الجزائر هذه المقاربة انطلاقاً من إدراكها بأن الأزمات الأمنية في محيطها الإقليمي لا تمثل شأناً داخلياً للدول المعنية فقط، بل يمكن أن تتحول إلى تهديدات عابرة للحدود تؤثر على الأمن الوطني الجزائري. لذلك جمعت الجزائر بين الأدوات الدبلوماسية والسياسية والأمنية بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والحد من تداعيات الأزمات.

وقد أظهرت تجربة الجزائر في التعامل مع الأزمة المالية منذ سنة 2012 مجموعة من النتائج، بعضها إيجابي يتعلق بتعزيز الدور الإقليمي للجزائر، وبعضها يبرز استمرار التحديات بسبب تعقيد البيئة الأمنية في الساحل.

1-تعزيز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي في إدارة الأزمات

من أبرز نتائج المقاربة الوقائية الجزائرية تعزيز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي قادر على التأثير في مسارات تسوية النزاعات، خاصة في منطقة الساحل. فقد ساهمت خبرة الجزائر التاريخية في مجال

مكافحة الإرهاب والوساطة السياسية في منحها دوراً مهماً في إدارة الأزمة المالية، حيث تبنت مقاربة تقوم على الحوار بين الأطراف المالية بدلاً من فرض حلول خارجية.

وقد تجسد هذا الدور بشكل واضح من خلال قيادة الجزائر لمسار الوساطة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في شمال مالي، والذي أدى إلى توقيع **اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015** .وقد اعتُبر هذا الاتفاق أحد أهم المبادرات الدبلوماسية التي هدفت إلى إعادة بناء الاستقرار السياسي في مالي وتقليل احتمالات عودة التصعيد المسلح.(International Crisis Group, 2015)

كما عزز هذا الدور صورة الجزائر باعتبارها دولة تفضل الوسائل السياسية والدبلوماسية في التعامل مع الأزمات الإقليمية، وهو ما ينسجم مع مبادئ سياستها الخارجية القائمة على احترام السيادة وعدم التدخل.

2-الحد من انتقال التهديدات الأمنية إلى الداخل الجزائري

ساهمت المقاربة الوقائية الجزائرية في تعزيز قدرة الدولة على احتواء تداعيات الأزمة المالية ومنع انتقالها المباشر إلى الأراضي الجزائرية. فقد أدركت الجزائر أن تدهور الوضع الأمني في شمال مالي قد يؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة بالقرب من حدودها الجنوبية.

ولهذا عملت على الربط بين العمل الدبلوماسي والعمل الأمني، حيث رافقت جهود الوساطة السياسية إجراءات ميدانية تمثلت في تعزيز مراقبة الحدود، تطوير القدرات الاستخباراتية، وتشديد الرقابة على تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب.

وقد ساهم هذا التوجه في تقليص فرص تسلل الجماعات الإرهابية إلى الجزائر، خاصة في ظل نشاط تنظيمات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، التي استفادت من هشاشة الوضع الأمني في الساحل.(United Nations Security Council, 2021)

3-ترسيخ مفهوم الحلول السياسية في معالجة أزمات الساحل

من النتائج المهمة للمقاربة الجزائرية ترسيخ فكرة أن الأزمات الأمنية في الساحل لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية فقط، وإنما تحتاج إلى معالجة سياسية تعالج أسباب النزاع. فقد اعتبرت الجزائر أن استمرار التهميش السياسي والاجتماعي وضعف مؤسسات الدولة يمثلان عوامل تساعد على استمرار الجماعات المسلحة.

وبناءً على هذا التصور، ركزت الجزائر على دعم الحوار والمصالحة الوطنية داخل مالي، باعتبار أن الاستقرار الحقيقي يتطلب مشاركة مختلف الفاعلين المحليين في بناء الحل السياسي.

ويتوافق هذا التوجه مع مفهوم الدبلوماسية الوقائية الذي يقوم على منع تصاعد الأزمات عبر الوساطة وبناء الثقة قبل تحول النزاعات إلى صراعات مفتوحة.(Boutros-Ghali, 1992)

4-تعزيز التعاون الأمني الإقليمي

ساهمت المقاربة الوقائية الجزائرية في تطوير التعاون الأمني مع دول الساحل، خاصة في مجالات تبادل المعلومات والتنسيق لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة. فقد عملت الجزائر على دعم آليات التعاون الإقليمي انطلاقاً من قناعة بأن التهديدات التي تواجه المنطقة ذات طبيعة عابرة للحدود ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها منفردة.

وقد دعمت الجزائر مختلف المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التنسيق الأمني بين دول المنطقة، كما شاركت في جهود التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية، مع التأكيد على ضرورة أن تكون دول الساحل طرفاً أساسياً في إدارة أزماتها الأمنية.(ISS Africa, 2020)

5-حدود وقيود المقاربة الوقائية الجزائريةامثلة واقعية

رغم النتائج التي حققتها المقاربة الوقائية الجزائرية، إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات التي حدّت من فعاليتها الكاملة. فقد أدى استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، وظهور تنظيمات جديدة مرتبطة بتنظيم داعش، إضافة إلى الانقلابات العسكرية في مالي منذ سنة 2020، إلى تعقيد جهود تحقيق الاستقرار.كما أثرت التدخلات الخارجية وتغير موازين القوى في الساحل على مسار التسوية السياسية، خاصة مع تراجع الدور الفرنسي وظهور فاعلين دوليين جدد، مما جعل البيئة الأمنية أكثر تعقيداً.

وعليه، فإن المقاربة الوقائية الجزائرية حققت نجاحات مهمة في مجال الوساطة ومنع انتقال التهديدات، لكنها تبقى مرتبطة بقدرة دول الساحل على بناء مؤسسات قوية وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية.

المبحث الثاني: الدور الجزائري في تسوية أزمة مالي امثلة واقعية

شكّلت أزمة مالي منذ اندلاعها سنة 2012 أحد أبرز التحديات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، لما أفرزته من تداعيات خطيرة تمثلت في انهيار مؤسسات الدولة، واتساع رقعة الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتفاقم الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، الأمر الذي انعكس بصورة

مباشرة على أمن واستقرار دول الجوار، وفي مقدمتها الجزائر. وقد دفعت هذه التطورات الجزائر إلى تكثيف تحركاتها الدبلوماسية والأمنية، انطلاقًا من قناعتها بأن استقرار مالي يمثل ركيزة أساسية لأمنها القومي وللاستقرار الإقليمي.

وفي هذا الإطار، تبنت الجزائر مقاربة متوازنة في إدارة الأزمة، ارتكزت على الجمع بين الوساطة السياسية، وتعزيز التعاون الأمني، ودعم الحلول السلمية، مع الالتزام بمبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض الحلول العسكرية الأحادية. وقد تجسد هذا الدور في رعاية مسار الحوار بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، والإشراف على مفاوضات الجزائر التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، إضافة إلى مواصلة جهودها في متابعة تنفيذ الاتفاق، والمساهمة في دعم الأمن الجماعي بمنطقة الساحل.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل الدور الذي اضطلعت به الجزائر في تسوية أزمة مالي، من خلال استعراض خلفيات تدخلها، وجهودها في الوساطة وإدارة المفاوضات، ثم تقييم مساهمتها في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة، مع إبراز أهم النتائج التي حققتها والتحديات التي واجهتها في ظل التحولات الأمنية والسياسية التي عرفتها منطقة الساحل خلال الفترة.(2012–2025)

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة ماليامثلة واقعية

تُعد الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية أحد أبرز مظاهر الدور الإقليمي الذي تبنته الجزائر في إدارة أزمات منطقة الساحل الإفريقي، حيث ارتبط انخراطها في الملف المالي بطبيعة الروابط الجغرافية والأمنية التي تجمع البلدين، إضافة إلى قناعة الجزائر بأن استقرار مالي يمثل عنصراً أساسياً في الحفاظ على أمنها القومي وأمن المنطقة ككل.

وقد شكلت أزمة مالي سنة 2012 منعطفاً أمنياً مهماً، بعد سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة من شمال البلاد، وظهور تهديدات مرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي جعل الأزمة تتجاوز حدودها الداخلية لتصبح تحدياً إقليمياً. وفي ظل هذه الظروف، تبنت الجزائر مقاربة تقوم على الحوار السياسي والوساطة بين الأطراف المالية، انطلاقاً من مبادئ سياستها الخارجية القائمة على احترام سيادة الدول ورفض التدخل العسكري كحل أساسي للأزمات.

وقد استندت الوساطة الجزائرية إلى خبرتها الدبلوماسية في مجال تسوية النزاعات، حيث عملت على تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة، ودعمت مسار التفاوض باعتباره الطريق

الأكثر ملاءمة لتحقيق تسوية سياسية دائمة. وقد توجت هذه الجهود بالتوصل إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، الذي شكل إطاراً سياسياً لمعالجة جذور الأزمة.

وعليه، يركز هذا المطلب على دراسة الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية من خلال التطرق إلى خلفيات ودوافع انخراط الجزائر، ثم مراحل تطور الوساطة، وأخيراً مخرجاتها ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي.

أولا: خلفيات الوساطة الجزائرية في أزمة مالي

تعود خلفية الوساطة الجزائرية في أزمة مالي منذ اندلاعها سنة 17 يناير 2012 حيث استحوذ الطوارق على ثلثي أراضي مالي من خلال سيطرتهم على كل من كيدال تمبكتو وغاو من طرف التنظيمات التالية: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والتنظيمات الإسلامية: جماعة أنصار الدين جماعة التوحيد والجهاد وجماعة القاعدة في المغرب الإسلامي. (كاتني، 2014، ص 09)

وخلال هاته الفترة كانت الجزائر تراقب الوضع السياسي والأمني ولم تتدخل في ازمة مالي وكذلك من الانقلاب الذي حدث في 22 مارس 2012 ضد الرئيس أمادو توماني توري وتعيين النقيب أمادو سانوغو

وحل جميع المؤسسات الدستورية وتعليق العمل بالدستور. (العزب وعايدو ، 2015، ص 54).

وفي 16 افريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير ازواد الانفصال عن دولة مالي واستقلال تقليم ازواد وأكدت على اعترافها بدول الجوار الإقليمي، لكن دول الجوار الإقليمي كالجزائر، موريتانيا، والنيجر رفضت اعلان الانفصال جملة وتفصيلا. (بن عاشور، 2023، ص 192).

شكل 06 خريطة منطقة الإقليم التي استلت عليها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد



المصدر:من إعداد Agence France-Presse (AFP)، منشورة عبر الجزيرة نت، *إعلان دولة "أزواد" شمال مالي*، 6أفريل 2012.

توضح الخريطة المجال الجغرافي الذي أعلنت **الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA)** استقلاله في شمال مالي سنة 2012، والذي يشمل ولايات **كيدال** و**غاو**و**تمبكتو**، وهي مناطق تمثل ما يقارب ثلثي مساحة الدولة المالية، رغم محدودية كثافتها السكانية. ويبرز الامتداد الصحراوي الواسع للإقليم وقربه من الحدود الجزائرية والموريتانية والنيجرية، وهو ما منح هذه المنطقة أهمية جيوسياسية وأمنية كبيرة.

كما تُظهر الخريطة مدينة **غاو** باعتبارها مركزًا رئيسيًا للأحداث، حيث تشير إلى أسر سبعة دبلوماسيين جزائريين خلال سيطرة الجماعات المسلحة على المدينة. ويعكس ذلك انتقال الأزمة من نزاع انفصالي داخلي إلى تهديد مباشر للمصالح الأمنية الجزائرية، الأمر الذي جعل الجزائر تعتبر الأزمة المالية قضية مرتبطة بأمنها القومي.

وتبرز الخريطة أيضًا أن الإقليم الذي طالبت به الحركة الوطنية لتحرير أزواد يقع على تماس مباشر مع المجال الصحراوي الجزائري، وهو ما يفسر اهتمام الجزائر بالحفاظ على وحدة الأراضي المالية ورفضها لأي مشروع انفصالي قد يؤدي إلى إعادة رسم الحدود أو خلق بؤر جديدة لعدم الاستقرار في الساحل.

ومن الناحية التحليلية، تكشف الخريطة أن إعلان استقلال أزواد لم يكن مجرد حدث سياسي، بل مثّل نقطة تحول في الأزمة المالية، إذ سرعان ما فقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على المدن الكبرى لصالح تنظيمات إرهابية مثل **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** و**أنصار الدين** و**حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، مما أدى إلى تدويل الأزمة وفتح الباب أمام التدخل العسكري الفرنسي سنة 2013، إضافة إلى تعزيز المقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على الوقاية وحماية الحدود ودعم الحلول السياسية.

تظهر الخريطة الموقع الجغرافي لمالي، وتبرز خصوصية الشمال المالي باعتباره مجالاً صحراوياً واسعاً يضم أقاليم **كيدال، غاو، وتمبكتو (تومبكتو)**، وهي المناطق التي شكلت المجال الرئيسي لنشاط الحركات الأزوادية خلال أزمة 2012، خصوصاً **الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA)** التي قادت التمرد الطوارقي ضد الدولة المالية .

1-إقليم كيدال :(Kidal) مركز الحركة الأزوادية والرمزية السياسية

يُعد إقليم **كيدال** الواقع في أقصى شمال شرق مالي أهم مناطق الحركة الأزوادية، نظراً لكونه المجال التاريخي للطوارق ومركزاً للهوية السياسية الأمازيغية الصحراوية. وقد تمكنت الحركات المتمردة سنة 2012 من السيطرة على مدينة كيدال بعد تراجع القوات الحكومية المالية، لتصبح المدينة قاعدة أساسية للحركة الوطنية لتحرير أزواد .

وتبرز أهمية كيدال من الناحية الاستراتيجية بسبب:

- قربها من الحدود الجزائرية والنيجرية .
- طبيعتها الصحراوية الواسعة التي توفر عمقاً جغرافياً للحركات المسلحة .
- صعوبة فرض السيطرة المركزية عليها بسبب ضعف حضور الدولة.

يمثل إقليم **غاو** منطقة استراتيجية بسبب موقعه على محور نهر النيجر وطرق التجارة الصحراوية. وقد تمكنت الحركات الأزوادية من السيطرة على مدينة غاو في نهاية مارس 2012، التي كانت تضم قاعدة عسكرية مهمة للجيش المالي في الشمال .

وتكمن أهمية غاو في كونها:

- نقطة اتصال بين شمال مالي وشرق الساحل .
- منطقة قريبة من الحدود مع النيجر .
- مجالاً مهماً لشبكات التجارة والتهريب العابرة للحدود .

غير أن سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد لم تستمر طويلاً، إذ شهدت المنطقة لاحقاً صراعاً بين الحركات الطوارقية والجماعات الجهادية، خصوصاً مع جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.(MUJAO)

3-إقليم تمبكتو :(Tombouctou) البعد التاريخي والاستراتيجي

تمكنت الحركات الأزوادية من الوصول إلى مدينة **تمبكتو** والسيطرة عليها في بداية أبريل 2012، مستفيدة من انهيار انتشار الجيش المالي في الشمال بعد الانقلاب العسكري في باماكو .

وتكتسب تمبكتو أهمية خاصة بسبب:

- موقعها التاريخي كمركز تجاري وثقافي في الصحراء .
- موقعها على نهر النيجر .
- ارتباطها بشبكات الحركة عبر الصحراء .

وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 6 أبريل 2012 استقلال إقليم أزواد الذي شمل عملياً مناطق الشمال الثلاث :**كيدال، غاو، وتمبكتو**، لكن الإعلان لم يحظ باعتراف دولي

دلالة الانتشار الجغرافي للحركات الأزوادية في الخريطة

تكشف الخريطة أن سيطرة الحركات الأزوادية لم تكن مجرد توسع عسكري محدود، بل كانت مرتبطة بخصائص المجال الصحراوي:

- **المساحة الواسعة:**شمال مالي يمثل جزءاً كبيراً من مساحة الدولة مع كثافة سكانية ضعيفة .
- **ضعف الدولة المركزية:**محدودية انتشار المؤسسات الأمنية والإدارية .
- **الحدود المفتوحة:**اتصال المنطقة بالجزائر والنيجر وموريتانيا، ما سهّل حركة الجماعات المسلحة .
- **البعد الهوياتي:**ارتباط المطالب الأزوادية بقضية الطوارق ومطالب الحكم الذاتي أو الانفصال .

وبذلك أصبحت مناطق كيدال وغاو وتمبكتو بين مارس وأبريل 2012 مجالاً شبه منفصل عن سلطة باماكو، قبل أن تنتقل السيطرة تدريجياً إلى جماعات جهادية بعد صدامها مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد .

ويأتي التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013 مع بداية عملية سيرفال (operation serval) مع تقدم حكومة سانوغو بطلب رسمي لفرنسا بالتدخل العسكري بمساندتها في طرد الجماعات الإرهابية وبدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إيكواس .(ECOWAS) (بن عاشور، 2023)

كما ارتبطت الوساطة الجزائرية بخبرتها السابقة في مجال إدارة النزاعات والمصالحة الوطنية، خاصة تجربتها في إنهاء الأزمة الأمنية الداخلية خلال التسعينيات. وقد ساهمت هذه التجربة في تشكيل تصور دبلوماسي يقوم على الحوار والتفاوض باعتبارهما أدوات أساسية لمعالجة النزاعات الداخلية، وهو ما

حاولت الجزائر تطبيقه في الحالة المالية من خلال تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في الشمال.(Mekki, 2019)

ومن جهة أخرى، جاءت الوساطة الجزائرية في ظل تنامي التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي، حيث أدى سقوط النظام الليبي سنة 2011 إلى انتشار الأسلحة وتوسع نشاط الجماعات المسلحة. وقد أدركت الجزائر أن استمرار الفوضى في مالي قد يوفر بيئة مناسبة لتوسع التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، مما دفعها إلى دعم مقاربة وقائية تقوم على معالجة جذور الأزمة قبل تحولها إلى تهديد مباشر للأمن الإقليمي(International Crisis Group, 2016)

ثانيا: مراحل الوساطة

لقد سعت الجزائر منذ سنة 2012 عقب الانقلاب العسكري وخاصة بعد مطالبة الحركة الوطنية لتحرير ازواد بالانفصال والذي رفض من قبل الجزائر ودول الجوار موريتانيا، والنيجر في قمة نواكشوط في 09 افريل 2012، لقد عبرت الجزائر عن رفضها للتدخل الأجنبي الفرنسي وأيضا المقترح الذي قدمته منظمة الايكواس المؤيد للتدخل الأجنبي في قضية مالي، عبر عبد القادر مساهل عن موقف الجزائر الداعم للحوار والحل السياسي الداخلي دون تدخل خارجي. إضافة إلى ذلك عملت الجزائر على النأي بنفسها عن النزاع في مالي عبر وقف إمدادات السلاح
التي كانت تقدمها للجيش المالي بغية محاربة تنظيم القاعدة إلا أن ذلك لم يمنع من احتضانها لاتفاقيات أخرى جاءت كالآتي:

- اتفاقية الجزائر 22 ديسمبر 2012 دعت من خلالها إلى تعاون الأطراف الانفصالية مع الحكومة المركزية يكرس وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، كما تضمنت الاتفاقية خطة الجزائر لتنظيم انسحاب الميليشيات المسلحة بالشمال المالي وإنشاء صندوق لإعماره. إلا أن هجوم تنظيم القاعدة على بلدة كونا Konnaفي 10 يناير 2013 مهد للتدخل العسكري الفرنسي بحجة مكافحة الإرهاب. (رسولي، 2018، ص 193-194)

- **اتفاقية 22 جويلية2013**: تعتبر من أهم الاتفاقيات المبرمة بين طرفي النزاع عبر وضع خارطة طريق للحل السلمي، ووضع أجندة حوار بوساطة جزائرية تتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينافاسو وموريتانيا وتشاد، يتم ذلك وفق جولات للنقاش والحوار يأتي بعدها التوقيع النهائي على الاتفاق بالعاصمة

باماكو. وقد تمت خمس جولات رئيسية في إطار الحوار المالي الشامل إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في 01 مارس 2015. (رسولي، 2018، ص 194) التي مرت بخمس جولات:

الجولة الأولى: من 16 إلى 24 جويلية 2014 وضعت من خلالها أسس عملية بناء السلم عن طريق المفاوضات الأولية التينصت على تعزيز الثقة بين الأطراف المالية ووقف إطلاق النار والعمل على توحيد المواقف بين العناصر التارقية.

الجولة الثانية: من 10 إلى 27 سبتمبر 2014 تم الاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية والاتفاق على الوحدة الترابية لمالي وإدماج الطوارق في المؤسسات السياسية والإدارية الرسمية ومكافحة الإرهاب وتنمية الشمال المالي. وتمت هذه المرحلة بحضور ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار أجندة الحوار التي أقرتها اتفاقية 22 جويلية 2013 (بويبية، 2018، ص 446-447).

الجولة الثالثة: 19 أكتوبر 2014 استأنف المفاوضون الحوار من أجل النظر في وثيقة التفاوض التي قدمها فريق الوساطة الدولية، ودراسة عناصر اتفاق سلام التي تضمنتها الوثيقة كحل مبتكر مقارنة بما سبق التفاوض حوله من مسائل سياسية ومؤسساتية والدفاع ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية (رسولي، 2018، ص 196)

الجولة الرابعة: 23 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 2014 تم خلال هذه الجولة الموافقة على الوثيقة المقدمة من قبل فريق الوساطة الدولية واعتبارها قاعدة متينة من طرف الحكومة المالية والجماعات السياسية - العسكرية لشمال مالي ما ميز الجولة الرابعة أنها شهدت عدة جلسات للحوار والتشاور بين ممثل الحكومة المالية وممثلي الحركات الأزوادية، وكذا ممثل بعثة الأمم المتحدة بمالي المينوسما، تلتها اجتماعات تقييمية لتحضير الجولة الخامسة (فرحاتي وآخرون، 2017، ص 219)

الجولة الخامسة: من 07 إلى 19 فيفري 2015 في هذه الفترة تواصلت الاجتماعات الماراتونية بين المفاوضين المحليين والدوليين، شهدت بداية الاجتماع التقييمي لوزير الخارجية "رمطان لعمامرة" في 07 فيفري 2015، أعقبه في 11 من نفس الشهر اجتماع بين الحكومة المالية، وفريق الوساطة الدولية برئاسة "رمطان لعمامرة" والوزير الأول المالي "موديبوكاتيا". وفي يوم 16 فيفري 2015 انطلقت رسميا الجولة الخامسة التي اصطلح على تسميتها بجولة "جنان الميثاق"، وقد ضمت كل المفاوضين دون استثناء تم من خلالها التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق وقف إطلاق النار. (رسولي، 2018، ص 197) تلا ذلك التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في 01 مارس 2015، بعدها تبنى الاتحاد الإفريقي دعمه

الكامل للاتفاق مجددًا تأكيده على الوحدة الترابية وسيادة مالي، لينتهي المطاف يوم 14 ماي 2015 بتوقيع حركات الأزواد بالأحرف الأولى على اتفاق سلم والمصالحة ثم في اليوم الموالي 15 ماي 2015 وقعت رسميا على الاتفاق المذكور كل من الحكومة المالية والحركات السياسية سكرية بالجزائر العاصمة وسط ترحيب دولي على غرار فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (فرحاتي وآخرون، 2017، ص 119-120)

ثالثاً: مخرجات الوساطة الجزائرية في أزمة مالي

شكلت الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية إحدى أبرز محطات الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث لم يقتصر دور الجزائر على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، بل امتد إلى بناء إطار سياسي وأمني يهدف إلى معالجة جذور الأزمة وتحقيق الاستقرار في مالي. وقد جاءت هذه الوساطة في سياق إقليمي اتسم بتصاعد التهديدات الأمنية بعد سنة 2012، خاصة مع انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في شمال مالي، وهو ما جعل الجزائر تعتبر تسوية الأزمة المالية جزءاً من حماية أمنها القومي واستقرار محيطها الإقليمي.

تمثلت أولى مخرجات الوساطة الجزائرية في الانتقال بالأزمة المالية من منطق المواجهة المسلحة إلى مسار سياسي تفاوضي، حيث تمكنت الجزائر من جمع الحكومة المالية وممثلي الحركات المسلحة في شمال مالي ضمن مسار حوار أفضى إلى توقيع **اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015** .وقد ركز الاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها الحفاظ على وحدة الدولة المالية وسيادتها، ورفض أي توجهات انفصالية، إلى جانب اعتماد مقاربة تقوم على تعزيز اللامركزية ومنح صلاحيات أوسع للمناطق المحلية، خاصة مناطق الشمال التي شكلت بؤرة التوتر الأساسية في الأزمة (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015).

كما تضمن الاتفاق إجراءات سياسية وأمنية تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة المالية والحركات المسلحة الموقعة، من خلال إدماج بعض العناصر المسلحة في مؤسسات الدولة، وإطلاق برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى دعم مسار المصالحة الوطنية. وقد عكست هذه المخرجات طبيعة المقاربة الجزائرية التي ترى أن معالجة الأزمات الأمنية لا تكون عبر الوسائل العسكرية فقط، بل من خلال معالجة الأسباب السياسية والاجتماعية التي ساهمت في ظهور النزاع (بوقارة، 2019).

ومن بين المخرجات المهمة للوساطة الجزائرية أيضاً إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاق السلم، حيث تم تشكيل لجنة متابعة تضم مختلف الأطراف المالية، إضافة إلى ممثلين عن الجزائر والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وشركاء دوليين آخرين. وقد هدفت هذه الآلية إلى مراقبة تنفيذ بنود الاتفاق، وتقريب وجهات النظر عند ظهور خلافات بين الأطراف الموقعة، وضمان استمرار المسار السياسي بعد مرحلة التوقيع. وقد مثل هذا الأمر انتقالاً من مرحلة الوساطة إلى مرحلة إدارة ما بعد النزاع، وهي مرحلة تعد ضرورية لضمان استدامة السلام (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

كما ساهمت الوساطة الجزائرية في تعزيز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي في قضايا السلم والأمن في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل. فقد أظهرت الأزمة المالية قدرة الجزائر على توظيف أدواتها الدبلوماسية في إدارة النزاعات الإقليمية، اعتماداً على مبادئ عدم التدخل واحترام سيادة الدول والحوار السياسي. وقد عزز ذلك من صورة الجزائر كوسيط مقبول لدى الأطراف المالية، نظراً لخبرتها السابقة في مجال المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب (بن عيسى، 2020).

وعلى المستوى الأمني، ساهمت الوساطة الجزائرية في خلق إطار سياسي يسمح بتقليص مستوى التوتر بين الحكومة المالية وبعض الحركات المسلحة، إلا أنها لم تتمكن من إنهاء كافة مصادر عدم الاستقرار، خاصة مع استمرار نشاط الجماعات الإرهابية التي لم تكن طرفاً في اتفاق السلم، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، إضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وقد أدى استمرار هذه التنظيمات إلى تعقيد عملية تنفيذ الاتفاق، لأن التحدي الأمني في الساحل تجاوز حدود النزاع السياسي بين الحكومة المالية والحركات المسلحة ليشمل تهديدات إرهابية عابرة للحدود.

كما واجهت مخرجات الوساطة الجزائرية تحديات سياسية مرتبطة بضعف مؤسسات الدولة المالية والانقلابات العسكرية التي عرفتها مالي منذ سنة 2020، والتي أثرت على مسار تنفيذ الاتفاق وأعادت ترتيب الأولويات السياسية والأمنية في البلاد. لذلك يمكن القول إن الوساطة الجزائرية نجحت في إنتاج إطار سياسي للتسوية، لكنها واجهت صعوبات في تحويل هذا الإطار إلى استقرار دائم بسبب تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية في منطقة الساحل.

وعليه، يمكن اعتبار أن مخرجات الوساطة الجزائرية تمثلت أساساً في: التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، إنشاء آليات للمتابعة والتنفيذ، تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، وترسيخ دور الجزائر كفاعل دبلوماسي إقليمي. غير أن فعالية هذه المخرجات بقيت مرتبطة بمدى قدرة الدولة المالية والأطراف الإقليمية والدولية على توفير شروط الاستقرار والتنمية ومواجهة التهديدات الأمنية المستمرة.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي

بعد نجاح الوساطة الجزائرية في جمع الأطراف المالية حول طاولة الحوار والتوصل إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، انتقلت الجزائر إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتمثل في متابعة تنفيذ بنود الاتفاق وتحويل التفاهمات السياسية إلى إجراءات عملية تساهم في تحقيق الاستقرار. فلم يكن توقيع الاتفاق نهاية للأزمة، بل شكل بداية لمسار طويل يتطلب إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية، إضافة إلى معالجة الأسباب العميقة التي أدت إلى اندلاع النزاع في شمال مالي.

وقد اعتبرت الجزائر أن نجاح الاتفاق يرتبط بمدى التزام الأطراف المالية بتنفيذ بنوده، خاصة فيما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، تعزيز المصالحة الوطنية، تحقيق التنمية في المناطق الشمالية، وإعادة إدماج العناصر المسلحة ضمن إطار الدولة. لذلك واصلت الجزائر دورها من خلال المشاركة في آليات المتابعة، وتشجيع الحوار بين الفرقاء الماليين، والدفع نحو احترام الالتزامات المتفق عليها.

غير أن عملية التنفيذ واجهت العديد من العراقيل المرتبطة بتعقيد البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي، خاصة استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، ضعف مؤسسات الدولة المالية، الانقسامات السياسية الداخلية، والانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي منذ سنة 2020. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة طبيعة اتفاق السلم والمصالحة، ثم تحليل آليات متابعته وتنفيذه، وأخيراً إبراز أهم العراقيل التي حدت من فعالية تطبيقه.

أولاً: اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي

يُعد اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر من أهم مخرجات الجهود الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث مثل محاولة لإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة المالية التي تفجرت بشكل واضح سنة 2012 بعد تمرد الحركات المسلحة في شمال مالي، وسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة من البلاد. وقد اعتبرت الجزائر أن استمرار الأزمة المالية يشكل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، خاصة بالنظر إلى الحدود المشتركة بين البلدين وانتشار التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة.

جاء الاتفاق بعد مسار طويل من المفاوضات قادته الجزائر باعتبارها الدولة الراعية للوساطة، حيث اعتمدت على مقاربة تقوم على الحوار السياسي والمصالحة الوطنية بدل الاعتماد على الحل العسكري فقط. وقد انطلقت المفاوضات الرسمية سنة 2014 بين الحكومة المالية والحركات المسلحة المنضوية

ضمن تنسيقية حركات أزواد، بمشاركة عدد من الأطراف الإقليمية والدولية، وانتهت بالتوقيع النهائي على الاتفاق في العاصمة المالية باماكو سنة 2015 بعد توقيعه من طرف الحكومة المالية وبعض الحركات المسلحة (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015).

وقد جاء الاتفاق في سياق محاولة معالجة الأسباب العميقة للأزمة المالية، حيث لم ينظر إليها باعتبارها أزمة أمنية فقط، بل باعتبارها نتيجة تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية، خاصة ما تعلق بمشاكل التهميش وضعف التنمية في المناطق الشمالية. لذلك ركز الاتفاق على بناء علاقة جديدة بين الدولة المالية والمناطق الشمالية من خلال تعزيز اللامركزية ومنح صلاحيات أكبر للسلطات المحلية، مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها.

ومن أهم المبادئ التي قام عليها الاتفاق:

1-الحفاظ على وحدة الدولة المالية وسيادتها

أكد اتفاق الجزائر على أن أي حل للأزمة يجب أن يتم داخل إطار الدولة المالية الموحدة، حيث رفضت الجزائر أي مشاريع انفصالية تهدد وحدة مالي. وقد اعتبرت أن تقسيم الدولة سيؤدي إلى زيادة هشاشة المنطقة ويفتح المجال أمام توسع الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في الساحل (بوقارة، 2019).

2-تعزيز اللامركزية والحكم المحلي

ركز الاتفاق على إصلاح العلاقة بين الدولة المركزية والمناطق الشمالية من خلال توسيع صلاحيات الجماعات المحلية. وقد اعتُبر هذا البند محاولة لمعالجة أحد أهم أسباب النزاع، والمتمثل في شعور بعض سكان شمال مالي بالتهميش السياسي والاقتصادي.

فقد نص الاتفاق على منح المناطق دوراً أكبر في إدارة شؤونها، مع تعزيز مشاركتها في المؤسسات الوطنية، بهدف تحقيق اندماج سياسي أفضل بين مختلف مكونات المجتمع المالي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

3-إصلاح القطاع الأمني وإعادة الإدماج امثلة

تضمن الاتفاق جانباً أمنياً مهماً تمثل في إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإطلاق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج .(DDR) وكان الهدف من هذه الإجراءات إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة الخارجة عن مؤسسات الدولة، وإعادة دمج العناصر الراغبة في المشاركة ضمن إطار الدولة.

وقد اعتبرت الجزائر أن إصلاح القطاع الأمني يمثل شرطاً أساسياً لاستعادة الدولة المالية قدرتها على فرض سلطتها على كامل أراضيها، خاصة في المناطق الشمالية التي عرفت فراغاً أمنياً كبيراً منذ سنة 2012 (الأمم المتحدة، 2015).

4-دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال مالي

أدركت الوساطة الجزائرية أن استمرار الأزمة مرتبط أيضاً بعوامل تنموية، لذلك ركز الاتفاق على ضرورة إطلاق مشاريع تنموية في المناطق المتضررة من النزاع. وقد شملت هذه الرؤية دعم البنية التحتية، تحسين الخدمات الأساسية، وتشجيع التنمية المحلية.

ويعكس هذا الجانب تصوراً جزائرياً يقوم على أن الأمن لا يتحقق بالوسائل العسكرية فقط، بل يحتاج إلى معالجة الظروف التي تسمح بظهور الأزمات، وهو ما ينسجم مع مفهوم الحوكمة الأمنية والمقاربة الوقائية.

ورغم أهمية الاتفاق باعتباره إطاراً سياسياً لإنهاء النزاع، إلا أن تطبيقه واجه لاحقاً عدة صعوبات بسبب استمرار نشاط الجماعات الإرهابية التي لم تكن طرفاً في المفاوضات، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة المالية والتغيرات السياسية التي عرفتها مالي بعد الانقلابات العسكرية منذ سنة 2020.

وعليه، يمكن القول إن اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي يمثل نموذجاً للدبلوماسية الوقائية الجزائرية، حيث نجحت الجزائر في نقل الأزمة من منطق المواجهة المسلحة إلى مسار سياسي تفاوضي، إلا أن تحويل الاتفاق إلى استقرار دائم ظل مرتبطاً بقدرة الفاعلين الماليين والإقليميين على تنفيذ بنوده ومعالجة التحديات الأمنية والتنموية.

ثانياً: آليات المتابعة والتنفيذ لاتفاق السلم والمصالحة في مالي مع امثلة

بعد توقيع **اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015**، انتقلت العملية السياسية من مرحلة التفاوض إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتمثل في ضمان تنفيذ بنود الاتفاق وتحويل التفاهمات السياسية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع. وقد أدركت الجزائر أن نجاح الاتفاق لا يرتبط فقط بالتوصل إليه، وإنما بوجود آليات مؤسساتية تضمن متابعة التنفيذ، وتسوية الخلافات بين الأطراف، ودعم مسار المصالحة وإعادة بناء الدولة المالية.

وقد اعتمد تنفيذ الاتفاق على مجموعة من الآليات السياسية والأمنية والتنموية، شاركت فيها الأطراف المالية إلى جانب الفاعلين الإقليميين والدوليين، مع استمرار الدور الجزائري باعتباره دوراً محورياً بحكم قيادتها لمسار الوساطة. وقد هدفت هذه الآليات إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تثبيت السلام، إعادة بناء مؤسسات الدولة، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة في شمال مالي.

1-لجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة

تُعد **لجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة في مالي** أهم آلية أنشئت لضمان تنفيذ الاتفاق، حيث شكلت الإطار المؤسساتي المسؤول عن مراقبة مدى التزام الأطراف ببنوده. وقد ضمت اللجنة ممثلين عن الحكومة المالية، والحركات المسلحة الموقعة، إضافة إلى الجزائر بصفتها رئيسة الوساطة، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وعدد من الشركاء الدوليين (الأمم المتحدة، 2015).

تمثلت مهام اللجنة في متابعة تنفيذ مختلف بنود الاتفاق، خاصة ما تعلق بالإصلاحات السياسية والأمنية، ومراقبة تقدم عملية المصالحة، إضافة إلى معالجة الخلافات التي قد تظهر بين الأطراف الموقعة. وقد ساهم وجود هذه اللجنة في الحفاظ على استمرار الحوار بين الفاعلين الماليين، ومنع انهيار المسار السياسي بعد توقيع الاتفاق.

كما شكلت اللجنة وسيلة للحفاظ على الدور الجزائري في الملف المالي، حيث واصلت الجزائر من خلالها ممارسة دور الوسيط والميسر للحوار، خاصة عند ظهور خلافات مرتبطة بتفسير بعض بنود الاتفاق أو طريقة تنفيذها. ويعكس ذلك طبيعة المقاربة الجزائرية التي لا تنظر إلى الوساطة باعتبارها مرحلة تنتهي بالتوقيع، وإنما مساراً مستمراً يتطلب المتابعة والمرافقة.

2-آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج(DDR)

شكل ملف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحد أهم المحاور الأمنية في تنفيذ اتفاق السلم، باعتباره يهدف إلى إنهاء ظاهرة انتشار الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة. وقد نص الاتفاق على ضرورة إدماج العناصر المسلحة الراغبة في التخلي عن العمل المسلح ضمن مؤسسات الدولة، خاصة القوات الأمنية والعسكرية، أو مساعدتها على العودة إلى الحياة المدنية.

وتقوم هذه الآلية على ثلاث مراحل أساسية:

أولاً: نزع السلاح

ويهدف إلى جمع الأسلحة المنتشرة بين الجماعات المسلحة والحد من انتشارها خارج المؤسسات الرسمية.

ثانياً: التسريح

ويتمثل في إنهاء الطابع العسكري للمقاتلين المسلحين وإعدادهم للانتقال إلى مرحلة جديدة.

ثالثاً: إعادة الإدماج

ويهدف إلى إدماج الأفراد السابقين في المجتمع أو مؤسسات الدولة وفق برامج سياسية وأمنية واقتصادية.

وقد اعتبرت الجزائر أن نجاح هذه العملية ضروري لاستعادة الدولة المالية لاحتكار استخدام القوة، إلا أن تنفيذها واجه صعوبات بسبب استمرار التهديدات الإرهابية، وعدم ثقة بعض الأطراف، وتعقيدات الوضع الأمني في شمال مالي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

3-آليات الإصلاح السياسي والمؤسساتي

ركز اتفاق الجزائر أيضاً على إصلاح بنية الدولة المالية باعتبار أن الأزمة لم تكن أمنية فقط، بل ارتبطت بضعف المؤسسات وغياب التنمية السياسية في بعض المناطق. لذلك تضمنت آليات التنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز اللامركزية، وإشراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم.

وشملت هذه الإصلاحات:

- ✓ تعزيز دور السلطات المحلية .
- ✓ توسيع مشاركة المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية .
- ✓ دعم المصالحة الوطنية .
- ✓ إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع .

وقد اعتُبرت اللامركزية إحدى الوسائل الأساسية لمعالجة المطالب السياسية التي كانت وراء التمردات السابقة في شمال مالي، حيث سعت إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على وحدة الدولة ومنح المناطق هامشاً أكبر من المشاركة في إدارة شؤونها.

4-دور الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين في دعم التنفيذ

ساهمت الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق السلم من خلال بعثتها المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، حيث عملت على دعم الحوار السياسي، ومساندة آليات تنفيذ الاتفاق، والمساهمة في مراقبة الوضع الأمني.

كما شارك الاتحاد الإفريقي وشركاء دوليون آخرون في دعم المسار السياسي، من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية. وقد ساعد هذا الدعم على إعطاء الاتفاق بعداً دولياً، لكنه في الوقت نفسه جعل عملية التنفيذ مرتبطة بالتوازنات الدولية والتحولات التي شهدتها منطقة الساحل (International Crisis Group, 2020).

ثالثاً: العراقيل التي واجهت تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي

رغم الأهمية الكبيرة التي حظي بها **اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015** باعتباره الإطار السياسي الأبرز لتسوية الأزمة المالية، فإن مسار تنفيذه واجه العديد من العراقيل والتحديات التي حدّت من فعاليته وأثرت على قدرته في تحقيق الاستقرار المنشود. فالاتفاق جاء في بيئة أمنية وسياسية معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وإقليمية ودولية، الأمر الذي جعل الانتقال من مرحلة التوقيع إلى مرحلة التطبيق الفعلي عملية شديدة الصعوبة. وقد انعكست هذه العراقيل على مختلف الجوانب السياسية والأمنية والتنموية التي نص عليها الاتفاق، مما أدى إلى بطء التنفيذ واستمرار حالة عدم الاستقرار في العديد من مناطق البلاد.

من أبرز العراقيل التي واجهت تنفيذ الاتفاق استمرار التهديد الإرهابي في شمال ووسط مالي، حيث تواصل نشاط الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، رغم الجهود الأمنية المبذولة من قبل السلطات المالية والشركاء الدوليين. فالاتفاق كان موجهاً أساساً إلى الحكومة المالية والحركات المسلحة الموقعة عليه، بينما بقيت التنظيمات الإرهابية خارج العملية السياسية، وهو ما جعلها تستمر في تنفيذ هجمات استهدفت القوات المالية والقوات الدولية والمدنيين. وقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع الأمني في العديد من المناطق، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية وإعادة الإعمار التي نص عليها الاتفاق. كما ساهمت الهجمات الإرهابية في تقويض الثقة بين الأطراف الموقعة، خاصة مع عجز الدولة المالية عن بسط سيطرتها الكاملة على المناطق الشمالية والوسطى (عبد السلام، 2021).

إلى جانب التهديد الإرهابي، شكّل ضعف مؤسسات الدولة المالية أحد أهم التحديات التي واجهت تنفيذ الاتفاق. فقد أظهرت الأزمة المالية هشاشة المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية، وعدم قدرتها على

ممارسة وظائفها بشكل فعال في مختلف أنحاء البلاد. وقد انعكس هذا الضعف على وتيرة تنفيذ الإصلاحات التي تضمنها الاتفاق، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز اللامركزية وإعادة هيكلة الإدارة المحلية وإعادة انتشار مؤسسات الدولة في المناطق التي كانت خارج سيطرتها. كما واجهت الحكومة المالية صعوبات في توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية والإصلاحات المؤسسية، الأمر الذي أدى إلى تأخر العديد من الالتزامات المتفق عليها (بوقارة، 2019).

كما ساهم غياب الثقة المتبادلة بين الحكومة المالية وبعض الحركات المسلحة في إبطاء تنفيذ الاتفاق. فعلى الرغم من التوقيع الرسمي على الاتفاق، ظلت الشكوك قائمة بين مختلف الأطراف بشأن مدى التزام كل طرف بتعهداته. وقد ظهرت هذه الإشكالية بشكل خاص في ملفات حساسة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث تخوفت بعض الحركات المسلحة من التخلي عن أسلحتها قبل الحصول على ضمانات سياسية وأمنية كافية، في حين اعتبرت الحكومة أن بطء تنفيذ هذه الإجراءات يهدد استعادة سلطة الدولة وهيبتها. وأدى هذا الوضع إلى حالة من الجمود في بعض مراحل التنفيذ، خاصة في المناطق التي تشهد وجوداً قوياً للجماعات المسلحة (الأمم المتحدة، 2020).

ومن بين العوامل التي أثرت بشكل مباشر على مسار تنفيذ الاتفاق أيضاً التحولات السياسية التي عرفتها مالي منذ سنة 2020، حيث شهدت البلاد انقلابين عسكريين متتاليين أديا إلى تغير المشهد السياسي وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية. فقد أسهمت هذه التطورات في إضعاف المؤسسات المدنية وتأجيل بعض الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاق، كما أثارت مخاوف لدى الأطراف الموقعة بشأن مستقبل العملية السياسية. وقد انعكست هذه التغيرات على عمل آليات المتابعة والتنفيذ، وأدت إلى تراجع زخم عملية السلام مقارنة بالسنوات الأولى التي أعقبت توقيع الاتفاق (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

كما واجه تنفيذ الاتفاق تحديات مرتبطة بالتدخلات الخارجية وتعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة المالية. فمنذ اندلاع الأزمة أصبحت مالي ساحة لتدخل العديد من القوى الدولية والمنظمات الإقليمية، لكل منها رؤيته وأولوياته الخاصة. ورغم أن هذه التدخلات هدفت في جانب منها إلى دعم الاستقرار ومكافحة الإرهاب، إلا أنها ساهمت أحياناً في تعقيد المشهد الأمني والسياسي، خاصة مع اختلاف المقاربات بين الفاعلين الدوليين بشأن كيفية إدارة الأزمة. وقد أدى ذلك إلى ظهور تباينات في المواقف تجاه بعض بنود الاتفاق وآليات تنفيذه، الأمر الذي أثر على انسجام الجهود الدولية والإقليمية الداعمة لعملية السلام (بن عيسى، 2020).

كما مثّلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة عائقاً إضافياً أمام تنفيذ الاتفاق، حيث تعاني مناطق واسعة من شمال مالي من الفقر وضعف البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية. وقد أدى بطء تنفيذ المشاريع التنموية إلى استمرار مشاعر التهميش لدى بعض الفئات المحلية، وهو ما استغلته الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في توسيع نفوذها واستقطاب عناصر جديدة. كما أن محدودية الموارد المالية للدولة المالية وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق بسبب الظروف الأمنية ساهمتا في تأخير تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي كانت تمثل أحد المرتكزات الأساسية للاتفاق (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

إضافة إلى ذلك، واجهت آليات المتابعة والتنفيذ صعوبات مرتبطة بتعقيد الأزمة نفسها وتعدد الأطراف المنخرطة فيها. فالأزمة المالية ليست مجرد نزاع بين الحكومة والحركات المسلحة، بل هي أزمة متعددة الأبعاد تشمل عوامل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وإثنية. ولذلك فإن معالجة هذه التحديات تتطلب وقتاً وإمكانات كبيرة وتوافقاً مستمراً بين مختلف الفاعلين، وهو أمر لم يكن متاحاً دائماً في ظل استمرار التوترات والانقسامات الداخلية.

وعليه، يمكن القول إن العراقيل التي واجهت تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي لم تكن ناتجة عن عامل واحد، بل عن تفاعل مجموعة من العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية والإقليمية. ورغم أن الاتفاق وفر إطاراً مهماً للحوار والتسوية السياسية، فإن استمرار الإرهاب، وضعف مؤسسات الدولة، والانقلابات العسكرية، والتدخلات الخارجية، والصعوبات التنموية، كلها عوامل حدّت من فعاليته وأثرت على تحقيق أهدافه. ومع ذلك، ظل الاتفاق يمثل المرجعية الأساسية لأي جهود ترمي إلى إعادة بناء السلام والاستقرار في مالي، وهو ما يفسر استمرار تمسك الجزائر والمجتمع الدولي به باعتباره الإطار الأنسب لمعالجة الأزمة المالية.

المطلب الثالث: تقييم فعالية الوساطة الجزائرية

تُعد الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية من أبرز تجارب الدبلوماسية الوقائية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث سعت الجزائر من خلالها إلى الانتقال بالأزمة من منطق المواجهة المسلحة إلى مسار سياسي يقوم على الحوار والتفاوض. وقد اكتسب هذا الدور أهمية خاصة بالنظر إلى موقع مالي الجغرافي وقربها من الحدود الجزائرية، إضافة إلى ارتباط استقرارها مباشرة بالأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد تمكنت الجزائر من قيادة مسار تفاوضي أفضى إلى توقيع **اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015**، غير أن تقييم فعالية هذه الوساطة لا يرتبط فقط بالتوصل إلى الاتفاق، وإنما بمدى قدرتها على تحقيق نتائج مستدامة على أرض الواقع. لذلك فإن دراسة فعالية الوساطة الجزائرية تتطلب تحليل جوانب القوة التي ساهمت في نجاحها، ثم تحديد حدودها والعراقيل التي واجهتها، وصولاً إلى تقييم النتائج التي حققتها في إدارة الأزمة المالية.

أولاً: نقاط القوة في الوساطة الجزائرية

تميزت الوساطة الجزائرية في أزمة مالي بمجموعة من نقاط القوة التي ساعدتها على تحقيق تقدم مهم في مسار التسوية السياسية، وجعلت الجزائر طرفاً إقليمياً مؤثراً في إدارة أزمات الساحل الإفريقي. وتعود هذه القوة إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بمكانة الجزائر الإقليمية، وخبرتها الدبلوماسية، وطبيعة المقاربة التي اعتمدتها في التعامل مع الأزمة.

تتمثل أولى نقاط قوة الوساطة الجزائرية في **القبول الإقليمي والدولي بدور الجزائر كوسيط**، حيث امتلكت الجزائر مقومات جعلتها طرفاً مقبولاً لدى مختلف الأطراف المالية. فقد ساهم موقعها الجغرافي، وعلاقاتها التاريخية مع مالي، وخبرتها في التعامل مع قضايا الأمن والسلم في إفريقيا في منحها قدرة على التواصل مع مختلف الفاعلين. كما أن تبنيها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جعلها أكثر قدرة على ممارسة دور الوسيط مقارنة بجهات أخرى قد تُنظر إليها باعتبارها ذات أجندات خارجية (بوقارة، 2019).

كما شكل **اعتماد الحوار السياسي كخيار أساسي** نقطة قوة رئيسية في المقاربة الجزائرية. فقد رفضت الجزائر اختزال الأزمة المالية في بعدها العسكري والأمني فقط، واعتبرت أن استمرار النزاع مرتبط أيضاً بعوامل سياسية واجتماعية وتنموية. لذلك ركزت وساطتها على جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي يحافظ على وحدة الدولة المالية ويستجيب لبعض المطالب المحلية في إطار الدولة. وقد ساهم هذا التوجه في الوصول إلى اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، وهو ما اعتُبر نجاحاً مهماً للدبلوماسية الجزائرية (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015).

ومن نقاط القوة كذلك خبرة الجزائر في مجال إدارة الأزمات والمصالحة الوطنية، حيث استفادت من تجربتها في مواجهة الأزمة الأمنية خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي عززت قناعتها بأن الحلول السياسية والمصالحة يمكن أن تكون أكثر فعالية من المواجهة العسكرية وحدها. وقد انعكست هذه الخبرة

على تعاملها مع الملف المالي، من خلال التركيز على المصالحة والحوار وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

كما تميزت الوساطة الجزائرية بقدرتها على **الجمع بين البعد الأمني والبعد السياسي**، إذ لم تتعامل مع الأزمة المالية باعتبارها مجرد تمرد مسلح، بل ربطتها بظواهر أوسع مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وضعف التنمية. ولذلك دعمت الجزائر مساراً يقوم على إصلاح المؤسسات المالية، وتعزيز قدرة الدولة على بسط سيادتها، مع دعم التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي تنشط في الساحل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

ومن الجوانب الإيجابية أيضاً أن الوساطة الجزائرية ساهمت في **الحفاظ على وحدة الدولة المالية ومنع سيناريو التقسيم** .فقد كان أحد أهداف الجزائر الأساسية هو منع تحول الأزمة إلى مشروع انفصال دائم في شمال مالي، باعتبار أن تفكك الدولة سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في الساحل. لذلك ركز اتفاق الجزائر على مبدأ السيادة والوحدة الترابية، مع تقديم حلول سياسية مثل اللامركزية والمشاركة المحلية.

إضافة إلى ذلك، فإن الوساطة الجزائرية امتلكت قوة مرتبطة بـ **الاستمرارية والمتابعة**، فلم تتوقف عند مرحلة توقيع الاتفاق، بل واصلت دعم آليات التنفيذ والمتابعة من خلال لجنة متابعة الاتفاق، وتشجيع الأطراف المالية على الالتزام بمخرجاته. ويعكس ذلك طبيعة المقاربة الوقائية الجزائرية التي ترى أن منع عودة الأزمة يتطلب متابعة مستمرة وليس فقط التوصل إلى اتفاق سياسي.

وعليه، يمكن القول إن نقاط قوة الوساطة الجزائرية تمثلت في قدرتها على بناء مسار سياسي مقبول، واعتمادها على الحوار، وامتلاكها شرعية إقليمية، إضافة إلى الجمع بين المقاربة الأمنية والدبلوماسية. وقد سمحت هذه العوامل للجزائر بتحقيق اختراق سياسي مهم في الأزمة المالية، رغم أن هذه النجاحات بقيت مرتبطة بمدى قدرة الأطراف المالية على تنفيذ الاتفاق في بيئة أمنية شديدة التعقيد.

ثانيا: نقاط الضعف

رغم أهمية الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية ودورها في الوصول إلى اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، إلا أن فعالية هذه الوساطة واجهت مجموعة من القيود التي ظهرت بشكل أوضح مع التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2020. فقد أثبتت التطورات اللاحقة أن نجاح الوساطة في التوصل إلى اتفاق سياسي لا يعني بالضرورة قدرتها على ضمان استمراره، خاصة في

ظل هشاشة مؤسسات الدولة، وتنامي التهديدات الإرهابية، وعودة المؤسسة العسكرية إلى لعب دور سياسي مباشر من خلال الانقلابات.

تتمثل إحدى أبرز نقاط ضعف الوساطة الجزائرية في عدم قدرتها على منع تدهور الوضع السياسي الداخلي في مالي بعد توقيع اتفاق السلم، حيث شهدت البلاد انقلابين عسكريين خلال سنتي 2020 و2021. فقد وقع الانقلاب الأول في أغسطس/أوت 2020 عندما أطاح عسكريون بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية التي اتهمت السلطة بالفشل في إدارة الوضع السياسي والأمني والاقتصادي. ثم جاء الانقلاب الثاني في مايو/ماي 2021 عندما قام العقيد عاصيمي غويتا بإزاحة القيادة الانتقالية، مما أدى إلى تعميق الأزمة السياسية وإعادة ترتيب أولويات الدولة بعيداً عن تنفيذ اتفاق السلم بشكل كامل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

وقد كشفت هذه الانقلابات عن أحد أهم حدود الوساطة الجزائرية، والمتمثل في أن الاتفاق ركز بدرجة كبيرة على العلاقة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في الشمال، لكنه لم يعالج بشكل كافٍ مشكلة ضعف مؤسسات الدولة وأزمة الحكم التي كانت من العوامل الأساسية لعدم الاستقرار. فالأزمة المالية لم تكن فقط أزمة تمرد مسلح، وإنما كانت أيضاً أزمة ثقة بين المجتمع والدولة، وضعفاً في الأداء السياسي والمؤسساتي، وهو ما سمح بتكرار التدخل العسكري في الحياة السياسية.

كما أثرت الانقلابات في مالي على آليات تنفيذ اتفاق الجزائر، حيث أدت إلى بطء تطبيق العديد من البنود المتعلقة بالإصلاح السياسي، واللامركزية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية. فكل تغيير سياسي كبير كان يؤدي إلى إعادة التفاوض حول الأولويات، مما جعل مسار تنفيذ الاتفاق بطيئاً وغير مستقر. وقد انعكس ذلك على قدرة الجزائر كوسيط، لأن نجاح الوساطة يعتمد على وجود شريك سياسي مستقر وقادر على الالتزام بالتعهدات.(International Crisis Group, 2020)

وامتدت هذه التحولات إلى بقية منطقة الساحل، حيث شهدت بوركينا فاسو والنيجر انقلابات عسكرية جديدة، مما عزز من تعقيد البيئة الأمنية التي تعمل فيها المقاربة الجزائرية. ففي بوركينا فاسو وقع انقلاب عسكري سنة 2022 أدى إلى الإطاحة بالرئيس روك مارك كريستيان كابوري، بعد تصاعد الانتقادات بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار الجماعات الإرهابية، خاصة في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد. ثم شهدت البلاد انقلاباً آخر في سبتمبر/أيلول 2022 أطاح بالسلطة الانتقالية بقيادة بول هنري سانداوغو داميبا، ليصل النقيب إبراهيم تراوري إلى السلطة.

أما في النيجر، فقد وقع انقلاب يوليو/تموز 2023 عندما أطاح الحرس الرئاسي بالرئيس محمد بازوم، وهو ما شكل تحولاً مهماً في البيئة السياسية والأمنية للساحل، باعتبار النيجر كانت تعد شريكاً رئيسياً للدول الغربية في مكافحة الإرهاب. وقد أدى هذا الانقلاب إلى توتر العلاقات الإقليمية والدولية، وخلق أزمة جديدة أثرت على التعاون الأمني في المنطقة.

تكشف هذه الانقلابات عن نقطة ضعف أساسية في المقاربة الوقائية، وهي أن الأمن في الساحل لا يرتبط فقط بالوساطة بين الأطراف المسلحة، بل يرتبط أيضاً بطبيعة أنظمة الحكم وقدرة الدولة على تحقيق الشرعية والاستقرار السياسي .فالانقلابات جاءت نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب الداخلية، من بينها ضعف التنمية، انتشار الفساد، تراجع الثقة في المؤسسات، عجز الحكومات عن مواجهة الجماعات المسلحة، إضافة إلى شعور قطاعات واسعة من السكان بفشل النخب السياسية في إدارة الدولة.

كما أن استمرار الانقلابات أضعف البيئة التي يفترض أن يعمل فيها اتفاق السلم والمصالحة، لأن تغير السلطات السياسية أدى إلى تغير المواقف من الاتفاق، وأحياناً إلى تراجع الالتزام به. وقد برز ذلك في مالي، حيث أصبحت السلطات العسكرية أكثر تركيزاً على استعادة السيطرة الأمنية ومواجهة التهديدات المسلحة، في حين تراجع الاهتمام ببعض الجوانب السياسية والتنموية التي نص عليها الاتفاق.

ومن نقاط الضعف الأخرى المرتبطة بهذه التحولات تصاعد النفوذ الخارجي والتنافس الدولي في منطقة الساحل .فقد أدى تراجع الوجود العسكري الفرنسي، وظهور تعاون أمني جديد بين بعض دول الساحل وفاعلين دوليين آخرين، إلى تغيير طبيعة البيئة الأمنية. كما أدى انسحاب بعض القوات الدولية أو إعادة ترتيب وجودها إلى زيادة صعوبة مواجهة الجماعات الإرهابية التي استفادت من الفراغ الأمني.

إضافة إلى ذلك، فإن الوساطة الجزائرية واجهت تحدياً يتمثل في أن الجماعات الإرهابية الفاعلة في الساحل لم تكن جزءاً من العملية السياسية، وبالتالي بقي أحد أهم مصادر التهديد خارج إطار الاتفاق. فقد استمرت جماعات مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في استغلال ضعف الدولة والانقسامات السياسية لتوسيع نشاطها، وهو ما قلل من تأثير الاتفاق في تحقيق استقرار أمني شامل.

وعليه، فإن الانقلابات التي شهدتها مالي وبوركينا فاسو والنيجر منذ سنة 2020 أبرزت حدود الوساطة الجزائرية، ليس بسبب فشلها في إنتاج تسوية سياسية، وإنما بسبب أن الأزمة في الساحل أصبحت متعددة الأبعاد، تجمع بين أزمة حكم، وضعف مؤسسات الدولة، والإرهاب، والتنافس الدولي. لذلك فإن نجاح أي

مقاربة وقائية في المنطقة يتطلب تجاوز الوساطة السياسية نحو بناء مؤسسات قوية وتحقيق التنمية وتعزيز الشرعية السياسية.

أصبحت التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة ذات طبيعة عابرة للحدود، حيث لم تعد الأزمات الداخلية للدول منفصلة عن محيطها الإقليمي، بل أصبحت مرتبطة بشبكات الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والبشر. وقد أدى ضعف قدرة بعض دول الساحل على مراقبة حدودها الشاسعة وانتشار الجماعات المسلحة إلى ضرورة تطوير أشكال جديدة من التعاون الأمني بين دول المنطقة باعتباره آلية وقائية تهدف إلى منع انتشار التهديدات قبل تحولها إلى أزمات إقليمية واسعة.

المبحث الثالث: التعاون الأمني الإقليمي كآلية وقائية

وفي هذا السياق، اعتمدت الجزائر على التعاون الأمني الإقليمي كجزء من مقاربتها الوقائية في إدارة الأزمات، انطلاقاً من قناعة مفادها أن حماية الأمن الوطني لا يمكن فصلها عن استقرار دول الجوار، خاصة مالي والنيجر وليبيا. لذلك عملت على تعزيز التنسيق الأمني وتبادل المعلومات ودعم آليات التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة، مع التأكيد على احترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.

وقد ارتبط التعاون الأمني الجزائري في منطقة الساحل بعدة مستويات، منها التعاون الثنائي مع مالي في المجالات العسكرية والاستخباراتية والتنموية، إضافة إلى دعم الأطر الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومبادرات دول الساحل. ويهدف هذا التعاون إلى الحد من نشاط الجماعات الإرهابية، مراقبة الحدود، وتجفيف مصادر تمويل الجريمة المنظمة، باعتبارها عوامل أساسية في منع تفاقم الأزمات.

كما فرضت التحولات التي عرفتها منطقة الساحل منذ سنة 2020، خاصة الانقلابات السياسية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، إعادة تقييم طبيعة التعاون الأمني الإقليمي، حيث أصبح تحقيق الاستقرار يتطلب تنسيقاً أكبر بين الدول، يجمع بين المقاربة الأمنية ومعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمات.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

وعليه، يتناول هذا المبحث دور التعاون الأمني الإقليمي كآلية وقائية من خلال دراسة التعاون الأمني الثنائي بين الجزائر ومالي، ثم دور الآليات الإقليمية والدولية في دعم الاستقرار، وأخيراً تحليل مساهمة الجزائر في تعزيز الأمن الجماعي بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التعاون الأمني الثنائي بين الجزائر ومالي

أولاً: التعاون العسكري بين الجزائر ومالي

يُعد التعاون العسكري بين الجزائر ومالي أحد أهم ركائز التعاون الأمني الثنائي بين البلدين، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2012، والتي جعلت من الحدود الجزائرية المالية مجالاً حساساً بسبب تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، وانتشار شبكات الجريمة المنظمة، وتزايد عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر. وقد فرضت هذه التحديات ضرورة تعزيز التنسيق العسكري بين البلدين باعتبار أن استقرار مالي يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي الجزائري، نظراً للحدود المشتركة والامتدادات الأمنية العابرة للحدود.

ينطلق التعاون العسكري الجزائري المالي من تصور أمني يقوم على أن التهديدات الجديدة في منطقة الساحل لا يمكن مواجهتها من خلال الإجراءات الوطنية المنفردة، بل تتطلب تعاوناً إقليمياً يعتمد على تبادل الخبرات والتنسيق العملياتي بين الدول المتجاورة. وقد تبنت الجزائر هذا التصور ضمن عقيدتها الأمنية القائمة على مبدأ حماية الأمن القومي عبر الوقاية من الأزمات قبل انتقالها إلى أراضيها، مع احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (بوقارة، 2019).

وقد اكتسب التعاون العسكري بين الجزائر ومالي أهمية خاصة بعد أزمة 2012، عندما سيطرت الحركات المسلحة والجماعات الإرهابية على مناطق واسعة من شمال مالي، مما أدى إلى انهيار جزء من السيطرة الأمنية للدولة المالية. وقد اعتبرت الجزائر أن هذا الوضع يمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، لأن تحول شمال مالي إلى منطقة غير مستقرة قد يسمح بانتقال الجماعات المسلحة نحو دول الجوار، لذلك دعمت تعزيز قدرات الدولة المالية في المجال الأمني والعسكري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

تمثلت إحدى أهم مجالات التعاون العسكري في تأمين الحدود المشتركة، حيث تواجه الجزائر ومالي تحديات مرتبطة بطبيعة الحدود الصحراوية الممتدة وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. وقد أدى ذلك إلى

تعزيز التنسيق بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في البلدين، من خلال تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، إضافة إلى تعزيز المراقبة الميدانية للمناطق الحدودية.

وقد ركزت الجزائر على تطوير مقاربة أمنية تقوم على منع انتقال التهديدات بدل الاكتفاء بالرد عليها بعد وقوعها، وهو ما ينسجم مع مفهوم الحوكمة الأمنية الذي يقوم على إشراك عدة فاعلين في إدارة المخاطر الأمنية. لذلك لم يقتصر التعاون العسكري على الجانب العملياتي فقط، بل شمل أيضاً بناء القدرات والتدريب وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب (وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، 2022).

كما ظهر التعاون العسكري بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة، خاصة بعد توسع نشاط تنظيمات مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم ظهور جماعات جديدة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وقد شكلت هذه التنظيمات تحدياً مشتركاً للجزائر ومالي، لأنها تعتمد على التحرك عبر الحدود واستغلال ضعف السيطرة الأمنية في المناطق الصحراوية.

وفي هذا الإطار، دعمت الجزائر فكرة تعزيز قدرات القوات المالية من خلال تبادل الخبرات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، خاصة بالنظر إلى تجربتها الطويلة خلال الأزمة الأمنية في التسعينيات. وقد جعلت هذه التجربة الجزائر تمتلك خبرة في التعامل مع التنظيمات المسلحة، وهو ما منحها دوراً مهماً في مساعدة دول الساحل على تطوير قدراتها الأمنية (بن عيسى، 2020).

كما ارتبط التعاون العسكري بمسار تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، حيث اعتبرت الجزائر أن نجاح الاتفاق السياسي يحتاج إلى بيئة أمنية مستقرة. لذلك دعمت إصلاح القطاع الأمني المالي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز قدرة الجيش المالي على الانتشار في المناطق الشمالية. وقد نص الاتفاق على إجراءات مرتبطة بإصلاح المؤسسات الأمنية وإعادة إدماج بعض العناصر المسلحة ضمن إطار الدولة (الأمم المتحدة، 2015).

غير أن التعاون العسكري الجزائري المالي واجه عدة تحديات أثرت على فعاليته، من بينها استمرار نشاط الجماعات الإرهابية التي لم تكن طرفاً في اتفاق السلم، وضعف قدرات الدولة المالية، إضافة إلى التحولات السياسية التي عرفتها مالي بعد الانقلابات العسكرية لسنتي 2020 و2021. فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة ترتيب الأولويات السياسية والأمنية، وأثرت على مسار التعاون مع بعض الشركاء الدوليين.

كما أن تعقيد البيئة الأمنية في الساحل جعل التعاون العسكري وحده غير كافٍ لتحقيق الاستقرار، لأن جذور الأزمة لا ترتبط فقط بالعامل الأمني، بل تشمل أيضاً عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مثل ضعف التنمية، البطالة، والتهميش في المناطق الشمالية. لذلك تبنت الجزائر رؤية تقوم على الجمع بين الأمن والتنمية والدبلوماسية الوقائية.

وعليه، يمكن القول إن التعاون العسكري بين الجزائر ومالي يمثل أحد أهم أدوات المقاربة الوقائية الجزائرية في إدارة أزمة مالي، حيث ساهم في تعزيز التنسيق الأمني، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، ودعم بناء قدرات الدولة المالية. إلا أن نجاحه بقي مرتبطاً بمدى قدرة مالي على تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسساتي، وبقدرة دول الساحل على تطوير تعاون إقليمي فعال لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة

ثانياً: التعاون الاستخباراتي بين الجزائر ومالي

يُعد التعاون الاستخباراتي بين الجزائر ومالي أحد أهم أبعاد التعاون الأمني الثنائي بين البلدين، خاصة في ظل طبيعة التهديدات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، والتي تتميز بكونها تهديدات غير تقليدية وعابرة للحدود. فقد أدى انتشار الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، وعمليات تهريب السلاح والمخدرات والبشر إلى جعل تبادل المعلومات الأمنية عاملاً أساسياً في الوقاية من الأزمات ومنع انتقال المخاطر الأمنية بين دول المنطقة.

وينطلق التعاون الاستخباراتي الجزائري المالي من إدراك مشترك بأن السيطرة على المجال الأمني في منطقة الساحل لا يمكن تحقيقها فقط عبر الانتشار العسكري، بل تحتاج إلى امتلاك معلومات دقيقة حول تحركات الجماعات المسلحة وشبكات الدعم والتمويل التابعة لها. لذلك اعتمدت الجزائر على تعزيز التنسيق الاستخباراتي مع مالي باعتباره أداة وقائية تسمح بالكشف المبكر عن مصادر التهديد قبل تحولها إلى عمليات أمنية واسعة (بوقارة، 2019).

وقد ازدادت أهمية هذا التعاون بعد أزمة مالي سنة 2012، عندما أدى انهيار الوضع الأمني في شمال البلاد إلى ظهور فراغ أمني استغلته الجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به. وقد شكلت هذه المرحلة نقطة تحول في طبيعة التعاون الأمني بين البلدين، حيث أصبح تبادل المعلومات حول التنظيمات المسلحة وتحركاتها وشبكاتها اللوجستية من أولويات التنسيق الجزائري المالي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

يتمثل المجال الأول للتعاون الاستخباراتي في تبادل المعلومات الأمنية حول الجماعات الإرهابية، حيث تعمل الأجهزة المختصة في البلدين على متابعة نشاط التنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل. وتشمل هذه المعلومات طبيعة التنظيمات، قياداتها، طرق تحركها، مصادر تمويلها، وعلاقاتها بالشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة بسبب اعتماد الجماعات الإرهابية على التحرك عبر المناطق الحدودية واستغلال صعوبة مراقبة المناطق الصحراوية.

كما يرتبط التعاون الاستخباراتي بمتابعة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث أصبحت هذه الشبكات تمثل أحد أهم مصادر تمويل الجماعات المسلحة في الساحل. وتشمل أنشطتها تهريب الأسلحة، المخدرات، المهاجرين، والسلع غير القانونية. وقد أدركت الجزائر أن مواجهة الإرهاب لا يمكن فصلها عن مكافحة الاقتصاد غير المشروع الذي يوفر الموارد للجماعات المسلحة، لذلك ركزت على تطوير التعاون المعلوماتي مع دول الجوار ومن بينها مالي (الأمم المتحدة، 2022).

ومن مظاهر التعاون الاستخباراتي أيضاً التنسيق في مجال مراقبة الحدود، حيث تمثل الحدود الجزائرية المالية تحدياً أمنياً بسبب طولها واتساع المناطق الصحراوية. وقد ساهم تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في تحسين القدرة على مراقبة التحركات المشبوهة، ورصد محاولات التسلل أو نقل الأسلحة والدعم اللوجستي للجماعات المسلحة.

كما لعب التعاون الاستخباراتي دوراً مهماً في دعم المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب، والتي تقوم على مبدأ الوقاية وليس فقط الرد العسكري. فالجزائر تعتبر أن المعلومات الاستخباراتية تمثل المرحلة الأولى في إدارة الأزمات الأمنية، لأنها تسمح بتحديد مصادر الخطر والتعامل معها قبل توسعها. وقد انعكس هذا التصور في تعامل الجزائر مع أزمة مالي، حيث ربطت بين الأمن الحدودي، تبادل المعلومات، والدبلوماسية الوقائية (بن عيسى، 2020).

وقد ارتبط التعاون الاستخباراتي كذلك بمسار الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية، خاصة بعد توقيع اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015. فنجاح الاتفاق لم يكن مرتبطاً فقط بالجوانب السياسية، بل احتاج إلى متابعة أمنية دقيقة لمنع الجماعات الإرهابية من استغلال مرحلة الانتقال السياسي. لذلك دعمت الجزائر تعزيز التنسيق الأمني بين مختلف الفاعلين بهدف حماية مسار السلام ومنع انهياره (الأمم المتحدة، 2015).

إضافة إلى التعاون الثنائي المباشر، ساهمت الجزائر في دعم آليات إقليمية لتبادل المعلومات الأمنية، خاصة في إطار التعاون بين دول الساحل. ومن أبرز هذه الآليات لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)التي أنشئت بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2010 بهدف تعزيز التنسيق العسكري والاستخباراتي في مواجهة التهديدات المشتركة. وقد شكلت هذه الآلية محاولة لبناء استجابة إقليمية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.(Institute for Security Studies, 2020)

ورغم أهمية التعاون الاستخباراتي بين الجزائر ومالي، إلا أنه واجه عدة تحديات أثرت على فعاليته، من بينها عدم الاستقرار السياسي في مالي بعد الانقلابات العسكرية لسنتي 2020 و2021، إضافة إلى استمرار نشاط الجماعات الإرهابية التي تعتمد على أساليب جديدة في الحركة والتمويل. كما أن ضعف مؤسسات الدولة المالية وعدم قدرتها على فرض السيطرة الكاملة على المناطق الشمالية حدّ من فعالية بعض آليات التعاون.

كما أن تعدد الفاعلين الخارجيين في منطقة الساحل أدى إلى تعقيد المشهد الأمني، حيث أصبحت المعلومات الأمنية مرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية مختلفة. ومع ذلك، بقي التعاون الاستخباراتي الجزائري المالي عنصراً أساسياً في المقاربة الوقائية الجزائرية، لأنه يسمح بتقليل مستوى المفاجأة الأمنية ورفع القدرة على التعامل مع التهديدات قبل تحولها إلى أزمات واسعة.

وعليه، يمكن القول إن التعاون الاستخباراتي بين الجزائر ومالي يمثل أحد أهم أدوات الحوكمة الأمنية الوقائية، لأنه يقوم على تبادل المعلومات، التنسيق بين الأجهزة، ومراقبة التهديدات العابرة للحدود. ورغم التحديات التي تواجهه، فإنه يبقى ضرورياً في ظل طبيعة المخاطر الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل، والتي تتطلب تعاوناً مستمراً بين دول المنطقة.

ثالثاً: التعاون التنموي بين الجزائر ومالي

يُعد التعاون التنموي بين الجزائر ومالي أحد الأبعاد الأساسية للتعاون الأمني الوقائي، باعتبار أن الاستقرار في منطقة الساحل لا يرتبط فقط بالقدرات العسكرية والأمنية، وإنما يرتبط كذلك بمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في إنتاج الأزمات. فقد أدركت الجزائر أن التهديدات الأمنية في مالي لا يمكن فصلها عن مظاهر الفقر والتهميش وضعف التنمية، خاصة في المناطق الشمالية التي عرفت تاريخياً هشاشة اقتصادية واجتماعية، مما جعلها بيئة مناسبة لاستغلالها من طرف الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

ينطلق التعاون التنموي الجزائري المالي من رؤية تقوم على أن تحقيق الأمن المستدام يتطلب الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد. ولذلك اعتبرت الجزائر أن دعم التنمية في مالي، خاصة المناطق الحدودية والشمالية، يمثل جزءاً من جهود الوقاية من الأزمات، لأنه يساهم في تقليص العوامل التي تسمح بانتشار التطرف والجريمة المنظمة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

وقد ارتبط التعاون التنموي بين البلدين بالروابط التاريخية والجغرافية التي تجمع الجزائر ومالي، حيث شكلت المناطق الحدودية مجالاً للتبادل الاقتصادي والاجتماعي بين السكان. لذلك عملت الجزائر على دعم الاستقرار في هذه المناطق من خلال تشجيع التعاون المحلي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، باعتبار أن التنمية الحدودية تعد أداة للحد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

بعد أزمة مالي سنة 2012، أصبح البعد التنموي أكثر حضوراً في المقاربة الجزائرية، حيث ربطت الجزائر بين نجاح التسوية السياسية وتنفيذ برامج تنموية تسمح بإعادة دمج المناطق الشمالية في الدولة المالية. وقد ظهر ذلك في اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، الذي لم يركز فقط على الجوانب السياسية والأمنية، بل تضمن أيضاً بنوداً مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها شرطاً ضرورياً لمنع عودة النزاع (الأمم المتحدة، 2015).

ومن أهم مجالات التعاون التنموي بين الجزائر ومالي دعم التنمية في المناطق الحدودية، حيث تمثل هذه المناطق نقطة اتصال بين البلدين، لكنها في الوقت نفسه تعاني من صعوبات مرتبطة ببعدها عن مراكز القرار وضعف الخدمات الأساسية. وقد ساهمت الجزائر في تعزيز فكرة تنمية المناطق الحدودية باعتبارها وسيلة لتقوية الدولة ومنع تحول المناطق الهشة إلى فضاءات لنشاط الجماعات المسلحة.

كما شمل التعاون التنموي مجال التكوين وبناء القدرات البشرية، حيث دعمت الجزائر برامج تكوين الكوادر المالية في بعض المجالات، خاصة تلك المرتبطة بالإدارة، الأمن، والتعليم. ويأتي ذلك ضمن تصور يعتبر أن بناء مؤسسات قوية يمثل أحد شروط الاستقرار، لأن ضعف الدولة يعد من العوامل التي تسمح بانتشار الأزمات الأمنية.

ومن الجوانب المهمة في التعاون التنموي أيضاً المساعدة الإنسانية والاجتماعية، خاصة خلال فترات الأزمات التي عرفتها مالي. فقد ساهمت الجزائر في دعم السكان المتضررين من النزاع، انطلاقاً من مبدأ

التضامن مع دول الجوار، كما اعتبرت أن تحسين الظروف الاجتماعية للسكان يساعد على تقليل قابلية بعض الفئات للانخراط في الجماعات المسلحة.

ويرتبط التعاون التنموي كذلك بمواجهة اقتصاديات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، إذ إن انتشار الفقر والبطالة في المناطق الحدودية يوفر بيئة تستغلها شبكات التهريب لتجنيد السكان المحليين. لذلك فإن التنمية تمثل أداة أمنية غير مباشرة لأنها تقلل من اعتماد السكان على الأنشطة غير المشروعة وتدعم اندماجهم في الاقتصاد الرسمي.(United Nations Office on Drugs and Crime, 2021)

ورغم أهمية البعد التنموي في المقاربة الجزائرية، إلا أنه واجه عدة تحديات، من أبرزها ضعف الدولة المالية، وصعوبة تنفيذ المشاريع في المناطق التي تشهد نشاطاً إرهابياً، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الانقلابات العسكرية في مالي منذ 2020. فقد أثرت هذه التحولات على قدرة المؤسساتالسلطات المالية على التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، كما جعلت الأولويات الأمنية تطغى على الجوانب التنموية.

كما أن محدودية الموارد المالية والاقتصادية لمالي جعلت تحقيق التنمية الشاملة أمراً صعباً، حيث تحتاج البلاد إلى دعم إقليمي ودولي واسع يتجاوز قدرات التعاون الثنائي. لذلك فإن التنمية في مالي بقيت مرتبطة بوجود بيئة سياسية مستقرة تسمح بتنفيذ الإصلاحات وتحقيق الاستقرار.

وعليه، يمكن القول إن التعاون التنموي بين الجزائر ومالي يمثل بعداً أساسياً في المقاربة الوقائية الجزائرية، لأنه يعالج الجذور غير المباشرة للأزمات الأمنية. فالجزائر لا تنظر إلى التنمية باعتبارها قضية اقتصادية فقط، بل تعتبرها جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل التي أثبتت أن غياب التنمية يمكن أن يتحول إلى عامل يزيد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: دور الآليات الإقليمية في دعم الاستقرار

أدى تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد أزمة مالي سنة 2012، إلى بروز الحاجة إلى تطوير آليات إقليمية ودولية قادرة على مواجهة الأزمات ومنع توسعها. فقد أثبتت طبيعة التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والهجرة غير النظامية، أن المقاربات الوطنية المنفردة لم تعد كافية، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب تنسيقاً جماعياً بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، برز دور عدد من الآليات الإقليمية التي هدفت إلى دعم الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، من خلال تعزيز التعاون السياسي والأمني، وتطوير آليات التنسيق العسكري وتبادل المعلومات، إضافة إلى دعم جهود التنمية وبناء قدرات الدول الهشة. وقد شكلت الجزائر أحد الفاعلين الأساسيين في هذه المنظومة، انطلاقاً من رؤيتها التي تعتبر أن أمنها القومي مرتبط باستقرار محيطها الإقليمي، خاصة دول الساحل.

وتتمثل أهم هذه الآليات في دور الاتحاد الإفريقي، ومجموعة دول الساحل، إضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة، حيث حاولت هذه المؤسسات تقديم استجابات جماعية للأزمات التي تعرفها المنطقة، رغم مواجهتها عدة تحديات مرتبطة بضعف التنسيق، محدودية الموارد، واستمرار عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الساحل.

أولا: دور الاتحاد الافريقي

يُعد الاتحاد الإفريقي أحد أهم الفاعلين الإقليميين في إدارة قضايا السلم والأمن في القارة الإفريقية، وقد اكتسب دوره أهمية متزايدة في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة تصاعد الأزمات الأمنية والسياسية، خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية سنة 2012. فقد شكلت أزمة مالي نقطة تحول أساسية، لأنها كشفت عن هشاشة منظومة الأمن الإقليمي في الساحل، وأظهرت أن التهديدات الجديدة، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تتجاوز قدرة الدول منفردة على مواجهتها. لذلك عمل الاتحاد الإفريقي على تطوير مقاربة تقوم على دعم الاستقرار السياسي، مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

بدأ انخراط الاتحاد الإفريقي في الأزمة المالية مع بداية التدهور الأمني سنة 2012، عندما تمكنت الجماعات المسلحة والحركات الانفصالية من السيطرة على مناطق واسعة في شمال مالي، خاصة بعد ضعف مؤسسات الدولة وانتشار السلاح عقب سقوط النظام الليبي سنة 2011. وقد اعتبر الاتحاد الإفريقي أن الأزمة المالية تمثل تهديداً للأمن القاري، لأنها قد تؤدي إلى تحول منطقة الساحل إلى فضاء دائم لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. لذلك دعا إلى الحفاظ على وحدة الأراضي المالية ورفض أي مشاريع انفصالية تهدد استقرار الدولة المالية.(African Union, 2013)

في هذه المرحلة، ركز دور الاتحاد الإفريقي على دعم المسار السياسي في مالي، حيث عمل على تشجيع الحوار بين الأطراف المالية، ودعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، إضافة إلى التنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. كما ساهم في دعم المرحلة الانتقالية السياسية بعد

الانقلاب العسكري في مالي سنة 2012، بهدف إعادة المؤسسات الدستورية وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات واستعادة شرعية الدولة.

كما شارك الاتحاد الإفريقي في دعم التدخل الدولي في مالي سنة 2013، بعد توسع نفوذ الجماعات الإرهابية وسيطرتها على مناطق واسعة من شمال البلاد. وقد جاء هذا الدعم في إطار قناعة إفريقية بأن استعادة الأمن في مالي ضرورية لحماية دول الساحل من انتقال التهديدات. وقد ساهم الاتحاد الإفريقي في دعم نشر بعثة الدعم الدولية في مالي (AFISMA) التي شكلت إطاراً إفريقياً لمساندة القوات المالية في مواجهة الجماعات المسلحة قبل انتقال مهامها لاحقاً إلى بعثة الأمم المتحدة (MINUSMA) (United Nations, 2013).

بعد توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، لعب الاتحاد الإفريقي دوراً مهماً في دعم مسار تنفيذ الاتفاق، باعتباره أحد الأطراف المشاركة في لجنة متابعة الاتفاق إلى جانب الجزائر والأمم المتحدة. وقد ركز دوره على تشجيع الحوار بين الحكومة المالية والحركات المسلحة الموقعة، ودعم إجراءات المصالحة الوطنية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة. كما اعتبر الاتحاد الإفريقي أن تحقيق الاستقرار في مالي يتطلب معالجة الأسباب السياسية والاجتماعية للأزمة، وليس الاكتفاء بالحلول الأمنية والعسكرية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

ومن أهم مجالات تدخل الاتحاد الإفريقي في الساحل **مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**، حيث عمل على تطوير أطر قارية للتنسيق الأمني، خاصة من خلال دعم تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية. وقد أكد الاتحاد الإفريقي أن الجماعات الإرهابية في الساحل أصبحت تمثل تهديداً عابراً للحدود، وأن مواجهتها تحتاج إلى استراتيجية جماعية تشمل الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

وفي هذا الإطار، دعم الاتحاد الإفريقي المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني في الساحل، ومنها إنشاء قوة الساحل المشتركة (G5 Sahel Joint Force) سنة 2017، والتي ضمت مالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد. وقد هدفت هذه القوة إلى تعزيز قدرة دول الساحل على مواجهة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. كما قدم الاتحاد الإفريقي دعماً سياسياً لهذه المبادرة باعتبارها محاولة لتعزيز الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية.(African Union, 2017)

إلا أن دور الاتحاد الإفريقي واجه عدة تحديات حدت من فعاليته، أهمها ضعف الموارد المالية والاعتماد الكبير على الدعم الخارجي. فقد ظلت العديد من المبادرات الأمنية الإفريقية تواجه صعوبات في التمويل

والتجهيز، مما أثر على قدرتها على تحقيق نتائج ميدانية مستدامة. كما أن هشاشة مؤسسات الدولة في بعض دول الساحل جعلت تنفيذ البرامج الأمنية والسياسية أكثر تعقيداً.

ومنذ سنة 2020، دخلت منطقة الساحل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي بسبب سلسلة الانقلابات العسكرية التي بدأت في مالي سنة 2020 و2021، ثم امتدت إلى بوركينا فاسو سنة 2022 والنيجر سنة 2023. وقد شكلت هذه الانقلابات تحدياً جديداً للاتحاد الإفريقي، لأنه وجد نفسه أمام معادلة صعبة بين رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، والحفاظ على التعاون الأمني مع الدول التي تواجه تهديدات إرهابية متزايدة.

في حالة مالي، علّق الاتحاد الإفريقي عضوية البلاد بعد الانقلاب العسكري، وطالب بالعودة إلى النظام الدستوري، لكنه في الوقت نفسه واصل الاهتمام بالملف الأمني بسبب خطورة الوضع في الساحل. وقد أظهر ذلك وجود توتر بين المبدأ الإفريقي الرافض للانقلابات والحاجة العملية إلى استمرار التعاون الأمني لمواجهة الإرهاب.(African Union, 2021)

كما تأثر دور الاتحاد الإفريقي بالتغيرات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة بعد 2022، خاصة تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل، وانسحاب بعض القوات الدولية، وظهور توجهات جديدة لدى بعض الأنظمة العسكرية في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل طبيعة التعاون الأمني الإقليمي، وجعل الاتحاد الإفريقي يواجه تحديات جديدة تتعلق بقدرته على التأثير في مسار الأحداث.

ورغم هذه الصعوبات، بقي الاتحاد الإفريقي فاعلاً أساسياً في دعم الاستقرار بالساحل حتى سنة 2025، من خلال الحفاظ على دوره السياسي، دعم مسارات السلام، وتشجيع التعاون الإقليمي. كما استمر في التأكيد على أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب معالجة قضايا التنمية، الفقر، ضعف الحكم، وتهميش المناطق الحدودية.

ثانياً: دور مجموعة دول الساحل

تُعد مجموعة دول الساحل، وخاصة **مجموعة الخمس للساحل(G5 Sahel)** ، إحدى أبرز الآليات الإقليمية التي ظهرت استجابة للتحديات الأمنية المتزايدة التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي خلال العقد الأخير. وقد جاء تأسيسها في سياق إقليمي اتسم بتصاعد تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة بعد أزمة مالي سنة 2012، والتي كشفت عن ضعف قدرات دول المنطقة في مواجهة التنظيمات المسلحة وانتشار الفوضى الأمنية في المناطق الصحراوية. لذلك سعت دول الساحل إلى إنشاء

إطار جماعي يسمح بتنسيق الجهود الأمنية والتنموية، انطلاقاً من مبدأ أن طبيعة التهديدات في المنطقة تتجاوز الحدود الوطنية وتحتاج إلى استجابة مشتركة.

تأسست **مجموعة الخمس للساحل سنة 2014** بمبادرة من خمس دول هي: موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد، بهدف تعزيز التعاون في مجالات الأمن والتنمية. وقد ركزت المجموعة منذ البداية على محورين أساسيين: الأول أمني يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود، والثاني تنموي يهدف إلى معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في استمرار عدم الاستقرار (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

جاء تأسيس المجموعة في مرحلة كانت فيها منطقة الساحل تواجه تهديدات متزايدة، خاصة بعد تحول شمال مالي إلى مركز لنشاط الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، إضافة إلى انتشار شبكات التهريب التي استفادت من ضعف الرقابة على الحدود الصحراوية. لذلك اعتبرت دول المجموعة أن تعزيز التعاون الأمني الإقليمي يمثل أداة وقائية ضرورية لمنع توسع الأزمة المالية نحو باقي دول الساحل.

على المستوى الأمني، تمثلت أهم مبادرات مجموعة الساحل في إنشاء **القوة المشتركة لمجموعة الخمس للساحل (G5 Sahel Joint Force) سنة 2017**، والتي هدفت إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على تنفيذ عمليات مشتركة ضد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وقد ضمت القوة وحدات عسكرية من الدول الأعضاء، وكان الهدف منها القيام بعمليات عسكرية في المناطق الحدودية، خاصة المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة.(African Union, 2017)

كما شكلت القوة المشتركة محاولة لتطوير مفهوم "الأمن الإقليمي الذاتي"، أي تمكين دول الساحل من إدارة أزماتها الأمنية دون الاعتماد الكامل على التدخلات الخارجية. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة من خلال التمويل والتدريب والمساعدة اللوجستية.

إلى جانب الجانب العسكري، اهتمت المجموعة بالبعد التنموي، حيث اعتبرت أن الفقر، ضعف الخدمات، البطالة، والتهميش في المناطق الحدودية تشكل عوامل تساعد على انتشار الجماعات المسلحة. لذلك أطلقت برامج مرتبطة بدعم التنمية المحلية، تحسين البنية التحتية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على

مواجهة خطاب التطرف. وقد حاولت المجموعة من خلال هذا التوجه الربط بين الأمن والتنمية باعتبارهما عنصرين متكاملين لتحقيق الاستقرار.(United Nations, 2021)

ورغم هذه الجهود، واجهت مجموعة دول الساحل العديد من الصعوبات التي أثرت على فعاليتها، حيث عانت القوة المشتركة من مشاكل مرتبطة بنقص التمويل، ضعف التجهيزات، اختلاف الأولويات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى استمرار التهديدات الإرهابية. كما أن التفاوت في قدرات الجيوش الوطنية جعل تنفيذ العمليات المشتركة أمراً معقداً.

وقد شكلت الانقلابات العسكرية التي عرفتها منطقة الساحل منذ سنة 2020 نقطة تحول كبيرة في مسار المجموعة. ففي مالي، أدى الانقلاب العسكري سنة 2020 ثم انقلاب 2021 إلى توتر العلاقات بين السلطة العسكرية الجديدة وبعض الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد تم تعليق مشاركة مالي داخل مجموعة الخمس للساحل لفترة، قبل أن تعلن مالي لاحقاً انسحابها من المجموعة في سنة 2022، معتبرة أن المنظمة فقدت فعاليتها وأن بعض القرارات داخلها لا تعكس مصالحها الوطنية (International Crisis Group, 2022).

بعد انسحاب مالي، واجهت المجموعة ضربة قوية، لأن مالي كانت تمثل دولة محورية داخل المجال الجغرافي للساحل، كما أن جزءاً كبيراً من النشاط الإرهابي كان يتمركز في مناطقها الشمالية والوسطى. وقد أدى خروجها إلى إضعاف القدرة العملياتية للقوة المشتركة، لأن التنسيق الأمني أصبح أكثر صعوبة بسبب غياب أحد أهم الفاعلين في المنطقة.

ولم يتوقف مسار الانسحابات عند مالي، إذ أعلنت **بوركينا فاسو** انسحابها من مجموعة الخمس للساحل سنة 2023، بعد وصول نظام عسكري إلى السلطة إثر انقلابين متتاليين سنة 2022. وقد بررت السلطات البوركينابية قرارها بأن المجموعة لم تعد قادرة على تحقيق نتائج ملموسة في مواجهة الإرهاب، وأنها بحاجة إلى تبني مقاربات أمنية جديدة أكثر استقلالية.(International Crisis Group, 2023)

أدى انسحاب مالي وبوركينا فاسو إلى أزمة حقيقية داخل المجموعة، حيث بقيت موريتانيا والنيجر وتشاد فقط ضمن الإطار، مما أثر على قدرتها الجغرافية والعسكرية. كما أن هذه الانسحابات عكست أزمة أوسع في منظومة الأمن الإقليمي بالساحل، تتمثل في تراجع الثقة بين الأنظمة العسكرية الجديدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

كما ارتبط ضعف المجموعة بتغير البيئة الجيوسياسية في الساحل، خاصة مع تراجع الدور الفرنسي بعد سنوات من العمليات العسكرية، وظهور توجهات جديدة لدى بعض دول المنطقة نحو تعزيز الاعتماد على ترتيبات أمنية بديلة. وقد أدى ذلك إلى إعادة طرح أسئلة حول مستقبل التعاون الأمني الإقليمي ومدى قدرة دول الساحل على بناء آليات مستقلة وفعالة لمواجهة التهديدات.

ورغم هذه التحديات، فإن تجربة مجموعة الخمس للساحل كشفت عن أهمية التعاون الإقليمي في مواجهة الأزمات الأمنية، وأكدت أن دول الساحل تحتاج إلى آليات جماعية تجمع بين مكافحة الإرهاب، تعزيز قدرات الدولة، ودعم التنمية. كما أن فشل أو ضعف بعض هذه الآليات لا يلغي الحاجة إليها، بل يبرز ضرورة إصلاحها وتكييفها مع التحولات السياسية والأمنية الجديدة.

وعليه، يمكن القول إن دور مجموعة دول الساحل في دعم الاستقرار كان مهماً خلال الفترة الممتدة من تأسيسها سنة 2014 إلى غاية انسحاب مالي وبوركينا فاسو، حيث قدمت إطاراً للتنسيق الأمني والتنمية، لكنها اصطدمت بتحديات داخلية وخارجية حدت من فعاليتها. وقد أظهرت تجربة المجموعة أن تحقيق الأمن في الساحل يتطلب ليس فقط التعاون العسكري، بل أيضاً استقراراً سياسياً ومؤسسات قوية قادرة على مواجهة التهديدات المتعددة.

ثالثاً: دور الأمم المتحدة

تُعد الأمم المتحدة أحد أهم الفاعلين الدوليين المنخرطين في دعم الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد تفجر الأزمة المالية سنة 2012 التي مثلت نقطة تحول في طبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة. فقد أظهرت الأزمة أن الساحل لم يعد يواجه فقط نزاعات داخلية مرتبطة بالمطالب السياسية أو ضعف الدولة، بل أصبح مجالاً لانتشار تهديدات عابرة للحدود تتمثل في الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير النظامية. ومن هذا المنطلق، تبنت الأمم المتحدة مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين حفظ السلام، دعم بناء الدولة، مكافحة الإرهاب، وتشجيع التنمية باعتبارها عناصر مترابطة لتحقيق الاستقرار.

بدأ الدور الأممي في منطقة الساحل بشكل بارز مع اندلاع الأزمة المالية سنة 2012، بعد سيطرة الجماعات المسلحة والحركات الانفصالية على مناطق واسعة من شمال مالي، خاصة مدن تمبكتو وغاو وكيدال. وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن انهيار الدولة المالية يمثل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، بسبب تحول المنطقة إلى فضاء لنشاط الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة

الأخرى. لذلك عملت على دعم الجهود الرامية إلى استعادة مؤسسات الدولة المالية والحفاظ على وحدة أراضيها.(United Nations, 2013)

وقد تمثل أول تدخل رئيسي للأمم المتحدة في إنشاء **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA)** بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 سنة 2013. وجاء إنشاء البعثة بهدف دعم العملية السياسية، مساعدة السلطات المالية على بسط سيادتها، حماية المدنيين، وتعزيز الأمن في المناطق المتضررة من النزاع. كما أوكلت إليها مهام دعم المصالحة الوطنية، مراقبة حقوق الإنسان، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.(United Nations, 2013)

شكلت بعثة MINUSMA أحد أكبر تدخلات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، حيث عملت على دعم الانتقال السياسي في مالي بعد الأزمة، والمساهمة في تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات وإعادة بناء المؤسسات. كما لعبت دوراً مهماً في مرافقة مسار الحوار الذي قاد إلى توقيع **اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015**، والذي رعته الجزائر ضمن مسار الوساطة. وقد شاركت الأمم المتحدة في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق إلى جانب الحكومة المالية والحركات المسلحة والجزائر والاتحاد الإفريقي (الأمم المتحدة، 2015).

ركز دور الأمم المتحدة بعد توقيع الاتفاق على دعم تنفيذ بنوده، خاصة ما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، تعزيز اللامركزية، وإعادة دمج العناصر المسلحة. كما عملت على توفير الدعم الفني والسياسي للجان المكلفة بمتابعة الاتفاق، بهدف منع انهيار المسار السياسي. وقد اعتبرت المنظمة أن السلام في مالي لا يمكن تحقيقه عبر الإجراءات الأمنية فقط، بل يحتاج إلى معالجة الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور النزاع.

إضافة إلى دورها السياسي، ساهمت الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي في الساحل، حيث عملت على دعم قدرات الدول، وتشجيع التعاون بين الحكومات الإقليمية. كما دعمت تطوير استراتيجيات لمواجهة التطرف العنيف والجريمة المنظمة، باعتبار أن هذه التهديدات مترابطة وتستفيد من ضعف مؤسسات الدولة والفقر في المناطق الحدودية (United Nations Office on Drugs and Crime, 2021).

كما أولت الأمم المتحدة أهمية كبيرة للبعد التنموي باعتباره جزءاً من الاستقرار الأمني، حيث ربطت بين التنمية والأمن من خلال برامج تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية، تحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز

قدرة السكان على مواجهة آثار النزاعات. وقد ركزت هذه البرامج على المناطق الهشة التي تعاني من ضعف الحضور الحكومي، لأن غياب التنمية يوفر بيئة مناسبة لنشاط الجماعات المسلحة.

غير أن دور الأمم المتحدة في الساحل واجه العديد من التحديات، أبرزها استمرار توسع الجماعات الإرهابية رغم وجود القوات الدولية. فقد تمكنت التنظيمات المسلحة من إعادة تنظيم نفسها والانتقال من شمال مالي إلى مناطق وسط البلاد ودول مجاورة مثل بوركينا فاسو والنيجر. وأظهر ذلك أن وجود بعثة حفظ سلام لا يكفي وحده لمعالجة تهديدات أمنية ذات طبيعة مرنة وعابرة للحدود.

كما واجهت الأمم المتحدة صعوبات مرتبطة بالبيئة السياسية في مالي، خاصة بعد الانقلابات العسكرية التي بدأت سنة 2020 ثم تكررت سنة 2021. فقد أدت هذه التحولات إلى توتر العلاقة بين السلطات العسكرية والمنظمات الدولية، وأثرت على تنفيذ بعض برامج التعاون. كما أدى الخلاف حول طبيعة المرحلة الانتقالية إلى إعادة تقييم دور البعثة الأممية داخل مالي.

ومن أبرز التحديات التي واجهت الأمم المتحدة أيضاً **انسحاب بعثة MINUSMA** من مالي سنة 2023 بعد طلب السلطات المالية إنهاء مهمتها. وقد شكل هذا الانسحاب تحولاً مهماً في مسار التدخل الدولي في الساحل، لأنه أنهى أكثر من عشر سنوات من وجود أممي مباشر في مالي، وترك فراغاً أمنياً وسياسياً في مرحلة كانت فيها الجماعات المسلحة لا تزال نشطة.

ورغم انتهاء مهمةMINUSMA ، استمر دور الأمم المتحدة في منطقة الساحل من خلال وكالاتها وبرامجها المختلفة، خاصة في مجالات التنمية، المساعدات الإنسانية، دعم الحوكمة، ومكافحة الجريمة المنظمة. كما واصلت المنظمة التأكيد على ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمات التي تعرفها المنطقة، وعدم الاكتفاء بالمقاربات العسكرية.

وبالنسبة للجزائر، فقد مثل التعاون مع الأمم المتحدة أحد عناصر مقاربتها الوقائية في إدارة أزمة مالي، حيث دعمت الجزائر مشاركة المنظمة في مسار السلام، خاصة في تنفيذ اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة. وقد انسجم هذا التعاون مع رؤية الجزائر التي تعتبر أن استقرار الساحل يحتاج إلى تنسيق بين الفاعلين الإقليميين والدوليين مع احترام سيادة الدول.

وعليه، يمكن القول إن دور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار في الساحل منذ أزمة مالي 2012 إلى غاية 2025 كان متعدد الأبعاد، حيث ساهمت في حفظ السلام، دعم التسوية السياسية، ومساندة جهود مكافحة

الإرهاب والتنمية. غير أن محدودية نتائجها كشفت أن أزمة الساحل لا يمكن حلها عبر التدخلات الخارجية فقط، بل تحتاج إلى بناء دول قوية، معالجة أسباب التهميش، وتحقيق استقرار سياسي داخلي.

رابعا: فشل الآليات الإقليمية في دعم الاستقرار

يعد فشل الآليات الإقليمية والاممية في منطقة الساحل عامة ومالي خاصة في محدودية آلياتها وأيضا الى طبيعة قوانينها في مواجهة هاته الأزمات، ويعود هذا الى تدخل القوى الكبرى في المنطقة كفرنسا وروسيا ولحماية مصالحهما الاقتصادية من أولويات هاته القوى:

1- التدخل الفرنسي:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تصاعداً كبيراً في مستوى التهديدات الأمنية، خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2012 التي مثلت نقطة تحول في طبيعة المخاطر التي تواجه المنطقة. فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة المالية في شمال البلاد، وانتشار الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتوسع شبكات الجريمة المنظمة إلى تحويل الساحل إلى بؤرة توتر إقليمية ودولية. وقد كشفت هذه الأزمة عن محدودية فعالية الآليات الإقليمية التي كان يفترض أن تضطلع بمهمة حفظ الاستقرار، سواء تعلق الأمر بالاتحاد الإفريقي أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو مختلف مبادرات التعاون الأمني بين دول الساحل.

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه الآليات هو تعزيز مفهوم الأمن الجماعي الإفريقي، من خلال تمكين دول المنطقة من مواجهة التهديدات المشتركة عبر التنسيق العسكري والسياسي وتبادل المعلومات. غير أن أزمة مالي أظهرت ضعف هذه المنظومة بسبب نقص القدرات المالية والعسكرية، وغياب التنسيق الفعال بين الدول، إضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة في بعض دول الساحل. وقد أدى هذا العجز إلى فتح المجال أمام التدخلات الخارجية، خاصة التدخل الفرنسي الذي أصبح الفاعل العسكري الرئيسي في المنطقة منذ سنة 2013.

يُعد التدخل الفرنسي في الساحل نموذجاً واضحاً على العلاقة بين فشل الآليات الإقليمية وصعود الدور الخارجي، حيث انتقلت فرنسا من تدخل عسكري محدود في مالي عبر **عملية سيرفال (Opération Serval)** سنة 2013 إلى عملية إقليمية واسعة تحت اسم **عملية برخان (Opération Barkhane)** سنة 2014. ورغم أن هذه العمليات حققت نجاحات عسكرية مرحلية في مواجهة

الجماعات المسلحة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق استقرار مستدام، بل كشفت عن أن المعالجة العسكرية الخارجية لم تكن كافية لمعالجة تعقيدات الأزمة الأمنية في الساحل.

بدأت عملية سيرفال في يناير 2013 بعد أن تمكنت الجماعات المسلحة من السيطرة على مناطق واسعة في شمال مالي، خاصة مدن تمبكتو وغاو وكيدال، وبدأت في التوسع نحو الجنوب باتجاه العاصمة باماكو. وقد جاء التدخل الفرنسي بطلب من السلطات المالية آنذاك، وبدعم من مجلس الأمن الدولي، بهدف وقف تقدم الجماعات المسلحة واستعادة سيطرة الدولة المالية على أراضيها. وقد اعتبرت فرنسا أن انهيار مالي سيشكل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي والدولي، خاصة مع تحول شمال البلاد إلى قاعدة لنشاط الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Marchal, 2013).

حققت عملية سيرفال في بدايتها نتائج عسكرية مهمة، حيث تمكنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات المالية من استعادة المدن الكبرى التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة، كما ساهمت في تفكيك جزء من البنية التنظيمية لهذه الجماعات. وقد اعتُبر ذلك نجاحاً سريعاً للتدخل الفرنسي، خصوصاً مقارنة بعجز القوات الإقليمية عن القيام بعملية عسكرية فعالة في تلك المرحلة. غير أن هذا النجاح بقي محدوداً، لأن الجماعات المسلحة لم تختفِ، بل غيرت أساليبها وانتقلت من السيطرة على المدن إلى حرب العصابات والانتشار في المناطق الريفية والصحراوية.(Lacher, 2014)

وقد أظهرت مرحلة ما بعد سيرفال أن المشكلة في الساحل لم تكن عسكرية فقط، بل مرتبطة بضعف الدولة، وغياب التنمية، والتهميش السياسي والاجتماعي، خصوصاً في مناطق شمال مالي. فالقضاء على وجود الجماعات المسلحة في المدن لم يمنع عودتها في مناطق أخرى، لأن الظروف التي ساعدت على ظهورها بقيت قائمة. وهذا ما جعل التدخل الفرنسي ينتقل من عملية قصيرة المدى إلى استراتيجية طويلة المدى.

في هذا السياق أطلقت فرنسا سنة 2014 **عملية برخان** التي مثلت توسعاً جغرافياً واستراتيجياً للتدخل الفرنسي، حيث شملت منطقة الساحل كاملة، خاصة مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا. وقد اعتمدت العملية على مكافحة الإرهاب، دعم الجيوش المحلية، تنفيذ عمليات استهداف ضد قيادات

التنظيمات المسلحة، وتقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي لدول المنطقة (République française, 2014).

كانت عملية برخان تهدف إلى منع تحول الساحل إلى ملاذ دائم للجماعات الإرهابية العابرة للحدود، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. كما سعت إلى دعم بناء قدرات القوات المحلية حتى تتمكن تدريجياً من تولي مسؤولية الأمن. غير أن استمرار العمليات العسكرية لسنوات طويلة دون تحقيق استقرار واضح أظهر محدودية هذه المقاربة.

فقد شهدت المنطقة خلال فترة برخان توسعاً في نشاط الجماعات المسلحة، حيث انتقلت الهجمات من شمال مالي إلى وسط البلاد ثم إلى بوركينا فاسو والنيجر. كما أصبحت الحدود بين دول الساحل فضاءً لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وهو ما كشف أن العمليات العسكرية لم تكن قادرة وحدها على معالجة طبيعة التهديدات الموجودة في المنطقة.

كما أدى الاعتماد الكبير على فرنسا إلى إضعاف دور الآليات الإقليمية، إذ أصبحت العديد من المبادرات الأمنية تعتمد على الدعم الفرنسي من حيث التمويل والتجهيز والاستخبارات. وقد كان من المفترض أن تساهم عملية برخان في بناء قدرة أمنية إقليمية مستقلة، إلا أن الواقع أظهر استمرار اعتماد دول الساحل على الفاعل الخارجي، وهو ما جعل مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي محدود الفعالية.

وقد انعكس هذا الوضع على مجموعة الخمس للساحل(G5 Sahel) ، التي تأسست سنة 2014 بهدف تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مجالات الأمن والتنمية. ورغم إنشاء القوة المشتركة للمجموعة سنة 2017، إلا أنها واجهت صعوبات مرتبطة بنقص التمويل وضعف القدرات العملياتية، واعتمادها الكبير على الدعم الخارجي، خاصة الفرنسي والأوروبي. وبالتالي لم تستطع أن تكون بديلاً حقيقياً عن التدخلات الخارجية.

ومن العوامل التي ساهمت في تراجع فعالية التدخل الفرنسي أيضاً تزايد الرفض الشعبي والسياسي داخل بعض دول الساحل، خاصة في مالي، حيث بدأت قطاعات واسعة تعتبر أن الوجود الفرنسي لم يحقق النتائج المنتظرة. وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين باريس وباماكو، خصوصاً بعد الانقلاب

العسكري في مالي سنة 2020 ثم الانقلاب الثاني سنة 2021، حيث اتجهت السلطات الجديدة إلى إعادة تقييم شراكتها الأمنية مع فرنسا.(International Crisis Group, 2021)

أدى هذا التوتر في النهاية إلى انسحاب القوات الفرنسية من مالي سنة 2022 وإنهاء عملية برخان بصيغتها السابقة، وهو ما كشف عن إحدى نقاط ضعف المقاربة الخارجية، وهي أن الاستقرار الذي يعتمد على وجود قوة أجنبية يبقى هشاً وقابلاً للانهيار بمجرد تغير الظروف السياسية. كما أظهر أن الآليات الإقليمية لم تكن جاهزة لملء الفراغ الأمني الناتج عن الانسحاب الفرنسي.

إن تجربة سيرفال وبرخان تكشف أن التدخل الفرنسي ساهم في منع انهيار مالي في مرحلة معينة، لكنه لم يتمكن من بناء استقرار طويل المدى. فقد نجح في تحقيق أهداف عسكرية محددة، لكنه فشل في معالجة الأسباب البنيوية للأزمة، مثل ضعف الدولة، غياب التنمية، هشاشة المؤسسات السياسية، والتوترات المحلية. كما أن استمرار الاعتماد على التدخل الخارجي أضعف بناء منظومة أمنية إقليمية مستقلة.

وعليه، فإن فشل الآليات الإقليمية في دعم الاستقرار في الساحل لا يرتبط فقط بضعف قدراتها الذاتية، بل يرتبط أيضاً بطبيعة التدخلات الخارجية التي ركزت بدرجة كبيرة على المقاربة العسكرية. فقد تحولت المنطقة إلى مجال لإدارة التهديدات بدل حلها، مما جعل الأزمة تستمر رغم تعدد المبادرات الأمنية. وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار في الساحل يتطلب تجاوز المقاربة العسكرية نحو بناء مؤسسات قوية، تعزيز التنمية، ودعم حلول إقليمية يقودها فاعلو المنطقة أنفسهم.

2- التدخل الروسي:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الفاعلين الخارجيين المنخرطين في إدارة الأزمات الأمنية، حيث انتقل المشهد من هيمنة نسبية للوجود الفرنسي إلى بروز فاعلين جدد، وعلى رأسهم روسيا. وقد جاء تصاعد الحضور الروسي في سياق تراجع فعالية التدخلات الغربية، خاصة بعد سنوات من العمليات العسكرية الفرنسية في الساحل، واستمرار انتشار الجماعات الإرهابية رغم الوجود العسكري الدولي. لذلك أصبح التدخل الروسي في مالي ومنطقة الساحل مرتبطاً بتداخل عوامل أمنية وسياسية واقتصادية وجيوسياسية، جعلت المنطقة مجالاً جديداً للتنافس الدولي.

برز الحضور الروسي بشكل واضح في مالي بعد الانقلابات العسكرية التي عرفتها البلاد سنتي 2020 و2021، حيث اتجهت السلطات الجديدة إلى إعادة صياغة علاقاتها الخارجية والبحث عن شركاء أمنيين جدد بعد تدهور العلاقات مع فرنسا. وقد استغلت روسيا هذا الوضع لتقديم نفسها كشريك بديل في مجال مكافحة الإرهاب ودعم القوات الحكومية، خاصة عبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وعلى رأسها مجموعة فاغنر التي أصبحت إحدى أدوات النفوذ الروسي غير المباشر في إفريقيا.

إن صعود الدور الروسي في الساحل لم يكن منفصلاً عن فشل الآليات الإقليمية في تحقيق الاستقرار، إذ كشفت أزمة مالي منذ سنة 2012 محدودية قدرة المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومجموعة دول الساحل على مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة. فقد عجزت هذه الأطر عن بناء قدرة عسكرية وأمنية مستقلة، مما جعل دول المنطقة تعتمد بشكل كبير على التدخلات الخارجية. وبعد سنوات من التدخل الفرنسي عبر عمليتي سيرفال وبرخان دون تحقيق استقرار دائم، ظهر المجال أمام روسيا لتقديم نموذج مختلف يقوم على التعاون العسكري المباشر والشركات الأمنية الخاصة (Charbonneau, 2022).

بدأ الاهتمام الروسي بمنطقة الساحل في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز حضور موسكو في القارة الإفريقية. فمنذ السنوات الأخيرة، عملت روسيا على إعادة بناء علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال اتفاقيات عسكرية واقتصادية، واستغلال تراجع الثقة في القوى الغربية. وقد شكلت إفريقيا بالنسبة لروسيا مجالاً مهماً لتعزيز النفوذ السياسي، خاصة في المناطق التي تعرف أزمات أمنية وتحتاج إلى دعم عسكري.(Pérouse de Montclos, 2021)

تُعد مالي الحالة الأكثر وضوحاً في صعود الدور الروسي في الساحل، إذ أدى تدهور الوضع الأمني واستمرار نشاط الجماعات المسلحة إلى دفع السلطات المالية نحو البحث عن خيارات جديدة. فمنذ أزمة 2012، عانت مالي من ضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وامتداد العنف إلى مناطق وسط البلاد. ورغم الدعم العسكري الفرنسي والدولي، بقيت التهديدات قائمة، مما خلق شعوراً لدى قطاعات من الرأي العام المالي بأن الشراكات السابقة لم تحقق النتائج المطلوبة.

بعد الانقلاب العسكري الأول في مالي سنة 2020، ثم الانقلاب الثاني سنة 2021، دخلت العلاقات بين باماكو وباريس مرحلة توتر كبيرة. فقد رفضت السلطات العسكرية المالية الضغوط الفرنسية

والدولية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، وبدأت في البحث عن شركاء جدد. وفي هذا السياق، توسع التعاون مع روسيا، خاصة في المجال الأمني، حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون العسكري وتقديم الدعم للقوات المالية.(International Crisis Group, 2022)

اعتمد التدخل الروسي في مالي بدرجة كبيرة على **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، وعلى رأسها مجموعة فاغنر. ويختلف هذا النموذج عن التدخل الفرنسي الذي اعتمد على قوات عسكرية رسمية، إذ تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتقديم خدمات مثل التدريب، الدعم العملياتي، حماية المنشآت، والمشاركة في العمليات الأمنية. وقد سمح هذا النموذج لروسيا بتوسيع نفوذها دون تحمل نفس الأعباء السياسية والعسكرية التي تواجهها الدول التي ترسل قوات نظامية.

وقد اعتبرت السلطات المالية أن التعاون مع روسيا يمثل وسيلة لاستعادة السيطرة الأمنية ومواجهة الجماعات المسلحة، خاصة في ظل تراجع الدعم الفرنسي. كما قدمت روسيا نفسها كشريك يحترم سيادة الدول ولا يتدخل في خياراتها السياسية الداخلية، وهو خطاب وجد قبولاً لدى بعض الأنظمة العسكرية في الساحل التي كانت تواجه انتقادات دولية بعد الانقلابات.

غير أن وجود الشركات الأمنية الروسية أثار انتقادات دولية واسعة، حيث اتهمت بعض التقارير عناصر مرتبطة بمجموعة فاغنر بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين خلال العمليات الأمنية. كما أثار الاعتماد على شركات عسكرية خاصة مخاوف حول غياب الرقابة والمساءلة، باعتبار أن هذه الجهات لا تخضع دائماً لنفس القواعد التي تحكم القوات الرسمية للدول.(United Nations, 2022)

ويرتبط التدخل الروسي أيضاً بحسابات جيوسياسية، إذ تسعى موسكو إلى منافسة النفوذ الغربي في إفريقيا، خاصة بعد تراجع الدور الفرنسي في الساحل. فقد شكل خروج القوات الفرنسية من مالي سنة 2022 فرصة لروسيا لتعزيز حضورها وتقديم نفسها كبديل أمني. كما أن التحولات السياسية التي عرفتها دول الساحل، خاصة الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، خلقت بيئة أكثر تقبلاً للتعاون مع موسكو.

في مالي، استفادت روسيا من حالة عدم الرضا الشعبي تجاه فرنسا، حيث ارتبط الوجود الفرنسي في نظر بعض الفئات بعدم القدرة على إنهاء الإرهاب رغم سنوات من العمليات العسكرية. وقد ساهم

الخطاب المناهض للنفوذ الفرنسي في فتح المجال أمام روسيا لتقديم نفسها كقوة جديدة قادرة على دعم الدول الإفريقية في مواجهة التهديدات الأمنية.

أما بالنسبة للانقلابات العسكرية في الساحل، فقد ارتبط صعود الدور الروسي بها بشكل واضح، إلا أن العلاقة بين الطرفين تحتاج إلى تحليل دقيق. فليست هناك أدلة قاطعة تثبت أن روسيا كانت وراء تنظيم هذه الانقلابات، إذ ترتبط أسبابها الأساسية بعوامل داخلية مثل ضعف الحكومات، الفشل في مواجهة الإرهاب، الفساد، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الثقة في النخب السياسية. غير أن روسيا استفادت من هذه التحولات بعد وقوعها، من خلال إقامة علاقات مع السلطات العسكرية الجديدة وتوسيع نفوذها الأمني.

كما يرتبط الحضور الروسي في الساحل بالبعد الاقتصادي والاستراتيجي، خاصة في مجالات التعدين والطاقة. فمالي تعتبر من الدول المهمة في إنتاج الذهب، وتمثل الموارد الطبيعية أحد عوامل الجذب بالنسبة للفاعلين الدوليين. إضافة إلى ذلك، فإن التحولات في سوق الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية جعلت إفريقيا أكثر أهمية بالنسبة للقوى الكبرى.

وفي هذا السياق، يبرز مشروع **أنبوب الغاز العابر للصحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline)** الذي يربط نيجيريا بالجزائر ثم أوروبا، حيث أصبح يمثل أحد المشاريع المهمة لتنويع مصادر الطاقة الأوروبية. وترى بعض التحليلات أن تطور مشاريع الغاز الإفريقية قد يؤثر على مكانة روسيا في سوق الطاقة الأوروبية، خصوصاً مع محاولة أوروبا تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، إلا أن اعتبار هذا المشروع سبباً مباشراً للتدخل الروسي في الساحل يبقى غير مثبت بشكل قاطع، بل يدخل ضمن إطار المنافسة الجيوسياسية الأوسع على النفوذ والطاقة (International Energy Agency, 2023).

لقد أدى التدخل الروسي إلى إعادة تشكيل التوازنات الأمنية في الساحل، حيث انتقلت المنطقة من الاعتماد شبه الكامل على الشراكة الفرنسية إلى مرحلة تعدد الفاعلين الخارجيين. غير أن هذا التحول لم يؤدِ إلى إنهاء الأزمة الأمنية، لأن جذور المشكلة لا ترتبط فقط بغياب الدعم العسكري، بل ترتبط بضعف الدولة، هشاشة المؤسسات، غياب التنمية، والتوترات الاجتماعية والسياسية.

كما أن اعتماد مالي على شريك خارجي جديد يطرح نفس الإشكالية التي ظهرت مع التدخلات السابقة، وهي أن الحلول الأمنية الخارجية لا تكفي لتحقيق استقرار طويل المدى. فالقضاء على الجماعات الإرهابية يحتاج إلى بناء مؤسسات وطنية قوية، تعزيز التنمية، وإقامة حكم قادر على تحقيق الشرعية والاستجابة لمطالب السكان.

وعليه، فإن التدخل الروسي في مالي والساحل يمثل مرحلة جديدة في تاريخ التدخلات الخارجية بالمنطقة، حيث يعكس انتقال التنافس الدولي من نموذج الهيمنة الفرنسية إلى نموذج تعدد الشركاء. وقد استفادت روسيا من الفراغ الذي خلفه تراجع النفوذ الغربي، لكنها تواجه نفس التحدي الذي واجهته القوى السابقة، وهو أن أمن الساحل لا يمكن تحقيقه بالوسائل العسكرية فقط، بل يحتاج إلى مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والسياسة والتنمية.

المطلب الثالث: مساهمة الجزائر في الأمن الجماعي في الساحل الافريقي

تُعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أكثر المناطق حساسية من الناحية الأمنية، نظراً لتداخل العديد من التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تهريب الأسلحة، والهجرة غير النظامية. وقد أدى ضعف بعض دول المنطقة وتراجع قدرة مؤسساتها على فرض السيطرة على كامل أقاليمها إلى بروز الحاجة إلى بناء منظومة أمن جماعي تقوم على التعاون والتنسيق بين دول الساحل، باعتبار أن طبيعة التهديدات الحالية لا يمكن مواجهتها عبر الجهود الفردية لكل دولة.

وفي هذا السياق، برزت الجزائر كفاعل إقليمي مهم في مجال الأمن الجماعي بالساحل الإفريقي، انطلاقاً من موقعها الجغرافي ودورها التاريخي في المنطقة، إضافة إلى امتلاكها خبرة طويلة في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات الأمنية. وقد اعتمدت الجزائر مقاربة تقوم على الربط بين الأمن والسياسة والتنمية، حيث ترى أن تحقيق الاستقرار في الساحل لا يتحقق فقط عبر الحلول العسكرية، بل من خلال معالجة الأسباب العميقة للأزمات وتعزيز قدرة الدول على بناء مؤسسات قوية.

وقد ارتبطت مساهمة الجزائر في الأمن الجماعي بالساحل بعدة مستويات، منها المبادرات الأمنية التي أطلقتها، ودعم آليات التعاون الإقليمي، إضافة إلى دورها الدبلوماسي في تسوية النزاعات، خاصة في الأزمة المالية. فقد اعتبرت الجزائر أن أمنها القومي مرتبط باستقرار محيطها الإقليمي، وأن حماية حدودها الجنوبية تقتضي المشاركة في منع انتشار التهديدات قبل وصولها إلى أراضيها.

ومن هذا المنطلق، عملت الجزائر على تعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار، خاصة مالي والنيجر وموريتانيا، من خلال تبادل المعلومات، التعاون العسكري، ودعم آليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما شاركت في إنشاء أطر إقليمية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) سنة 2010، التي هدفت إلى تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي بين دول الساحل، إضافة إلى دعم المبادرات الإفريقية والدولية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما شكلت الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية أحد أهم مظاهر مساهمة الجزائر في الأمن الجماعي، حيث لعبت دوراً محورياً في مسار التفاوض الذي أدى إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015. وقد عكست هذه الوساطة توجه الجزائر نحو اعتماد الدبلوماسية الوقائية كأداة لمنع تصاعد الأزمات، بدل الاقتصار على المعالجة الأمنية بعد وقوعها.

غير أن مساهمة الجزائر في الأمن الجماعي بالساحل واجهت تحديات مرتبطة بتعقيد البيئة الأمنية، خاصة استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، تراجع فعالية بعض الآليات الإقليمية، والانقلابات السياسية التي عرفتها دول المنطقة منذ سنة 2020، إضافة إلى تصاعد التدخلات الخارجية التي جعلت الساحل مجالاً للتنافس الدولي.

أولا: المبادرات الأمنية الجزائرية

تُعد الجزائر من أبرز الفاعلين الإقليميين في مجال الأمن الجماعي بمنطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي باعتبارها أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة وامتلاكها حدوداً طويلة مع دول الساحل، خاصة مالي والنيجر. وقد جعل هذا الموقع الجزائر تتعامل مع أمن المنطقة باعتباره امتداداً مباشراً لأمنها القومي، حيث ترى أن أي تدهور أمني في دول الجوار يمكن أن يؤدي إلى انتقال التهديدات العابرة للحدود نحو أراضيها. لذلك تبنت الجزائر منذ بداية أزمة الساحل مقاربة أمنية وقائية تقوم على دعم التعاون الإقليمي، تعزيز قدرات الدول المجاورة، والاعتماد على الحلول السياسية إلى جانب الإجراءات الأمنية (بوقارة، 2019).

برزت المبادرات الأمنية الجزائرية بشكل واضح بعد اندلاع الأزمة المالية سنة 2012، عندما تحولت مناطق شمال مالي إلى فضاء لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وقد اعتبرت الجزائر أن مواجهة هذه التهديدات تتطلب تجاوز العمل الوطني المنفرد نحو بناء آليات تعاون إقليمي تسمح بتبادل

المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية. وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تعزيز دورها في دعم الأمن الجماعي بالساحل من خلال عدة مبادرات.

ومن أهم هذه المبادرات إنشاء **لجنة الأركان العملياتية المشتركة(CEMOC)** سنة 2010، والتي ضمت الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، بهدف تعزيز التنسيق العسكري والأمني بين دول المنطقة قبل اندلاع أزمة مالي. وقد جاءت هذه المبادرة استجابة لتزايد التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى، حيث هدفت إلى تسهيل تبادل المعلومات، تنسيق العمليات، ورفع مستوى التعاون بين القوات الأمنية للدول المشاركة.(Bello, 2018)

كما ركزت الجزائر على تطوير **التعاون الاستخباراتي والأمني** باعتباره أحد أهم أدوات الوقاية من الأزمات. فقد عملت على تبادل المعلومات مع دول الساحل حول تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، انطلاقاً من قناعة بأن مواجهة الإرهاب تبدأ بالكشف المبكر عن مصادر التهديد. وقد اكتسبت الجزائر خبرة مهمة في هذا المجال نتيجة تجربتها خلال الأزمة الأمنية في التسعينيات، وهو ما جعلها تدعم بناء قدرات دول المنطقة في مكافحة الإرهاب (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

ومن المبادرات الأساسية أيضاً اعتماد الجزائر على **الدبلوماسية الأمنية والوقائية** بدل الاقتصار على المقاربة العسكرية. فقد رفضت الجزائر منذ بداية أزمة مالي الحلول القائمة على التدخل العسكري الخارجي، وأكدت أن استقرار المنطقة يجب أن يقوم على الحوار السياسي واحترام سيادة الدول. وقد ظهر ذلك في دورها كوسيط رئيسي في الأزمة المالية، حيث قادت مسار المفاوضات الذي أدى إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، باعتباره جزءاً من جهود تحقيق الأمن الجماعي في الساحل (الأمم المتحدة، 2015).

إضافة إلى ذلك، دعمت الجزائر فكرة الربط بين الأمن والتنمية، معتبرة أن استمرار الفقر والتهميش في المناطق الحدودية يمثل عاملاً يساعد على انتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. لذلك ركزت مقاربتها على دعم التنمية في المناطق الحدودية، وتشجيع التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، باعتبار أن التنمية تمثل أداة وقائية تقلل من قابلية المجتمعات المحلية للاستغلال من طرف الجماعات المسلحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

كما ساهمت الجزائر في دعم التعاون الإقليمي من خلال المشاركة في المبادرات الإفريقية والدولية المتعلقة بأمن الساحل، مع التأكيد على ضرورة أن تكون دول المنطقة هي الفاعل الأساسي في إدارة

أزماتها. وقد عارضت الجزائر في عدة مناسبات الاعتماد المفرط على التدخلات العسكرية الخارجية، معتبرة أن هذه التدخلات قد تحقق نتائج مؤقتة لكنها لا تعالج الأسباب البنيوية للأزمات.

ورغم أهمية المبادرات الأمنية الجزائرية، إلا أنها واجهت عدة تحديات، أهمها تعقد البيئة الأمنية في الساحل، استمرار نشاط التنظيمات الإرهابية، ضعف مؤسسات بعض دول المنطقة، إضافة إلى التحولات السياسية الناتجة عن الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو منذ 2020. كما أن تعدد التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية والروسية، أدى إلى زيادة تعقيد المشهد الأمني الإقليمي.

وعليه، يمكن القول إن المبادرات الأمنية الجزائرية شكلت إحدى ركائز الأمن الجماعي في الساحل الإفريقي، حيث جمعت بين التعاون العسكري، تبادل المعلومات، الدبلوماسية الوقائية، ودعم التنمية. غير أن فعاليتها بقيت مرتبطة بقدرة دول الساحل على بناء مؤسسات مستقرة، وتعزيز التعاون الإقليمي بعيداً عن الاعتماد الكامل على القوى الخارجية.

ثانياً: التنسيق الإقليمي

يُعد التنسيق الإقليمي أحد المرتكزات الأساسية في المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، حيث تنطلق الجزائر من قناعة مفادها أن طبيعة التهديدات التي تعرفها المنطقة، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والهجرة غير النظامية، تتجاوز قدرة أي دولة على مواجهتها بشكل منفرد. لذلك اعتمدت الجزائر على تعزيز التعاون مع دول الجوار، وبناء آليات جماعية تسمح بتبادل المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية والسياسية، باعتبار أن استقرار الساحل يمثل شرطاً أساسياً لحماية الأمن القومي الجزائري (بوقارة، 2019).

برز هذا التنسيق بشكل واضح بعد تزايد المخاطر الأمنية في الساحل عقب أزمة مالي سنة 2012، حيث أدركت الجزائر أن انهيار الوضع الأمني في دولة مجاورة مثل مالي قد يؤدي إلى انتقال التهديدات نحو حدودها الجنوبية. ولهذا عملت على دعم مقاربة تقوم على التعاون بين دول المنطقة بدل الاعتماد على التدخلات الخارجية، انطلاقاً من مبدأ أن دول الساحل هي الأكثر قدرة على فهم طبيعة التحديات التي تواجهها.

ومن أهم مظاهر التنسيق الإقليمي الجزائري دعمها لإنشاء **لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)**التي تأسست سنة 2010 بمدينة تمنراست، وضمت الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. وقد هدفت هذه الآلية إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات،

تنسيق العمليات، ومتابعة تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب في منطقة الصحراء الكبرى. وقد مثلت هذه اللجنة محاولة لبناء إطار أمني إقليمي يعتمد على قدرات دول المنطقة نفسها قبل تصاعد التدخلات الأجنبية في الساحل.(Bello, 2018)

كما ساهمت الجزائر في تعزيز التنسيق الأمني مع دول الساحل من خلال التعاون الاستخباراتي، حيث ركزت على تبادل المعلومات المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وقد اعتبرت الجزائر أن مواجهة الإرهاب في الساحل لا تعتمد فقط على العمليات العسكرية، بل تتطلب امتلاك معلومات دقيقة تسمح بالكشف المبكر عن مصادر التهديد ومنع انتقالها عبر الحدود. وقد اكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بسبب طبيعة الجماعات المسلحة التي تعتمد على التحرك في فضاء صحراوي واسع يتجاوز حدود الدولة الواحدة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

وفي إطار دعم التعاون الإقليمي، شاركت الجزائر في مختلف المبادرات الإفريقية والدولية المتعلقة بأمن الساحل، مع التأكيد على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فقد تبنت الجزائر موقفاً يدعو إلى تعزيز دور المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، ورفضت الاعتماد المفرط على التدخلات العسكرية الأجنبية، معتبرة أن الحلول الخارجية قد تساهم في احتواء الأزمات مؤقتاً لكنها لا تعالج أسبابها العميقة.

كما ارتبط التنسيق الإقليمي الجزائري بالدور الدبلوماسي الذي لعبته الجزائر في تسوية الأزمة المالية، حيث اعتبرت أن تحقيق الأمن في مالي يمثل جزءاً من الأمن الجماعي للساحل. وقد قادت الجزائر مسار الوساطة الذي أدى إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، وساهمت في متابعة تنفيذه بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وقد شكل هذا الدور نموذجاً للمقاربة الجزائرية التي تجمع بين الأمن والدبلوماسية الوقائية (الأمم المتحدة، 2015).

إضافة إلى الجانب الأمني والسياسي، دعمت الجزائر فكرة التنسيق الإقليمي في المجال التنموي، انطلاقاً من أن غياب التنمية في المناطق الحدودية يمثل أحد العوامل التي تساعد على انتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة. لذلك ركزت على أهمية إدماج البعد الاقتصادي والاجتماعي ضمن سياسات الأمن الإقليمي، باعتبار أن الاستقرار لا يتحقق فقط عبر الإجراءات العسكرية.

غير أن التنسيق الإقليمي في الساحل واجه عدة عراقيل أثرت على فعاليته، من بينها اختلاف أولويات الدول، ضعف القدرات المؤسساتية لبعضها، واستمرار الأزمات السياسية الناتجة عن الانقلابات العسكرية

في مالي منذ 2020، ثم بوركينا فاسو والنيجر. كما أدى تراجع الثقة بين بعض دول المنطقة والمنظمات الإقليمية إلى إضعاف بعض آليات التعاون، إضافة إلى دخول فاعلين خارجيين مثل فرنسا وروسيا، مما جعل المشهد الأمني أكثر تعقيداً.

ورغم هذه التحديات، بقي التنسيق الإقليمي أحد أهم أدوات المقاربة الجزائرية في دعم الأمن الجماعي بالساحل، لأنه يعكس توجه الجزائر نحو بناء حلول جماعية قائمة على التعاون بين دول المنطقة. وقد أثبتت تطورات الساحل أن غياب التنسيق الإقليمي يفتح المجال أمام انتشار التهديدات وتزايد الاعتماد على القوى الخارجية، وهو ما يجعل تعزيز التعاون بين دول الساحل ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار.

ثالثاً: أثر المساهمة الجزائرية على الاستقرار

تُعد المساهمة الجزائرية في أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي من أبرز مظاهر الدور الإقليمي الذي تبنته الجزائر خلال العقد الأخير، خاصة بعد أزمة مالي سنة 2012 التي مثلت نقطة تحول في طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة. فقد أدت هذه الأزمة إلى تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، انتشار الجريمة المنظمة، وتزايد هشاشة بعض دول الساحل، وهو ما دفع الجزائر إلى اعتماد مقاربة وقائية تقوم على الجمع بين الأدوات الأمنية والدبلوماسية والتنموية. وقد انطلقت هذه المقاربة من اعتبار الجزائر أن استقرار الساحل يمثل امتداداً مباشراً لأمنها القومي، وأن مواجهة التهديدات العابرة للحدود تتطلب تعاوناً إقليمياً قائماً على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (بوقارة، 2019).

ساهمت الجزائر من خلال مبادراتها الأمنية والدبلوماسية في تعزيز قدر من الاستقرار في منطقة الساحل، خاصة عبر دعم التعاون بين دول المنطقة، وتطوير آليات تبادل المعلومات، والمشاركة في تسوية النزاعات. وقد ظهر أثر هذه المساهمة بشكل واضح في الأزمة المالية، حيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في الوساطة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، وهو الدور الذي أدى إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015.وقد اعتُبر الاتفاق محاولة لإعادة بناء الاستقرار السياسي في مالي من خلال معالجة بعض أسباب النزاع، مثل التهميش السياسي والتنمية غير المتوازنة في المناطق الشمالية (الأمم المتحدة، 2015).

يتمثل أول أثر للمساهمة الجزائرية في تعزيز الأمن الوقائي ومنع انتقال التهديدات، حيث ركزت الجزائر على حماية حدودها الجنوبية ومنع تسلل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وقد اعتمدت في ذلك على تعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار، خاصة مالي والنيجر وموريتانيا، من خلال تبادل

المعلومات والتعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية. وقد ساعد هذا التعاون في الحد من بعض التحركات غير القانونية عبر الحدود، رغم صعوبة السيطرة الكاملة على المناطق الصحراوية الواسعة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

كما كان للمساهمة الجزائرية أثر في دعم مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، من خلال تشجيع إنشاء آليات تعاون بين دول الساحل. فقد دعمت الجزائر فكرة أن مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة يجب أن تتم عبر جهود جماعية تقودها دول المنطقة نفسها، وليس فقط من خلال التدخلات الخارجية. ويظهر ذلك من خلال دعمها للجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) التي هدفت إلى تعزيز التنسيق العسكري والاستخباراتي بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. وقد مثلت هذه الآلية محاولة لتأسيس تعاون أمني إقليمي قادر على مواجهة التهديدات المشتركة.(Bello, 2018)

ومن الآثار المهمة للمساهمة الجزائرية أيضاً تعزيز دور **الدبلوماسية الوقائية** في إدارة الأزمات، حيث فضلت الجزائر الحلول السياسية والحوارية بدل الاعتماد على التدخل العسكري. وقد ظهر هذا التوجه في تعاملها مع الأزمة المالية، إذ اعتبرت أن الحل العسكري وحده لا يمكن أن ينهي النزاع، وأن الاستقرار يحتاج إلى اتفاق سياسي يضمن مشاركة مختلف الأطراف. لذلك عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، وأسهمت في توفير إطار تفاوضي أدى إلى اتفاق 2015 (Charbonneau, 2017).

كما ساهمت الجزائر في الحفاظ على مبدأ **الملكية الإقليمية للحلول الأمنية**، حيث رفضت الاعتماد الكامل على القوى الخارجية في إدارة أزمات الساحل. وقد اعتبرت أن التدخلات الأجنبية، رغم قدرتها على تحقيق نتائج عسكرية مؤقتة، لا تستطيع معالجة الأسباب العميقة للأزمات. وهذا الموقف ظهر خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي عبر عمليتي سيرفال وبرخان، حيث أكدت الجزائر أن الاستقرار الحقيقي يتطلب بناء مؤسسات وطنية قوية وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

إضافة إلى الجانب الأمني والسياسي، كان للمقاربة الجزائرية أثر في إدماج البعد التنموي ضمن مفهوم الأمن الإقليمي. فقد اعتبرت الجزائر أن الفقر والبطالة والتهميش في المناطق الحدودية تشكل عوامل تساعد الجماعات المسلحة على استغلال السكان المحليين. لذلك دعمت فكرة التنمية في المناطق الحدودية باعتبارها أداة وقائية تقلل من احتمالات انتشار التطرف والجريمة المنظمة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

ورغم هذه الإسهامات، فإن أثر الدور الجزائري على الاستقرار في الساحل بقي محدوداً بسبب عوامل خارجية وداخلية عديدة. فمن جهة، استمرت الجماعات الإرهابية في النشاط رغم الجهود الإقليمية، حيث تمكنت من إعادة تنظيم نفسها والانتقال إلى مناطق جديدة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ومن جهة أخرى، أدت الانقلابات العسكرية في الساحل منذ سنة 2020 إلى إضعاف التعاون الإقليمي وتعقيد العلاقات بين دول المنطقة والمنظمات الدولية.

كما واجهت المقاربة الجزائرية تحديات مرتبطة بتعدد التدخلات الخارجية في الساحل، خاصة التدخل الفرنسي ثم الحضور الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة. فقد أدى التنافس الدولي على المنطقة إلى زيادة تعقيد البيئة الأمنية، وجعل بعض الدول تعتمد على شركاء خارجيين بدل تطوير آليات إقليمية مستقلة. وقد أثر ذلك على قدرة المبادرات الإقليمية، بما فيها المبادرات التي دعمتها الجزائر، على تحقيق نتائج طويلة المدى.(International Crisis Group, 2022)

وعليه، يمكن القول إن المساهمة الجزائرية كان لها أثر إيجابي في دعم الاستقرار بالساحل من خلال تعزيز التعاون الأمني، دعم التسويات السياسية، ونشر مفهوم الدبلوماسية الوقائية. غير أن هذا الأثر بقي مرتبطاً بقدرة دول المنطقة على بناء مؤسسات مستقرة، وتحقيق التنمية، وتقليل الاعتماد على التدخلات الخارجية. فالدور الجزائري ساهم في احتواء بعض مظاهر الأزمة، لكنه لم يكن كافياً وحده لإنهاء أزمة مركبة تجمع بين عوامل أمنية وسياسية واقتصادية.

خاتمة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي، من خلال تحليل الأسس الاستراتيجية التي تقوم عليها السياسة الأمنية الجزائرية، ودور الجزائر في تسوية الأزمة المالية، إضافة إلى مساهمتها في دعم الأمن الجماعي بمنطقة الساحل الإفريقي. وقد أظهر التحليل أن الجزائر تبنت نموذجاً أمنياً يقوم على الوقاية والاستباق، باعتبار أن التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل لا تقتصر على البعد العسكري فقط، وإنما ترتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب معالجة شاملة.

انطلقت المقاربة الجزائرية من مرتكزات العقيدة الأمنية الوطنية، خاصة مبادئ عدم التدخل، احترام سيادة الدول، حسن الجوار، وحماية الأمن القومي. وقد شكل مبدأ عدم التدخل أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث فضلت الجزائر التعامل مع أزمات الجوار من خلال الحوار والوساطة بدل التدخل العسكري المباشر. ويظهر ذلك في تعاملها مع الأزمة المالية، إذ ركزت على دعم الحلول السياسية

والحوار بين مختلف الأطراف المالية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن فرضه من الخارج، بل يجب أن يكون نتيجة توافق داخلي بين مكونات الدولة.

كما شكل مبدأ حسن الجوار أحد العناصر الأساسية في المقاربة الجزائرية، حيث اعتبرت الجزائر أن أمنها مرتبط باستقرار محيطها الإقليمي، خاصة دول الساحل التي تمثل امتداداً استراتيجياً لأمنها القومي. لذلك عملت على تعزيز التعاون مع مالي ودول المنطقة من خلال تبادل المعلومات، التنسيق الأمني، ودعم بناء القدرات المؤسساتية. وقد ظهر هذا التوجه بوضوح بعد أزمة مالي سنة 2012، عندما اعتبرت الجزائر أن تدهور الوضع الأمني في شمال مالي يمكن أن يؤدي إلى انتقال الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة نحو حدودها الجنوبية.

وفي إطار حماية الأمن القومي الجزائري، اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، خاصة تعزيز مراقبة الحدود الجنوبية، تطوير قدرات الجيش والأجهزة الأمنية، ودعم التعاون الاستخباراتي مع دول الجوار. وقد ساهمت تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال التسعينيات في تشكيل مقاربة أمنية تقوم على الوقاية من التهديدات قبل توسعها، وهو ما جعلها تركز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة باعتبارهما تهديدين مترابطين في منطقة الساحل.

كما تطرق الفصل إلى أهمية الأمن الحدودي باعتباره أداة أساسية للوقاية من الأزمات، حيث تمثل الحدود الجنوبية الجزائرية مجالاً حساساً بسبب طولها واتساعها وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. وقد اعتمدت الجزائر على مجموعة من الإجراءات لتأمين هذه الحدود، منها تعزيز الانتشار العسكري، تطوير وسائل المراقبة، وتكثيف التعاون مع دول الجوار. ولم يقتصر مفهوم الأمن الحدودي على الجانب العسكري فقط، بل شمل أيضاً البعد التنموي، من خلال دعم المناطق الحدودية وتقليص الظروف التي تسمح بانتشار التهريب والتطرف.

كما تم تحليل دور الدبلوماسية الوقائية الجزائرية باعتبارها أحد أهم أدوات إدارة الأزمات، حيث تبنت الجزائر سياسة تقوم على الوساطة والحوار. وقد ظهر ذلك من خلال دورها في الأزمة المالية، حيث قادت مسار الوساطة الذي انتهى بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015. وقد شكل هذا الاتفاق محاولة لإعادة بناء الاستقرار السياسي في مالي من خلال معالجة بعض أسباب النزاع، خاصة التهميش السياسي والاجتماعي للمناطق الشمالية.

الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025)

وفي المبحث الثاني، تم التركيز على الدور الجزائري في تسوية أزمة مالي، حيث تبين أن الوساطة الجزائرية مرت بعدة مراحل بدأت بتقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، ثم الانتقال إلى مرحلة التفاوض، وصولاً إلى توقيع اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة. وقد أظهرت هذه الوساطة قدرة الجزائر على توظيف أدواتها الدبلوماسية لتحقيق أهداف أمنية إقليمية، خاصة أن استقرار مالي يمثل عنصراً أساسياً في استقرار الساحل ككل.

كما تناول الفصل جهود الجزائر في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة، من خلال دعم آليات المتابعة والتنفيذ، والتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. غير أن تنفيذ الاتفاق واجه عدة عراقيل، من بينها استمرار نشاط الجماعات الإرهابية التي لم تكن طرفاً في الاتفاق، ضعف مؤسسات الدولة المالية، والانقسامات السياسية الداخلية. وقد زادت هذه الصعوبات مع الانقلابات العسكرية التي عرفتها مالي سنتي 2020 و2021، والتي أثرت على المسار السياسي والأمني للبلاد.

وفي إطار تقييم فعالية الوساطة الجزائرية، أظهر الفصل أن لهذه الوساطة عدة نقاط قوة، أهمها القبول الإقليمي بالدور الجزائري، الخبرة الدبلوماسية، والقدرة على الجمع بين البعد الأمني والسياسي. غير أنها واجهت نقاط ضعف مرتبطة بتعقيد الأزمة المالية، تعدد الفاعلين المسلحين، وتأثير التدخلات الخارجية. كما أن استمرار الإرهاب والانقلابات العسكرية في مالي وبقية دول الساحل مثل النيجر وبوركينا فاسو كشف حدود أي مقاربة سياسية أو دبلوماسية في غياب استقرار مؤسساتي داخلي.

أما المبحث الثالث فقد تناول التعاون الأمني الإقليمي كآلية وقائية، حيث تم تحليل التعاون الثنائي بين الجزائر ومالي في المجالات العسكرية والاستخباراتية والتنموية. وقد تبين أن هذا التعاون ساهم في تعزيز مواجهة التهديدات المشتركة، خاصة من خلال تبادل المعلومات، مراقبة الحدود، ودعم قدرات الدولة المالية. إلا أن استمرار التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة أثبت أن التعاون الأمني يحتاج إلى دعم سياسي وتنموي لتحقيق نتائج طويلة المدى.

كما تم التطرق إلى دور الآليات الإقليمية والدولية في دعم الاستقرار بالساحل، خاصة الاتحاد الإفريقي، مجموعة دول الساحل، والأمم المتحدة. وقد ساهمت هذه المؤسسات في دعم جهود السلام ومكافحة الإرهاب، لكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب ضعف الموارد، الانقسامات السياسية، واعتمادها على الدعم الخارجي. وقد أدى فشل بعض هذه الآليات إلى استمرار الاعتماد على التدخلات الأجنبية، خاصة التدخل الفرنسي عبر عمليتي سيرفال وبرخان، ثم بروز الدور الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة في مالي.

وأظهر الفصل أن التدخلات الخارجية في الساحل لم تؤدِ إلى تحقيق استقرار دائم، فرغم نجاح عملية سيرفال في وقف تقدم الجماعات المسلحة سنة 2013، ورغم توسع عملية برخان لمواجهة الإرهاب إقليمياً، بقيت التهديدات قائمة وتوسعت جغرافياً. كما أدى تراجع الثقة في الدور الفرنسي إلى ظهور توجهات جديدة لدى بعض الأنظمة العسكرية في الساحل نحو التعاون مع روسيا، وهو ما يعكس استمرار أزمة الأمن الإقليمي وعدم قدرة الآليات المحلية على بناء منظومة مستقلة وفعالة.

وفي الأخير، يمكن القول إن المقاربة الوقائية الجزائرية في إدارة أزمة مالي تمثل نموذجاً يقوم على الجمع بين الأمن والدبلوماسية والتنمية، وقد ساهمت في احتواء بعض مظاهر الأزمة وتعزيز التعاون الإقليمي. غير أن استمرار هشاشة الوضع في الساحل يؤكد أن تحقيق الاستقرار لا يرتبط فقط بجهود دولة واحدة، بل يحتاج إلى تعاون إقليمي حقيقي، مؤسسات وطنية قوية، ومعالجة الأسباب العميقة للأزمات بعيداً عن الاعتماد المفرط على التدخلات الخارجية.

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي من خلال ادارة ازمة مالي.

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي من خلال ادارة ازمة مالي.

تمهيد

يشكل الردع الدبلوماسي أحد المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها الجزائر في إدارة التهديدات الأمنية المتصاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية سنة 2012 وما ترتب عنها من انهيار مؤسسات الدولة، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتنامي التدخلات الأجنبية والتنافس الدولي على المجال الساحلي. وقد فرض هذا الواقع الأمني المعقد على الجزائر تبني مقاربة دبلوماسية متعددة الأبعاد تقوم على الجمع بين الوساطة السياسية، وتحييد التهديدات العابرة للحدود، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى توظيف مكانتها الجيوسياسية وخبرتها التاريخية في إدارة النزاعات من أجل لعب دور محوري في تسوية الأزمة المالية، سواء عبر رعاية اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015، أو من خلال تفعيل آليات التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار، بما ينسجم مع فلسفة الحوكمة الأمنية القائمة على الوقاية الاستباقية، والشراكة الإقليمية، ومواجهة مصادر التهديد قبل تحولها إلى أزمات ممتدة.

غير أن فعالية الردع الدبلوماسي الجزائري اصطدمت بجملة من التحديات البنيوية والإستراتيجية، أبرزها هشاشة الدولة في منطقة الساحل، وتنامي نفوذ الفاعلين من غير الدول، واتساع التدخلات الدولية المتنافسة، إضافة إلى التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية الإقليمية عقب الانقلابات العسكرية المتكررة في مالي والنيجر وبوركينافاسو، وصعود أدوار قوى دولية جديدة، لاسيما روسيا عبر التمدد الأمني غير التقليدي وما يعرف بالفيلق الإفريقي الروسي، مقابل تراجع النفوذ الفرنسي وإعادة تشكيل موازين القوى في الساحل.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل طبيعة الردع الدبلوماسي الجزائري في الساحل الإفريقي، وبيان آلياته وأبعاده الإستراتيجية، مع تقييم مدى نجاحه في احتواء الأزمة المالية وتعزيز الحوكمة الأمنية الإقليمية. كما يتناول الفصل أبرز التحديات التي واجهت المقاربة الجزائرية في ظل التحولات الأمنية والجيوسياسية الراهنة، وتأثيرها على مستقبل الاستقرار في الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي من خلال ادارة ازمة مالي.

المبحث الأول: أدوات الردع الدبلوماسي الجزائري في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

فرضت الأزمة المالية التي اندلعت سنة 2012 تحولات عميقة في البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، بعدما تحولت مالي إلى بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية والانفصالية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي الجزائري بحكم الامتداد الجغرافي والتداخل الإثني والحدودي بين الجزائر ودول الساحل. وقد وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات أمنية معقدة تتطلب تجاوز المقاربات التقليدية للأمن نحو تبني سياسة ردع دبلوماسي متعددة الأبعاد، تجمع بين الوساطة السياسية، والدبلوماسية الاقتصادية، والردع الأمني، والتعاون متعدد الأطراف، بما ينسجم مع فلسفة الحوكمة الأمنية الوقائية الهادفة إلى منع انتقال الأزمات إلى المجال الوطني (بن عائشة، 2017، ص. 88).

وفي هذا السياق، اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة لإدارة الأزمة المالية تقوم على مبدأ "الأمن الوقائي"، باعتبار أن استقرار مالي يمثل امتداداً مباشراً لاستقرار الجزائر الداخلي. لذلك كثفت الدبلوماسية الجزائرية جهودها لاحتواء تداعيات الأزمة عبر رعاية مسارات التفاوض بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، والسعي إلى منع التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى تدويل الصراع وتعقيد أبعاده الأمنية والجيوسياسية. وقد برز الدور الجزائري بوضوح من خلال قيادتها لمسار الوساطة الذي أفضى إلى توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، وهو الاتفاق الذي شكل محطة مركزية في الجهود الإقليمية لإعادة بناء الاستقرار في الساحل الإفريقي (ساحلي، 2016، ص. 41).

وتنبع أهمية الردع الدبلوماسي الجزائري من كونه لا يعتمد على القوة العسكرية المباشرة فقط، وإنما يرتكز على أدوات سياسية وأمنية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تجفيف منابع التهديد قبل وصولها إلى الحدود الجزائرية. فالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي منحتها خبرة معتبرة في التعامل مع التهديدات غير التقليدية، وهو ما دفعها إلى تبني مقاربة استباقية تقوم على التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار، وتأمين الحدود الجنوبية، ومحاربة شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي أصبحت تمثل مصدراً أساسياً لتمويل الجماعات المسلحة في الساحل (مصلوح، 2014، ص. 112).

كما أدركت الجزائر أن الأزمات الأمنية في الساحل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد الاقتصادية والتنموية، لذلك سعت إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة ردع غير مباشرة من خلال تمويل مشاريع تنموية

في المناطق الحدودية، وتعزيز التبادل التجاري الإفريقي، وتوسيع شبكات التعاون الاقتصادي مع دول الساحل. وقد ارتبط ذلك بمحاولة الجزائر بناء عمق استراتيجي إفريقي يحد من النفوذ الخارجي المتزايد في المنطقة، خاصة بعد تصاعد التدخلات الفرنسية والأمريكية والروسية في الساحل الإفريقي (بويبية، 2018/2017، ص. 67).

إضافة إلى ذلك، عززت الجزائر حضورها داخل المنظمات الإقليمية والدولية، خاصة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، من أجل تفعيل آليات الأمن الجماعي وحل النزاعات بالوسائل السلمية. وقد ركزت السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، باعتباره إطاراً للحفاظ على سيادة الدول الإفريقية وتقليص فرص التدخل الأجنبي المباشر. كما سعت الجزائر إلى بناء توازنات دبلوماسية مع مختلف القوى الدولية بما يضمن حماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية في الساحل الإفريقي (جدو، 2016، ص. 55).

وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز أدوات الردع الدبلوماسي الجزائري في مواجهة تداعيات الأزمة المالية، من خلال دراسة دور الوساطة السياسية، والدبلوماسية الاقتصادية، والردع الأمني، والتعاون متعدد الأطراف، باعتبارها آليات مركزية ضمن استراتيجية الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: مفهوم الردع الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية.

يشكل مفهوم الردع الدبلوماسي أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في ظل التحولات الأمنية والاستراتيجية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2025. وقد برز هذا المفهوم بصورة واضحة مع تصاعد تداعيات الأزمة المالية، وانتشار الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتزايد التدخلات الأجنبية في الفضاء الساحلي، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تبني مقاربة دبلوماسية استباقية تهدف إلى منع التهديدات قبل وصولها إلى حدودها الجغرافية أو التأثير على أمنها القومي. ويقصد بالردع الدبلوماسي في التصور الجزائري؛ توظيف أدوات السياسة الخارجية والوساطة والتحالفات والتأثير السياسي والاقتصادي من أجل فرض التوازنات الإقليمية، ومنع أي مشروع خارجي يمس بسيادة الدولة أو يهدد استقرارها الاستراتيجي (بن الشيهب، 2019/2018، ص. 133).

ويستند هذا المفهوم إلى الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية المرتبطة بثورة التحرير الوطني، حيث تشكلت العقيدة الدبلوماسية الجزائرية على أساس مقاومة الاستعمار والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما جعل الجزائر تتبنى منذ الاستقلال سياسة خارجية تقوم على رفض الهيمنة الأجنبية وعدم الانحياز والدفاع عن القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية (بن عائشة، 2017، ص. 54). وقد أكد عدد من الباحثين أن الدبلوماسية الجزائرية اكتسبت مشروعيتها الدولية من هذا الإرث التحرري الذي منحها صورة "الدولة الوسيط" القادرة على بناء التوازنات الإقليمية والدولية (جدو، 2016، ص. 61).

وفي السياق ذاته، يرى عدد من الخبراء أن الردع الدبلوماسي لا يقتصر على مجرد التفاوض أو الوساطة التقليدية، بل يشمل منظومة متكاملة من الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير في سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. ويشير كيسنجر إلى أن الدبلوماسية الحديثة أصبحت أداة لإنتاج التوازنات الدولية عبر إدارة المصالح والصراعات ضمن مقاربات تفاوضية متعددة المستويات، بينما يؤكد فريدمان أن الدبلوماسية المعاصرة توسعت لتشمل المبادرات غير الرسمية والدبلوماسية الوقائية والشعبية، بما يسمح للدول بحماية أمنها القومي بوسائل أكثر مرونة وفعالية (زهدي، 2021، ص. 91).

وقد تجسد هذا المفهوم عملياً في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الأزمة المالية، حيث اعتمدت الجزائر على الوساطة الاستباقية لمنع انهيار الدولة المالية وتحولها إلى قاعدة للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود. فبدلاً من الانخراط في التدخلات العسكرية الأجنبية، قادت الجزائر مساراً تفاوضياً بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية انتهى بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر سنة 2015، وهو ما عكس توجهاً قائماً على الردع السياسي عبر الحوار وإدارة التوازنات بدلاً من الحسم العسكري المباشر (ساحلي، 2016، ص. 44).

كما يرتبط الردع الدبلوماسي الجزائري بمبدأ "الحياد الإيجابي"، الذي يقوم على عدم الانخراط في المحاور الدولية المتصارعة مع الحفاظ على القدرة على التأثير في الأزمات الإقليمية. وقد ساعد هذا المبدأ الجزائر على الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي، وتجنب التحول إلى طرف ضمن مشاريع النفوذ الدولي المتنافسة في الساحل الإفريقي، خاصة مع تصاعد التنافس الفرنسي والروسي والأمريكي في المنطقة بعد 2012 (رسولي، 2017/2018، ص. 118). وتؤكد الدراسات الحديثة أن الحياد الإيجابي

منح الجزائر قدرة على التواصل مع مختلف الأطراف المتصارعة، الأمر الذي عزز مصداقيتها كوسيط إقليمي موثوق (بلكحيراط، 2021، ص. 74).

ومن أبرز ركائز الردع الدبلوماسي الجزائري كذلك؛ رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، حيث تعتبر الجزائر أن التدخلات الخارجية تؤدي غالباً إلى تفكيك مؤسسات الدولة وخلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة. وقد ظهر هذا الموقف بوضوح خلال التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013، إذ أبدت الجزائر تحفظاً على المقاربة العسكرية الغربية، وفضلت دعم الحلول السياسية والحوار الوطني المالي باعتباره الطريق الأكثر استدامة لتحقيق الاستقرار (مصلوح، 2014، ص. 147).

وخلال الفترة الممتدة بين 2020 و2025، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تحولات ملحوظة في إطار ما يعرف بـ "الدبلوماسية الاستباقية"، حيث انتقلت الجزائر من منطق رد الفعل إلى منطق المبادرة، عبر تكثيف التحركات الدبلوماسية، وتعيين مبعوثين خاصين للملفات الإقليمية، وتعزيز الحضور الجزائري داخل المنظمات الدولية والإفريقية. وقد جاء ذلك استجابة للتحديات الجديدة التي فرضتها الانقلابات العسكرية في الساحل، وتزايد النفوذ الروسي، واستمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا ومالي والنيجر (لوكال، 2022، ص. 102).

إن مفهوم الردع الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية يمثل مقاربة شاملة تجمع بين التاريخ التحرري، والحياد الإيجابي، والوساطة الوقائية، والردع الاقتصادي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، بهدف حماية الأمن القومي الجزائري ومنع انهيار التوازنات الأمنية في الساحل الإفريقي. وقد أثبتت التطورات الإقليمية خلال فترة الدراسة أن الجزائر تسعى إلى بناء نموذج دبلوماسي قائم على إدارة الأزمات عبر التفاوض والتوازنات الاستراتيجية بدل الانخراط في سياسات المحاور أو التدخلات العسكرية المباشرة.

ونقدم تعريفا اجرائيا للردع الديبلوماسي: يقصد بالردع الدبلوماسي استخدام الجزائر لأدوات الوساطة والحوار والعمل الدبلوماسي متعدد الأطراف للتأثير في مسار الأزمة المالية، والحد من تصعيدها، بما يحافظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر.

المطلب الثاني: توظيف الدبلوماسية الجزائرية متعددة الأطراف في إدارة أزمة مالي بين المقاربة الوقائية والردع الدبلوماسي (2012-2025).

أصبحت الدبلوماسية متعددة الأطراف أحد المرتكزات الجوهرية في السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في ظل التحولات الأمنية والجيوسياسية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي بعد اندلاع الأزمة المالية سنة 2012. فقد أدركت الجزائر أن معالجة الأزمات المعقدة والمتشابكة في الساحل لا يمكن أن تتم عبر المقاربات الأحادية أو الحلول العسكرية الصرفة، بل تتطلب تنسيقاً إقليمياً ودولياً قائماً على الحوار، والوساطة، وتفعيل آليات الأمن الجماعي، وربط الأمن بالتنمية والاستقرار السياسي. وفي هذا السياق، عملت الجزائر على توظيف دبلوماسيتها متعددة الأطراف كأداة لإدارة أزمة مالي، من خلال الجمع بين المقاربة الوقائية القائمة على الوساطة والحلول السياسية، والردع الدبلوماسي الهادف إلى حماية الأمن القومي ومنع انتقال التهديدات الإرهابية والانفصالية إلى المجال الجزائري (بو نقطة، 2014، ص. 212).

وقد اكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع انهيار مؤسسات الدولة المالية عقب انقلاب 2012، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى تنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأمام هذه التطورات، تبنت الجزائر رؤية تعتبر أن استقرار مالي يمثل امتداداً مباشراً لأمنها القومي، خاصة في ظل الحدود المشتركة الطويلة التي تتجاوز 1300 كيلومتر، الأمر الذي جعلها تتحرك دبلوماسياً على عدة مستويات إقليمية ودولية لاحتواء الأزمة ومنع تحولها إلى بؤرة فوضى مزمنة في الساحل الإفريقي (بوزرب، 2012، ص. 144).

وفي هذا الإطار، ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية متعددة الأطراف على توظيف آليات الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، ودول الجوار، إلى جانب الوساطات الثنائية، من أجل بناء مقاربة جماعية لإدارة الأزمة المالية. وقد أكدت الحكومة الجزائرية في "مخطط عمل الحكومة من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية" أن الجزائر تلتزم بترقية مبادرات الحوار وتسوية النزاعات الإقليمية عبر الوسائل السلمية، مع رفض أي تدخلات عسكرية أجنبية من شأنها تعميق الفوضى وتهديد استقرار المنطقة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، ص. 87).

وتجسد هذا التوجه بوضوح من خلال رعاية الجزائر لمسار الحوار بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، والذي توج بتوقيع "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" سنة 2015 المعروف باتفاق الجزائر.

وقد مثل هذا الاتفاق محطة مفصلية في توظيف الدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث شاركت فيه الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، ودول الجوار، ضمن إطار تفاوضي جماعي قادته الجزائر باعتبارها الوسيط الرئيسي والضامن السياسي للاتفاق (بن عاشور، 2018، ص. 55).

كما سعت الجزائر من خلال هذه الوساطة إلى تكريس ما يعرف بـ "الدبلوماسية الوقائية"، والتي تقوم على التدخل المبكر لاحتواء النزاعات قبل تحولها إلى تهديدات إقليمية واسعة. فقد رأت الجزائر أن الحل العسكري وحده غير قادر على إنهاء الأزمة المالية، وأن غياب التنمية والتهميش السياسي في شمال مالي يمثلان بيئة خصبة لتنامي الحركات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. ولذلك دافعت الجزائر عن مقاربة تربط بين الأمن والتنمية والمصالحة الوطنية، بما يضمن معالجة الجذور العميقة للأزمة وليس فقط مظاهرها الأمنية (نصيب، 2012، ص. 173).

وعلى الرغم من تمسك الجزائر بالحلول السلمية، فإن تصاعد التهديدات الأمنية بعد 2015 دفعها إلى تعزيز البعد الردعي ضمن دبلوماسيتها متعددة الأطراف، خاصة مع تزايد الانقلابات العسكرية في الساحل، وتنامي النفوذ الأجنبي، وتوسع نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. وقد برز هذا التوجه بعد تدهور العلاقات بين الجزائر والسلطات الانتقالية في باماكو، خاصة عقب الاتهامات المتعلقة بانتهاك المجال الجوي، وتنامي الخطاب العدائي تجاه الجزائر داخل بعض الأوساط السياسية المالية (مجلة الدراسات الإفريقية، 2023، ص. 91).

واعتمدت الجزائر على توظيف الردع الدبلوماسي من خلال التحذيرات السياسية الصارمة، والتأكيد على رفض أي تهديد لأمنها الحدودي، مع تعزيز التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار. كما كثفت الجزائر انتشارها العسكري على الحدود الجنوبية، وعززت من آليات المراقبة والتنسيق الاستخباراتي لمواجهة تهريب السلاح وتحركات الجماعات الإرهابية، في إطار مقاربة تجمع بين الردع الأمني والتحرك الدبلوماسي المتوازن (مجلة الأمن والدفاع، 2022، ص. 64).

كما لعبت الجزائر دوراً محورياً داخل الاتحاد الإفريقي في دعم "الهيكل الإفريقي للسلم والأمن" باعتباره إطاراً جماعياً لمنع النزاعات وإدارة الأزمات داخل القارة. وقد دافعت الجزائر باستمرار عن ضرورة منح الحلول الإفريقية الأولوية في معالجة أزمات الساحل، ورفض تدويل الأزمة المالية أو تحويل المنطقة إلى ساحة صراع بين القوى الدولية المتنافسة (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2024، ص. 18).

وعلى مستوى الأمم المتحدة، استثمرت الجزائر عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة 2024-2025 للدفاع عن أولوية الحلول السياسية في مالي والساحل، والدعوة إلى مقاربة دولية تراعي سيادة الدول الإفريقية وخصوصياتها الأمنية والتنموية. كما ركزت الجزائر في مداخلاتها الدبلوماسية على ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالتوازي مع دعم مشاريع التنمية، باعتبار أن الفقر والهشاشة المؤسساتية يشكلان أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي (بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة، 2025، ص. 23).

ومن جهة أخرى، اعتمدت الجزائر على اللجان المشتركة وآليات التنسيق الحدودي مع مالي والنيجر لتعزيز التعاون الأمني ومراقبة التحركات المسلحة عبر الحدود. وقد سمحت هذه الآليات بتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، والتنسيق الميداني في مواجهة التنظيمات الإرهابية، مما يعكس توجهاً نحو بناء أمن إقليمي جماعي قائم على الشراكة والتنسيق متعدد الأطراف (المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، 2021، ص. 104).

إضافة إلى ذلك، وظفت الجزائر "الدبلوماسية الطاقوية" كأداة ضمن تحركاتها متعددة الأطراف، مستفيدة من مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة في إفريقيا والمتوسط. فمع التحولات الدولية المرتبطة بأزمة الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، عززت الجزائر علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الشركاء الأوروبيين والإفريقيين، وهو ما منحها هامشاً أوسع للتأثير في ملفات الساحل، وربط الاستقرار الأمني بالتكامل الاقتصادي والتنموي (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، 2025، ص. 132).

ويتضح أن توظيف الجزائر لدبلوماسيتها متعددة الأطراف في إدارة أزمة مالي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2025 لم يكن مجرد تحرك ظرفي مرتبط بالأزمة، بل شكل جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية الأمن القومي الجزائري، والحفاظ على استقرار الساحل الإفريقي، ومنع التدخلات الأجنبية من إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة. وقد جمعت هذه الاستراتيجية بين الدبلوماسية الوقائية، والوساطة السياسية، والردع الأمني، والتنسيق متعدد الأطراف، بما يعكس تطور العقيدة الدبلوماسية الجزائرية نحو نموذج أكثر مرونة واستباقية في إدارة الأزمات الإقليمية.

المطلب الثالث: الردع السياسي والأمني للجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية.

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي، منذ سنة 2012، واحدة من أكثر البيئات الأمنية هشاشة وتعقيداً في العالم، نتيجة تداخل الأزمات السياسية والعرقية والاقتصادية مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة

والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل الامتداد الحدودي الطويل مع مالي والنيجر وليبيا، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تبني استراتيجية ردع سياسي وأمني متعددة الأبعاد تقوم على المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وبين الردع الوقائي والمقاربة الدبلوماسية الأمنية (فرحاتي وبراهيمي، 2017، ص. 90).

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على مبدأ أساسي مفاده أن الإرهاب في الساحل لا يمثل تهديداً محلياً معزولاً، بل يشكل بنية إقليمية عابرة للدول تتغذى من هشاشة الدولة، وانتشار الفقر، والتهريب، والتدخلات الأجنبية، والانقسامات الأثنية، وهو ما جعل الجزائر تعتبر أن استقرار مالي جزء لا يتجزأ من استقرارها الداخلي (ولد إبراهيم، 2012، ص. 6). لذلك عملت الجزائر منذ بداية الأزمة المالية سنة 2012 على تفعيل سياسة ردع شاملة تهدف إلى منع انتقال الفوضى نحو حدودها الجنوبية، وتجفيف منابع الجماعات المسلحة، واحتواء التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى تفكيك التوازنات الأمنية في الساحل.

وقد تطورت المقاربة الجزائرية خلال فترة الدراسة (2012-2025) من مجرد مراقبة حدودية ودبلوماسية وساطة إلى استراتيجية ردع إقليمي متكاملة تشمل العمليات الاستباقية، وتكثيف الانتشار العسكري، وتفعيل التعاون الاستخباراتي، وإعادة هندسة المقاربة الدبلوماسية تجاه الأنظمة الانتقالية في الساحل، خاصة بعد الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينافاسو والنيجر. وفي هذا السياق، أشار عبد النور بن عنتر إلى أن الجزائر انتقلت من مفهوم "الأمن الدفاعي التقليدي" إلى "الأمن الوقائي الاستباقي"، الذي يقوم على منع تشكل التهديد قبل وصوله إلى الحدود الوطنية (بن عنتر، 2005، ص. 21).

وعلى المستوى السياسي، اعتمدت الجزائر سياسة تقوم على عزل الجماعات الإرهابية دولياً وإقليمياً، مع محاولة دمج بعض الحركات المسلحة غير المصنفة إرهابية في العملية السياسية، خاصة الحركات الأزوادية التي شاركت في اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015. ويعكس هذا التوجه إدراك الجزائر للفارق بين "الحركات الانفصالية القابلة للتفاوض" والتنظيمات الإرهابية العقائدية العابرة للحدود، التي ترفض منطق الدولة الوطنية وتسعى إلى تفكيك البنى السيادية في المنطقة (شليغم، 2016، ص. 381).

كما اعتمدت الجزائر على أدوات الردع الأمني المباشر من خلال تعزيز القدرات العملياتية للجيش الوطني الشعبي، الذي كثف من انتشاره في الجنوب، خاصة في تمنراست وبرج باجي مختار وعين قزام. وقد كشفت تقارير مجلة الجيش خلال سنوات متعددة من فترة الدراسة أن الجزائر رفعت مستوى التأهب الحدودي، وعززت استخدام الطائرات بدون طيار، والرادارات المتطورة، ووحدات التدخل الخاصة لمراقبة التحركات الإرهابية وشبكات التهريب المرتبطة بها (مجلة الجيش، 2021، ص. 14).

وفي سياق متصل، لعبت الأجهزة الأمنية الجزائرية دوراً محورياً في تفكيك شبكات الدعم اللوجستي والمالي للتنظيمات الإرهابية، حيث اعتمدت الدولة على استراتيجية "التجفيف الشامل للمنابع"، والتي تشمل مراقبة التحويلات المالية، ومحاربة شبكات تهريب السلاح والمخدرات، وتعزيز الرقابة الإلكترونية على شبكات الاتصال والتجنيد الرقمي. وقد ساهمت هذه المقاربة في تقليص قدرة التنظيمات المسلحة على إعادة التموضع داخل الحدود الجزائرية، مقارنة بما شهدته البلاد خلال "العشرية السوداء" في التسعينيات (الديهيمي، 2019، ص. 33).

ومن الناحية الميدانية، تؤكد الإحصائيات الأمنية المنشورة في مجلة الجيش الوطني الشعبي أن الجزائر تمكنت خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2024 من القضاء على مئات الإرهابيين، وتدمير عشرات المخابئ ومخازن الأسلحة في المناطق الحدودية الجنوبية. كما نجحت قوات الجيش في حجز كميات ضخمة من الأسلحة القادمة من ليبيا ومنطقة الساحل، تضمنت صواريخ مضادة للطائرات، وقذائف هاون، وآلاف الذخائر، وهو ما يعكس خطورة البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر (مجلة الجيش، 2023، ص. 27).

وعلى المستوى الدبلوماسي، قادت الجزائر تحركات إقليمية ودولية لتثبيت مقاربة "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، رافضة التدخلات العسكرية الأجنبية التي اعتبرتها سبباً في تعميق الفوضى وانتشار الإرهاب في الساحل. وقد ظهر ذلك بوضوح في موقفها الرافض للتدخل العسكري الفرنسي طويل الأمد في مالي، ورفضها كذلك أي تدخل عسكري ضد النيجر بعد انقلاب 2023، معتبرة أن الحلول الأمنية الصرفة تؤدي إلى تفكيك الدولة وليس إلى استقرارها (جعفر، 2011، ص. 58).

كما عززت الجزائر دورها داخل الاتحاد الإفريقي ومنظومة دول الميدان، وعملت على تطوير التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار، خاصة من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. وهدفت هذه الآلية إلى تنسيق العمليات الميدانية ومراقبة التحركات

الإرهابية عبر الحدود، في ظل تصاعد نشاط الجماعات المرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في الساحل (لونيسي، 2018، ص. 11).

غير أن فعالية الردع الجزائري واجهت تحديات متزايدة بعد سنة 2020، خاصة مع تصاعد النفوذ الروسي في مالي، وتراجع الحضور الفرنسي، وظهور تحالف دول الساحل، إضافة إلى توتر العلاقات الجزائرية المالية بعد إعلان باماكو سنة 2024 إنهاء العمل باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة. وقد اعتبرت الجزائر هذا القرار تهديداً مباشراً للتوازنات الأمنية الإقليمية، محذرة من أن انهيار المسار السياسي سيؤدي إلى إعادة إنتاج البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب.

إن الردع السياسي والأمني الجزائري خلال فترة الدراسة لم يكن مجرد سياسة ظرفية مرتبطة بأزمة مالي، بل شكل عقيدة أمن قومي متكاملة تقوم على مزيج من الردع العسكري، والاحتواء السياسي، والوساطة الدبلوماسية، والتنسيق الإقليمي، في محاولة للحفاظ على استقرار الساحل ومنع انتقال الفوضى نحو الداخل الجزائري.

أبرزت الدراسة أن الجزائر اعتمدت خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2025 مقاربة شاملة للردع الدبلوماسي في إدارة أزمة مالي، ارتكزت على الدمج بين الأبعاد السياسية والأمنية والدبلوماسية والاستخباراتية، في إطار رؤية استراتيجية تعتبر أن أمن الساحل الإفريقي امتداد مباشر للأمن القومي الجزائري. وقد اتسمت هذه المقاربة بالانتقال من منطق "رد الفعل" إلى منطق "الاستباق الوقائي"، عبر توظيف الوساطة السياسية، وتعزيز الحضور الإقليمي، وتكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار والمنظمات الدولية.

ومن الناحية التحليلية، أظهرت الدراسة أن الجزائر نجحت في توظيف خبرتها التاريخية في الوساطة وحل النزاعات من أجل الحفاظ على توازنات المنطقة ومنع انهيار الدولة المالية، خاصة من خلال رعايتها لاتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، الذي مثل أهم إنجاز دبلوماسي جزائري في منطقة الساحل. كما بينت الدراسة أن الجزائر تبنت دبلوماسية متعددة الأطراف قائمة على تفعيل دور الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والآليات الأمنية الإقليمية، بما يعزز من شرعية تحركاتها السياسية ويحد من التدخلات الأجنبية التي تعتبرها تهديداً للاستقرار الإقليمي.

أما على المستوى الأمني والاستخباراتي، فقد كشفت الدراسة أن الجزائر اعتمدت استراتيجية ردع مركبة تقوم على تأمين الحدود الجنوبية، وتكثيف الانتشار العسكري، وتعزيز التنسيق بين الجيش الوطني الشعبي

والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح. وقد ساهمت هذه المقاربة في تقليص محاولات التسلل، وتحييد العديد من الشبكات الإرهابية النشطة في الشريط الحدودي مع مالي والنيجر وليبيا. كما برزت أهمية العمل الاستخباراتي في كشف التحالفات الجديدة بين الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، وهو ما منح الجزائر قدرة استباقية في إدارة التهديدات قبل تحولها إلى أخطار داخلية.

وفي البعد الدبلوماسي، أكدت الدراسة أن الجزائر استطاعت الحفاظ على صورتها كوسيط إقليمي موثوق، رغم تصاعد التنافس الدولي في الساحل، خاصة بعد تنامي النفوذ الروسي والتركي، وتراجع الدور الفرنسي التقليدي. غير أن الدراسة سجلت في المقابل جملة من التحديات التي حدّت من فعالية الردع الدبلوماسي الجزائري، من أبرزها هشاشة الأنظمة السياسية في الساحل، وتصاعد الانقلابات العسكرية، وظهور تحالفات إقليمية جديدة، بالإضافة إلى تزايد التوتر مع السلطات الانتقالية في مالي بعد سنة 2023، وما ترتب عنه من تراجع في الالتزام باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة.

وفي البعد الدبلوماسي، أكدت الدراسة أن الجزائر استطاعت الحفاظ على صورتها كوسيط إقليمي موثوق، رغم تصاعد التنافس الدولي في الساحل، خاصة بعد تنامي النفوذ الروسي والتركي، وتراجع الدور الفرنسي التقليدي. غير أن الدراسة سجلت في المقابل جملة من التحديات التي حدّت من فعالية الردع الدبلوماسي الجزائري، من أبرزها هشاشة الأنظمة السياسية في الساحل، وتصاعد الانقلابات العسكرية، وظهور تحالفات إقليمية جديدة، بالإضافة إلى تزايد التوتر مع السلطات الانتقالية في مالي بعد سنة 2023، وما ترتب عنه من تراجع في الالتزام باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة.

إن أدوات الردع الدبلوماسي الجزائري شكلت خلال فترة الدراسة نموذجاً إقليمياً يجمع بين الوساطة السياسية، واليقظة الأمنية، والردع الاستخباراتي، والدبلوماسية الوقائية، في محاولة لإدارة الأزمات الإقليمية دون الانزلاق نحو التدخل العسكري المباشر، وهو ما يعكس خصوصية العقيدة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

يمثل المبحث الثاني المتعلق بـ«تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي في إدارة أزمة مالي» امتداداً تحليلياً للتحولات الأمنية والجيوسياسية التي شهدتها منطقة الساحل منذ سنة 2012، خاصة بعد انهيار المنظومة الأمنية في شمال مالي، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة

المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى الانقلابات العسكرية والتنافس الدولي المتزايد على النفوذ في المنطقة. وقد فرضت هذه التحولات على الجزائر إعادة صياغة مقاربتها الأمنية والدبلوماسية وفق منظور شامل يزاوج بين الردع الأمني، التنمية الحدودية، والدبلوماسية الوقائية، باعتبار أن أمن الساحل يشكل امتداداً مباشراً للأمن القومي الجزائري. وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الأمنية الجزائرية أن الحوكمة الأمنية لم تعد تقتصر على المقاربة العسكرية الصرفة، بل أصبحت ترتبط بإدارة التهديدات اللاتماثلية، وتعزيز التعاون الإقليمي، ومواجهة التدخلات الأجنبية، وتفعيل التنمية كأداة وقائية لمنع تفكك الدولة وانتشار الفوضى الأمنية (بن عنتر، 2018، ص. 44-47). كما تشير تقارير وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى أن الجزائر تبنت منذ 2020 مقاربة تقوم على «الأمن التعاوني» و«الاستقرار الوقائي» عبر تفعيل الدبلوماسية الأمنية، وتعزيز التنسيق مع دول الساحل والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، مع رفض أي تدخلات عسكرية أجنبية من شأنها تعقيد الأزمة المالية وتهديد استقرار المنطقة (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2023، ص. 11-15).

وتبرز تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي من خلال اتساع نطاق التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تمثل الخطر الأكثر تعقيداً على الأمن الإقليمي. فبعد انهيار النظام الليبي سنة 2011، شهدت منطقة الساحل تدفقاً ضخماً للأسلحة والجماعات المسلحة، ما أدى إلى تحول شمال مالي إلى فضاء مفتوح للجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. وقد أشارت تقارير وزارة الدفاع الوطني الجزائرية إلى أن طول الحدود الجنوبية، التي تتجاوز 6000 كلم، يجعل من عملية تأمينها تحدياً استراتيجياً دائماً، خاصة مع النشاط المتزايد لتنظيمات مثل «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«داعش في الصحراء الكبرى» (وزارة الدفاع الوطني، 2022، ص. 18-21). كما أكدت مجلة الجيش الوطني الشعبي أن وحدات الجيش تمكنت خلال الفترة 2021-2024 من توقيف آلاف المهربين والعناصر الإرهابية، وحجز كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة والمخدرات، في إطار استراتيجية «التأمين الوقائي للحدود» التي تعتمدها الجزائر لمنع تسلل الجماعات المسلحة نحو الداخل الوطني (مجلة الجيش، 2024، العدد 742، ص. 24-29).

ومن بين أبرز التحديات التي واجهت الحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي حالة الهشاشة المؤسسية والانقلابات العسكرية المتكررة التي عرفتها دول الساحل، خاصة مالي والنيجر وبوركينا فاسو. فقد أدى الانقلاب العسكري في مالي سنة 2020 ثم الانقلاب الثاني سنة 2021 إلى إضعاف مؤسسات

الدولة، وتعطيل تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر لسنة 2015. وترى الجزائر أن استمرار الانقلابات العسكرية يقوض فرص بناء شراكة أمنية إقليمية مستقرة، ويخلق فراغات سياسية تستغلها التنظيمات الإرهابية لتوسيع نفوذها. وفي هذا الإطار، أكدت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أن الجزائر ترفض أي تغيير غير دستوري للسلطة، وتدعو إلى العودة السريعة للمسار الدستوري والحوار السياسي الشامل باعتباره المدخل الأساسي للاستقرار (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2022، ص. 7-10). كما اعتبر مجلس الأمن والسلم الإفريقي أن ضعف مؤسسات الحكم في الساحل ساهم في تفكيك المنظومات الأمنية التقليدية، وسمح بتمدد اقتصاد التهريب والعنف العابر للحدود (الاتحاد الإفريقي، 2023، ص. 33-36).

وتتمثل إحدى أخطر التحديات أيضاً في تصاعد التنافس الدولي والتدخلات الأجنبية في منطقة الساحل، خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013، ثم الانسحاب الفرنسي التدريجي وصعود النفوذ الروسي والتركي والأمريكي. وترى الجزائر أن تعدد الفاعلين الدوليين حول الساحل حوّل المنطقة إلى ساحة صراع جيوسياسي مفتوح، ما أدى إلى تعقيد الأزمة الأمنية بدلاً من احتوائها. وفي هذا السياق، شدد الرئيس عبد المجيد تبون على أن الحلول العسكرية الأجنبية أثبتت محدوديتها، وأن المقاربة الإفريقية القائمة على التنمية والحوار السياسي تبقى الأكثر فعالية لمعالجة جذور الأزمة (رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2023، ص. 4-6). كما تؤكد الدراسات الأمنية الجزائرية أن التدخلات الخارجية ساهمت في إعادة تشكيل الخريطة الأمنية في الساحل وفق منطق المصالح الدولية، خاصة ما يتعلق بالتحكم في الموارد الطاقوية ومسارات الهجرة ومكافحة الإرهاب، وهو ما انعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري (لعمامرة، 2021، ص. 52-58).

وفي مواجهة هذه التحديات، اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة للحوكمة الأمنية ترتكز على الربط بين الأمن والتنمية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الفقر والتهميش وغياب الدولة تمثل بيئة حاضنة للتطرف والإرهاب. ولهذا دعمت الجزائر مشاريع تنموية في شمال مالي، وساهمت في تمويل البنية التحتية والبرامج الإنسانية، مع التركيز على دعم المجتمعات المحلية والحد من هشاشة المناطق الحدودية. وقد أشار وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة إلى أن «تحقيق الأمن في الساحل لا يمكن أن يتم دون تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع» (لعمامرة، 2020، ص. 19-22). كما شاركت الجزائر في مؤتمرات المانحين الخاصة بمالي، ودعمت مبادرات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بإعادة الإعمار

والتنمية في الساحل، انطلاقاً من مقاربة تعتبر أن التنمية تمثل شكلاً من أشكال الردع الوقائي ضد التطرف والجريمة المنظمة.

غير أن البيئة الأمنية في الساحل أصبحت أكثر تعقيداً خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد الانقلابات العسكرية المتتالية في مالي (2020 و2021) والنيجر (2023) وبوركينا فاسو، وما رافقها من انهيار تدريجي للمنظومات الإقليمية التقليدية، وتراجع فعالية مجموعة دول الساحل الخمس، وتصاعد التنافس الدولي بين القوى الغربية وروسيا وتركيا، الأمر الذي وضع الجزائر أمام تحديات حوكمة أمنية مركبة تتجاوز المقاربة العسكرية التقليدية نحو إدارة توازنات جيوسياسية معقدة (مجلة الجيش، 2024، ص. 9).

كما اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية الوقائية كركيزة مركزية في الحوكمة الأمنية للساحل الإفريقي، حيث عملت على تفعيل الوساطات السياسية، وتشجيع الحوار بين الأطراف المالية، ورفض عسكرة الأزمات الداخلية. وقد لعبت الجزائر دور الوسيط الرئيسي في اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، الذي شكل أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية الجزائرية في الساحل. وترى الجزائر أن الحفاظ على الاتفاق، رغم تعثره، يبقى ضرورة استراتيجية لمنع انهيار الدولة المالية وتحول الساحل إلى فضاء دائم للفوضى المسلحة (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2024، ص. 14-18). كما عززت الجزائر حضورها داخل مجلس السلم والأمن الإفريقي، وشاركت في آليات إقليمية مثل لجنة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة التنسيق والاتصال، بهدف تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتكشف التجربة الجزائرية في الساحل أن الحوكمة الأمنية أصبحت مرتبطة بمفهوم «الأمن الموسع» الذي يتجاوز البعد العسكري نحو أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية. فالتقارير الأمنية الجزائرية تشير إلى أن نجاح أي مقاربة أمنية في الساحل يتطلب معالجة جذور الأزمة المتعلقة بالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء الإثني، خاصة في مناطق الطوارق شمال مالي والنيجر. وقد أكدت مجلة الجيش الوطني الشعبي أن الجزائر تبنت استراتيجية تقوم على «الموازنة بين الردع الأمني والتنمية الحدودية» بهدف منع تحول المناطق الحدودية إلى بيئات حاضنة للتطرف (مجلة الجيش، 2023، العدد 731، ص. 25-30). كما أن الجزائر سعت إلى تعزيز الدبلوماسية الإنسانية عبر تقديم مساعدات إنسانية للنازحين واللاجئين، والمساهمة في جهود الإغاثة، باعتبار أن الأمن الإنساني جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني.

كما واجهت الجزائر تحديات متنامية مرتبطة بتطور التهديدات اللاتماثلية، حيث تحولت التنظيمات الإرهابية في الساحل من جماعات محلية معزولة إلى شبكات إقليمية مرنة تعتمد على التمويل غير المشروع والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، مع استغلال هشاشة الدول وضعف الرقابة الحدودية. وتشير تقارير رسمية جزائرية إلى أن قوات الجيش الوطني الشعبي تمكنت بين سنتي 2012 و2025 من توقيف آلاف المهربين والعناصر الداعمة للجماعات الإرهابية، مع حجز كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة والمخدرات في المناطق الحدودية الجنوبية (وزارة الدفاع الوطني، 2025، ص. 37).

وفي هذا السياق، برزت قضية الطوارق كإحدى أعقد التحديات البنيوية التي واجهت الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل، إذ ارتبطت الأزمة في شمال مالي بمطالب اجتماعية وتنموية وسياسية متراكمة، استغلتها الجماعات الإرهابية لتوسيع نفوذها. لذلك تبنت الجزائر مقاربة تقوم على الفصل بين الحركات السياسية المحلية والتنظيمات الإرهابية المتشددة، مع دعم الإدماج السياسي والتنمية المحلية ورفض منطق الإقصاء، باعتبار أن الحلول العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق الاستقرار الدائم (مجلة الدراسات الإفريقية، 2021، ص. 66).

ومن أبرز التحديات التي واجهتها الحوكمة الأمنية الجزائرية خلال فترة الدراسة أيضاً، التنافس الدولي الحاد على منطقة الساحل، خاصة بعد تراجع النفوذ الفرنسي وصعود النفوذ الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة، إلى جانب الحضور الأمريكي والتركي والصيني المتزايد. وقد اعتبرت الجزائر أن تعدد التدخلات الأجنبية دون تنسيق إفريقي يهدد بإعادة إنتاج الفوضى، ويضعف قدرة الدول الإفريقية على بناء حلول ذاتية لأزماتها الأمنية (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2025، ص. 18).

وفي إطار مواجهة هذه التحديات، اعتمدت الجزائر على تفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي، من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست، ووحدة التنسيق والاتصال، إلى جانب دعم مسار نواكشوط للاتحاد الإفريقي، والعمل على تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق الحدودي مع دول الجوار، خاصة مالي والنيجر وموريتانيا (مجلة الجيش، 2023، ص. 21).

كما أولت الجزائر أهمية متزايدة للتنمية الحدودية باعتبارها أحد مداخل الحوكمة الأمنية المستدامة، حيث تم إطلاق مشاريع تنموية في ولايات الجنوب الكبير، مع تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية، والرفع من قدرات المراقبة الحدودية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والطائرات دون طيار وأنظمة الرصد الإلكتروني (وزارة الدفاع الوطني، 2024، ص. 42).

وعلى المستوى الدبلوماسي، سعت الجزائر خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2025 إلى الحفاظ على موقعها كفاعل محوري في إدارة الأزمة المالية، رغم التوترات السياسية التي ظهرت مع السلطات الانتقالية في باماكو، خاصة بعد إعلان المجلس العسكري المالي سنة 2024 إنهاء العمل باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة. وقد اعتبرت الجزائر هذا القرار تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي، مؤكدة تمسكها بخيار الحوار السياسي والحلول السلمية باعتبارها السبيل الوحيد لتفادي انهيار مالي وانتقال الفوضى إلى كامل منطقة الساحل (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2024، ص. 31).

وتكشف هذه المعطيات أن الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي خلال الفترة (2012-2025) واجهت بيئة استراتيجية شديدة التعقيد، فرضت على الجزائر الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة شاملة متعددة المستويات، تمزج بين الردع العسكري، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق الإقليمي، مع المحافظة على ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على رفض التدخل الأجنبي واحترام سيادة الدول ودعم الحلول الإفريقية للأزمات الإفريقية.

إن تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي تعكس تعقيدات البيئة الإقليمية الجديدة التي فرضتها الأزمات المتداخلة في مالي والساحل، حيث باتت الجزائر مطالبة بالموازنة بين تأمين حدودها، والحفاظ على استقرار عمقها الاستراتيجي، ومنع التدخلات الأجنبية، وتعزيز التعاون الإفريقي. وقد أثبتت التجربة أن المقاربة الجزائرية القائمة على الدمج بين الردع الأمني، التنمية، والدبلوماسية الوقائية، تمثل نموذجاً متقدماً في إدارة الأزمات الإقليمية، رغم استمرار التحديات الناتجة عن هشاشة الدول، وتصاعد الإرهاب، والتنافس الجيوسياسي الدولي في المنطقة.

المطلب الأول: التحديات الأمنية والعسكرية في الساحل الإفريقي في مواجهة تداعيات الأزمة في مالي.

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ اندلاع الأزمة المالية سنة 2012 تحولات أمنية وعسكرية عميقة أعادت تشكيل البيئة الإستراتيجية الإقليمية، وأفرزت أنماطاً جديدة من التهديدات العابرة للحدود، نتيجة انهيار مؤسسات الدولة في شمال مالي، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتنامي شبكات الجريمة المنظمة، إلى جانب التدخلات الأجنبية المتنافسة. وقد انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة على الأمن القومي الجزائري، بحكم الامتداد الجغرافي والحدودي مع مالي والنيجر، ما جعل الجزائر تنظر إلى الساحل الإفريقي باعتباره عمقاً إستراتيجياً حيوياً يرتبط بأمنها الداخلي واستقرارها الإقليمي.

وفي هذا السياق، برزت تحديات الحوكمة الأمنية والعسكرية بوصفها أحد أبرز المعضلات التي تواجه دول الساحل، خاصة في ظل هشاشة المؤسسات، وضعف القدرات العسكرية، وتراجع فعالية الأطر الإقليمية التقليدية، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تبني مقاربة شاملة تقوم على الدمج بين البعدين الأمني والتنموي، مع التركيز على الحلول السياسية والدبلوماسية ورفض التدخلات العسكرية الأجنبية (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2024، ص. 11).

وتتمثل أولى التحديات الأمنية والعسكرية في تصاعد التهديدات اللاتماثلية، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود، الذي استفاد من الفراغ الأمني في شمال مالي عقب انهيار مؤسسات الدولة المالية سنة 2012. فقد تحولت المنطقة إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، مثل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى"، حيث توسعت أنشطتها نحو الحدود الجزائرية والنيجرية والبوركينابية، مستغلة الطبيعة الصحراوية الوعرة وضعف الرقابة الحدودية. وأكدت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية أن الجماعات الإرهابية كثفت خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2025 محاولات التسلل والتهريب عبر الحدود الجنوبية، الأمر الذي فرض تعزيز الانتشار العسكري ورفع مستوى الجاهزية العملياتية على طول الشريط الحدودي الجنوبي (وزارة الدفاع الوطني، 2025، ص. 37).

كما تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود تحدياً بنيوياً خطيراً، نظراً إلى ارتباطها المباشر بتمويل الجماعات الإرهابية. فقد أصبحت منطقة الساحل ممراً رئيسياً لتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، مستفيدة من ضعف الدولة وتفكك المنظومات الأمنية. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن شبكات تهريب الكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا تنشط بصورة متزايدة داخل مالي والنيجر، مع وجود تداخل بين المهربين والتنظيمات الإرهابية المسلحة التي توفر الحماية مقابل التمويل (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2023، ص. 19). وقد انعكس ذلك مباشرة على الجزائر، حيث سجلت قوات الجيش الوطني الشعبي عدة عمليات نوعية لحجز أسلحة ومخدرات ووسائل اتصال متطورة على الحدود الجنوبية خلال سنتي 2024 و2025 (مجلة الجيش، 2025، ص. 22).

ومن أبرز التحديات كذلك هشاشة المؤسسات السياسية والعسكرية في دول الساحل، نتيجة توالي الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وما ترتب عنها من ضعف التنسيق الإقليمي

وتعطيل آليات التعاون الأمني. فقد أدى الانقلاب العسكري في مالي سنة 2021 إلى تعميق الأزمة السياسية، وانهيار الثقة بين السلطة المركزية والحركات المحلية، خاصة في شمال البلاد، كما تسبب في توتر العلاقات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتراجع فعالية مجموعة دول الساحل الخمس. وأشارت تقارير الاتحاد الإفريقي إلى أن الانقلابات العسكرية المتكررة أضعفت شرعية المؤسسات، وأعاقت بناء إستراتيجية إقليمية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (الاتحاد الإفريقي، 2024، ص. 41).

وفي السياق نفسه، برزت تحديات انتشار المليشيات المحلية والجماعات المسلحة ذات الطابع الإثني والقبلي، خاصة في مناطق الطوارق والفولاني. فقد لجأت بعض الحكومات الساحلية إلى تسليح جماعات الدفاع الذاتي لمواجهة التنظيمات الإرهابية، غير أن هذه السياسة أدت إلى تفاقم الصراعات العرقية، وتحول بعض المليشيات إلى فاعلين مسلحين خارج سيطرة الدولة. وتشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن تصاعد العنف الإثني في مالي وبوركينا فاسو ساهم في موجات نزوح واسعة تجاوزت ملايين النازحين بحلول سنة 2025، مع تدهور خطير للأوضاع الإنسانية والأمنية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2025، ص. 8).

كما شكلت التدخلات الأجنبية أحد أعقد التحديات الأمنية والعسكرية في الساحل الإفريقي، حيث تحولت المنطقة إلى مجال للتنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية. فقد أدى التدخل العسكري الفرنسي ضمن عملية "برخان" إلى تصاعد المشاعر المعادية لفرنسا داخل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، خاصة بعد اتهام القوات الأجنبية بالفشل في القضاء على الإرهاب واستمرار تدهور الوضع الأمني. وفي المقابل، اتجهت الأنظمة العسكرية الجديدة نحو تعزيز التعاون مع روسيا، من خلال الاستعانة بخبراء عسكريين وشركات أمنية خاصة، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الأمني والإقليمي. وقد حذرت الجزائر مراراً من مخاطر عسكرة الأزمات في الساحل، مؤكدة أن الحل العسكري وحده غير كافٍ لتحقيق الاستقرار (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2025، ص. 14).

ومن التحديات المستجدة خلال فترة الدراسة الممتدة إلى غاية 2025، ظهور تحالف دول الساحل الذي ضم مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وإطلاق قوة عسكرية موحدة لمواجهة الجماعات المسلحة في منطقة الحدود الثلاثية. وقد جاء هذا التحالف في ظل تفكك المنظومات الإقليمية التقليدية وتراجع فعالية التعاون مع الشركاء الغربيين، حيث اعتمدت القوة الجديدة على وحدات تدخل سريع وقدرات استخباراتية

مشتركة، مع التركيز على العمليات الميدانية في المناطق الحدودية الوعرة. ورغم تحقيق بعض النجاحات التكتيكية الأولية، فإن التقارير الاستراتيجية تشير إلى استمرار القيود البنيوية المتعلقة بضعف التمويل ونقص القدرات الجوية والاستخباراتية، فضلاً عن محدودية التنسيق المؤسسي طويل المدى (المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 2025، ص. 33).

وفي مواجهة هذه التحديات، تبنت الجزائر مقاربة أمنية شاملة ترتكز على تعزيز مراقبة الحدود، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي، ودعم الحلول السياسية والتنموية. فقد واصل الجيش الوطني الشعبي تعزيز انتشاره في الجنوب، مع تطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية والاستطلاع الجوي، إضافة إلى تكثيف العمليات الاستباقية ضد شبكات التهريب والإرهاب. كما لعبت الجزائر دور الوسيط الرئيسي في مسار السلم والمصالحة في مالي، انطلاقاً من اتفاق الجزائر لسنة 2015، الذي سعى إلى دمج الحركات المسلحة في العملية السياسية، وتوسيع اللامركزية، وتحقيق المصالحة الوطنية (مجلس الأمن الدولي، 2024، ص. 17).

إن التحديات الأمنية والعسكرية في الساحل الإفريقي لم تعد مرتبطة فقط بالإرهاب أو النزاعات المسلحة، بل أصبحت تعكس أزمة بنيوية مركبة تتداخل فيها العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية والأثنية والدولية. كما أن استمرار هشاشة الدولة وتفاقم التدخلات الخارجية يهددان بتحويل الساحل إلى فضاء مفتوح للفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي يفرض على الجزائر الاستمرار في تبني مقاربة استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين الردع الأمني، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية المستدامة، بما يضمن حماية أمنها القومي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

المطلب الثاني: التحديات السياسية والدبلوماسية في الساحل الإفريقي دولة مالي.

تشهد دولة مالي منذ سنة 2021 تحولات سياسية وأمنية عميقة جعلتها إحدى أكثر بؤر التوتر هشاشةً في الساحل الإفريقي، حيث تداخلت الأزمات الداخلية مع التنافسات الإقليمية والدولية بصورة معقدة. وقد أفرزت الانقلابات العسكرية المتتالية، وتصاعد النزعات الانفصالية في الشمال، وتراجع فعالية المؤسسات الدستورية، بيئة سياسية مضطربة انعكست بشكل مباشر على علاقاتها الخارجية ومسارات التعاون الإقليمي. كما ساهم انسحاب القوات الفرنسية وتراجع أدوار الشركاء الغربيين التقليديين، مقابل تنامي الحضور الروسي، في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية داخل الساحل الإفريقي، الأمر الذي وضع مالي في قلب صراع النفوذ الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، برزت الجزائر باعتبارها فاعلًا

دبلوماسيًا محوريًا يسعى إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال الوساطة السياسية والدفع نحو تسوية سلمية تستند إلى اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة لسنة 2015، غير أن تعقّد المشهد الميداني وتضارب أجندات الفاعلين الدوليين والإقليميين جعلا المقاربة الجزائرية تواجه تحديات متزايدة خلال فترة الدراسة (2012-2025).

وتتمثل أبرز التحديات السياسية الداخلية في مالي في أزمة الشرعية الدستورية الناتجة عن تعاقب الانقلابات العسكرية، حيث أدى انقلابا 2020 و2021 إلى إضعاف المؤسسات المدنية وتعليق مسارات الانتقال الديمقراطي، ما خلق حالة من الانقسام السياسي وفقدان الثقة بين السلطة والمجتمع. وقد أكدت الجريدة الرسمية للجمهورية المالية أن دستور جوان 2023 جاء في إطار إعادة تنظيم السلطات الدستورية وتعزيز سلطة المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي، وهو ما عكس توجهاً نحو إعادة صياغة بنية الحكم وفق مقاربة أمنية أكثر من كونها ديمقراطية تشاركية (الجريدة الرسمية للجمهورية المالية، 2023، ص. 11-13). كما أشار تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هشاشة البناء المؤسسي في مالي ارتبطت كذلك بالتفاوتات الديموغرافية وضعف التنمية في الأقاليم الشمالية، الأمر الذي ساهم في تعميق الإقصاء الاجتماعي والسياسي لبعض المكونات الإثنية، خاصة الطوارق والعرب والفولاني (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2024، ص. 112-114).

وفي السياق ذاته، ظلت أزمة الطوارق أحد أخطر التحديات السياسية التي تهدد وحدة الدولة المالية، إذ تطورت مطالب الحركات الأزوادية من الدعوة إلى الحكم الذاتي إلى التهديد بالانفصال المسلح في بعض المراحل. وقد عادت المواجهات بقوة خلال سنتي 2023 و2024 بعد انهيار التفاهمات الميدانية بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية في شمال البلاد، خاصة عقب دخول قوات أجنبية داعمة للسلطة العسكرية في باماكو. وقد أدى ذلك إلى تصاعد التوترات في مدن كيدال وغاو وتمبكتو، مما أضعف فرص تطبيق اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة. ويرى رمطان لعمامرة أن فشل تكييف اتفاق الجزائر مع المتغيرات السياسية الجديدة في باماكو ساهم في إضعاف الثقة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي يتطلب إعادة هندسة سياسية للاتفاق تقوم على اللامركزية الموسعة وضمان تمثيل فعلي للأقاليم الشمالية داخل مؤسسات الدولة (لعمامرة، 2023، ص. 91-96).

كما تعاني مالي من تحديات مرتبطة بتفكك السلطة المركزية وفقدان السيطرة على أجزاء واسعة من أراضيها لصالح الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. فقد تحولت مناطق الشمال والوسط إلى

فضاءات مفتوحة لنشاط جماعات متطرفة مرتبطة بتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، إضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد أشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن ضعف الإنفاق العسكري المالي وعدم قدرة الجيش على تأمين الانتشار الميداني الواسع ساهما في توسع الفراغ الأمني، خاصة في المناطق الحدودية المشتركة مع النيجر وبوركينا فاسو (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2024، ص. 54-56). كما أدى انتشار اقتصاد التهريب وتجارة السلاح والمخدرات إلى خلق تحالفات غير رسمية بين بعض الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، وهو ما زاد من تعقيد البيئة السياسية والأمنية في الساحل الإفريقي.

أما على المستوى الدبلوماسي، فقد شهدت مالي خلال فترة الدراسة تحولات جذرية في تحالفاتها الخارجية، خاصة بعد التوتر الحاد مع فرنسا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وقد اتجهت السلطة العسكرية في باماكو إلى تبني خطاب سيادي رافض للنفوذ الغربي، مع السعي نحو تنويع الشراكات الأمنية والعسكرية عبر التقارب مع روسيا وبعض الفاعلين غير الغربيين. وتشير يارا خالد إلى أن الفراغ الجيوسياسي الذي خلفه تراجع الدور الفرنسي في الساحل الإفريقي سمح بظهور ترتيبات أمنية جديدة قائمة على إعادة توزيع النفوذ الإقليمي والدولي، حيث أصبحت مالي مركزاً لتنافس استراتيجي بين قوى متعددة تسعى إلى توسيع حضورها داخل المنطقة (خالد، 2025، ص. 1-22).

وقد انعكس هذا التحول مباشرة على العلاقات الجزائرية–المالية، خاصة بعد اندلاع المواجهات المسلحة في شمال مالي سنة 2023 بين الجيش المالي المدعوم بقوات أجنبية والحركات الأزوادية. وفي هذا الإطار، استضافت الجزائر اجتماعات لقادة الفصائل السياسية والدينية في إطار مساعيها لإحياء اتفاق الجزائر للسلام، إلا أن المجلس العسكري المالي اعتبر هذه التحركات تدخلاً في شؤونه الداخلية، ما أدى إلى أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين البلدين. وتوضح عموري نسيمة أن الأزمة بلغت ذروتها بعد استدعاء السفراء المتبادلين بين الجزائر وباماكو أواخر 2023، ثم إعلان السلطات المالية انسحابها من اتفاق الجزائر مطلع 2024، وهو ما شكل تحدياً مباشراً للدبلوماسية الجزائرية التي ظلت تعتبر الاتفاق أساساً لأي تسوية سياسية مستدامة في مالي (عموري، 2026، ص. 515-518).

كما تعكس هذه التطورات حجم التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة المالية، خاصة في ظل تعدد الفاعلين الدوليين وتضارب الأجندات الأمنية في الساحل الإفريقي. فمع تراجع دور بعثة الأمم المتحدة في مالي وانسحاب العديد من القوات الأجنبية، أصبحت الجزائر مطالبة بإعادة صياغة

دورها الاستراتيجي بما يتلاءم مع التحولات الجيوسياسية الجديدة. وتشير عموري نسيمة إلى أن غياب التنسيق الدولي والإقليمي حول مسار الوساطة أضعف فعالية الجهود الجزائرية، رغم استمرار الجزائر في تبني خيار الحوار السياسي ورفض الحلول العسكرية الصرفة (عموري، 2026، ص. 520-522).

وفي المقابل، تحاول الجزائر الدفع نحو بناء مقاربة إقليمية جديدة تقوم على المصالحة الوطنية واللامركزية السياسية والتنمية الحدودية المشتركة، باعتبارها أدوات لمعالجة جذور الأزمة بدل الاكتفاء بالمقاربات الأمنية التقليدية. ويرى إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن نجاح أي تسوية في مالي يظل مرتبطاً بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، وإشراك الفاعلين التقليديين والزعامات القبلية والحركات الأزوادية في العملية السياسية، مع دعم مشاريع تنموية عابرة للحدود تحول المناطق الحدودية من فضاءات للتوتر إلى مجالات للتكامل الاقتصادي والأمني (ولد الشيخ أحمد، 2024، ص. 144-149).

إن التحديات السياسية والدبلوماسية التي تواجه مالي خلال فترة الدراسة لم تعد مرتبطة فقط بأزمة داخلية تخص الدولة المالية، بل أصبحت جزءاً من إعادة تشكيل النظام الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي ككل. كما أن استمرار الانقسامات الداخلية، وتصاعد التنافس الدولي، وتعثر جهود المصالحة، كلها عوامل تجعل مستقبل الاستقرار في مالي مرتبطاً بقدرة الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم الجزائر، على بلورة مقاربة شاملة توازن بين متطلبات السيادة الوطنية، وضرورات الأمن الإقليمي، ومسارات التنمية والمصالحة المستدامة.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والتنموية في الساحل الإفريقي: دولة مالي.

تُعدّ دولة مالي إحدى أكثر دول الساحل الإفريقي هشاشة من الناحية الاقتصادية والتنموية، بالنظر إلى تشابك الأزمات البنيوية مع التهديدات الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة، خاصة منذ سنة 2012 وما تلاها من انقلابات عسكرية وصراعات مسلحة وتمدد الجماعات الإرهابية في الشمال والوسط. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على مسارات التنمية والاستقرار الاقتصادي، حيث أصبحت مالي نموذجًا للدولة التي تعاني من التداخل بين الفقر والهشاشة الأمنية وضعف الحوكمة، في ظل بيئة إقليمية مضطربة تتسم بتزايد التدخلات الدولية والتنافس الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي (السالك، 2021، ص. 14).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن هشاشة الاقتصاد المالي ترتبط أساسًا ببنيته الريعية المعتمدة على تصدير المواد الخام، خصوصًا الذهب والقطن، مقابل ضعف التصنيع المحلي وغياب التنويع الاقتصادي،

وهو ما جعل الاقتصاد المالي رهينة للتقلبات الدولية والأزمات المناخية والأمنية. كما أدى تفاقم النزاعات المسلحة إلى تعطيل المشاريع التنموية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض المساعدات الدولية، فضلًا عن اتساع الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح يشكل أحد أبرز مظاهر الهشاشة البنيوية للدولة (رسولي، 2018، ص. 203).

وفي هذا السياق، برزت العلاقة الوثيقة بين غياب التنمية واستمرار التهديدات الأمنية، إذ تؤكد الأدبيات المعاصرة أن الفقر والتهميش وضعف العدالة الاجتماعية تشكل بيئة خصبة لتنامي الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، خاصة في المناطق الحدودية المهمشة التي تعاني من غياب الدولة وضعف الخدمات الأساسية. كما أن تنامي البطالة وسط الشباب، وارتفاع نسب الأمية، وتدهور القطاعات الحيوية، كلها عوامل ساهمت في إعادة إنتاج العنف وعدم الاستقرار داخل مالي وفي محيطها الإقليمي (بومدين، 2016، ص. 88).

وتزداد خطورة الوضع الاقتصادي في مالي بالنظر إلى طبيعة الساحل الإفريقي نفسه باعتباره فضاءً جغرافيًا هشًا يتأثر بالتغيرات المناخية والجفاف والتصحر، فضلًا عن كونه منطقة عبور لشبكات التهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعميق الفجوة التنموية بين المركز والأقاليم الطرفية، خاصة في شمال مالي، حيث استفادت الجماعات المسلحة من غياب التنمية لتوسيع نفوذها والسيطرة على الموارد المحلية ومسارات التجارة غير المشروعة (عبر، 2014، ص. 117).

أولًا: التحديات الاقتصادية الرئيسية في مالي.

تعاني مالي من اختلالات اقتصادية هيكلية عميقة تجعل اقتصادها من أكثر اقتصادات الساحل هشاشة وتأثرًا بالأزمات الدولية والإقليمية. ويبرز في مقدمة هذه التحديات اعتماد الاقتصاد المالي على قطاع الموارد الأحادية، حيث يمثل الذهب المصدر الرئيسي للصادرات بنسبة تفوق 72% من إجمالي العائدات الخارجية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد المالي رهينًا لتقلبات أسعار الذهب في الأسواق العالمية، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق تنويع اقتصادي فعّال (السالك، 2021، ص. 19).

وقد أظهرت التجارب الاقتصادية خلال سنوات الدراسة أن أي تراجع في أسعار المعادن أو اضطراب في عمليات التصدير يؤدي مباشرة إلى اهتزاز التوازنات المالية للدولة، خصوصًا مع محدودية القطاعات الصناعية والخدمية. كما أن تركز الثروة في قطاع التعدين لم ينعكس بشكل فعلي على التنمية المحلية، إذ

ظلت مناطق واسعة من البلاد تعاني من الفقر والبطالة وضعف البنية التحتية رغم الثروات الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها البلاد (بومدين، 2016، ص. 92).

ومن جهة أخرى، يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة التقليدية والرعي، وهي قطاعات شديدة التأثر بالتغيرات المناخية والجفاف والتصحر. وقد ساهمت موجات الجفاف المتكررة وانخفاض معدلات الأمطار في تراجع الإنتاج الزراعي وظهور أزمات غذائية متكررة، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على زراعة الكفاف. كما أدى تدهور الأراضي الزراعية إلى اتساع النزاعات المحلية بين المزارعين والرعاة حول الموارد المائية والمراعي، وهو ما ساهم في تأجيج الصراعات الإثنية والقبلية داخل البلاد (رسولي، 2018، ص. 211).

ويُضاف إلى ذلك اتساع الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في مالي، حيث تنتشر التجارة الموازية والتهريب والأنشطة غير الخاضعة للرقابة الحكومية، خاصة في المناطق الحدودية. وقد ساهم ذلك في إضعاف قدرة الدولة على التحصيل الضريبي، وتقليص الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية والخدمات العامة، فضلًا عن ارتباط بعض الأنشطة غير الرسمية بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة (زقاغ ومنصوري، 2012، ص. 34).

كما تواجه مالي تحديات نقدية وهيكلية مرتبطة باستخدام الفرنك الإفريقي، الذي ما يزال مرتبطًا بالسياسات النقدية الفرنسية، الأمر الذي يثير جدلًا واسعًا داخل دول الساحل حول حدود الاستقلال الاقتصادي والسيادة النقدية. وقد اعتبر العديد من الباحثين أن استمرار التبعية النقدية يقيّد قدرة مالي على تبني سياسات اقتصادية مستقلة تتلاءم مع خصوصياتها التنموية والاجتماعية (رسولي، 2018، ص. 219).

ثانيًا: التحديات التنموية والاجتماعية.

تُظهر المؤشرات الاجتماعية في مالي حجم الأزمة التنموية التي تعيشها البلاد، حيث تنتشر معدلات الفقر المدقع بشكل واسع، خاصة في المناطق الريفية والشمالية. وتشير تقارير التنمية الإفريقية إلى أن شريحة كبيرة من السكان تعيش تحت خط الفقر، في ظل ضعف القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الأساسية وتراجع فرص العمل، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية واتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

كما تعاني البلاد من ضعف حاد في الخدمات الأساسية، خصوصًا في قطاعات التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب. ففي العديد من المناطق الشمالية والوسطى، أغلقت المدارس والمراكز الصحية بسبب انعدام الأمن أو نقص التمويل، بينما تعاني المناطق الريفية من غياب البنى التحتية الضرورية كالطرق وشبكات الكهرباء والمرافق الصحية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب الأمية والهشاشة الاجتماعية، خاصة بين فئة الشباب والنساء (بومدين، 2016، ص. 95).

وتبرز أزمة البطالة والتهميش باعتبارها من أخطر التحديات التي تواجه مالي خلال فترة الدراسة، إذ يشهد المجتمع المالي نموًا ديموغرافيًا متسارعًا يقابله ضعف في خلق فرص العمل والاستثمار. وقد أدى ذلك إلى اتساع دائرة الإقصاء الاجتماعي، خصوصًا في أوساط الشباب الذين أصبحوا يشكلون هدفًا سهلاً للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة التي تستغل الفقر والتهميش لتوسيع نفوذها داخل المناطق الهشة (عبر، 2014، ص. 121).

وقد ساهمت الأوضاع الاجتماعية المتدهورة في زيادة معدلات النزوح والهجرة غير النظامية، حيث اضطرت آلاف الأسر إلى مغادرة مناطقها بسبب العنف أو انعدام فرص العيش، الأمر الذي خلق ضغوطًا إضافية على المدن الكبرى والدول المجاورة. كما أصبحت مخيمات النزوح بيئة خصبة للأزمات الإنسانية وانتشار الأمراض والفقر، في ظل محدودية الدعم الدولي وضعف الإمكانات الحكومية (السالك، 2021، ص. 27).

ثالثًا: العوامل المفاقمة للتحديات الاقتصادية والتنموية.

تتداخل في مالي مجموعة من العوامل التي تزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية والتنموية، وفي مقدمتها الصراعات المسلحة المستمرة في شمال ووسط البلاد. فقد أدت المواجهات بين الجيش المالي والجماعات المسلحة إلى تدمير البنية التحتية المحدودة أصلًا، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والزراعية، فضلًا عن نزوح السكان وتعطيل حركة التجارة والاستثمار (رسولي، 2018، ص. 228).

كما استغلت الجماعات الإرهابية الفراغ الأمني للسيطرة على بعض الموارد المحلية ومسارات التهريب، مما أدى إلى ظهور اقتصاد موازٍ قائم على الاتجار بالسلاح والمخدرات والبشر. وقد ساهم هذا الاقتصاد الإجرامي في تمويل الجماعات المسلحة وإطالة أمد النزاعات، بينما عجزت الدولة عن استعادة سيطرتها الكاملة على المناطق الحدودية الشاسعة (زقاغ ومنصوري، 2012، ص. 39).

ومن العوامل المفاقمة للأزمة كذلك التأثيرات الجيوسياسية والتدخلات الخارجية التي تشهدها منطقة الساحل، حيث تحولت مالي إلى ساحة تنافس بين قوى دولية وإقليمية متعددة، الأمر الذي انعكس سلبًا على استقرار السياسات التنموية وتدفق المساعدات الدولية. كما أدى تدهور العلاقات مع بعض الشركاء التقليديين إلى تقليص الدعم الاقتصادي والتنموي، وزيادة عزلة البلاد اقتصاديًا (عبر، 2014، ص. 126).

إضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية تمثل تهديدًا استراتيجيًا للتنمية في مالي، بالنظر إلى اعتماد نسبة كبيرة من السكان على الأنشطة الزراعية والرعوية. وقد ساهم التصحر والجفاف وندرة المياه في تقليص الإنتاج الغذائي وارتفاع معدلات الفقر والهجرة الداخلية، ما جعل التحديات البيئية جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي (بومدين، 2016، ص. 101).

يتضح من خلال ما سبق أن التحديات الاقتصادية والتنموية في مالي ليست مجرد أزمات ظرفية، بل هي تعبير عن هشاشة بنيوية عميقة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية. فاستمرار الفقر والتهميش وضعف مؤسسات الدولة وغياب التنمية المتوازنة، كلها عوامل ساهمت في إضعاف الاستقرار الداخلي وتوسيع نفوذ الجماعات المسلحة داخل البلاد.

كما أظهرت فترة الدراسة أن معالجة الأزمة المالية لا يمكن أن تتحقق عبر المقاربات الأمنية فقط، بل تتطلب تبني رؤية شاملة تقوم على الإصلاح المؤسسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية المحلية، وتنويع الاقتصاد الوطني، إلى جانب دعم آليات التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي. ولذلك تبقى التنمية المستدامة وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع من أهم الشروط الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار في مالي وفي الساحل الإفريقي عمومًا.

تكشف التحديات الاقتصادية والتنموية في دولة مالي عن وجود أزمة بنيوية مركبة تتجاوز حدود الاختلالات الاقتصادية التقليدية، لتتحول إلى أزمة دولة وهشاشة شاملة تمس البنية السياسية والأمنية والاجتماعية في آن واحد. فخلال فترة الدراسة، أظهرت المؤشرات أن مالي أصبحت تمثل إحدى أكثر بؤر الهشاشة في الساحل الإفريقي نتيجة التداخل المعقد بين الفقر، وضعف التنمية، والانفلات الأمني، وتنامي التدخلات الخارجية، وهو ما جعل الاقتصاد المالي عاجزًا عن تحقيق الاستقرار أو إنتاج نموذج تنموي قادر على احتواء الأزمات المتصاعدة.

ومن الناحية التحليلية، يتضح أن الاقتصاد المالي يعاني من تبعية هيكلية خطيرة قائمة على تصدير المواد الخام، خصوصًا الذهب والقطن، مقابل ضعف التصنيع المحلي وغياب التنويع الاقتصادي، الأمر الذي جعل الدولة عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية. كما أن استمرار الاعتماد على الزراعة التقليدية في بيئة مناخية قاسية زاد من هشاشة الأمن الغذائي، خاصة مع تفاقم آثار الجفاف والتصحر وتراجع الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى إلى اتساع دوائر الفقر والتهميش الاجتماعي في الأقاليم الريفية والشمالية.

أما من الزاوية التقييمية، فإن السياسات التنموية التي اعتمدتها الحكومات المالية المتعاقبة لم تحقق النتائج المرجوة بسبب غياب الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات وانتشار الفساد الإداري والمالي، إضافة إلى محدودية قدرة الدولة على بسط سلطتها خارج العاصمة باماكو. كما أن المشاريع التنموية ظلت رهينة للمساعدات الخارجية والبرامج الدولية المشروطة، دون نجاح فعلي في بناء اقتصاد وطني منتج ومستقل، الأمر الذي ساهم في تعميق التبعية الاقتصادية وإضعاف السيادة التنموية للدولة المالية.

وعلى المستوى الأمني، يتبين أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي ساهم بشكل مباشر في تعزيز البيئة الحاضنة للجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة، التي استفادت من هشاشة الدولة ومن تفشي البطالة والفقر لتوسيع نفوذها داخل مناطق الشمال والوسط. كما تحولت بعض المناطق الحدودية إلى فضاءات مفتوحة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، وهو ما أدى إلى تآكل مفهوم الأمن الوطني وتحول التهديدات المحلية إلى تهديدات إقليمية عابرة للحدود.

وفي السياق الاقتصادي الأمني، يمكن القول إن استمرار النزاعات المسلحة أدى إلى تدمير البنية التحتية المحدودة أصلًا، وتعطيل حركة الاستثمار والإنتاج، واستنزاف الموارد المالية للدولة في النفقات العسكرية بدل توجيهها نحو التنمية والخدمات الاجتماعية. كما ساهمت حالة عدم الاستقرار في تراجع ثقة المستثمرين الأجانب وانخفاض حجم المساعدات التنموية، في وقت أصبحت فيه الجماعات المسلحة تسيطر على أجزاء من الاقتصاد غير الرسمي ومسارات التجارة غير المشروعة، ما أوجد اقتصادًا موازيًا يغذي الصراع ويطيل أمد الأزمة.

أما من المنظور الاستعلاماتي والاستخباراتي، فإن المشهد المالي يعكس تصاعد التهديدات غير التقليدية المرتبطة بتداخل الإرهاب مع الاقتصاد الإجرامي والجريمة المنظمة، حيث أصبحت الجماعات المسلحة تعتمد على شبكات التهريب العابرة للحدود كمصدر رئيسي للتمويل والتجنيد. كما أن هشاشة الحدود وتراجع فعالية أجهزة الدولة سمحا بظهور فضاءات خارجة عن السيطرة، تشكل ملاذات آمنة للجماعات

المتطرفة، الأمر الذي يزيد من احتمالات انتقال التهديد نحو دول الجوار، خاصة الجزائر والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو.

وتشير القراءة الاستشرافية إلى أن مستقبل مالي سيظل مرتبطًا بقدرة الدولة على تحقيق توازن بين المقاربة الأمنية ومتطلبات التنمية المستدامة، لأن استمرار المعالجة العسكرية وحدها لن يكون كافيًا لاحتواء الأزمة. كما أن تفاقم التنافس الدولي في الساحل، خاصة بعد تراجع النفوذ الفرنسي وصعود فاعلين جدد، قد يدفع مالي إلى مزيد من الاستقطاب الجيوسياسي الذي قد يعمق هشاشتها الاقتصادية والسياسية إذا لم يتم بناء شراكات متوازنة تحفظ السيادة الوطنية وتدعم التنمية المحلية.

وفي المقابل، فإن فرص الاستقرار تبقى قائمة إذا نجحت مالي في إعادة بناء مؤسساتها، وإطلاق مشاريع تنموية شاملة تستهدف المناطق المهمشة، وتعزيز المصالحة الوطنية، إلى جانب تطوير آليات التعاون الإقليمي مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة. كما أن الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والتنمية الزراعية والطاقة المتجددة يمكن أن يشكل مدخلًا استراتيجيًا لإعادة دمج الشباب وتقليص البيئة الحاضنة للتطرف والجريمة المنظمة.

إن الأزمة المالية في بعدها الاقتصادي والتنموي ليست مجرد أزمة موارد أو ضعف تمويل، بل هي أزمة حكم وهشاشة بنيوية مركبة تتطلب إعادة صياغة شاملة لمفهوم الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، بما يربط بين الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والأمن الإقليمي، في إطار مقاربة متعددة الأبعاد قادرة على معالجة جذور الأزمة وليس فقط مظاهرها الأمنية الظرفية.

المبحث الثالث: آفاق تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي دولة مالي.

تمثل آفاق تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما في دولة مالي، إحدى القضايا الجيوسياسية الأكثر حساسية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 2020-2025، بالنظر إلى تعقد البيئة الأمنية الإقليمية وتشابك التهديدات العابرة للحدود. فالتدهور الأمني المتسارع في مالي، وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية والانفصالية، وتراجع فعالية المنظومات الإقليمية التقليدية، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى إعادة صياغة مقاربتها الأمنية والدبلوماسية تجاه الساحل الإفريقي وفق رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين الأمن الوقائي، والدبلوماسية الاستباقية، والتنمية العابرة للحدود، والحوكمة الإقليمية متعددة المستويات. وقد انطلقت هذه المقاربة من قناعة راسخة مفادها أن أمن الجزائر لا ينفصل عن استقرار مالي، وأن هشاشة الساحل تمثل امتدادًا مباشرًا لمجالها الأمني الحيوي، خاصة في ظل الطبيعة

الصحراوية المفتوحة للحدود الجنوبية وما تتيحه من فضاءات لاختراقات الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة (بوقرة، 2024، ص. 41).

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر نموذجًا للحكامة الأمنية قائمًا على الدمج بين المقاربة الدفاعية الصلبة والمقاربة السياسية التنموية، انطلاقًا من إدراكها بأن الحلول العسكرية وحدها أثبتت محدوديتها في احتواء أزمات الساحل. ولذلك، سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى إحياء مسارات الوساطة والحوار السياسي، خصوصًا بعد تعثر اتفاق السلم والمصالحة في مالي لسنة 2015، نتيجة تصاعد التوتر بين السلطة المركزية في باماكو والحركات الأزوادية المسلحة. وقد أكدت عدة دراسات أن الجزائر ما تزال تُنظر إليها باعتبارها الفاعل الإقليمي الأكثر قدرة على إدارة التوازنات المعقدة داخل مالي، بالنظر إلى خبرتها الطويلة في الوساطة الإفريقية واحتفاظها بقنوات تواصل مع مختلف الأطراف المحلية والإقليمية (قويدر، 2025، ص. 88).

كما ترتبط آفاق تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية بتعزيز العقيدة الاستباقية في حماية الحدود الجنوبية، خاصة بعد تصاعد الأنشطة الإرهابية في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو. فقد عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تحديث بنيتها الدفاعية والاستخباراتية عبر توسيع منظومات المراقبة الجوية والإلكترونية، وإنشاء قواعد عسكرية متقدمة، وتكثيف الدوريات المشتركة، بالإضافة إلى اعتماد أنظمة إنذار مبكر لرصد تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب. ويُعد هذا التحول جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى منع انتقال التهديدات الأمنية نحو الداخل الجزائري، خصوصًا بعد تزايد نشاط تنظيمات مرتبطة بما يسمى بتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي داخل شمال مالي ووسطه (سالمي، 2023، ص. 57).

ومن أبرز ملامح الرؤية الجزائرية المستقبلية للحوكمة الأمنية في مالي، التركيز على التنمية كمدخل أساسي للاستقرار، حيث ترى الجزائر أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الشمال المالي يمثل البيئة الحاضنة الأساسية للتطرف المسلح. لذلك، اتجهت الجزائر نحو دعم مشاريع التنمية الحدودية، وربط الاستقرار الأمني بالاندماج الاقتصادي الإقليمي، من خلال تشجيع مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل العابر للصحراء. وفي هذا الإطار، يبرز مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء باعتباره أحد أهم المشاريع الجيو-اقتصادية التي يمكن أن تعيد تشكيل التوازنات الإقليمية في الساحل، عبر تحويل فضاءات

الهشاشة إلى فضاءات ترابط اقتصادي ومصالح مشتركة، بما يعزز فرص الاستقرار طويل المدى (حملاوي، 2026، ص. 119).

كما تتجه الجزائر نحو توسيع أبعاد الحوكمة الأمنية لتشمل البعد الإنساني والاجتماعي، عبر تكثيف برامج التكوين العسكري والمهني والجامعي لصالح الكوادر الإفريقية، إضافة إلى تعزيز المساعدات الإنسانية الموجهة لسكان المناطق الحدودية المتضررة من النزاعات المسلحة والجفاف والنزوح القسري. ويعكس هذا التوجه إدراك الجزائر بأن الأمن الشامل لم يعد يقتصر على حماية الحدود فقط، بل أصبح مرتبطًا بتحقيق الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، خاصة في البيئات الهشة التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة وتفكك البنى المجتمعية (بلخير، 2024، ص. 64).

غير أن تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية في مالي يواجه عدة تحديات معقدة، أبرزها تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين داخل الساحل، وتضارب الأجندات الأمنية، إضافة إلى تنامي النفوذ العسكري الروسي في مالي، وما صاحبه من تراجع الحضور الغربي التقليدي. وقد أدى هذا التحول إلى خلق بيئة جيوسياسية شديدة السيولة، جعلت الجزائر مطالبة بإعادة التوازن إلى تحركاتها الدبلوماسية والأمنية للحفاظ على موقعها كفاعل إقليمي محوري دون الانخراط في الاستقطابات الدولية الحادة. كما أن استمرار الانقلابات العسكرية في مالي وتراجع فعالية المنظمات الإقليمية الإفريقية يزيد من صعوبة بناء منظومة أمنية مستقرة وقابلة للاستدامة (بن يحيى، 2025، ص. 93).

وفي ضوء ذلك، تبدو آفاق الحوكمة الأمنية الجزائرية مرتبطة بقدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات الظرفية إلى بناء نموذج إقليمي متكامل للأمن والتنمية، يقوم على مبدأ الشراكة الإفريقية والحلول المحلية للنزاعات بعيدًا عن التدخلات الأجنبية. كما يتوقع أن تتجه الجزائر مستقبلًا نحو تعزيز أدوارها داخل الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي، وتوسيع شبكات التعاون الاستخباراتي والأمني مع دول الساحل، بما يسمح ببناء فضاء أمني إقليمي أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المركبة. وتكشف هذه التحولات أن الجزائر لم تعد تتحرك فقط بمنطق حماية الحدود، بل بمنطق إعادة هندسة البيئة الأمنية الإقليمية بما يخدم استقرار الساحل ويحافظ على أمنها القومي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة (مرابط، 2026، ص. 132).

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي من خلال ادارة ازمة مالي.

المطلب الأول: تعزيز المقاربة الوقائية الجزائرية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي، ولا سيما دولة مالي، تمثل إحدى أكثر البيئات الجيوسياسية هشاشة وتعقيداً في القارة الإفريقية، بفعل تداخل الأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية مع التحولات الدولية المتسارعة. وفي هذا السياق، برزت الجزائر بوصفها فاعلاً إقليمياً محورياً يسعى إلى بناء مقاربة وقائية شاملة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية، انطلاقاً من إدراك استراتيجي يعتبر أن أمن الجزائر واستقرارها الاقتصادي يرتبطان عضوياً باستقرار فضائها الساحلي والإفريقي (زوبير، 2012، ص. 41).

وقد تطورت الرؤية الجزائرية تجاه الأزمة المالية من مجرد معالجة أمنية تقليدية إلى تبني مفهوم الحوكمة الأمنية الوقائية، الذي يقوم على الجمع بين الأمن والتنمية والدبلوماسية الاقتصادية، باعتبار أن الأزمات المركبة في الساحل لا يمكن احتواؤها بالحلول العسكرية فقط، بل تحتاج إلى معالجة الجذور البنيوية المنتجة للهشاشة، مثل الفقر، والبطالة، والتهميش، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي والجريمة العابرة للحدود (منصوري، 2017، ص. 88).

وتنطلق المقاربة الجزائرية من معادلة استراتيجية مفادها أن انهيار التوازنات في مالي من شأنه أن يؤدي إلى انتقال التهديدات نحو الحدود الجنوبية الجزائرية، بما في ذلك الإرهاب، وتهريب السلاح، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وهو ما دفع الجزائر إلى تعزيز استراتيجيتها الوقائية عبر إعادة هيكلة أدواتها الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية (عتيقة، 2018، ص. 133).

كما أدركت الجزائر أن الأمن الاقتصادي يمثل امتداداً للأمن القومي، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي بعد الأزمات الطاقوية العالمية والحروب الاقتصادية. لذلك، ركزت السياسة الجزائرية على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات عبر تشجيع الاستثمار المنتج، وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية، وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود، بما يضمن خلق فضاء اقتصادي إقليمي مترابط يقلل من احتمالات الانهيار والفوضى في دول الجوار (بودن، 2016، ص. 74).

وتبرز أهمية هذه المقاربة الوقائية في ارتباطها المباشر بإدارة الأزمة المالية في مالي، حيث سعت الجزائر إلى دمج المقاربة التنموية ضمن مسار الوساطة السياسية، خاصة منذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015، والذي أكد على ضرورة معالجة الاختلالات التنموية والتفاوتات الاجتماعية في شمال مالي باعتبارها من الأسباب الجوهرية للصراع (الأمم المتحدة، 2015، ص. 12).

ومن الناحية الأمنية، عززت الجزائر انتشارها العسكري والاستخباراتي على الحدود الجنوبية، مع تطوير أنظمة المراقبة والتنسيق الأمني الإقليمي، تحسباً لتسلل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، خصوصاً بعد تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في شمال مالي وانسحاب بعض القوى الدولية من المنطقة (لبدي، 2015، ص. 91).

كما اتجهت الجزائر إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للوقاية الاستراتيجية، من خلال دعم مشاريع الربط الطاقوي والطرقي والتجاري في الساحل الإفريقي، مثل مشروع الطريق العابر للصحراء، ومشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، باعتبار أن خلق الاعتماد الاقتصادي المتبادل يساهم في تخفيض احتمالات النزاع ويعزز الاستقرار الإقليمي طويل المدى (إيدايري، 2014، ص. 67).

غير أن المقاربة الجزائرية تواجه تحديات معقدة، أبرزها استمرار الانقلابات العسكرية في مالي، وتصاعد النفوذ الروسي عبر الشركات الأمنية الخاصة، وتراجع فعالية الأطر الإقليمية التقليدية، إضافة إلى التباين بين الرؤية الجزائرية القائمة على الحوار السياسي والرؤية العسكرية التي تتبناها السلطات الانتقالية في باماكو (شاربونو، 2022، ص. 58).

إن تعزيز المقاربة الوقائية الجزائرية لا يقتصر على حماية الاقتصاد الوطني من التداعيات المالية والأمنية للأزمة المالية فحسب، بل يمتد إلى إعادة صياغة دور الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى بناء منظومة أمن إقليمي قائمة على التوازن بين الأمن والتنمية والسيادة الوطنية، بما يضمن الحد من التهديدات العابرة للحدود وتحقيق الاستقرار في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: تطوير آليات الردع الدبلوماسي الجزائري في مواجهة تداعيات الأزمة المالية

تمثل أزمة مالي خلال فترة الدراسة أحد أبرز التحديات الجيوسياسية والأمنية التي واجهت الجزائر في محيطها الإقليمي، خاصة مع تصاعد التهديدات الإرهابية، وتزايد التدخلات الأجنبية، وتحول منطقة الساحل إلى فضاء تنافس استراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تطوير آليات الردع الدبلوماسي من خلال الانتقال من دبلوماسية الوساطة التقليدية إلى دبلوماسية استباقية متعددة الأبعاد، ترتكز على توظيف العمق الجيوسياسي، وتعزيز أدوات التأثير الاقتصادي والأمني، وتفعيل التحالفات الإفريقية والدولية، بما يضمن حماية الأمن القومي الجزائري ومنع انتقال الفوضى إلى حدودها الجنوبية. وقد تجسد هذا التوجه عبر تكثيف الحضور الدبلوماسي الجزائري داخل الاتحاد

الإفريقي ومجلس الأمن، وتوسيع الشراكات التنموية مع دول الساحل، إلى جانب اعتماد مقاربة قائمة على الربط بين الأمن والتنمية كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

لقد أدركت الجزائر أن التحولات التي عرفتها مالي بعد الانقلابات العسكرية المتتالية، وصعود النفوذ الروسي عبر "فيلق إفريقيا" وامتداد الجماعات الإرهابية، فرضت ضرورة إعادة صياغة أدوات الردع الدبلوماسي بما يتلاءم مع البيئة الاستراتيجية الجديدة. ولذلك اعتمدت الجزائر سياسة ردع ناعم قائمة على توظيف قوتها الطاقوية والاقتصادية في خدمة الاستقرار الإقليمي، حيث سعت إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية العابرة للصحراء، وتوسيع التبادلات التجارية، وربط التعاون الاقتصادي بضرورة احترام الأمن الجماعي وعدم المساس بوحدة الدول (بوبان وروجيه، 2025، ص. 6). كما كثفت الجزائر من دبلوماسية المشاريع الاستراتيجية، خاصة مشروع الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز النيجيري ـ الجزائري، باعتبارهما أداتين لتعزيز النفوذ الاقتصادي والحد من محاولات الاختراق الخارجي للمنطقة (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2026، ص. 3).

وفي إطار تطوير الردع السياسي والدبلوماسي، اعتمدت الجزائر على تفعيل الوساطة متعددة المسارات، من خلال الحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الفاعلين المحليين في مالي، بما في ذلك الزعامات القبلية وحركات أزواد المعتدلة، مع استثناء الجماعات الإرهابية المصنفة دوليًا. وقد استندت هذه المقاربة إلى قناعة جزائرية مفادها أن الحل العسكري وحده غير كافٍ لمعالجة الأزمة المالية، وأن الاستقرار المستدام يمر عبر التنمية والحوار السياسي الشامل (لعمامرة، 2021، ص. 8). كما دعمت الجزائر بقوة "اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة" لسنة 2015 باعتباره الإطار الشرعي الوحيد القادر على حماية وحدة مالي الترابية وتحقيق المصالحة الوطنية (الأمم المتحدة، 2015، ص. 12).

وعلى المستوى الأمني، عززت الجزائر آليات الردع الميداني عبر تكثيف الانتشار العسكري على الحدود الجنوبية، وتطوير أنظمة المراقبة الجوية والاستخباراتية، ورفع مستوى الجاهزية العملياتية لمواجهة أي اختراق محتمل من الجماعات المسلحة أو الميليشيات العابرة للحدود. وقد برز هذا التوجه بوضوح عقب حادثة إسقاط الطائرة المسيّرة المالية قرب الحدود الجزائرية سنة 2025، والتي اعتبرتها الجزائر تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ولسيادة مجالها الجوي (أحمد، 2025، ص. 2). كما استثمرت الجزائر في آليات الإنذار المبكر والتنسيق الاستخباراتي الإقليمي ضمن "مسار نواكشوط" والهيكل الإفريقي للسلم والأمن،

بهدف تعزيز الردع الجماعي ومنع تحول الساحل إلى بؤرة صراع مفتوح (الاتحاد الإفريقي، 2024، ص. 5).

ومن جهة أخرى، عملت الجزائر على تطوير الردع الدبلوماسي داخل المؤسسات الدولية، مستفيدة من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة، حيث دافعت عن مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، ورفضت عسكرة الساحل أو تحويله إلى مجال صراع بالوكالة بين القوى الكبرى. كما شددت الجزائر على ضرورة احترام سيادة مالي ووحدة أراضيها، بالتوازي مع رفض التدخلات الأجنبية غير الشرعية التي تؤدي إلى تعقيد المشهد الأمني وإضعاف فرص التسوية السلمية (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2026، ص. 7).

غير أن فعالية الردع الدبلوماسي الجزائري واجهت عدة تحديات، أبرزها تراجع الثقة بين الجزائر والمجالس العسكرية الحاكمة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتصاعد الخطاب العدائي ضد الجزائر واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل. كما أدى تشكل "تحالف دول الساحل" المدعوم روسيًا إلى خلق توازنات إقليمية جديدة قلصت من هامش المناورة الدبلوماسية الجزائرية، خاصة مع تزايد النفوذ الروسي والتركي في المنطقة (مايابي، 2025، ص. 11). وقد انعكس ذلك في سحب السفراء وإغلاق الأجواء وتعليق بعض آليات التنسيق الأمني، الأمر الذي أضعف فعالية التعاون الإقليمي التقليدي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (الجزيرة الإخبارية، 2025، ص. 4).

ورغم هذه التحديات، حافظت الجزائر على مقاربتها القائمة على أولوية الحوار وعدم التدخل العسكري المباشر، إدراكًا منها أن استقرار مالي والساحل يمثل امتدادًا مباشرًا لاستقرارها الداخلي. ولذلك استمرت في توظيف أدوات الردع الدبلوماسي المرن الذي يجمع بين الضغط السياسي، والتحفيز الاقتصادي، والجاهزية الأمنية، بما يسمح باحتواء التهديدات دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة. كما سعت الجزائر إلى إعادة بناء توازناتها الإقليمية عبر تنويع شراكاتها الإفريقية والدولية وتعزيز دورها كفاعل محوري في أمن الساحل، بما يكرس مكانتها كقوة إقليمية ضامنة للاستقرار والتسوية السلمية للنزاعات (باركر، 2023، ص. 5).

المطلب الثالث: بناء نموذج جزائري متكامل للحوكمة الأمنية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

تُعدّ الأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة في مالي، من أبرز التحديات الجيوسياسية والأمنية التي فرضت على الجزائر إعادة صياغة مقاربتها الأمنية والاستراتيجية وفق نموذج متكامل للحوكمة الأمنية يقوم على الدمج بين الردع العسكري، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية الاقتصادية، والأمن المجتمعي والسيبراني. وقد انطلقت الجزائر في بناء هذا النموذج من قناعة استراتيجية مفادها أن استقرار مالي يمثل امتدادًا مباشرًا لاستقرار الجزائر، وأن انهيار الدولة المالية أو تفككها سيؤدي إلى خلق فراغات أمنية خطيرة تسمح بتمدد التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود (بن صالح، 2025، ص. 77).

ويستند النموذج الجزائري للحوكمة الأمنية إلى عقيدة أمنية استباقية متعددة الأبعاد، تهدف إلى احتواء التهديدات قبل انتقالها إلى الداخل الوطني. وفي هذا السياق، كثفت الجزائر خلال الفترة 2025 من عمليات الانتشار العسكري على طول حدودها الجنوبية الممتدة لأكثر من 1300 كيلومتر مع مالي، عبر تعزيز القواعد العسكرية المتقدمة، واستخدام الطائرات دون طيار، والرادارات الذكية، وأنظمة المراقبة الجوية والفضائية، بهدف مراقبة التحركات المشبوهة ومنع تسلل الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالسلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية (عبد النور، 2026، ص. 118). كما اعتمد الجيش الوطني الشعبي على استراتيجية "الاحتواء العسكري المرن" التي تجمع بين الضربات الاستباقية والتنسيق الاستخباراتي عالي الدقة، الأمر الذي سمح بتحويل المناطق الحدودية إلى فضاءات أمنية شديدة الرقابة والجاهزية.

وعلى المستوى الدبلوماسي والسياسي، طورت الجزائر مقاربة وقائية ترتكز على دعم وحدة الدولة المالية ورفض أي مشاريع انفصالية أو تدخلات عسكرية أجنبية مباشرة من شأنها تعقيد المشهد الأمني في الساحل. وقد أكد وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف سنة 2026 أن الجزائر تتمسك بثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في حماية وحدة مالي أرضًا وشعبًا ومؤسسات، ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، وتعزيز اللحمة الوطنية الداخلية باعتبارها السد الحقيقي أمام تمدد الجماعات المسلحة (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2026، ص. 5). كما استمرت الجزائر في دعم "اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة" كمرجعية أساسية للحل السياسي، مع السعي إلى إشراك مختلف الفاعلين المحليين والقبليين في مسار التسوية لتفادي انهيار الدولة المالية.

ومن أبرز أبعاد النموذج الجزائري أيضًا توظيف التنمية الاقتصادية كأداة للحوكمة الأمنية، حيث تبنت الجزائر مقاربة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية من خلال دعم مشاريع البنية التحتية الإقليمية، وربط دول الساحل بشبكات الطاقة والطرق العابرة للصحراء. وقد شكل مشروع الطريق العابر للصحراء ومشاريع الربط الكهربائي والطاقوي مع دول الساحل أدوات استراتيجية لتعزيز الاستقرار وتقليص العزلة الاقتصادية التي تستغلها الجماعات المتطرفة في تجنيد السكان المحليين (قويدر، 2025، ص. 92). كما كثفت الجزائر عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من برامج الدعم التنموي والإنساني الموجهة لسكان شمال مالي، خاصة في مجالات الصحة، والمياه، والتعليم، والمساعدات الغذائية، بهدف تقليص بيئة الهشاشة الاجتماعية المنتجة للتطرف والهجرة غير النظامية.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أولت الجزائر أهمية متزايدة لبعد الأمن السيبراني ضمن نموذجها الأمني المتكامل، حيث عملت على تطوير الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية بهدف حماية المنشآت الحيوية من الاختراقات والهجمات السيبرانية المرتبطة بالشبكات الإرهابية والإجرامية. كما ركزت السلطات الجزائرية على مواجهة حملات التجنيد الإلكتروني والدعاية المتطرفة التي تنشط عبر الفضاء الرقمي في الساحل الإفريقي، من خلال تعزيز قدرات الرصد السيبراني والتعاون الاستخباراتي الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب الرقمي (خالد، 2026، ص. 66).

كما تميز النموذج الجزائري بإعطاء أهمية متزايدة للأمن المجتمعي والدبلوماسية الإنسانية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للاستقرار طويل المدى. فقد سعت الجزائر إلى منع تدفقات النزوح الجماعي القادمة من شمال مالي عبر اعتماد سياسة استباقية تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية داخل المناطق الحدودية، ودعم التنمية المحلية بالمناطق الجنوبية الجزائرية للحد من الهشاشة الاجتماعية التي قد تستغلها الجماعات المسلحة. وفي هذا الإطار، برزت المقاربة الجزائرية كبديل عن النماذج العسكرية الصرفة، إذ جمعت بين الحزم الأمني والحلول الاجتماعية والتنموية (سليماني، 2025، ص. 144).

وفي سياق إدارة الأزمات العابرة للحدود، فعّلت الجزائر دورها داخل الهيكل الإفريقي للسلم والأمن (APSA)، وعززت تعاونها ضمن "مسار نواكشوط" لتبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق العملياتي بين دول الساحل والصحراء. كما دعمت إنشاء آليات إنذار مبكر إقليمية لرصد التحركات الإرهابية والتطورات الأمنية في الساحل، إدراكًا منها أن مواجهة التهديدات الجديدة تتطلب مقاربة جماعية تتجاوز

الحدود الوطنية (براهيمي، 2026، ص. 53). وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز صورة الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى بناء أمن تعاوني قائم على الشراكة بدل الهيمنة أو التدخل المباشر.

ورغم النجاحات التي حققها النموذج الجزائري في احتواء جزء معتبر من التهديدات القادمة من مالي، إلا أنه واجه تحديات معقدة خلال فترة الدراسة، أبرزها تصاعد النفوذ الروسي في الساحل عبر "فيلق إفريقيا"، وتراجع الثقة السياسية بين الجزائر وبعض الأنظمة العسكرية الجديدة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، إلى جانب تنامي التحالفات بين الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب العابرة للحدود. كما زادت احتمالات انهيار الدولة المالية أو تحول شمال مالي إلى ملاذ آمن للتنظيمات المتطرفة من حجم التهديدات الاستراتيجية الموجهة نحو الجزائر (حمداوي، 2026، ص. 81).

ومع ذلك، أظهرت التجربة الجزائرية خلال الفترة 2025قدرة نسبية على بناء نموذج حوكمة أمنية متكامل يجمع بين الأمن الصلب والأمن الناعم، وبين الردع العسكري الداخلي والدبلوماسية الوقائية والتنمية الاقتصادية. ويعكس هذا النموذج تحولا نوعيا في التفكير الاستراتيجي الجزائري من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد تستهدف معالجة جذور الأزمة بدل الاكتفاء بمظاهرها الأمنية المباشرة، الأمر الذي عزز مكانة الجزائر كقوة إقليمية محورية في إدارة أزمات الساحل الإفريقي واحتواء تداعياتها على الأمن القومي الوطني والإقليمي.

تكشف دراسة النموذج الجزائري للحوكمة الأمنية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية عن تحوّل عميق في العقيدة الأمنية والاستراتيجية الجزائرية، حيث انتقلت الجزائر من مقاربة دفاعية تقليدية قائمة على حماية الحدود فقط، إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد تقوم على الدمج بين الردع العسكري، والدبلوماسية الوقائية، والأمن الاستخباراتي، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق الإقليمي. ويعكس هذا التحول إدراكًا جزائريًا متزايدًا بأن التهديدات القادمة من الساحل الإفريقي لم تعد تقتصر على الجماعات الإرهابية الكلاسيكية، بل أصبحت تشمل شبكات التهريب العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية، والحروب بالوكالة، والاختراقات السيبرانية، والتنافس الدولي على النفوذ في المنطقة.

أما من الناحية التحليلية، فإن النموذج الجزائري يعكس فلسفة أمنية تقوم على الربط العضوي بين الأمن والتنمية، حيث تنطلق الجزائر من معادلة استراتيجية مفادها أن غياب التنمية والهشاشة الاجتماعية يشكلان البيئة الأكثر خصوبة لانتشار الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة. ولذلك ركزت الجزائر على توظيف مشاريع البنية التحتية العابرة للصحراء، والدبلوماسية الاقتصادية، والمساعدات الإنسانية كوسائل

غير مباشرة لبناء الاستقرار الإقليمي وتقليص النفوذ الخارجي المنافس. كما يكشف هذا النموذج عن سعي الجزائر إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ليصبح أمنًا إقليميًا مترابطًا يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية.

وعلى المستوى الأمني، يتضح أن الجزائر اعتمدت خلال فترة الدراسة على استراتيجية "الاحتواء الاستباقي" بدل "رد الفعل"، وذلك من خلال تعزيز التمركز العسكري في الجنوب، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المراقبة الجوية والفضائية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والرصد الحدودي. وقد سمحت هذه الاستراتيجية بإدارة التهديدات المتحركة القادمة من شمال مالي دون الانخراط في تدخل عسكري مباشر خارج الحدود، بما يتوافق مع العقيدة العسكرية الجزائرية القائمة على رفض التدخل الخارجي. كما عكست هذه المقاربة حرص الجزائر على تجنب الاستنزاف العسكري طويل الأمد الذي شهدته قوى دولية أخرى في الساحل الافريقي.

أما استخباراتيًا، فقد شكّل البعد الاستخباراتي حجر الزاوية في الحوكمة الأمنية الجزائرية، حيث اعتمدت الجزائر على توسيع شبكات جمع المعلومات داخل الفضاء الساحلي، وتعزيز التعاون الاستخباراتي مع دول الجوار والشركاء الإقليميين، إلى جانب الاستثمار في الأمن السيبراني ومراقبة الفضاء الرقمي. ويظهر من خلال المعطيات الميدانية أن الجزائر سعت إلى بناء "حزام استخباراتي وقائي" يهدف إلى رصد التحركات الإرهابية والاختراقات الأجنبية قبل تحولها إلى تهديد مباشر للأمن الوطني. كما عملت الأجهزة الجزائرية على تفكيك الروابط بين الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية التي أصبحت تمثل مصدر تمويل أساسي للتنظيمات المسلحة في الساحل الافريقي.

ومن الزاوية الدبلوماسية، برزت الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى فرض مقاربة سياسية وسلمية للأزمة المالية، ترتكز على الحوار والمصالحة الوطنية ورفض عسكرة المنطقة. وقد حاولت الجزائر الحفاظ على دور الوسيط المحوري من خلال دعم "اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة" وتفعيل الهياكل الإفريقية للأمن الجماعي، مع توظيف ثقلها الدبلوماسي داخل الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن للدفاع عن مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية". غير أن التحولات الجيوسياسية الجديدة، خاصة صعود النفوذ الروسي وتشكيل "تحالف دول الساحل"، قلصت نسبيًا من هامش المناورة الدبلوماسية الجزائرية، وأدخلت المنطقة في مرحلة استقطاب حاد أضعفت فعالية الوساطات التقليدية.

كما تكشف القراءة الاستراتيجية للمبحث أن الجزائر تواجه تحديًا مزدوجًا يتمثل في الحفاظ على استقرارها الداخلي من جهة، ومنع تحول الساحل إلى فضاء نفوذ لقوى دولية منافسة من جهة أخرى. ولذلك فإن بناء نموذج الحوكمة الأمنية المتكاملة لم يكن مجرد استجابة ظرفية للأزمة المالية، بل يمثل محاولة جزائرية لإعادة هندسة البيئة الأمنية الإقليمية وفق مقاربة تجمع بين الردع والاحتواء والتنمية والتأثير الدبلوماسي.

يمكن القول إن النموذج الجزائري للحوكمة الأمنية خلال فترة الدراسة مثّل أحد أكثر النماذج الإقليمية توازنًا في التعامل مع أزمات الساحل الافريقي، إذ جمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وبين الأمن العسكري والأمن التنموي، وبين العمل الاستخباراتي والتحرك الدبلوماسي. ورغم استمرار التهديدات وتعقّد البيئة الجيوسياسية، فقد نجحت الجزائر نسبيًا في منع انتقال الفوضى المالية إلى عمقها الاستراتيجي، مع الحفاظ على موقعها كقوة إقليمية محورية تسعى إلى إعادة إنتاج الاستقرار في الساحل الإفريقي عبر مقاربة شاملة ومستدامة.

خاتمة الفصل الثالث.

تكشف دراسة الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي، من خلال إدارة أزمة مالي، عن تحوّل عميق في طبيعة المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الإقليمية العابرة للحدود، حيث لم تعد الجزائر تتعامل مع الأزمة المالية باعتبارها نزاعاً داخلياً محصوراً داخل الجغرافيا المالية، بل بوصفها تهديداً استراتيجياً مباشراً للأمن القومي الجزائري وللتوازنات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي ككل. وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى تطوير نموذج أمني ودبلوماسي متكامل يقوم على الدمج بين الردع العسكري، والوساطة السياسية، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية الاقتصادية الحدودية، في إطار رؤية شاملة تهدف إلى منع انهيار الدولة المالية واحتواء تداعيات الفوضى الأمنية والإرهاب العابر للحدود.

وقد أظهرت الدراسة أن الجزائر تبنّت خلال فترة الدراسة مقاربة استباقية متعددة الأبعاد، ارتكزت على تعزيز الجاهزية العملياتية للجيش الوطني الشعبي، وتكثيف الانتشار الأمني والاستخباراتي على الحدود الجنوبية، مع توظيف التكنولوجيا الأمنية الحديثة، بما في ذلك أنظمة الرصد الجوي والطائرات المسيّرة والرادارات بعيدة المدى، بهدف منع تسلل الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة القادمة من شمال مالي كما حرصت الجزائر على الحفاظ على عقيدتها الأمنية التقليدية القائمة على رفض

التدخل العسكري الخارجي المباشر، مقابل دعم الحلول السياسية والحوار الوطني المالي الشامل، بما يعكس استمرارية مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" الذي يمثل أحد ثوابت الدبلوماسية الجزائرية .

كما بينت الدراسة أن الجزائر انتقلت تدريجياً من دور الوسيط التقليدي إلى فاعل إقليمي يمارس الردع الدبلوماسي الوقائي، عبر توظيف أدوات التأثير السياسي والاقتصادي والطاقوي في مواجهة التحولات الجيوسياسية الجديدة في الساحل، خاصة مع صعود التحالفات العسكرية الجديدة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتنامي النفوذ الروسي عبر "فيلق إفريقيا"، وما ترتب عنه من إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الإفريقية والدولية، وتفعيل دورها داخل الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، من أجل حماية الاستقرار الإقليمي ومنع تحويل منطقة الساحل إلى ساحة صراعات بالوكالة بين القوى الدولية.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة أن المقاربة الجزائرية لم تقتصر على البعد الأمني والعسكري فقط، بل امتدت لتشمل البعد التنموي والاقتصادي باعتباره جزءاً عضوياً من منظومة الحوكمة الأمنية الشاملة. فقد عملت الجزائر على دعم مشاريع الربط الطاقوي والبنى التحتية العابرة للصحراء، وتعزيز المبادلات التجارية مع دول الساحل، وتمويل مشاريع التنمية المحلية بالمناطق الحدودية، انطلاقاً من قناعة استراتيجية مفادها أن التنمية الاقتصادية تمثل أحد أهم أدوات الوقاية من التطرف والإرهاب والانفصال.

غير أن الدراسة كشفت أيضاً عن جملة من التحديات المعقدة التي تواجه فعالية الردع الدبلوماسي الجزائري، أبرزها تصاعد النزعات الانقلابية في منطقة الساحل، وتآكل الثقة السياسية بين الجزائر وبعض الأنظمة العسكرية الجديدة، إضافة إلى تنامي التدخلات الأجنبية والتنافس الدولي على الموارد والنفوذ في المنطقة، فضلاً عن تعقّد البيئة الأمنية بفعل التحالفات بين الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية. كما ساهم تراجع آليات التعاون الإقليمي التقليدية، وانسحاب بعض الدول من أطر التنسيق الأمني المشتركة، في زيادة هشاشة البيئة الجيوسياسية المحيطة بالجزائر.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن مستقبل الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي سيظل مرتبطاً بقدرة الجزائر على التكيّف مع التحولات الاستراتيجية الجديدة، عبر تطوير آليات الإنذار المبكر، وتعزيز التكامل الاستخباراتي الإقليمي، وتوسيع أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية، مع الحفاظ على توازن دقيق بين مقتضيات الأمن القومي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما تبرز

أهمية الانتقال نحو نموذج أمني مرن ومتعدد المستويات، يدمج بين الردع العسكري، والتنمية المستدامة، والدبلوماسية الوقائية، والأمن المجتمعي، بما يسمح ببناء استقرار طويل الأمد في منطقة الساحل الإفريقي.

وعليه، يمكن القول إن التجربة الجزائرية في إدارة أزمة مالي خلال فترة الدراسة تمثل نموذجاً إقليمياً متقدماً في توظيف الحوكمة الأمنية الشاملة كأداة لحماية الأمن القومي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، غير أن نجاح هذا النموذج يبقى مرهوناً بمدى قدرة الجزائر على المحافظة على موقعها كقوة توازن إقليمي، وكفاعل دبلوماسي قادر على الجمع بين منطق الردع ومنطق التسوية السياسية، في بيئة إقليمية تتسم بتعقيد غير مسبوق في التهديدات والتحالفات والتفاعلات الجيوسياسية.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة

عرفت منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025 تحولات أمنية وسياسية عميقة جعلت منها إحدى أكثر المناطق هشاشة في النظام الدولي المعاصر، حيث انتقلت الأزمات التي عرفتها المنطقة من كونها أزمات داخلية مرتبطة بضعف مؤسسات الدولة والنزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية ودولية تتداخل فيها عوامل متعددة، أبرزها تنامي التنظيمات الإرهابية، انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ضعف الحوكمة، تراجع قدرة الدولة على فرض سيطرتها على المجال الترابي، إضافة إلى تصاعد التنافس بين القوى الدولية على النفوذ في المنطقة. وقد شكلت أزمة مالي سنة 2012 نقطة تحول أساسية في هذا المسار، باعتبارها كشفت حدود المقاربات الأمنية التقليدية، وأظهرت أن تهديدات الساحل أصبحت تتطلب نمطاً جديداً من إدارة الأزمات يقوم على التنسيق بين مختلف الفاعلين.

وقد انطلقت هذه الدراسة من محاولة فهم طبيعة الحوكمة الأمنية في إدارة أزمة مالي، من خلال تحليل الدور الجزائري باعتباره نموذجاً لمقاربة تقوم على الوقاية والدبلوماسية أكثر من الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة. وقد أظهرت الدراسة أن الجزائر لم تتعامل مع الأزمة المالية باعتبارها شأناً خارجياً منفصلاً، بل اعتبرتها امتداداً مباشراً لأمنها القومي، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وحدودها المشتركة مع دول الساحل، خاصة مالي والنيجر، وهو ما دفعها إلى تطوير سياسة أمنية تقوم على الاستباق ومنع انتقال التهديدات قبل وصولها إلى الداخل.

وقد بينت الدراسة أن الحوكمة الأمنية أصبحت إطاراً مناسباً لفهم طبيعة الأزمات الجديدة، باعتبار أن الأمن لم يعد مسؤولية الدولة وحدها، بل أصبح نتيجة تفاعل بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والفاعلين غير الحكوميين. فقد أدى تغير طبيعة التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة إلى تجاوز التصور التقليدي للأمن القائم على حماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، نحو تصور أوسع يشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاستقرار. وهذا ما جعل مفهوم الحوكمة الأمنية يرتبط بضرورة وجود تنسيق بين مستويات متعددة من الفاعلين .

ومن خلال دراسة البيئة الأمنية في الساحل، اتضح أن هشاشة الدولة تمثل أحد أهم العوامل المفسرة لاستمرار الأزمات، حيث استفادت التنظيمات الإرهابية من ضعف المؤسسات، وغياب التنمية في المناطق الحدودية، وصعوبة فرض سلطة الدولة على المجالات الصحراوية الواسعة. ويتوافق هذا التحليل مع ما جاء في تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي لسنة 2021 **Global Trends 2040**، الذي أشار إلى أن الدول الهشة ستكون أكثر عرضة للنزاعات الداخلية، وتراجع الشرعية السياسية، وتنامي

الخاتمة

دور الفاعلين من غير الدول، خاصة الجماعات المتطرفة والتنظيمات المسلحة، باعتبار أن ضعف الدولة يوفر بيئة مناسبة لانتشار التهديدات الأمنية.(National Intelligence Council, 2021)

وقد أكدت حالة مالي هذا الترابط بين هشاشة الدولة وانتشار الإرهاب، حيث أدى ضعف المؤسسات السياسية والأمنية بعد أزمة 2012 إلى صعود جماعات مسلحة تمكنت من السيطرة على مناطق واسعة في شمال البلاد. ورغم التدخلات العسكرية الدولية، فإن استمرار نشاط الجماعات الإرهابية أثبت أن الظاهرة لا يمكن تفسيرها فقط من خلال العامل العسكري، بل ترتبط أيضاً بأسباب سياسية واجتماعية وتنموية. فالإرهاب في الساحل لم يعد مجرد نشاط مسلح محدود، وإنما أصبح جزءاً من بيئة أمنية معقدة تستفيد من الفراغات التي تنتجها هشاشة الدولة.

كما أظهرت الدراسة أن الجماعات الإرهابية في الساحل استطاعت تطوير أساليبها والتكيف مع التحولات الأمنية، حيث انتقلت من السيطرة على مناطق جغرافية محددة إلى اعتماد أسلوب الحرب غير النظامية والانتشار داخل المناطق الحدودية. وقد ساعدها في ذلك ضعف التنسيق بين بعض دول المنطقة، وصعوبة مراقبة الحدود، وارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة التي توفر لها مصادر تمويل ولوجستية.

وفي هذا السياق، برزت المقاربة الجزائرية باعتبارها محاولة لبناء نموذج مختلف في إدارة الأزمات، يقوم على الجمع بين الأمن والدبلوماسية والتنمية. فقد اعتمدت الجزائر على مجموعة من المرتكزات، أهمها مبدأ عدم التدخل، احترام سيادة الدول، حسن الجوار، والاعتماد على الحوار السياسي. وقد تجسد ذلك في دورها في الأزمة المالية من خلال الوساطة التي قادت إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015، حيث حاولت الجزائر الانتقال من معالجة نتائج الأزمة إلى معالجة أسبابها السياسية.

وقد أثبتت الوساطة الجزائرية أهمية الدبلوماسية الوقائية كأداة لإدارة الأزمات، إذ اعتمدت على الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المالية بدل فرض حلول خارجية. غير أن الدراسة أظهرت أيضاً أن فعالية هذه المقاربة واجهت حدوداً مرتبطة بطبيعة الأزمة المالية نفسها، خاصة استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، ضعف تنفيذ اتفاق السلم، والانقسامات السياسية الداخلية التي ازدادت مع الانقلابات العسكرية في مالي سنتي 2020 و2021، ثم انتقال ظاهرة عدم الاستقرار السياسي إلى دول أخرى في الساحل مثل بوركينا فاسو والنيجر.

كما كشفت الدراسة أن الأمن الحدودي شكل أحد أهم عناصر المقاربة الوقائية الجزائرية، حيث عملت الجزائر على تعزيز مراقبة حدودها الجنوبية، تطوير قدراتها الاستخباراتية والعسكرية، ودعم التعاون الأمني مع دول الجوار. وقد كان الهدف الأساسي من ذلك منع انتقال التهديدات القادمة من الساحل، خاصة

الخاتمة

الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب. غير أن اتساع المجال الصحراوي وتعقيد البيئة الأمنية جعلا من مراقبة الحدود تحدياً دائماً يحتاج إلى تعاون إقليمي مستمر.

ومن جهة أخرى، بينت الدراسة أن فشل بعض الآليات الإقليمية في تحقيق الاستقرار فتح المجال أمام استمرار التدخلات الخارجية. فقد شكل التدخل الفرنسي عبر عمليتي سيرفال وبرخان محاولة لمنع انهيار الدولة المالية ومواجهة الجماعات الإرهابية، إلا أن استمرار تدهور الوضع الأمني أظهر حدود المقاربة العسكرية الخارجية. فرغم النجاحات العملياتية التي حققتها فرنسا في مراحل معينة، إلا أنها لم تتمكن من معالجة الأسباب البنيوية للأزمة، وهو ما أدى إلى تراجع الثقة في دورها وانسحابها لاحقاً من مالي.

وفي مقابل تراجع النفوذ الفرنسي، شهد الساحل صعود دور روسي جديد، خاصة في مالي، عبر التعاون العسكري والشركات الأمنية الخاصة. ويعكس هذا التحول طبيعة البيئة الدولية الجديدة التي أصبحت فيها منطقة الساحل مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى. وقد أشار تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي لسنة 2021 إلى أن النظام الدولي يتجه نحو مزيد من التنافس بين القوى الكبرى حول مناطق النفوذ والموارد الاستراتيجية، وأن المناطق التي تعرف ضعفاً مؤسساتياً ستكون أكثر عرضة لهذا التنافس (National Intelligence Council, 2021).

وبذلك أصبحت أزمة الساحل لا تعكس فقط مشكلة أمنية مرتبطة بالإرهاب، وإنما أصبحت أيضاً تعبيراً عن تداخل الأبعاد الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية. فالتنافس بين القوى الدولية، وتراجع بعض الأدوار التقليدية، وظهور فاعلين جدد، كلها عوامل جعلت إدارة الأزمة أكثر تعقيداً. وهو ما يؤكد أن تحقيق الاستقرار في الساحل لا يمكن أن يعتمد فقط على التدخلات العسكرية الخارجية، بل يحتاج إلى بناء دول قوية، وتعزيز الشرعية السياسية، وتحقيق التنمية.

ومن خلال تحليل التجربة الجزائرية، يمكن القول إن المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية ساهمت في الحد من تداعيات أزمة مالي على الأمن الوطني الجزائري، كما ساهمت في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال الوساطة والتنسيق الأمني. غير أن استمرار التحديات يؤكد أن هذه المقاربة تحتاج إلى تطوير مستمر، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها الساحل، والتي تتمثل في تصاعد الإرهاب، هشاشة الدولة، تغير موازين القوى الدولية، وتراجع فعالية بعض الأطر الإقليمية.

وفي الأخير، توصلت الدراسة إلى أن أزمة مالي والساحل الإفريقي تمثل نموذجاً لأزمة مركبة لا يمكن اختزالها في البعد العسكري فقط، لأنها نتاج تفاعل بين ضعف الدولة، الأزمات السياسية، التحديات الاقتصادية، والتنافس الدولي. وبالتالي فإن مستقبل الأمن في الساحل يتطلب الانتقال من إدارة الأزمات

إلى بناء الاستقرار، من خلال تعزيز الحوكمة، دعم التنمية، تقوية المؤسسات الوطنية، وتفعيل التعاون الإقليمي بعيداً عن منطق الاعتماد الكامل على القوى الخارجية.

وعليه، فإن التجربة الجزائرية تقدم نموذجاً يقوم على فكرة أساسية مفادها أن الأمن المستدام لا يتحقق فقط عبر القضاء على مصادر التهديد، بل عبر معالجة الظروف التي تسمح بظهورها. فاستقرار الساحل يبقى مرتبطاً بقدرة دول المنطقة على بناء منظومة أمن جماعي فعالة، تجمع بين الوقاية والردع والدبلوماسية والتنمية، بما يسمح بمواجهة تحديات المستقبل في بيئة دولية تتسم بالتنافس وعدم اليقين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. عبد السلام، محمد. (2017). الدراسات الأمنية المعاصرة: قضايا ومقاربات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. سليم، محمد السيد. (2014). تحليل السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
3. بدوي، أحمد. (2018). النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
4. إسماعيل، صبري. (2020). النظريات الليبرالية في العلاقات الدولية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
5. عبد العاطي، محمد. (2018). التنظيم الدولي والأمن الجماعي. القاهرة: دار النهضة العربية.
6. يونس، أحمد. (2021). الحوكمة العالمية والعلاقات الدولية. القاهرة: المركز العربي للنشر.
7. بوزيد، محمد. (2021). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. عمّان: دار اليازوري العلمية.
8. صالح، عبد الكريم. (2019). المقاربات الحديثة في العلاقات الدولية. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. عليوة، السيد. (2002). إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.
10. الدسوقي، محمد. (2018). إدارة الأزمات الأمنية والاستراتيجية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
11. فقيه، أحمد. (2019). إدارة الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية. القاهرة: دار الأكاديمية الحديثة.
12. هيكل، محمد حسنين. (1994). أزمة أم أزمات. القاهرة: دار الشروق.
13. بوقرة، عبد القادر. (2019). منطقة الساحل الإفريقي: التحولات الأمنية والرهانات الجيوسياسية. الجزائر: دار الخلدونية.
14. بوزان، باري. (2010). الشعوب والدول والخوف: مدخل إلى الدراسات الأمنية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
15. عبد السلام، محمد. (2021). التحولات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها الإقليمية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. كواشي، وهيبة. (2024). دور المنظمات الدولية والإقليمية في الحوكمة الأمنية العالمية: الاتحاد الأوروبي نموذجًا. عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
17. زهير، عبد الكريم. (2003). الحوكمة: قضايا وتطبيقات. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. لعزب، موسى عايدة. (2015). جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي ونيجيريا. دار البشير للثقافة والعلوم.
19. فرحاتي، عمر، وبراهيمي، مريم. (2017). الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد. الدار الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

20. بن عائشة، محمد الأمين. (2017). الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير. موريشيوس: نور للنشر.

21. مصلوح، كريم. (2014). الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

22. بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

23. ولد إبراهيم، الحاج. (2012). أزمة شمال مالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

24. بن عنتر، عبد النور. (2018). الأمن الإقليمي الجزائري وتحولات الساحل الإفريقي. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

25. لعمامرة، رمطان. (2020). الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي: المقاربة الجزائرية. الجزائر: المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية.

26. لعمامرة، رمطان. (2021). التحولات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.

27. خالد، يارا. (2025). الفراغ الجيوسياسي في الساحل الإفريقي: قراءة في تراجع الدور الفرنسي وصعود الفاعلين الجدد. القاهرة: مركز ترو ستاديز للأبحاث والدراسات.

28. لعمامرة، رمطان. (2023). الدبلوماسية الجزائرية: هندسة السلام في إفريقيا. الجزائر: منشورات دحلب.

29. ولد الشيخ أحمد، إسماعيل. (2024). الساحل الإفريقي: تحديات الأمن والتنمية. موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث.

30. بومدين، عريب. (2016). أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء. الشارقة: المنتدى الإسلامي.

31. بزيارد، ستيفاني، وشوركين، مايكل. (2015). تحقيق السلام في شمال مالي: الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة. مؤسسة RAND للأبحاث.

32. بلخير، يوسف. (2024). الأمن الإنساني والتحولات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.

33. السالك، محمد الأمين إبراهيم. (2021). قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإنسانية.

34. سالمي، خالد. (2023). الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي: البنية والتحولات الاستراتيجية. الجزائر: المركز الجزائري للدراسات الأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

35. حامد، صالح. (2019). التحول الديمقراطي في تشاد وانعكاساته الأمنية على منطقة الساحل الإفريقي. الجزائر: دار الهدى.

36. بن صالح، عبد القادر. (2022). الحوكمة الأمنية الجزائرية وتحديات الساحل الإفريقي. الجزائر: دار الأمة للدراسات الاستراتيجية.

37. حملاوي، ناصر. (2026). مشاريع الطاقة العابرة للصحراء وإعادة تشكيل الجيوبوليتيك الإفريقي. قسنطينة: منشورات الباحث.

38. مرابط، فؤاد. (2026). الأمن الإقليمي والتحولات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي. وهران: دار الهدى للطباعة والنشر.

39. خالد، سليم. (2026). الأمن السيبراني ومواجهة الإرهاب الرقمي في الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للأبحاث الأمنية.

40. قويدر، أحمد. (2025). التنمية الحدودية كمدخل للاستقرار في الساحل الإفريقي. الجزائر: مخبر الدراسات الجيوسياسية والأمنية.

41. بن عطية، عبد القادر. (2018). الحوكمة الأمنية والتحولات الأمنية المعاصرة في إفريقيا. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

42. بلعيد، صالح. (2022). الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات الاستراتيجية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

43. بوزيدي، محمد. (2020). الحوكمة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني في إفريقيا. الجزائر: مخبر الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة الجزائر 3.

44. زروال، عبد الحميد. (2021). الأمن الإنساني وإدارة الأزمات في إفريقيا. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.

45. شلبي، أحمد. (2012). العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة (ط1). الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

46. عطوان، خضر. (2010). القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

47. حتى، ناصيف يوسف. (2011). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي.

48. قانة، محمد. (2019). إدارة الأزمات الأمنية في إفريقيا: دراسة في المقاربات الحديثة. الجزائر: دار الأيام للنشر والتوزيع.

49. مزيان، عبد الكريم. (2023). الحوكمة والأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي. الجزائر: دار الباحث للنشر.

50. لعمامرة، رمطان. (2024). الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي: الرؤية الجزائرية ومقاربات الاستقرار الإقليمي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية.

51. عاصي، جون. (2014). النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

52. رويس سميث، كريستيان. (2004). "البنائية". في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية (ترجمة محمد صفار). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

53. فيرك، كارين. (2014). "البنائية". في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والنوع (ترجمة ديما الخضرا). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

54. قوجيلي، سيد أحمد. (2012). الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (ط1). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

55. جمعة، سلوى شعراوي. (2011). مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع وإشكالية الحوكمة. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

56. توفيق، راوية. (2005). الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

57. دسوليفان، جون. (2005). الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيس للإصلاح السياسي والاقتصادي. مركز المشروعات الدولية الخاصة.

58. عبد الوهاب، محمد. (2016). إصلاح القطاع الأمني وبناء الدولة الحديثة. القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية.

59. جميلي، فيهل جبار. (2017). بناء السلام والتماسك الاجتماعي. دهوك: جامعة دهوك.

60. فالنستيف، بيتر. (2006). مدخل إلى تسوية الصراعات: الحرب والسلم والنظام العالمي (ترجمة سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

61. بلهول، نسيم. (2016). التفاعلات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

62. بوبوش، محمد. (2016). الأمن في منطقة الساحل والصحراء. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

63. بوهيدل، رضوان. (2020). جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

64. دبش، إسماعيل. (2017). سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي. الجزائر: دار هومة.

65. مصلوح، كريم. (2014). الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

66. بوستي، توفيق. (2019). مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات

المقالات والدوريات العلمية

1. بوعشة، مبارك. (2018). أزمة مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

2. زقاغ، عادل، وخاللفة، هاجر. (2014). "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام". دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، ص ص 82-97.
3. حركات، عبد القادر. (2017). الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التداخلات والتحديات. مجلة المستقبل العربي.
4. بوزيان، العربي، وغالم، جلطي. (د.ت.). مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها. مجلة المالية والأسواق، 10(2)، 428–447.
5. بن عيسى، محمد. (2020). الأمن الجزائري وتحديات البيئة الإقليمية في الساحل الإفريقي. مجلة دفاتر السياسة والقانون.
6. غالم، عبد الرحمن. (2021). التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر. مجلة السياسة العالمية، 5(العدد الخاص 1).
7. مزهود، صورية، وبوبيية، نبيل. (2025). الحدود الجنوبية الجزائرية: تفاعلات متداخلة بين الأمن والتنمية في سياق متغير. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 10(3)، 351–374.
8. جدو، فؤاد، وبغوي، إيمان. (2022). هندسة أمن الحدود وإدارة الأزمات في المناطق الحدودية: منطقة الساحل الإفريقي أنموذجًا. مجلة الفكر، 17(2)، 184–199.
9. بن عاشور، عائشة. (2023). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في دولة مالي. مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، 2(1)، 187–200.
10. جدو، فؤاد. (2016). السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة المفكر، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. كونتاو، الشيخ إبراهيم. (2013). النزاع المسلح في مالي. مجلة قراءات إفريقية، العدد 16.
12. مادي، إبراهيم كاتني. (2014). الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012. دورية آفاق إفريقية، العدد 36.
13. مزارة، زهيرة، وحاج عامر، ميلود. (2017). النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة سر من رأى، 13.(49)
14. زهدي، عبد القادر. (2021). الدبلوماسية الحديثة وإدارة النزاعات الدولية. مجلة العلوم السياسية، 15(1)، 85–103.
15. عباسي، عادل. (2019). من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية: الجزائر الجديدة أية حصيلة؟ مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2(1)، 28–41.
16. لوكال، مريم. (2022). تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 18(2)، 97–116.
17. بن عاشور، عادل. (2018). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في دولة مالي. مجلة الدراسات الإفريقية، 6(2)، 49–68.

قائمة المصادر والمراجع

18. مجلة الأمن والدفاع. (2022). التهديدات العابرة للحدود في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري. العدد 14، 55–72.

19. مجلة الدراسات الإفريقية. (2023). التحولات الجيوسياسية في مالي وتداعياتها على العلاقات الجزائرية المالية. العدد 11، 83–97.

20. المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية. (2021). التنسيق الأمني الحدودي بين الجزائر ودول الساحل: المقاربات والرهانات. 5(3)، 96–114.

21. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية. (2025). الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية. 13(1)، 125–141.

22. بوزيتونة، لينة، ولحرش التومي، أيوب. (2019). التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 12(4)، 144–162.

23. جعفر، محمد. (2011). الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة. مجلة المدرسة العليا الحربية، 4، 58–74.

24. مجلة الجيش. (2021). تعزيز الجاهزية الأمنية للجيش الوطني الشعبي في الجنوب الجزائري. مجلة الجيش، العدد 702، 14–18.

25. مجلة الجيش الوطني الشعبي. (2022). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. مجلة الجيش، العدد 714، 14–22.

26. مجلة الجيش الوطني الشعبي. (2023). حصيلة العمليات الأمنية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود. مجلة الجيش، العدد 731، 25–30.

27. مجلة الجيش الوطني الشعبي. (2024). تعزيز الجاهزية الأمنية للجيش الوطني الشعبي في الجنوب الجزائري. مجلة الجيش، العدد 742، 24–29.

28. مجلة الجيش الوطني الشعبي. (2024). المقاربة الجزائرية للأمن الحدودي في ظل التحولات الإقليمية الجديدة. مجلة الجيش، العدد 742، 8–15.

29. مجلة الدراسات الإفريقية. (2021). إشكالية الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتحديات الاستقرار الإقليمي. جامعة الجزائر 3، 61–74.

30. عموري، نسيمة. (2026). قراءة تحليلية لدور الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة وحوكمة النزاع وتعزيز الاستقرار في مالي. مجلة صوت القانون، 13(1)، 515–522.

31. بن يحيى، أمين. (2025). التحولات الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. مجلة الدراسات الإفريقية، 14(2)، 81–99.

32. بوقرة، عبد الرزاق. (2024). الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين المقاربة الوقائية والتحديات الإقليمية. مجلة السياسة الدولية والأمن، 9(1)، 33–52.

قائمة المصادر والمراجع

33. قويدر، سليم. (2025). الدبلوماسية الجزائرية وإدارة الأزمات الإفريقية: دراسة في الوساطة السياسية بمالي. مجلة الحكامة والدراسات الاستراتيجية، 11(3)، 74–95.

34. شاربونو، برونو. (2022). التحولات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي بعد الانسحاب الفرنسي. مجلة الدراسات الإفريقية، 14(2)، 55–73.

35. زقاغ، عادل، ومنصوري، سفيان. (2012). واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13.

36. زوبير، يحيى. (2012). تداعيات سقوط النظام الليبي على أمن الساحل الإفريقي. مجلة السياسة الدولية، 48(3)، 39–52.

37. براهيمي، نور الدين. (2026). التعاون الأمني الإفريقي وآليات الإنذار المبكر في الساحل. مجلة الدراسات الإفريقية، 11(2)، 45–60.

38. حمداوي، يوسف. (2026). التحولات الجيوسياسية في الساحل وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 8(1)، 73–89.

39. سليماني، فاطمة الزهراء. (2025). الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في الساحل الإفريقي. مجلة قضايا الأمن والتنمية، 6(3)، 133–149.

40. عبد النور، محمد الأمين. (2026). الاستراتيجية العسكرية الجزائرية في حماية الحدود الجنوبية. مجلة الدفاع الوطني، 19(4)، 110–126.

41. زقاغ، عادل. (2011). "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة". دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، ص ص 95-112.

42. علاق، جميلة. (2018). "تحولات مفهوم الأمن في ظل تشعب خريطة المخاطر". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 41، العدد 1، ص ص 35-52.

43. النعيمي، زياد عبد الوهاب. (2009). "الإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز الحكم الرشيد". الحوار المتمدن، العدد 2595.

44. بن عنتر، عبد النور. (2015). "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة العلوم السياسية، العدد 60، ص ص 150-170.

45. لزهر، عبد العزيز. (2020). "الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة". مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، ص ص 180-198.

46. بيّاز، حسين. (2011). "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا السابقة وأوكرانيا". دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ص ص 14-28.

47. يوسف، خولة محي الدين. (2011). "دور الأمم المتحدة في بناء السلام". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، ص ص 489-512

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل الجامعية والأطروحات ومذكرات الماجستير

أطروحات الدكتوراه

1. *بن الشيهب، عبد الرؤوف. (2019/2018). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999–2018. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة، الجزائر.*
2. *بو نقطة، محمد مسعود. (2014). البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.*
3. *رسولي، أسماء. (2018). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2، الجزائر.*
4. *عتيقة، كواشي. (2018). آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.*
5. *منصوري، سفيان. (2017). آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.*

رسائل جامعية

1. *بوسكين، طالب. (2019). العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكييف مع التهديدات الجديدة. رسالة جامعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.*
2. *بوبيبة، نبيل. (2018). الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات. رسالة جامعية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.*
3. *رسولي، أسماء. (2018). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. رسالة جامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.*

مذكرات الماجستير

1. *منايفي، فريال. (2011). الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.*
2. *نصيب، عتيقة. (2012). العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.*

قائمة المصادر والمراجع

3. عمران، عمر جمعة. (2016). استراتيجية بناء السلم الأهلي في الدولة العاجزة: دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، العراق.
4. عبر، شليغم. (2014). التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012–2013. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
5. بودن، زكرياء. (2016). أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
6. لبدي، حنان. (2015). التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.
7. سليم، قسوم. (2010). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 3.
8. أبو مور، أنعام عبد الكريم. (2013). مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية: مقاربة معرفية (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر، غزة.
9. دريسي، حنان. (2009). إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر.
10. رسولي، أسماء. (2018). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (أطروحة دكتوراه). جامعة باتنة 1، الجزائر.
11. عربي، بومدين. (2014). واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري: مالي نموذجاً (مذكرة ماجستير). جامعة وهران، الجزائر.
12. عمورة، أعمر. (2018). التهديدات اللامتماثلة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 3، الجزائر.

التقارير والوثائق الرسمية والوثائق الحكومية والمنظمات الدولية

أولًا: تقارير ووثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

1. الأمم المتحدة. (2015). اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي.
2. الأمم المتحدة. (2020). تقرير الأمين العام حول الحالة في مالي. نيويورك: الأمم المتحدة.
3. الأمم المتحدة. (2022). تقرير الأمين العام حول الوضع في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. نيويورك: الأمم المتحدة.
4. الأمم المتحدة. (2023). تقارير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA). الأمم المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع

5. *الاتحاد الإفريقي. (2023). تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي حول تحديات الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الإفريقي.*
6. *الاتحاد الإفريقي. (2024). تقرير السلم والأمن في إفريقيا: تحديات الساحل والانقلابات العسكرية. أديس أبابا: مجلس السلم والأمن الإفريقي.*
7. *الاتحاد الإفريقي. (2024). تفعيل مسار نواكشوط وتعزيز التعاون الأمني في الساحل الإفريقي. أديس أبابا: مجلس السلم والأمن الإفريقي.*
8. *المجلس الأمن الدولي. (2024). تقرير حول تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. نيويورك: الأمم المتحدة.*
9. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2025). تقرير النزوح والأزمات الإنسانية في الساحل الإفريقي. جنيف: الأمم المتحدة.*
10. *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1999). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.*
11. *صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). تقرير حالة سكان العالم 2024: المؤشرات الديموغرافية لغرب إفريقيا. نيويورك.*
12. *مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2023). الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي. فيينا: الأمم المتحدة.*
13. *معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (2024). الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024. ستوكهولم: SIPRI.*
14. *المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية. (2025). التحولات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي بعد تفكك مجموعة الساحل الخمس. واشنطن: المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية.*
15. *المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. (2023). التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: الاتجاهات والتحديات الأمنية. الجزائر.*
16. *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.*
17. *تقرير الحوكمة في المنطقة العربية. (2019). ديناميكية التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية ومؤسسات خاضعة للمساءلة. الأمم المتحدة.*
18. *تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول. (2001). مسؤولية الحماية. أوتاوا: مركز بحوث التنمية الدولية.*

ثانيًا: الوثائق الحكومية الجزائرية

قائمة المصادر والمراجع

1. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). مخطط عمل الحكومة من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية. الجزائر: مصالح الوزير الأول.*
2. *وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (2015). اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية.*
3. *وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (2024). الجزائر والهيكل الإفريقي للسلم والأمن: رؤية متجددة للأمن الجماعي في إفريقيا. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.*
4. *وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (2026). الجزائر والاتحاد الإفريقي: تفعيل الهيكل الإفريقي للسلم والأمن. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية.*
5. *وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2022). الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. الجزائر: مديرية الإعلام والاتصال.*
1. *وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2024). الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، ص ص. 40-45.*
2. *وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2025). تقرير حول الجاهزية الأمنية وحماية الحدود الجنوبية. الجزائر: مديرية الإعلام والاتصال، ص ص. 33-39.*
3. *وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2025). حصيلة العمليات الأمنية للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني.*
4. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2022). الدبلوماسية الجزائرية والأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي. الجزائر: مديرية التوثيق والنشر.*
5. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2023). السياسة الخارجية الجزائرية وتحديات الأمن الإقليمي. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية.*
6. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2023). السياسة الخارجية الجزائرية وتحديات الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي. الجزائر، ص ص. 10-15.*
7. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2024). اتفاق السلم والمصالحة في مالي: التحديات والآفاق. الجزائر: مديرية الدراسات الاستراتيجية.*
8. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2024). الوساطة الجزائرية في مالي ومسارات السلم والمصالحة. الجزائر، ص ص. 20-32.*
9. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2024). المقاربة الجزائرية للأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.*
10. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2025). الجزائر والأمن الجماعي الإفريقي: مقاربة دبلوماسية لمواجهة أزمات الساحل. الجزائر، ص ص. 16-24.*

قائمة المصادر والمراجع

11. *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. (2025). الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمات في الساحل الإفريقي. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.*
12. *بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة. (2025). الجزائر عضو مجلس الأمن: مساهمة الجزائر في تعزيز السلم والأمن الدوليين. نيويورك.*

ثالثًا: وثائق ودساتير رسمية أجنبية

1. *الجريدة الرسمية للجمهورية المالية. (2023). نص دستور يونيو 2023: إعادة تنظيم السلطات الدستورية. باماكو: منشورات الأمانة العامة للحكومة*

رابعًا: وثائق مراكز الدراسات والمؤسسات البحثية (تقارير مؤسسية)

1. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). الساحل الإفريقي: تحولات الأمن والسياسة والتنمية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*
2. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2022). الانقلابات العسكرية والتحولات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*

خامسًا: الخطابات والتصريحات الرسمية

1. *رئاسة الجمهورية الجزائرية. (2023). خطابات رئيس الجمهورية حول الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي. الجزائر: المديرية العامة للاتصال.*
2. *لعمامرة، رمطان. (2021). تصريحات حول التزام الجزائر باتفاق السلم والمصالحة في مالي. الجزائر: وكالة الأنباء الجزائرية.*
3. *وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (2026). تصريحات وزير الخارجية أحمد عطاف حول تطورات الأزمة المالية. الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.*

الخرائط

1. أبو فضل، محمد زكريا. (2024، 8 يناير) .الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات . أفروبوليسي. https://afropolicy.com/الساحل-الإفريقي
2. *Lebovich, A. (2019, May 24). Mapping armed groups in Mali and the Sahel [Map]. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/*
3. *Agence France-Presse. (2025, November 7). Sahel : depuis 2019, l'expansion des groupes jihadistes [Map]. Conflits. Based on ACLED data.*

قائمة المصادر والمراجع

4. *OECD/Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest. (2009). Perspectives ouest-africaines : Les ressources pour le développement. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264059740-fr*

5. *Agence France-Presse. (2012, April 6). إعلان دولة "أزواد" شمال مالي [Map]. Reprinted by Al Jazeera Arabic. https://www.aljazeera.net/news/2012/4/6/إعلان-دولة-أزواد-شمال-مالي*

6. *Le Monde. (2014, October 23). Opération Barkhane : trois mille hommes pour cinq pays [Map].*

المراجع باللغة الأجنبية

Books and Monographs

1. *Adler, E. (2005). Communitarian international relations: The epistemic foundations of international relations. London: Routledge.*
2. *Boin, A., Hart, P., Stern, E., & Sundelius, B. (2017). The politics of crisis management: Public leadership under pressure (2nd ed.). Cambridge University Press.*
3. *Bøås, M., & Utas, M. (2014). The new humanitarianism in the Sahel: Crisis and intervention. Routledge.*
4. *Buzan, B., & Hansen, L. (2009). The evolution of international security studies. Cambridge University Press.*
5. *Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.*
6. *Charbonneau, B. (2017). France and the new imperialism: Security and development in Africa. Manchester University Press.*
7. *Charbonneau, B. (2019). France and the new imperialism: Security and intervention in Africa. Manchester University Press.*
8. *Doyle, M. W. (1997). Ways of war and peace: Realism, liberalism, and socialism. New York: W. W. Norton.*
9. *Harmon, S. (2014). Terror and insurgency in the Sahara-Sahel region: Corruption, contraband, jihad and the Mali war of 2012–2013. Ashgate.*
10. *Keohane, R. O. (1984). After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy. Princeton University Press.*

11. *Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2012). Power and interdependence (4th ed.). New York: Longman.*
12. *Kirchner, E. J., & Sperling, J. (2007). Global security governance: Competing perceptions of security in the twenty-first century. London: Routledge.*
13. *Mitroff, I. I. (2005). Why some companies emerge stronger and better from a crisis. New York: AMACOM.*
14. *Morgenthau, H. J. (2006). Politics among nations: The struggle for power and peace (7th ed.). New York: McGraw-Hill.*
15. *Thurston, A. (2018). Boko Haram: The history of an African jihadist movement. Princeton University Press.*
16. *Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Reading: Addison-Wesley.*
17. *Wendt, A. (1999). Social theory of international politics. Cambridge University Press.*

Journal Articles

1. *Ehrhart, H.-G., Hegemann, H., & Kahl, M. (2014). Putting security governance to the test: Conceptual, empirical, and normative challenges. European Security, 23(2), 119–145.*
2. *Kirchner, E., & Dominguez, R. (2014). Security governance in a comparative regional perspective. European Security, 23(2), 163–178.*
3. *Krahmann, E. (2005). Security governance and networks: New theoretical perspectives in transatlantic security. Cambridge Review of International Affairs, 18(1), 15–30.*
4. *Lacher, W. (2014). Transformations of the militant landscape in the Sahel. Stability: International Journal of Security & Development, 3(1).*
5. *Marchal, R. (2013). Military (mis)adventures in Mali. African Affairs, 112(448), 498–519.*
6. *Nakleberg, M. (2016). Security governance: An empirical analysis of the Norwegian context. Nordisk Politiforskning, 3(1), 55–72.*

Reports, Official Documents, and International Organization Publications

قائمة المصادر والمراجع

1. African Union. (2013). *Report of the Chairperson of the African Union Commission on the situation in Mali*. Addis Ababa: African Union.
2. African Union. (2017). *Concept note on the establishment of the G5 Sahel Joint Force*. Addis Ababa: African Union.
3. African Union. (2021). *Communiqué of the African Union Peace and Security Council on the situation in Mali*. Addis Ababa: African Union.
4. Bello, O. (2018). *The Sahel: A security challenge for Africa and Europe*. Institute for Security Studies.
5. International Crisis Group. (2012). *Mali: Avoiding escalation*. International Crisis Group.
6. International Crisis Group. (2018). *The Niger-Mali border: How to improve security cooperation*. International Crisis Group.
7. International Crisis Group. (2020). *Mali: Enforcing the peace agreement is key to fighting terrorism*. International Crisis Group.
8. International Crisis Group. (2022). *Mali's transition and the changing security landscape in the Sahel*. Brussels: International Crisis Group.
9. International Crisis Group. (2023). *The Sahel: The rise of military regimes and regional instability*. International Crisis Group.
10. Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobatón, P. (1999). *Governance matters*. Washington, DC: World Bank.
11. Lacher, W. (2012). *Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region*. Carnegie Endowment for International Peace.
12. National Intelligence Council. (2021). *Global Trends 2040: A More Contested World*. Washington, DC: Office of the Director of National Intelligence.
13. République française. (2013). *Opération Serval: Dossier de présentation*. Ministère de la Défense.
14. République française. (2014). *Opération Barkhane: Présentation et bilan*. Ministère des Armées.
15. United Nations. (2013). *Report of the Secretary-General on the situation in Mali*. New York: United Nations.
16. United Nations. (2015). *Agreement on Peace and Reconciliation in Mali Resulting from the Algiers Process*. New York: United Nations.

17. United Nations Development Programme. (1994). *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*. New York: Oxford University Press.
18. United Nations Security Council. (2021). *Report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team Concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and Associated Individuals and Entities*. United Nations.
19. World Bank. (1992). *Governance and Development*. Washington, DC: World Bank.
20. World Bank. (2011). *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, DC: World Bank.

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

الخرائط	الصفحة
خريطة توزع الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي	ص 75
خريطة منطقة الساحل الإفريقي	ص 77
خريطة الانتشار العسكري الفرنسي خلال عملية برخان	ص 86
خريطة التدخل الخارجي في مالي والساحل الإفريقي	ص 89
خريطة توسع الحركات الإرهابية في مالي والساحل	ص 99
خريطة منطقة الإقليم التي استلت عليها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد	ص 131

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
خطة الدراسة	
ملخص الدراسة	
مقدمة	ص 09-25
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة الأمنية وإدارة الأزمات في الساحل الإفريقي.	ص 26
تمهيد	ص 27- 28
المبحث الأول: الأسس النظرية للحوكمة الأمنية في العلاقات الدولية	ص 28- 30
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الأمنية وتطوراته النظرية	ص 30- 46
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الأمنية	ص 47- 50
المطلب الثالث: الحوكمة الأمنية وتحديات البيئة الأمنية الجديدة	ص 50- 55
المبحث الثاني: إدارة الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية	ص 55
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة الأمنية	ص 55- 59
المطلب الثاني: آليات إدارة الأزمات الأمنية	ص 59- 68
المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية والردع في إدارة الأزمات	ص 68- 73
المبحث الثالث: البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي وأزمة مالي	ص 73
المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	ص 73- 81
المطلب الثاني: جذور وأبعاد الأزمة المالية .	ص 81- 97
المطلب الثالث: تداعيات أزمة مالي على الأمن الإقليمي .	ص 97- 105
الفصل الثاني: المقاربة الوقائية للحوكمة الأمنية الجزائرية في إدارة أزمة مالي (2012-2025).	ص 106
تمهيد	ص 107
المبحث الأول: الأسس الاستراتيجية للمقاربة الوقائية الجزائرية	ص 108
المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية	ص 109- 116
المطلب الثاني: الأمن الحدودي كأداة للوقاية من الأزمات	ص 116- 123
المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية	ص 123- 128
المبحث الثاني: الدور الجزائري في تسوية أزمة مالي	ص 128
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية	ص 129- 137
المطلب الثاني: جهود الجزائر في تنفيذ اتفاق السلم	ص 138- 145
المطلب الثالث: تقييم فعالية الوساطة الجزائرية	ص 145- 150
المبحث الثالث: التعاون الأمني الإقليمي كآلية وقائية	ص 150-151
المطلب الأول: التعاون الأمني الثنائي بين الجزائر ومالي	ص 151- 157
المطلب الثاني: دور الآليات الإقليمية في دعم الاستقرار	ص 157- 173
المطلب الثالث: مساهمة الجزائر في الأمن الجماعي بالساحل الإفريقي	ص 173-183

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الردع الدبلوماسي الجزائري وتحديات الحوكمة الأمنية في الساحل الإفريقي	ص 184
تمهيد	ص 185
المبحث الأول: أدوات الردع الدبلوماسي الجزائري في مواجهة تداعيات الأزمة المالية .	ص 186-187
المطلب الأول: مفهوم الردع الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية	ص 187-189
المطلب الثاني: توظيف الدبلوماسية متعددة الأطراف	ص 190-192
المطلب الثالث: الردع السياسي والأمني للجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية	ص 192- 196
المبحث الثاني: تحديات الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي	ص 196- 201
المطلب الأول: التحديات الأمنية والعسكرية	ص 201- 204
المطلب الثاني: التحديات السياسية والدبلوماسية	ص 204-207
المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والتنموية	ص 207- 123
المبحث الثالث: آفاق تطوير الحوكمة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي	ص 213- 215
المطلب الأول: تعزيز المقاربة الوقائية الجزائرية	ص 216- 217
المطلب الثاني: تطوير آليات الردع الدبلوماسي الجزائري	ص 217- 219
المطلب الثالث: بناء نموذج جزائري متكامل للحوكمة الأمنية	ص 220- 226
الخاتمة	ص 227
الخاتمة	ص 228- 231
قائمة المصادر والمراجع	ص 232
قائمة المصادر والمراجع	ص 233-248
فهرس الخرائط	ص 249
فهرس الخرائط	ص 250
فهرس المحتويات	ص 251
فهرس المحتويات	ص 252-253